



3974  
-5111

1. *Phragmites australis* (Cav.) Trin. ex Steud.



CHECKED 1907

٥٧

CHECKED

فتح المغين  
شرح  
قرة العين بهيات الدين  
كلامها

تصنيف العالم العلامة الشيخ زين الدين الملياري تلميذ  
العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي نعمنا الله به

وبعلمه آمين



(وبهاشيه تقريرات لبعض الأفاضل رحمهم الله تعالى آمين)

طبع بطبعة  
مصحف على السبأى الحسبى وأولاده بمصر  
مباشرة - محمد أمين عمران

صفر سنة ١٣٤٣ هـ

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الصانع الجواد للعبيد على التفقه في الدين من اختاره من العباد وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تدخلنا دار الخلود وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صاحب المقام المحمود صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه صلاة وسلاما أموز بهما يوم المعاد (و بعد) فهذا شرح مقيد على كتابي المسعى (بقرة العين بمهمات الدين) بين المراد ويجم المقاد ويحل المقاصد و يبرز العوائد و سميت (بفتح العين بشرح قرة العين بمهمات الدين) وأنا أسأل الله الكريم اللتان أن عم الانتفاع به للخاصة والعامة من الإخوان وأن يسكنني به الفردوس في دار الأمان انه أكرم كريم وأرحم رحيم (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أولم والاسم مشق من السمع وهو العلو لا من الوسم وهو العلامة والله علم للذات الواجب الوجود وأمله إله وهو اسم جنس لكل معبود ثم عرف بأل وحذفت الهمزة ثم استعمل في المعبود بحق وهو الاسم الأعظم عند الأكرام ولم يسم به غيره ولو تمت والرحمن الرحيم صفتان بيتا للبالغة من رسم والرحن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ولقولهم رحن الدنيا والآخرة ورحم الآخرة (الحمد لله الذي هدانا) أي دلنا (لهذا) التأليف (وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) إليه والحمد هو الوصف بالجليل (والصلاة) وهي من الله الرحمة المرفوعة بالتعظيم (والسلام) أي التسليم من كل آفة ونقص (على سيدنا محمد رسول الله) لكافة الثقلين الجن والانس اجاعا وكذا الملائكة على ما قاله جمع محققون ومحمد علم منقول من اسم المقول المصنف موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة سمى به نبينا ﷺ بالهام من الله جلته و بالرسول من البشر ذكر حرا أوصى إليه بشرع وأمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب ولانسخ كيوشع عليه السلام فان لم يؤمر بالتبليغ في الرسول أفضل من الذي اجاعا وصح خبران عددا لأبياء عليهم الصلاة والسلام مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا وإن عدد الرسل ثلثائة وخمسة عشر (وعلى آله) أي أقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب وقيل هم كل مؤمن أي في مقام الدعاء ونحوه واختبر بخبر ضعيف فيه وبقوله بالنوى في شرح مسلم (وهجبه) وهو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمنا نبينا ﷺ

(قوله ولقولهم) أي العلماء العارفين رحن الدنيا والآخرة ورحم الآخرة وعبارة ابن حجر فالرحن أبلغ منه بشهادة الاستعمال ولا يعارضه الحديث الصحيح يارحن الدنيا والآخرة يارحيمهما والقياس لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالبا وجعل معنى لرحيم كالشئمة لما دل على جلائل النعم الذي هو المقصود الأعظم لئلا ينفل عماد على من نفاقتها فلا يسأل ولا يعلى اه

ولوأحى وغيرهم (الفائزين برضا الله تعالى صفة لمن ذكر (و بعد) أى بعدما تقدم من البسمة والجليلة والصلاة والسلام على من ذكر (فهذا) المؤلف الحاضر ذهبنا (مختصر) قل لفظه وكثر معناه من الاختصار (فى القلة) هو لفة الفهم واصطلاح العلم بالأحكام الشرعية العملية للكتيب من أدتها التضيعة واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس \* وقائده امثال وأمر الله تعالى واجتنب نواحيه (على مذهب الامام) المجتهد أبى عبد الله محمد بن ادريس (الشافعى) رحمه الله تعالى) ورضى عنه أى مذهب إليه من الأحكام فى المسائل وادريس وأبو بن عباس بن عثمان بن شافع بن السائب ابن عبيد بن عبد ربه بن هاشم بن المطلب بن عبيدنا فوشافع هو الذى ينسب إليه الامام وأسم هو وأبو السائب السابق يوم بقر ولد امامنا رضى الله عنه سنة خسين ومائة ونوفى يوم الجمعة سلبخرب سنة أربع ومائتين (وسميه بقره لعين: بيان (مهمات) أحكام (الدين) اتخذه وهذا الترخ من الكتب المفضلة لشيخنا حاتم المحققين شهاب الدين أحد بن حجر المهنسى وبقة المجتهد بن مثل وشيعة الدين عبدالرحمن بن زياد الذى يمدى رضى الله عنهما وشيخى مشايخنا شيخ الاسلام المجد ذكرى الأاضارى والامام العبد أحد المؤيد والذى يمدى رحمه الله تعالى وغيرهم من محققى المتأخرين يعتمد على ما جزم به شيخنا المذهب النوى والرافعى فحققت للمتأخرين رضى الله عنهم (واجبا من) ربنا (الرحمن أن يتنفع به الاذكياء) أى العقلاء (وأن تقر به) أى بديه (عنى غدا) أى اليوم الآخر (بالظلال وجهه الكريم) بكرة وعشيا آمين

[illegible]

لمراجع واعليه المتقدمون  
والمتأخرون من تقديم  
الطهارات بأقسامها  
وسائلها الأربع  
ومقاصدها الأربعة  
لأنها شرط وهو مقدم  
طبعاً فغالب أن يقدم  
وضعا كما عليه أكثر  
المصنفين اهتماما  
بالقصود بالذات \*  
وأفضل العبادات  
الظاهرة الصلاة بعد  
طلب العلم الواجب  
فقرضه أفضل القروض  
وسنة أفضل السنن  
فطلب ما زاد عن  
فرض الكفاية أفضل  
من صلاة الأافلة وتليه  
الصلاة قالوا من الخلق  
فإنه (قوله) اه  
وفعل به السبكي عن  
بعض أقربه أعلم أنه  
اجتمع معنا العمل  
بمقتضى العمد وهو  
الترك والعمل بمقتضى  
المرجوح وهو قضاء  
الغائبة عن الغير ومن  
المعالم أن ما فيه الجري  
على العمد هو الأفضل  
مما فيه الجري على  
الضعف وإن جاز العمل  
بغيره فمما هو افتاء اه

يجب على كل من أبويه وإن علا ثم الوصي وعلى مالك الرقيق أن يأمر (بها) أى الصلاة ولو قضاها وبجميع شروطها (لسبع) أى بعد سبع من السنين أى عندئذها وإن ميز قبلها وينبغي مع صيغة الأمر التلديد (ويضرب) ضرباً غير مبرح وجوباً عن ذكر (عليها) أى على تركها ولو قضاها أترك شرط من شروطها (لعشر) أى بعد استكمالها للحديث الصحيح مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فأمر بوجه عليها (كصوم أطاعة) فإنه يؤمر به لسبع ويضرب عليه لعشر كالصلاة وحكمة ذلك التحريم على العادة ليتعودها فلا يتركها وبحث الأذرعى في حق صغير كافر نطق بالهداية بن أنه يؤمر بعد بالصلاة والصوم ويحث عليهما من غير ضرب لئلا يخير بعد بلوغه وإن أتي القياس ذلك انتهى ويجب أيضاً على من مرته عن المحرمات وتعليمه الواجبات ونحوها من سائر الشرائع الظاهرة ولو ستة كصلاة وأمره بذلك ولا ينتهى وجوب ما مر على من مر إلا بلوغه وشيئاً فأجوز تعليمه ذلك كالقرآن والآداب في ماله ثم على أبيه ثم على أمه (تنبه) ذكر السمعاني في زوجة صغيرة ذات أبوين أن وجوب ما مر عليهما كالزوج وقضيته وجوب ضربها ولو في الكبيرة كما صرح به جلال الإسلام البزري قال شيخنا وهو ظاهر أن لم يخش نشوزاً وأطلق الزكشي السدب (وأول واجب) حتى على الأمر بالصلاة كما قالوا (على الآباء) ثم على من مر (تعليمه) أى المدين (أن نبينا محمداً ﷺ بعث بكه) وولدها (ودفن بالمدينة) ومات بها

### (فصل في شروط الصلاة)

الشرط ما يتوقف عليه صحة الصلاة وليس منها وقدمت الشروط على الراكن لأنها أولى بالتقديم إذا سرت ما يجب تقديمه على الصلاة واستمراره فيها (شروط الصلاة) خمسة أحدها الطهارة عن حدث وجبابة الطهارة لغة النظافة والتخلص من الدنس وشعار رفع المنع التبرج على الحدث أو النجس (فالأولى) أى الطهارة عن الحدث (الوضوء) وهو يؤتى استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة جانبية وبفتحها ما يتوضأ به وكان ابتداء وجوبه مع ابتداء وجوب المكتوبة لئلا يسراه (وشروطه) أى الوضوء (كشروطه) (الفصل) خمسة أحدها (ماء مطهر) فلا يرفع الحدث ولا يزال النجس ولا يعصل سائر الطهارة ولومسنة الماء المطهر وهو ما يقع عليه اسم الماء بلا قيد وإن رشح من غير الماء المطهر للمنفى أو استهلك فيه الخليط أو قبيح بموافقة الواقع كماء البحر بخلاف ما لا يذكره الامقيدا كماء الورد (غير مستعمل في) فرض طهارة من (رفع حدث) أصغراً أو كبيراً ولومن طهر حتى لم ينو أو صبي لم يميز لطواف (د) إزالة (نجس) ولو معوقاً عنه (قليل) أى حال كونه المستعمل قليلاً أى دون القلتين فإن جمع المستعمل فبلغ قلتين فطهر كما لو جمع المتنجس فبلغ قلتين ولم يتغير وإن قل بعد بغيره فعل أن الاستعمال لا يثبت إلا بمعة الماء أى وبعد فصله عن المثل المستعمل ولو حكماً كأن جاوز منكب المتوضئ أو ركبته وإن عاد لمحل أو انتقل من يد لآخرى ثم لا يضر في الحدث انفصال الماء من الكف إلى الساعد ولا في الجانب انفصاله من الرأس إلى نحو الصدر مما يطلب فيه التقاذف (رفع) لو أدخل المتوضئ يده بقصد الفسل عن الحدث أولاً بقصد بعده الثانية الجانب أو ثلث وجه الحدث أو بعد الصلاة الأولى أن قصداً لا قصراً عليها بلائسة اغتراف ولا قصد أخذ الماء لفرض آخر صار مستعملاً بالنسبة لغير يده فله أن يغسل بما فيها باقى ساعدها (د) غير (متبر) قديراً (كثيراً) بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه بأن تغير أحد صفاته من طم أو لون أو ريح ولو تقديره بأن كان التغيير بما على عتول للتطهر في الأصح وإنما يؤثر التغيير أن كان (بتخليط) أى غاطط للماء وهو ما لا يميز في رأى العين (ظاهر) وقد (غنى) الماء (عنه) كزفران ونحوه شجر بنت قرب الماء وورق طرخ ثم فقتت لأترب وطلع ماء وإن طر حافيه ولا يضر تغير لا يمنع الاسم لقلته ولو احتجلاً بأن شك

(قوله فلم) أى عامر

من تقييد التمسك

بقليل (قوله أى بعد

انفصاله) وأما قبل

انفصاله فهو ظهور

(قوله كان جاوز مثال

للفصل حكماً مع

انفصاله حساً (قوله

من الكف إلى

الساعد) أى لا يحد

الضوء (قوله ولا في

الجنب) أى لعدم

وجوب الترتيب ولأن

جميع جسده عضو

واحد بالنسبة للفصل

بشرط غلبة التقاذف

أهو كثيراً قليل وخرج بقول يخلط الجاور وهو ما غيّر الناظر كموود دهن ولو مطبوع ومنه البخور وان  
كثروا ظهر بخور معه خلافاً لجمع ومنه أيضاً ما أغل فيه بخور روي حديث لم يعمل اتصال عين فيه مخالفاً بأن  
لم يصل الى حديث بحيث يحدله اسم آخر كالمرة ولوشك في شيء أعطال هو أم جواره حكم الجاور وبقول غني  
عنه ما لا يستغنى عنه كما في مقره ومقره من محوطين وطعجب منعت وكبرت وكالتغير بطول المكث أو  
بأوراق متناثرة بنفسها وإن تفتت وبعثت الشجرة عن الماء (أو بنجول) وإن قل التغير (ولو كان)  
الماء (كثيراً) أي قلتين أو أكثر في صورة التغير بالظاهر والنجس والقلتان بالوزن خمساثة رطل  
بفدادى تقريباً وبالمساحة في الربع ذراع ور بع طولاً وعرضاً وعمقا بذراع بالمعلقة وفي اللوز ذراع  
من سائر الجوانب بذراع الآدى وذراعان عمقا بذراع النجار وهو ذراع ور بع ولا تنجس قلنا ماء  
ولو احتالاً كأن شك في ماء أبغهما أم لا وإن تفتت قلته قبل بملافة نجس ما لم يتغير به وإن استهلك  
النجاسة فيه ولا يجب التبعاد عن نجس في ماء كثير ولو بال في البحر مثلاً فارتفعت منه رغو فمى نجسة  
إن تحقق أنها من عين النجاسة أو من المتغير أحد أوصافها والأفلا ولو طرح فيه برة فوقت من أجل  
الطرح قطرة على شيء لم تنجسه وينجس قليل الماء وهو ما دون القلتين حيث لم يكن وارداً برصول نجس  
اليه يرى بالبصر المعتدل غير معقوفته في الماء ولومعقوفته في الصلاة كغيره من رطب ومائع وإن كثرت  
لا برصول ميتة لادم نجسها سائل عن شق عضو منها كقرب ووزغ إلا أن تغير ما أصابته ولو يسيراً لم ينجس  
ينجس لرسو طين وضلع فينجس به خلافاً لجمع ولا يمتنع كان نجسها من الماء كالمعلق ولو طرح فيه  
ميتة من ذلك نجس وإن كان الطرح غير مكلف ولا أن طرح الى مطلقاً واختار كثيرون من اعتناء مذهب  
مالك أن الماء لا ينجس مطلقاً إلا بالتغير والجاري كراكد وفي القديم لا ينجس قليلاً ولا كثيراً وهو  
مذهب مالك قال في المجموع سواء كانت النجاسة مائة أو جامدة والماء القليل إذا تنجس يظهر بيلوغه  
قلتين ولو بماء متنجس حيث لا تغير به والكثير يظهر بزوال تغيره بنفسه أو بماز بغيره أو نقص عنه  
وكان الباقي كثيراً (و) ثانياً (جوى ماء على عضو) مفصول فلا يكتفى أن يمس الماء بالجرى إن لانه لا يسمى  
غسلاً (و) ثالثاً (أن لا يكون عليه) أى على العضو (غير لگاه تعبراضاً) كزعفران وصندل خلافاً  
لجمع (و) رابعاً أن لا يكون على العضو (حائل) بين الماء والمفصول (كهنورة) وشمع ودهن جامد  
وعين حبر وحناء بخلاف دهن جلى أى مائع وإن لم يثبت الماء عليه وأترجيز وحناء وكذا يشترط على  
ما جزم به كثيرون أن لا يكون مسخ تحت ظفر يمنع وصول الماء لما تحت خلافاً لجمع منهم الغزالي والزرکشی  
وغيرهما وأطالوا في ترجيعه وصرحوا بالمساحة عما تحتها من الوسخ دون نحو الجفن وأشار الأذرى  
وغيره الى ضعف مقالاتهم وقبح مرجح في التمسك وغيرها بما في الروضة وغيرها من عدم المساحة بنى مما تحتها  
حيث منع وصول الماء بمحله وأقوى البغوى في وسخ حمل من غير بأنه يمنع صحة الوضوء بخلافه مانعاً  
من بدنه وهو العرق المتجمد وجزم به في الأنوار (و) خامساً (دخول وقت لدايم حدث) كسلس  
ومستحاضة ويشترطه أيضاً أن يدخله فلا يترسأ كالتيمن لغرض أو قل مؤقت قبل وقت فعله ولصلاة  
جنازة قبل الفصل وتحية قبل دخول المسجد والرواب المتأخرة قبل فعل الفرض وزعم أن أو يجمان  
على خطيب دائم الحدث أحدهما الخطيبين والآخر بعدهما صلاة جمعة ويكتفى وأخذلها لغيره ويجب  
عليه الوضوء لكل فرض كالتيمن وكذا غسل الفرج وإبدال القطة التي فمه والعصاة وإن لم تزل عن  
موضعها وعلى نحو سلس مبادرة بالصلاة فلو آخر لمساحتها كانتظار جماعة أوجسة وإن أخرت عن  
أول الوقت وكغسل الى مسجد لم يضره (وفروضه) ستة أحدها (نية) وضوء أو أداه (فرض وضوء)  
أو رفع حدث لغير دائم حدث حتى في الوضوء المجدد أو الطهارة لنحو الصلاة مما لا يباح إلا بالوضوء

(قوله على عضو مفصول)  
قيد به لئلا يرد عليه  
واجب الرأس وهو  
المسح لانه لا جرى فيه  
(قوله لانه) أى مس  
الماء للعضو بلا جريان  
(قوله لا يسمى غسلاً)  
أى مع أن واجب الوجه  
واليدين والرجلين  
الفصل (قوله خلافاً  
لجمع) حيث قالوا بالتساقط  
بالتغير بما على العضو  
المفصول

في  
الغزالي  
والزرکشی



أو استباحة مقتر إلى وضوء كالصلاة ومن المصحف ولا تنكفي نية استباحة ما ينديه الوضوء كقراءة القرآن أو الحديث وكندخول مسجد وزيارة قبر \* والاصل في وجوب النية خبرنا بالاعمال بالنيب أي إنما يجبها لا كالماء ويجب قمرها (عند) أول (غسل) جزء من (وجهه) فلو قمرها بانثائها كفي ووجب إعادة غسل ماسبقها ولا يكفي قمرها بما قبله حيث لم يستحبها إلى غسل شيء منه ومآقرها هو أوله فتقوت ستة المضمضة ان انفصل معاشي من الوجه كحجرة الشفة بعد الثانية فالأولى أن يفرق النية بأن ينوي عند كل من غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق سنة الوضوء ثم فرض الوضوء عند غسل الوجه حتى لا تقوت له فضيلة استصحاب النية من أوله وفضيلة المضمضة والاستنشاق مع انفصال حرة الشفة (و) ثالثها (غسل) ظاهر (وجهه) لأية - فاضلوا وجوهكم - (وهو) ما ولا (ما بين منابت) شعر (رأسه) غابا (و) تحت (منتهى لحيه) يفتح اللام فهو من الوجه دون مآحته والشعر الثابت على مآحته (و) عرضا (ما بين أذنيه) ويجب غسل شعر الوجه من هيب وجانب وشارب وعنقه وخية وهي مآنت على الذقن وهو مجتمع اللحيين وعذرا وهو مآنت على العظم المحاذي للاذن يعارض وهو ما انحط عنه إلى الحية ومن الوجه حرة الشفتين وموضع القدم وهو مآنت عليه الشعر من الجهة دون محل التحذيف على الاصح وهو مآنت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والزعة ودون وند الأذن والزعتين وهما يباضان يكتفان الناصية وموضع الصلح وهو ما بينهما إذا انحس عنه الشعر ومن غسل كل ما قبله ليس من الوجه ويجب غسل ظاهره وباطنه كل من الشعور السابقة وان كتب ليدبر الكشافة فيها لا باطن ككشف لحية وعارض والكثيف مالم تر البشرة من خلاله في مجلس التحطاب عرفا ويجب غسل ما لا يتحقق غسل جميعه الأضغله لأن ما لا يتم الواجب الإلهي واجب (و) ثالثها (غسل يديه) من كفيه وزراعيه (بكل مرفق) للآية ويجب غسل جميع ما في محل العرض من شعر وقطر وإن طال (فرع) لو نسي الله فأنفست في ثلث أو إعادة وضوء لنيان له لتجديد واحتياط أجزاء (و) رابعها (مسح بعض رأسه) كالزعة والياض الذي وراء الأذن بشر أو شعر في حده ولو بعض شعرة واحدة للآية قال البغوي يذني أن لا يجرى أقل من قدر الناصية وهي ما بين الزعتين لأنه لا مسح أقل منها وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشهور عنه وجوب مسح الأربع (و) خامسها (غسل رجله بكل كعب) من كل رجل للآية أو مسح خفيهما بشرطه ويجب غسل باطن قف وشقي (فرع) لو دخلت شوك في رجله وظهر بعضها وجب قلعها وغسل محلها لأنه صار في حكم الظاهر فإن استترت كلها صارت في حكم الباطن فيصحب وضوءه ولو تنط في رجل أو غيره لم يجب غسل باطنه مالم يشفق فان تشقق وجب غسل باطنه مالم يرتق (نبيه) ذكروا في الفسل أنه يعني عن باطن عقد الشعر أي إذا عقد بنفسه والحق بها من ابتلى بنحو طبع لصق بأصول شعره حتى منع وصول الماء إليها ولم يمكن إزالته وقد صرح شيخ شيوينا زكريا الأضري بأنه لا يطبق بها بل عليه التيمم لكن قال نعيمه شيخنا والذي يتبعه العفو للضرورة (و) سادسها (ترتيب) كذا ذكر من تقديم غسل الوجه فاليدان فالرأس فالرجلين للاتباع ولو انفلس محدث ولو في ماء قليل بينة معتبرة عمدا أجزاء عن الوضوء ولو لم يكت في الانهاس زنا يمكن فيه الترتيب ثم لو انفلس بنية فيشترط فيه الترتيب حقيقة ولا يضر نسيان لمه ألع في غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ما عدا أعضاء مانع كشمع لم يضر كما استظهره شيخنا ولو أحدث وأجنب أجزاء الفسل عنها بنية ولا يجب تقين عموم الماء جميع العضو بل يكفي غلبة الظن به (فرع) لو شك المتوضئ أو المغتسل في تطهير عضو قبل الفراغ من وضوئه أو غسله طهره وكذا ما بعده في الوضوء أو بعد الفراغ من طهره لم يؤثر ولو كان الشك في النية لم يؤثر أيضا على الأوجه كما في شرح المنهاج لشيخنا وقال فيه

(قوله يديه) أي كل يده  
أصلية أو الأصلية التبت  
بالأصلية أو أصلها بأن  
نبئت من منبت  
الأصلية فيجب غسل  
ما يحاذي محل الفرض  
من نحو يد ثانية  
خارجة وبعد قطع  
الأصلية تستحب  
ذلك الحاذية على الأوجه  
وبه صرح جمع  
متأخرون وقول بعضهم  
يجب غسل الجميع  
وقولهم المحاذي جوي  
على الغالب ضعيف اه

قياس ما يأتي في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع أنه لو شك بعد عضو في أصل غسله لزمه إعادته أو بعضه لم ينزله فليحمل كلامهم الأول على الشك في أصل العضو لا بعضه (وسن) للتوضي ولو بماء منصوب على الأوجه (تسمية أوله) أي أول الوضوء للاتباع وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم ونجب عند أحد وين قبله التتوؤ وبعدا الشهادتان والجدلة التي جعل الماء طهورا ويسن لمن تركها أوله أن يأتي بها أثناءه قالوا بسم الله وأخوه لا بعد فراغه وكذا في نحو الأكل والشرب والتأليف والاكتحال عما ينسب له التسمية والمتقول عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أول اليمن التسمية وبه جزم النووي في المجموع وغيره فينوي معها عند غسل اليدين وقال جمع متقدمون إن أولها السواك ثم بعده التسمية (فرع) تسن التسمية لثلاثة القرآن ولومن أثناء سورة في صلاة أو غارها ولفضل وتيم وذم (فصل الكفين) معا إلى الكوعين مع التسمية المقترنة بالنية وإن توضأ من نحو إربق أو علم طهرهما للاتباع (فساوك) عرضا في الإنسان ظاهرا وباطنا وطولاً في اللسان للخبر الصحيح لولأن أشق على أمتي لأمرهم بالسواك عند كل وضوء أي أمر بإيجاب ويحصل (بكل غشن) ولو بنحو خوخة أو أشنان والعود أفضل من غيره وأوله ذوالريح الطيب وأفضله الأراك لا بأصبعه ولو غشته خلافا لما اختاره النووي وأما كد السواك ولولين لا أسنان له لكل وضوء (لكل صلاة) فرضها ونقلها وإن سلم من كل ركعتين أو أساك لوضوئها وإن لم يفصل بينهما فاصل حيث لم يغش تنجسه وذلك لخبر الجديد بساد جيد ركعتان يسواك أفضل من سبعين ركعة بالسواك ولو تركه أو لم يداكره أثناءها بفعل قليل كأنعم ويتأكد أيضا لثلاثة قرآن أو حديث أو علم شرعي أو تعبير رقمي أو ألوانا بنحو نوم أو أكل كره أوسن بنحو صفة أو استيقاظ من نوم وإرادته ودخول مسجد وميزل وفي السحر وعند الاحتضار كما دل عليه خبر الصحيحين ويقال إنه يسهل خروج الروح وأخذ بعضهم من ذلك تأكيده للريض وينبغي أن ينوي بالسواك السنة ليناب عليه ويظهر بقية أول أسياكه وأن لا يصح وينسب التحليل قبل السواك أو بعده من أثر الطعام والسواك أفضل منه خلافا لمن عكس ولا يكره بسواك غير ~~الذي~~ أنزل أو علم رضاه والاحرم كأخذ من ملك العير لم يجز عادة بالأعراض عنه ويكره للصائم بعد الزوال إن لم يتغيرفه بنحو نوم (فتضمنه فاستشاق) للاتباع وأقلهما إيصال الماء إلى الفم والانش ولا يشترط في حصول أصل السنة لإدراكه في الفم ومجته منه ونزله من الأقبال تسن كالباحفة فيها لمفطر للأصم بها (و) يسن (جمعها ثلاثا) غرف) بضمض ثم يستنشق من كل منها (ومسح كل رأس) للاتباع وخروجها من خلاف مالك وأحمد فإن اقتصر على البعض فالأولى أن يكون هو التسمية الأولى في كيفية أن يضع يديه على مقدم رأسه ملصقا مسبحة بالآخرى وإبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما مع بقية أصابعه غير الإبهامين لتقاء ثم ردما إلى المبدأ أن كان له شعر ينقلب والأولية تنصر على الشهاب وإن كان على رأسه حمامة أو قنفوسة نعم عليها بعد مسح الناصية للاتباع (و) مسح كل (الاذنين) ظاهرا وباطنا وصاغيه للاتباع ولا يسن مسح الرقبة إذ لم ثبت فيه شيء قال النووي بل هو بدعة وحديثه موضوع (ودلك الأعضاء) وهو إمرار اليد عليها عقب ملاقة الماء خروجا ومن خلاف من أرجبه (وتحليل طية كثة) والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل مع تفرقةها وبفرقة مستقلة للاتباع ويكره تركه (و) تحليل (أصابع) اليدين بالتشبيك والرجلين بأي كيفية كان والأفضل أن يغسلها من أسفل ينحصر يده اليسرى مبتدئا بنحصر الرجل اليمنى ويختتم بنحصر اليسرى أي يكون بنحصر يسرى يديه ومن أسفل مبتدئا بنحصر اليمنى رجله ثم ينحصر يسراها (و) إطالة (الغرة) بأن يغسل مع الوجه مقدم رأسه وأذنيه وصفحن عقته (و) إطالة (تججيل) بأن يغسل مع اليدين بعض الشدين ومع الرجلين بعض الساقين وغايته استيعاب

(قوله عرضا) لو قال

وعرضا وهو بفتح

العين لأفاده كون

الاستيقاظ عرضا سنة

مستقلة وذلك لخبر إذا

استكتم فاستاكوا

عرضا ويكره طول الجهر

مرسل فيه وخشية

إدماة التتوافساد مهور

الإنسان ومع ذلك

يحصل به أصل السنة

له حج والعمور جمع

عمر كفلس وفلوس

العمم الذي يسين

الإنسان ظاهرا وباطنا

أي ظاهرها وباطنها له

في التحفة ويظهر أنه  
غير بين تأخير ثلاثة  
كل من هذين عن ثلاثة  
الفصل وجعل كل  
واحدة منها عقب كل  
من هذه الثلاثة وإن  
الأولى أولى  
(قوله وذ كعبه) لو  
حذف عقبه لكان  
أولى لبشمل كل ذكر  
ويسن تليث النساء  
أيضا والتعود وسائر  
الأقوال والأفعال حتى  
النسبة ولو غلظة على  
خلاف فيها (فوائد)  
يستحب الأدهان غيا  
أي وقتا بعد وقت عند  
الحاجة لغير محرم  
والاستحتمال وأن  
يكوف يئد وأن يكون  
وتر ثلاثة في البني وثلاثة  
في اليسرى وقص  
الشارب إلى أن تظهر  
حرمة الشفة ظهورا يينا  
وتقليم الظفر والأضلع  
يوم الخميس والاثني  
أو بكرة الجمعة أن يبدأ  
بمسابة اليمنى فالوسطى  
فاليسرى فالخمس  
فالأهتام ثم بخمس  
اليسرى إلى إبهامها  
وفي الرجلين بخمس  
اليمنى إلى خنصر  
اليسرى وأورد بعضهم  
حديثا يقتضى خلاف  
ذلك لكن لم يصح أنه

العقد والساق وذلك لخبر الشيخين أن أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع  
منكم أن يزيل غرته فليفعل زاد مسلم وتحججه أي يدعون يفيض الوجوه والأيدي والرجل ويحصل  
أقل الإطلاقة يسل أذنين زيادة على الواجب وكما لها باستيعاب ماضي (وتليث كل) من مفسول ومسوح  
ودك وتحليل وسواك وبسلة وذ كعبه للاتباع كما كثر ذلك ويحصل التليث خمس اليد مثلا ولو  
في ماء قليل إذا حركها مرتين ولورد ما في الفسلة الثانية حصل له أصل ستة التليث كما استظهره شيخنا  
ولا يعجز تليث عضو قبل اتمام واجب غسله ولا بعد تمام الوضوء ويكره التقص من الثلاث كزيادة  
عليها أي بنية الوضوء كما يحتمل جمع ويحرم من ماء موقوف على التطهر (فرع) يأخذ الشاك أثناء  
الوضوء في استيعاب أو عدد باليقين وجوبا في الواجب ونسبا في المندوب ولو في الماء للموقوف أما الشك  
بعد الفراغ فلا يؤثر (وتيانم) أي تقديم يمين على يسار في اليمين والرجلين ولنحو أقطع في جميع  
أعضاء وضوئه وذلك لأنه عليه السلام كان يحب التيمن في تطهره وشأنه أنه أي مما هو من باب التكرم  
كما كثر حال وليس نحو قصص ونصل وتقليم ظفر وحلق نخور رأس وأخذ وعطاء وسواك وتحليل  
ويكره تركه ويسن التيسر في ضده وهو ما كان من باب الأمانة والأذى كاستنجاءوا امتشاط وخلع لباس  
ونعل ويسن البداة بفسل أعلى وجهه وأطراف يديه ورجليه وإن صب عليه غيره وأخذ الماء إلى الوجه  
بكفيه معا ووضع ما يترقب منه عن يمينه وما يصب منه عن يساره (ولاء) بين أفعال وضوءه السلام بأن  
يشرع في تطهير كل عضو قبل جفاف ما قبله وذلك للاتباع وخروجهم من خلاف من أوجبه ويجب لسلس  
(وتهد) عقب و (موق) رهو طرف العين الذي إلى الألف ولطاف وهو الطرف الآخر بسبب شقيهما  
ومحل يصب بهما إذا لم يكن فيهما مرس يمن وصول الماء إلى محله والافتقار لها واجب كما في المجموع  
ولا ين غسل باطن العين بل قال بعضهم يكره للضرر وإنما يفسل إذا تنجس لفظا أمر النجاسة  
(واستقبال) القبلة في كل وضوئه (وترك تسكلم) في أثناء وضوئه بلا حاجة يفرض ذكر ولا يكره سلام  
عليه ولا منه ولارده (و) ترك (تليث) بلا عنصر للاتباع (والشهادتان عقبه) أي الوضوء بحيث  
لا يطول فاصل عنه عرفا فيقول مستقبلا للقبلة رافعا يديه ويصره إلى السماء ولو أجمى أشهد أن لا إله  
إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله لما روى مسلم عن رسول الله ﷺ  
من نوا فقال أشهد أن لا إله إلا الله الخ فتحته أبواب الجنة الخائية يدخل من أيها شاء زاد الترمذي  
الاهم اجاني من التواين واجلني من التطهر ين وروى الحاكم ومصححه من نوا ثم قال سبج حانك  
الاهم وبمحدثك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك كتب فرق ثم طبع مطابع فلم يكسر إلى  
يوم إقامة أي لم يتطرق إليه إبطال كاصح حتى يرى ثوبه العظيم فيسل ويصل على سيدنا محمد وآل  
سيدنا محمد وقرأ - إنا أنزلناه - كذلك ثلاثا بلا رفع يد وأما دعاء الأضواء المشهور فلا أصل له  
يستحب فلذلك حذفته تبعا لشيخ المذهب النووي رضى الله عنه وقيل يستحب أن يقول عند  
كل عضو أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله خبر رواه المستغفري  
وقال حسن غريب (وشر به) من (فصل وضوئه) خبران فيه شفاء من كل داء ويسن رش لآذنه به  
أي أن يوهب حصول مقدره كما استظهره شيخنا وعليه يحمل رده عليه السلام لآذنه به وركعتان بعد  
الوضوء أي بحيث تنسب إليه عرفا فتقوتان بطول الفصل عرفا على الأوجه وعند بعضهم بالأعراض  
وبعضهم بجفاف الأعضاء وقيل بالحديث وقرأ نقبا في أولى ركعتيه بعد الفاتحة - ولأنهم إذ غلظوا  
أنفسهم - إلى رحما وفي الثانية - ومن يسل سوا أو يظلم نفسه - إلى رحما (فائدة) يحرم التطهر  
بالمسبل للشرب وكذا بماء جبل حله على الأوجه وكذا حل شيء من المسبل إلى غير محله (وليقتصر)

أى المتوضئ (حتا) أى وجوبا (على) غسل أو مسح (واجب) فلا يجوز تليث ولا تيان سائر السن  
 (لضييق وقت) عن ادراك الصلاة كلها فيه كما صرح به البقوى وغيره وتبعه المتأخرون لكن أفنى في فوات  
 الصلاة لو أكمل سنه بأن يأتيها ولو لم يدرك ركعة وقد يفرق بأنه ثم اشتغل بالمقصود فكان كما لو سدى في  
 القراءة (أو قلة ماء) بحيث لا يكفي الإلتفات فلو كان معه ماء لا يكفيه لتسعة طهوره ان ثلث أو أثنى  
 السن أو احتاج إلى الفاضل لعطش عظم حرم استعماله في شئ من السن وكذا يقال في الفصل (ونبأ)  
 على الواجب بترك السن (لادراك جماعة) لم يرج غيرها نعم ما قيل بوجوبه كذلك ينبغي تقديمه عليها  
 نظير ما مر من نيب تقديم الفائت بغيره على الحاضرة وإن فأت الجماعة (تمة) يقيم عن الحدين  
 لفقد ماء وخوف محذور من استعماله بتراب طهوره غبار ٥ وأركانه نية استباحة الصلاة المفروضة  
 مقرونة بنقل التراب ومسح وجهه ثم يديه ولو يتقن ماء آخر الوقت فانتظره أو أفضل والأفضل تيم  
 وإذا امتنع استعماله في عضو وجب تيم وغسل جميع ومسح كل الباقى الصار نزع به ماء والترتيب بينهما  
 لجب أو عضوين فتيمنان ولا يصلي به الا فرضا واحدا ولو نقرأ وصح جناز مع فرض (ونواقض)  
 أى أسباب نواقض الوضوء أربعة أحدها يقين (خروج شئ) غير منه عينا كان أو بوجوبها أو جافا  
 معتادا كبول أو انذار كدم بأسور أو غيره أفضل أولا كدودة أو حوت رأسها ثم رجعت (من أحد  
 سبيل) المتوضئ (الحى) دبرا كان أو قبلا (ولو) كان الخارج (باسورا) ثابتا داخل الدبر فخرج أو زاد  
 خروجه لكن أفنى العلامة الكمال الرداد بصدم النقض بخروج الباسور نفسه بل بالخارج منه كالدب  
 وعند مالك لا ينقض الوضوء بالنادر (و) ثانيا (زوال عقل) أى تميز بسكر أو جنون أو غشاة أو  
 نوم للخبر الصحيح فن نام فليتوضأ وخروج بزوال العقل النعاس وأوائل نشوة السكر فلا نقض بهما  
 كما إذا شك هل نام أو نرس ومن علامة النعاس سماع كلام المخاضرين وإن لم يفهمه (لا) زواله (بنوم)  
 قاعد (يمكن مقدمه) أى أليته من مقره وإن استند للموزال سقط أو احتجى وليس بين مقدمه ومقره  
 نجاف وينقض وضوء يمكن أن يسه بعد زوال أليته عن مقره لا وضوء شك هل كان يمكن أولا أو هل  
 زالت أليته قبل اليقظة أو بصددها ويقين الرؤيا مع عدم تذكر نوم لا أثره بخلافه مع الشك فيه لأنها  
 مرسومة لاحد طريقه (و) ثالثا (مس فرج آدمى) أو محل قطعه ولو لميت أو صغير قبلا كان الفرج أو دبرا  
 متصلا أو مقطوعا أو الما قطع في الختان والناقض من الدبر ملتنى للمفد ومن قبل المرأة ملتنى شفرها على  
 المفد لا ما وراءهما كعمل خثانها نعم يسدب الوضوء من مس نحو العانة وباطن الالبسة والاذنين وشعر  
 نبت فوق ذكر وأصل غفد وليس صغيرة وأمرد وأبرص ويهودى ومن نحو فسد ونظر بشهوة  
 ولوى الحرم وتلف بمصبة وغضب وحمل ميت ومسه وقص ظفر وشارب وحلق رأسه وخروج بآدى  
 فرج البهيمة إذ لا ينتهى ومن ثم جاز النظر إليه (يبطن كف) لقوله عنه من مس فرجه وفرواية  
 من مس ذكر أو فليتوضأ ويطن الكف هو بطن الراحتين ويطن الاصابع والمعرف اليهما عند  
 انطباقهما مع سائر تحمل دون رؤى الاصابع وما بينهما وحرف الكف (و) رابعا (تلقى بشرى ذكر  
 وأنثى) ولو بلا شهوة وإن كان أحدهما مكروها أو ميتا لكن لا ينقض وضوء الميت وللراد بالبشرة هنا  
 غير الشعر والسن والظفر قال شيخنا وغير بطن العين وذلك لقوله تعالى - أو لاسم النساء - أى  
 لاسم ولو شك هل ملسه شعر أو بشرة لم ينقض كما لو قمت يده على بشرة أى بصل أى بشرة رجل أو  
 امرأة أو شك هل لمسى عرما أو أجنبية وقال شيخنا في شرح العباب ولو أخبره عدل بمسها له أو  
 بنحو خروج رجب منه في حال نومه يمكن وجب عليه الأخذ بقوله (بكبر) فيها فلا نقض بتلاقيهما  
 مع صغيرهما أو في أحدهما لانتفاء مظنة الشهوة والمراد بشئ الصغر من لا يشبه عرا غالبا (لا) تلاق

(قوله وتلقى بشرى  
 ذكر وأنثى) أى يقينا  
 أو ظاهرا لا مزايا اليقين  
 كخبر عدل عندنا  
 حجر خلافا للرمل حيث  
 قال لا نقض بخبر  
 العدل لأن غاية ما يفيد  
 أخبره الظن فقط  
 ونحن لا نبطل متيقنا  
 بظن ضده كما في عرض  
 وقوله بشرى ذكر  
 وأنثى أى الواضح كل  
 منهما المشتبه لا يرى  
 الطباع السليمة ولو  
 صبا أو مسحوا أو غشينا  
 أو مكرها بضواصل أو  
 زائد ولو جنبنا عند  
 الرمل خلافا لابن حجر

بشرتهما (مع محرمية) بينهما بسبب أوضاع أو مصاهرة لا تناف مظنة التهمة ولو اشتبهت محرمه  
 بأجنبيات محصورات فليس واحدة منهن لم ينقص وكذا بغير محصورات على الأوجه (ولا يرتفع يقين  
 وضوء أو حدث بظن ضده) ولا بالشك فيه المفهوم بالأولى فيأخذ باليقين اشتد محابله (خاصة) يحرم  
 بالحدث صلاة وطواف وسجود وحل مصحف وما كتب لرس قرآن ولو بعض آية كآصح والعبرة في  
 قصد الدراسة والتبرك بحالة الكتابة دون ما يسهدها وبالكاتب لنفسه أو لغيره تبرعا أو لا ما مره لاجله  
 مع متاع والمصحف غيره مقصود بالحل ومن ورقه ولو الأياض أو نحو ظرف أعسله وهو فيه لاقاب ورقه  
 يعود إذا لم يفصل عليه ولا مع تفسير زاد ولو احتالا ولا يمنع صبي عيز عحدث ولو جنبا حل ومن نحو  
 مصحف لحاجة تعلمه ودرسه ووسيلتهما كعمله للكتب والأتان به للعلم يعلمه منه ويحرم تمكين غير  
 المعلم من نحو مصحف ولو بعض آية وكتابتها بالجمعة ووضع نحو درهم في مكتوبه وعمل شرعي وكذا  
 جله بين أوراقه خلافا لشيخنا وتحريمه عتبا وبلغ ما كتب عليه لاشرب محوه وبذل الرجل للمصحف  
 ما لم يكن على صرفه ويسن القيامه كالعلم بل الأولى أن يكره سرق ما يكتب عليه الاغرض نحو حياطة  
 فصله أولى منه ويحرم بالجناية المكتشف المسجود قراءة قرآن بقصده ولو بعض آية بحيث يسمع نفسه  
 ولو صياح خلافا لما أفتى به النووي وبنحو جيب لا يخرج بطلق صلاة وقراءة وصوم ويجب قضاءه لا الصلاة  
 بل يحرم قضاؤها على الأوجه (أو) الطهارة (الثانية الفصل) هو لغة سيلان الماء على الشيء وشرعا سيلانه  
 على جميع البدن بالنية ولا يجب فوراً وإن عصى بسببه بخلاف نكس عصى بسببه والاشهر في كلام الفقهاء  
 ضم قبته لكن الفتح أضعف وبضمها مشترك بين الفعل وما الفسل (موجب) أر بعه أحداه (خروج  
 منه أولا) ويعرف بأحد خواصه الثلاث من تفلذ بخروجه أو تدفق أو رجع مجبين رطبا أو أياض بيض  
 جافا فان فقت هذه الخواص فلا غسل ثم لو شك في شيء أدنى هو أمدى تخبر ولو بالتقهى فان شاء غسله  
 منيا أو فسل أو منيا وغسله وتوضأ ولو رأى منيا عصفاً في نحو ثوبه لزمه الفصل وإعادة كل صلاة يتقنها بعده  
 ما لم يحتمل عادة كونه من غيره (و) ثانيها (دخول حشفة) أو قدروها من فاقدها ولو كانت من ذلك مقطوع  
 أو من بهيمة أوميت (فرجا) قبل أو دبرا (ولو لبهية) كسمكة أوميت ولا يعاد غسله لا تقطاع تكليفه (و)  
 ثالثها (حيض) أي انقطاعه وهو دم يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة (وأقل سنة تسع  
 سنين قرية) أي استكمالها ثم إن رآته قبل تمامها بدون ستة عشر يوما فهو حيض وأقله يوم ليلة  
 وأكثره خمسة عشر يوما كأقل طهر بين الحيضتين ويحرم به ما يحرم بالجناية ومباشرة ما بين سرتها  
 وركبتها وقيل لا يحرم غير الوطء واختاره النووي في التحقيق لخبر مسلم استعوا كل شيء إلا التسلخ وإذا  
 انقطع دمها حل لما قبل الفصل صوم لا وطء خلافا لما يحته العلامة الجلال السيوطي رحمه الله (و) رابعها  
 (نفاس) أي انقطاعه وهو دم حيض مجتمع يخرج بصرفه جميع الرحم وأقله لحظة وغالبه أر بون يوما  
 وأكثره ستون يوما ويحرم به ما يحرم بالحيض ويجب الفصل أيضا بولادة ولو بلا ببل والقاء علقه وعضة  
 وموت مسلم غير شهيد (وفرضه) أي الفصل شيان أحدهما (نية رفع الجنابة) لجنب أو الحيض  
 للمعاض أي رفع حكمه (أو) نية (أداء فرض الفصل) أو رفع حدث أو الطهارة عنه أو أداء الفصل وكذا  
 لفصل الصلاة الفصل فقط ويجب أن تكون النية (مقروة بأوله) أي الفصل يعني بأوله مقسول من البدن  
 ولومن أسفله فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله ولو نوى رفع الجنابة وغسل بعض البدن ثم نام  
 فاستيقظ وأراد غسل الباقي لم يحتج إلى إعادة النية (و) ثانيهما (تعيم) ظاهر (بدن حتى) الأطفال وما  
 تحتها و (الشعر) ظاهرا وباطنا وإن كثف وما ظهر من نحو منبت شجرة زالت قبل غسلها وصالح وفرج

(قوله وكذا الفصل  
 للصلاة) أي والطواف  
 أو حله أو قراءة القرآن  
 أو تمكين الحليل  
 بالنسبة للحيض أو  
 المكث في المسجد أو  
 الطهارة للصلاة أو  
 نحوها مما علم أو رفع  
 الحدث أو الحدث  
 الأكبر أو من جميع  
 البدن وما أفضل من  
 الاطلاق فيجزئ في  
 جميع ما ذكر تعرضه  
 المقصود في غير رفع  
 الحدث ولا استلزام رفع  
 للمطلق رفع المقيد فيه  
 اه شيخنا

امرأة عند جلوسها على قمعيها وشقوق (وابطن جدرى) افتتح رأسه لابلطن قرحة برئت وارفع قشرها ولم يظهر شيء مما تحته (ويحرم) فتنق للتحتم (وماحت قلقة) من الاكل فيجب غسل بطنها لانها مستحقة الزالة لابلطن شعر انعقد بنفسه وان كثر ولا يجب مضمضة واستنشاق بل يكره تركهما (عماه ظهور) ومنه يضر تغير الماء تغير اضرا ولو بما على العضو خلا لجمع (ويكفي على محومه) أى الماء على البشرة والشعر وان لم يبق فيه فلا يجب يتقن محومه بل يكفي غابة الظن به فيه كالوضوء (وسن) للفصل الواجب والنسب (نسبة) أوله (وازال القنر) طاهر كئى ومخلط ونجس كئى وان كفى لها غسلة واحدة وان يبول من أنزل قبل أن يغتسل ليخرج ما بقى بمجره (ف) بعد إزالة القنر (مضمضة واستنشاق ثم وضوء) كامل للانواع رواه الشيخان ويسن له استصحابه الى الفراغ حتى لو أحدث سن له إعادته وزعم الحامل اختصاصه بالفصل الواجب ضعيف والافضل عدم تأخير غسل قدميه عن الفصل كما صرح به في الروضة وان ثبت تأخيرها في البخارى ولو نوضأ أثناء الفصل أو بعده حصل له أصل الستة لكن الافضل تقديمه ويكره تركه وينوي به ستة الفصل ان تجردت جنبته عن الاصفر والانوى به رفع الحدث الاصفر أو نحوه خروجه من خلاف موجب القاتل بعدم الانزعاج ولو أحدث بعد رفع جنازة أعضاء الوضوء لم يسه الوضوء مرتبا بالنية (فتعهد ما طغى) كالأذن والابط والسرة والموق وعمل شق وتهديد أصول شعر ثم غسل رأس بالافضة عليه بعد تخليله ان كان عليه شعر ولا يمان فيه لغيره أقطع ثم غسل شق أين ثم أسر (ودلك) لما تصد به من بعده خروجه من خلاف من أوجه (وتثليث) لفصل جميع البدن والجملة والسمية والتكريع ويحصل فورا كد يتحرك جميع البدن ثلاثا وان لم ينقل قلبه الى موضع آخر على الأوجه (واستقبال) للقبلة وموالاته تركه حكم بلا حاجة وتنشيف بلا غفر وتسكن الشهادتان المقدمتان في الوضوء مع ما منهما عقب الفصل وأن لا يغتسل لجنازة أو غيرها كالوضوء في ماء وا كد لم يستبحر كتاب من عين غير جار (فرع) لو اغتسل لجنازة ومحو رجعة بينهما محلا وان كان الافضل افراد كل غسل وألحدهما حصل فقط (ولو أحدث ثم أجنب كئى غسل واحد) وان لم ينو معه الوضوء ولا رتب أعضاء (فرع) بين جنب ومالض وقضاء بعدا قطع دهما غسل فرج وضوء لثوم وأكل وشرب ويكره فصل شيء من ذلك بالوضوء وينبى أن لا يزالوا قبل الفصل شعرا أرطفروا وكنا دما لان ذلك يرد في الآخرة جنبا (ولو تكتنفه) أى الفصل (في خلوة) أو بحضرة من يجوز نظره الى عورته كزوجة وأمة والسر أفضل وحرم ان كان ثم من يحرم نظره اليها كحرم في الخلوة بلا حاجة وحل فيها لادنى غرض كما يأتي (وثانها) أى تاقى شروط الصلاة (طهارة بدن) ومنه داخل الفم والاقف والعين (وملبوس) وغيره من كل يحول به وان لم يتحرك بمركته (ومكان) يحل فيه (عن نجس) غير معفو عنه فلا تصح الصلاة معه ولو ناسيا أو جاهلا بوجوده أو بكونه مبطلا لقوله تعالى - وثيابك فطهر - وغير الشيعين ولا يضر محاذاة نجس لبدنه لكن تكره مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس والسقب كذلك ان قرب منه بحيث يستحاذيه له عرفا (ولا يجب اجتناب النجس) في غير الصلاة ومحل في غير التضمخ به في بدن أو ثوب فهو حرم بلا حاجة وهو شرعا مستقبر يمنع محبة الصلاة حيث لا مخصص فهو (كروث و بول ولو) كالا من طائر ومك وجواد ولا نفس له سائلة أو (من مأكول) لحه على الاصح قال الاصطخرى والرويانى من أمتنا كالكه وأحدهما طاهران من المأكول ولوراث أو قاذات بجملة جبان كان حليا بحيث لو رزع بنت فتنجس بفصل و يؤكل والافنجس ولم يبينوا حكم غير الحب قال شيخنا والابى يظهر أنه ان تغير حاله قبل البيع ولو يسر افنجس والافتنجس وفى المجموع عن الشيخ نصر الصفو عن بول بقر المياسة على الحب وعن الجهم بنى تشديدا لتكثير على البحث عنه وتطهيره وبحث الفزارى العفو عن

(قوله كتاب من عين غير جار) أى طاه يكره نحو الوضوء منه كساقه ويكره التكلم لغير حاجة كالتنشيف بلا غفر وتكره الاستعاة بفصل الأعضاء أما بسبب الماء فقط بخلاف الاولى وأما احتراز الماء فلا بأس بها كما في هر والمراد من مكرامة الاستعاة بسبب الماء والتنشيف في عبارة من عبر بها بخلاف الاولى وأما الزيادة على الثلاث فبقينا فكرهه

(قوله في الجواهر) هو  
شرح البسيط قال عرش  
أى وإن وجد صميا  
فليس كاللحم لجران  
العادة يرى العظم ولو  
وجد قطعة لحم في إناه  
أو خوة يلاذ لا يحوس  
فيها فهي ظاهرة أو  
صميمة مكشوفة  
فنجسة أو في إناه أو  
خوة والمجوس بين  
المسلمين أو ليس  
المسلمون أغلب  
فكذلك فإن أغلب  
المسلمون ظاهرة اهـ

بمر الفأرة إذا وقع في مائع وحمى أبواى به وأما ما يوجد على ورق بعض الشجر كالرغوة فنحبس لانه يخرج  
من بطن بعض الديدان كما شوهد ذلك وليس العنبر وثا خلافا لمن زعمه بل هو نبات في البحر (ومضى)  
بحجة اللام يفسل الذكر منه وهو ماء أبيض أو أصفر رقيق يخرج غالبا عند ثوران الشهوة بغير شهوة  
قوية (ودى) بهامة وهو ماء أبيض كبير يخرج غالبا عقب البول أو عند حمل شئ ثقيل (دم)  
حتى ياتي على نحو عظم لكنه معقو عنه واستقنوا منه الكبد والطحال والمسك أى ولومن ميت  
ان انقعد والعلقة والمخضة ولينما يخرج بلون دم ودم بيضة لم تفسد (وقبح) لانه دم مستعيل ومصدد وهو  
ماء رقيق يغالطه دم وكذا ما دجرح وجدرى وقط ان تغير والاخا هاطا هر (رقعة معدة) وإن لم يتغير  
وهو الزاج بعد الوصول للعدة ولوماً أما الزاج قبل الوصول اليها يقينا أو احتالا فلا يكون نجسا ولا  
متنجسا خلافا للقال وأتى شيخنا أن الصبي إذا ابتلى بمتاع القى عني عن مدى أمه الداخل في فيه لا عن  
مقبه أو عاصه وكرة وابن غيرهما كقول الأديب وجرة نحو بغير الماء التي فطاهر خلافا لما لك وكذا باهم  
غير معدة من رأس أو صدر وماء سائل من فم نائم ولوقنا أو أصفر ما لم يتحقق انه من معدة الايمن ابتلى به  
فيعني عنه وإن كثر ورطوبه فوج أى قبل على الاصح وهى ماء أبيض متردد بين المذنى والرقى يخرج  
من بطن الفرج الذى لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فانه طاهر قطعا وما يخرج من وراء  
باطن الفرج فانه نجس قطعا ككل خارج من الباطن وكل ما الخارج مع الولد أروقه له ولا فرق بين انفصالها  
وعنده على المعتد قال بعضهم الفرق بين الرطوبه الطاهرة والنجسة الاتصال والافصال فلو فصلت  
ففى الكفاية عن الامام أنها نجسة ولا يجب غسل ذكر الجماع والبيض والوكه وأتى شيخنا بالغف عن  
رطوبه الباسور لم يمتلئ بها وكذا يفيض غير ما كؤل ويحل أكله على الاصح وشعر ما كؤل ورثه اذا  
أبين في حياله ولوشك في شعر أو نحوه أهومن ما كؤل أو من غيره أو هل انفصل من شئ أوميت فهو  
طاهر • وقياسه أن العظم كذلك وبصرح في الجواهر وبيض الميتة ان تصلب طاهر والافتحس  
وسور كل حيوان طاهر طاهر فلو تنجس فيه ثم ولف في ماء قليل أو ماء فان كان يصد غيبة يمكن فيها  
طهارته بولوغه في ماء كثير أو جاز لم تنجسه ولو هرا والا نجسه قال شيخنا كالسبوطى تبع لبعض  
التأخرين أنه يعنى عن مبرع عرفا من شعر نجس من غير ما حفظ ومن دخان نجاسة وعما على رجل ذباب  
وإن روى وما على منفذ غير آدمى عاخر منه وذرقي بغير وما على فخر وروث مأنشؤه من الماء أو بين أوراق  
شجر النار جيل الى تستر بها البيوت عن المطر حيت يصرصون الماء عنه قال جيع وكذا ما تقيه الفهران  
من الروث في حياض الاخيلة اذا غم الأبشاه به ويؤكده بحث الفزارى وشرط ذلك كذا اذا كان في الماء  
أن لا يغيرا تهي والزباد طاهر ويعنى عن قليل شعره كالثلاث كذا أطلقوه ولم يبينوا أن المراد القليل في  
المأخوذ للاستعمال أو في الاداء المأخوذ منه قال شيخنا والذى يتجه الأول إن كان جامدا لان العبره فيه بعمل  
النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم يدفع عنه والاعنى بخلاف المائع فان جمعه كالشئ الواحد فان قل  
الشعره عني عنه والا فلا ولا نظر لما أخذ حيث نذ وقل الحب الطبرى عن ابن الصباغ واعتدله أنه يعنى  
عن جرة البعير ونحوه فلا ينجس ما ضرب منه وألقى به فم ما يجتر من ولد البقرة والضأن اذا التهم أخلاف  
أمه وقال ابن الصلاح يعنى عما انفصل به شئ من أفواه الصبيان ح تحقيق نجاستها وألقى غيره بهم أفواه  
الجانين وجزم به الزركشى (وكنته) ولو نحو ذباب مما لا نفس له سائلة خلافا للقال ومن تبعه في قوله  
بظهارته لعدم العلم المتحقق كالك وأتى حنيقة طالمتنجسة وإن لم يسلم دمها وكذا شعرها وعظمها وقرنها  
خلافا لأى حنيقة اذا لم يكن عليها دم وأتى الحافظ ابن حجر المصنف في بصحة الصلاة اذا جل المصلى ميتة  
ذباب إن كان في محل يشق الاحتراز عنه (غير بشر وسماك وحرد) حل تناول الأخيرين وأما الأدي فقلوه

تعالى - ولقد كرمنا بني آدم - وقضية التكرم أن لا يحكم بنجاستهم بالموت وغير صيد لم تترك ذكاته  
وجنين مذكاته مات بذكاته ويحل أكل دود ما كوله ولا يجب غسل نحو الله منه وقتل في الجواهر  
عن الأصحاب لا يجوز أكل سمك ملوح ولم ينزع مائي جوفه أى من المستقنرات وظاهره لافرق بين كبره  
وصغيره لكن ذكر الشيخان جوزاً كل الصغير مع مائي جوفه لصرف تنقية مافيه (وكسرك) أى صالح  
للاسكار فدخلت القطرة من المسكر (مائع) تحمر وهي المتخذة من العنب ونيذ وهو المتخذ من غيره  
ونخرج بالمائع نحو البسج والحشيش وتظهر خمر تخلط بنفسها من غير مصاحبة عين أجنبية لها وإن لم  
تؤثر في التخليل كخصة ويقعها في الطهارة لأن وإن تشرب منها أوغلت فيه وأورقت بسبب الغليان  
ثم زلت أما إذا رقت بغليان بل بصل فاعل فلا تظهر وإن غمر المرتفع قبل جفافه أو بعده بغير أخرى  
على الأوجه كما جزم به شيخنا والذي اعتمدته شيخنا المحقق عبدالرحمن بن زياد أنها تظهر إن غمر المرتفع  
قبل الجفاف لا بعده ثم قال لوصب خمر في إناء ثم أخرجت منه وص فيه خمر أخرى بعد جفاف الإناء وقبل  
غسله لم تظهر إذا تخلط بعد تقطعها منه في إناء آخر انتهى والليل على كون الخمر خلا الجوفصة في طعمها  
وإن لم توجد بنهاية الجوفصة وإن قذفت بالزبد وبطهر جلد نجس بالموت يندبغ بحيث لا يعود إليه نائق  
ولا فساد لوقع في الماء (وكسكب وخزير) وفرغ كل منهما مع الآخر وأملح غيره ودود ميتهما طاهر  
وكذا السج عنكبوت على المشهور كما قاله السبكي والأذرى ويؤم صاحب الصلابة والحرى بنجاسته  
وما يخرج من جلد نحو حية في حياتها كالعرق على ما أفتى به بعضهم لكن قال شيخنا فظهر نظر بل الأقرب  
أنه نجس لانه جزء متجدد منفصل من حي فهو كيتته وقال أيضاً لو زلأ كلب أو خنزير على أديمية فولدت  
أدمياً كان الولد نجساً ومع ذلك هو مكلف بالصلاة وغيرها وظاهره أنه في عما يضطر إلى العلاسة وأنه يجوز  
اماتة إلا إعادة عليه ودخوله المسجد حيث لا رطوبة للجماعة ونحوها انتهى وبطهر متنجس ببعية  
بفسل مزيل لصفاتها من طم ولون وريح ولا يضر بماء أوريح عسر زواله ولون مفلط فان بقيامها  
لم يظهر ومتنجس بحكمة كبول جف ولم يترك لصقة بجري الماء عليه مرة وإن كان حياً أو لم يطبخ  
بنجس أو نوب أصب بنجس فيطهر بطهنا بسبل الماء على ظاهرها كيف قضي وهو محي بنجس • ويشترط  
في طهر المحل ورود الماء القليل على المتنجس فإن ورد متنجس على ماء قليل لا كثير تنجس وإن لم يتغير  
فلا يظهر غيره وفارق الوارد غيره بقوة لكونه عاملاً فلو تنجس به كفى أخذ الماء بيده إليه وإن لم يطها  
عليه كما قال شيخنا ويجب غسل كل مائي حدثاً طاهر منه ولو بالادارة كصب ماء في إناء متنجس وادلونه  
بجوانبه ولا يجوز له ابتلاع شيء قبل تطهيره حتى بالفرغرة (فرغ) لو أصاب الأرض نحو بول وجف  
فصب على موضعه ماء فظهر بطهر ولو لم يصب أى بقور سواء كانت الأرض صلبة أم رخوة وإذا كانت  
الأرض لم تنتشر ما تنجس به فلا بد من إزالة العين قبل صب الماء القليل عليها كما لو كانت في إناء ولو  
كانت النجاسة جامدة ففتنت واختلطت بالتراب لم يظهر كالتخلط بنحو صديد بإضافة الماء عليه بل لابد  
من إزالة جمع التراب المختلط بها وأفتى بعضهم في مصحف تنجس بغير معفو عنه بوجوب غسله وإن أدى  
إلى تبقعه وإن كان لييم قال شيخنا ويتعين فرضه فيما إذا مست النجاسة شيئاً من القرآن بخلاف ما إذا  
كانت في نحو الجلد أو الحوائش (فرغ) غسالة المتنجس ولو معفو عنه كدم قليل إن انفصلت وقذرات  
العين وصفاتها ولم تتغير ولم يزد وزنها بعد اعتبار ما يأخذها الثوب من الماء والماء من الوسخ وقد ظهر المحل  
طاهرة قال شيخنا وبطهر إلا كسفاً فيهما بالطن (فرغ) إذا وقع في طعام جامد كسمن فارة مثلاً فانت  
ألتيت وما حولها مما ماسها فقط والباقي طاهر والجامد هو الذي إذا غرق لا يترد على قرب (فرغ) إذا  
تنجس ماء البحر القليل بملاحة نجس لم يظهر بالزنج بل يفتى أن لا ينزع ليكثر الماء بنوع أروص مافيه أو

(قوله بحيث لا يعود  
إلى) وذلك لا يتأتى إلا  
بنزع الفضلات من دم  
ولحم بمحترف وهو  
مائع اللسان بحرافته  
كقرط وشبب بالمرحلة  
وشث وشرق طير المخبر  
الحسن يطهرها أى  
المية الماء والقرط ولا  
يكفى الدغ بالماء ولا  
بشمس وتراب وملح  
وإن جف وطهر بجمه  
لان صفوته لم تزل  
لعمدها بنقعه في الماء



الكثير يتغير به لم يظهر الا بزواله فان بقيت فيه نجاسة كشر فارة ولم يتغير فطهور تعذر استعماله اذ لا يتناول منه شيئا فليترجحه فان اختلف قبل النزح ولم يتبين فيما اغترفه شعرا لم يضر وان طهته عملا بتقديم الاصل على الظاهر ولا يظهر منه تنجس بشعور كلب الا بسبع غسالت بعد زوال العين ولو برات فزولها مرة واحدة احدها من قربان تيمم عزوج بالماء بأن يكسر الماء حتى يظهر أثره فيه ويصل بواسطة الجميع أجزاء المخل للتعجن ويكفي في الراكد نحو ربه سبعا قال شيخنا يظهر أن التعجب مرة والعودا أخرى وفي الجارى مرور سبع جريات ولا تريب في أرض ترابية (فرع) لو مسح كلبا داخل ماء كثير لم تنجس يده ولو رفع كلب رأسه من ماء وقفه مترطب ولم يمسح يده لم تنجس قال مالك ودلوا السكب طاهر ولا ينجس الماء القليل ببوله وانما يجب غسل الاناء ببوله فعبدا (ويعني عن دم نحو يرغوث) عما لا نفس له سائله كعوض وقيل لامن جلده (و) دم نحو (دمل) كثيرة وجرح وعن قيحه وصد يده (وان كثر) الدم فيها وانتشر بمرق أو غش الاول بحيث طين الثوب على القول للمعتد (بغير فعله) فان كثر فضله قصدا كان قتل نحو يرغوث في ثوبه أو عصر نحو دمل أو حل ثوبا في دمه براغيث مثلا وصل في أو فرشه وصل عليه أو زاد على ملبوسه لا نفرض كتنجس فلا يعني الا عن القليل على الاصح كما في التحقيق والمجموع وان اقتضى كلام الروضة الصفو عن كثير دم نحو العمل وان عصر واعتد به ابن النقيب والاذري ومحل الصفو هنا وفيما يأتي بالنسبة للصلاة لان حواء قليل فينجس به وإن قل ولا أثر للاقاء البدن لم يطا ولا يكف تشفيف البدن لفسره (و) عن (قليل) نحو دم (غيره) أى اجنبى غير ملغظ بخلاف كثيره ومنه كما قال الازري دم افضل من يده ثم أصابه (و) عن قليل نحو دم (حيض ورياح) كما في المجموع ويقاس بهما دم سائر المائذ الخارج من معدن النجاسة كعمل الفلأط والمرجع في الكفلة والكثرة العرف وما شك في كثرته لم يحكم القليل ولو غرق النجس في محال ولو جمع كثر كان له حكم القليل عند الامام والكثير عند المتولي والغزالي وغيرهما ورجح بعضهم ويعني عن دم نحو فصد وتجم بمحلهما وإن كثر وتصح صلاة من أدى ثلثة قبل غسل الفم اذا لم يتلغ ريقه فيها لان دم اللثة معقوف عنه بالنسبة الى الريق ولو رصف قبل الصلاة ودام فان رجعا انقطعاه والوقت منقطع انتظر الى الاحتضار كالسمن خلافا لمن زعم انتظاره وان خرج الوقت كما ذكره لفصل ثوبه المتنجس من اخرج ويرق بقدره هذا عن ازالة النجس من أصله فازوت بخلافه فيمسأنا وعن قليل ملين على مرور متيقن نجاسة ولو بخلط اللثة ملين في عينها متمدة ويختلف ذلك بالوقت وعمله من الثوب والبدن ولذا تعين عين النجاسة في الطريق ولو ملئ كلب فلا يعني هنا وإن حمت الطريق على الأوج وأقضى شيخنا في طريق لا طين بها بل فيها قدر الآدى وروث السكاب والهايم وقدامها بالطر بالعودند مشقة الاحتراز (قاعدة مهمة) وهي أن ما مله الطهارة وغلب على القطن تنجسه لقلبة النجاسة في أمثله فيه قولان معروفان بقول الاصل والظاهر أو الغالب أرجحهما انه طاهر عملا بالاصل المتيقن لانه أضبط من الغالب المختلف بالاحوال والازمان وذلك كشباب خجل وحافض وصبيان وأواني متدينين بالنجاسة وورق يظلم ثمره على نجس ولعلبى وبيوج واشهر عمله بشحم الخنزير وجبن شامى اشهر عمله بانضم الخنزير وقدياده <sup>جذبه</sup> جنة من عندهم فأكل منها ولم يسأل عن ذلك ذكره شيخنا في شرح للتهاج (و) يعني عن (عمل استجماره) (و) عن (ونيم ذهاب) وبول (وروث خفاش) في المسكان وكذا الثوب والبدن وإن كثرت لفسر الاحتراز هنا يعني مما يجب من فرق ما زاد الطيور في المسكان اذا حمت البلى به وقضية كلام المجموع الصفو عنه في الثوب والبدن أيضا ولا يعني عن بر القار ولو يابس على الأوجه لكن أخى شيخنا ابن زياد كعض المتأخرين بالصفو عنه اذا حمت البلى به كعمومها في ذرق الطيور ولا تصح صلاة من حل مستجبرا أو حيوانا

(قوله برباب تيمم) أى ظهور لم يستعمل قبل في رفع حدث ولا في ازالة خبث ويكفي هنا كونه طينا وطبا لانه تراب بالقوة للاخبار الصحيحة (قوله برباب) سواء وضع القربان ثم صب الماء عليه أو منجهما أو وضع الماء ثم فوق القربان

بمنه نبحس أومد كي غسل مذهبه دون جوفه أوميتا طاهر اكا دى وسلك لم يقبل بلنه أو يقتضيه  
 في المنيهم وإصلاحه قابض طرف متصل بنجس وان لم يتحرك بحركته (فرع) لو رأى من يريد  
 صلاة أو يشو به نجس غير معفو عنه لزمه إعلامه وكذا يلزمه تعليم من رآه يحل بواجب عبادة في رأى  
 مقلده (تمة) يجب الاستنجاء من كل خارج ملوث بماء ويكتفي فيه غلبة ظن زوال النجاسة ولا يسن  
 حينئذ شتم يده ويذبح الاسترخاء للاتباع أثرها في تضاعيف شرج للقدعة أو بثلاث مسحات ثم غسل  
 في كل مرة مع تقيية بجماد قالم \* ويندب لها دخل الخلافة أن يقدم يساره ويمينه لانسرافه بكس المسجد  
 وينحى ما عليه معظم من قرآن واسم نبي أو ملك ولومشتر كأكبر وأحمد إن قصد به معظم ويكتفى  
 حال خروج خارج ولو عن غير ذكر وفي غير حال الخروج عن ذكر ويعدو ويستأن ولا يقضى حاجته  
 في ماء مبلغ راكد ملو سبخر ومسحت غير ملو ك واحد وطريق وقيل يحرم التوقظ فيها وتحت  
 مشر بملكه أو ملكه علم رضا ملكه والاحرم ولا يستقبل عين القبلة ولا يستبرها وبحرمان في غير  
 المهد حيث لا سائر فلو استقبلها بصدرة وحول فرجه هنا ثم لم يضر بخلاف عكسه ولا يستاك ولا يزيق  
 في بوله وأن يقول عند دخوله اللهم أني أعوذ بك من الغلبات والخجائث والخروج غفراك الجنة التي  
 أذهب عنى الأذى وعافانى وبعد الاستنجاء اللهم طهر قلبى من النفاق وحسن فرجى من القواش قال  
 الفري لوشك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره لم يزمه أعاده (ونالها ستر رجل) ولو صبا (وأمة)  
 ولو مكاتبه وأمه (ما بين سره وركبة) لها ولو نالها في ظلمة للمخبر المصحيح لا يقبل أمة صلاة حائض أى  
 بالغ الأضطرر ويجب ستره منها ليتحقق به ستر الصورة (و) ستر (حرة) ولو صغيرة (غير وجه وكفين)  
 ظهرهما ويطهنا الى السكوعين (بما لا يصف لونا) أى لون البشرة في مجلس التغلب كذا ضبطه  
 بذلك أحمد بن موسى بن جليل ويكتفى بما يحكى عليه الأعضاء لكنه خلاف الأولى ويجب الستر من الأهل  
 والجواب لامن الأسفل (إن قصر) أى كل من الرجل والحرة والأمة (عليه) أى الستر أما العاجز هما  
 يستر الصورة فيصلى وجوبا عاريا بلا إعادة ولو مع وجود ساتر متنجس تعذر غسله لامن أن يمكن تطهيره وان  
 خرج الوقت ولو قدر على ساتر بعض الصورة لزمه الستر بما وجد وقدم السواين القابل فالدبر ولا يصلى  
 عاريا مع وجود حريم بل لأصله لانه يباح للعاجز ويلزم التطيين لو عدم الثوب أو نحوه ويجوز لمكنس  
 اقتداء بما روى ليس العارى غصب الثوب ويسن للمنى أن يلبس أحسن ثيابه ويرتدى ويتعم ويقمص  
 ويتطيلس ولو كان عنده ثوبان فقط لبس أحدهما ولترتدى بالآخر إن كان ثم سفة والاجمله صلى  
 كما أفتى به شيخنا (فرع) يجب هذا الستر خارج الصلاة أيضا ولو ثوب نجس أو حريم لم يجد غيره  
 حتى في الخلوة لكن الواجب فيها ستر سواي الرجل وما بين سره وركبة غيره ويجوز كشفها في الخلوة  
 ولومن المسجد لأذى غرض كترتبه وصيانة ثوب من الناس والقبول عند كنس البيت وكفصل  
 (ورابها معرفة دخول وقت) يقينا أو ظنا فن صلى بدونها لم تصح صلاته ولو وقعت في الوقت لان  
 الاعتبار في العبادات بما في ظن المكلف وبما في نفس العاقد وبما في نفس الامر فقط (فرق)  
 ظهر من زوال الشمس (الى مصير ظل) كل (شئ مثله غير ظل استواء) أى الظل للوجود عنده ان  
 وجد وسميت بذلك لانها أول صلاة ظهرت (ة) بوقت (عصر) من آخر وقت الظهر (الى غروب) جميع  
 قرص شمس (ة) بوقت (مغرب) من الغروب (الى مغيب الشفق) الاحمر (ة) بوقت (عشاء) من مغيب  
 الشفق قال شيخنا وينبى نذب تأخيرها زوال الاصفر والابيض خوفا من خلاف من أوجب ذلك  
 ويمتد (الى) طلوع (الغرض) بوقت (صبح) من طلوع الفجر الصادق لالا كالكاتب (الى طلوع) بعض  
 (الشمس) والمصرهى الصلاة الوسطى لصحة الحديث به فهي أفضل الصلوات ويلها الصبح ثم العشاء

(قوله فوق ظهر)  
 فآؤه الضبيعة أى اذا  
 أردت بيان أوقات  
 الخمس فأقول لك وقت  
 ظهر الخ وبدأ بها هنا  
 تأشيا بتعليم جبريل  
 النبى ﷺ بصلاته به  
 عند باب الكعبة  
 الخمس وأوقاتهما تين  
 في يومين مبتدئا بالظهر  
 إشارة الى أن دينه  
 ﷺ يظهر على سائر  
 الأديان ظهورها على  
 بقية الصلوات وبآية  
 - أقم الصلاة لملوك  
 الشمس -

ثم الظهر ثم المغرب كما استظهره شيخنا من الأدلة وإنما حضوا جماعة الصبح والعشاء لأنها فيهما أشق قال الرافعي كانت الصبح صلاة آدم والظهر صلاة داود والعصر صلاة سليمان والمغرب صلاة يعقوب والعشاء صلاة يونس عليهم الصلاة والسلام انتهى • واعلم أن الصلاة يجب بأول الوقت وجوبا موسعا فلا تأخير عن أوله الموقت يسعها بشرط أن يعزم على فعلها فيه ولو أدرك في الوقت ركعة لأدونها فالكسل أداء والاقتضاء ويأتي بأخر بعضها عن الوقت وإن أدرك ركعة ثم لو شرع في غيرها لجلسة وقدر في ما يسعها جلوسه بلا ركعة أن يطولها بالقراءة أو الذكر حتى يخرج الوقت وإن لم يوقع منها ركعة فيه على المعتد فإن لم يبق من الوقت ما يسعها أو كانت جمعة لم يجز المالد ولا يسر الاقتصار على أركان الصلاة لأدراك كاملها في الوقت (فرع) ينسب تجهيل صلاة ولوعشاء لأول وقتها لخبر أفضل الأعمال الصلاة لأول وقتها وتأخيرها عن أوله لتيقن جماعة أن شاءه وإن غلب التأخير ما لم يفسد الوقت ولظنها إذا لم يفسد عرفا لانشك فيها مطلقا والجماعة القليلة أول الوقت أفضل من الكثيرة آخره ويؤخر للمغرب صلاة العشاء وجوبا لأجل خوف فوت حج فبوت الوقوف برفة لوصولها متيكة لأن قضاءه صعب والصلاة تؤخر لأنها أسهل من مشقتها ولا يصح صلاة شدة الخوف ويؤخر أيضا وجوبا من رأى نحو غوغرى أو أسير لو أقعده خرج الوقت (فرع) يكره النوم بعد دخول وقت الصلاة وقبل فعلها حيث ظن الاستيقاظ قبل ضيقه لعادة ألا يقاط غيره له والاحرم النوم الشيء لم يغب في الوقت (فرع) يكره تحريم الصلاة لأسباب لها كالنفل المطلق ومنه صلاة التسايح أولا سبب متأخر ككفى استخارة وإحرام بعد أداء صبح حتى ترتفع الشمس كرحب وعصر حتى تقرب وعند استواء غير يوم الجمعة لأماله سبب متقدم ككفى وضوء وطواف ونحية وكسوف وصلاة جنازة ولو على غائب وأعلمت جماعة ولو لمأما وكفاته فرض أو نفل لم يقصد تأخيرها الوقت المكروه ليقضها فيه أو يداوم عليه فلا تحجرى إيقاع صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت المكروه من حيث كونه مكروها فتحرم مطلقا ولا تنقذ ولو فاتت بسبب قضاها فورا لأنه معاند للشرع (وخامسها استقبال) عين (القبلة) أى الكعبة الصدر فلا يكتفى باستقبال جهتها خلافا لأبي حنيفة رحمه الله تعالى (الافى) حتى العاجز عنه وفي صلاة (شدة خوف) ولو فرضا فيصلي كيف أمكنه ما شيا وراكبا مستقبلا أو مستديرا كعرب من حريق وسيل وسبع وحية ومن دأب عند أصار وخوف حبس (و) (الافى) نفل (سفر مباح) لقاصد محل معين فيجوز النفل راكبا وما شيا فيه ولو قصرانهم يشترط أن يكون مقصده على مسافة لا يسمع النداء من بلده بشروط المقررة في الجمعة وخرج بالمباح سفر المنصبة فلا يجوز ترك القبلة في النفل لأبي ومسا فر عليه دين حال قدر عليه من غير أن ذاته (و) يجب (على) ماشا إنعاش ركوع وسجود) لسهولة ذلك عليه وعلى راكب إيماء بهما (واستقبال فيها وفي تحريم) وجاوس بين السجدين فلا يمشى الأفى القيام والاعتدال والشهد والسلام ويحرم انحرافه عن استقبال صوب مقصده عالما عالما مختار الألى القبلة ويشترط ترك فعل كثير كمدو وتحريك رجل بلا حاجة وترك تعمد وطء ونجس ولو يابسا وإن عم الطريق ولا يضر وطء يابس خطأ ولا يكلف ماشا التحفظ عنه ويجب الاستقبال في النفل لراكب سفينة غير ملاح • واعلم أنه يشترط أيضا في صحة الصلاة العمل بفرضية الصلاة فلا يجعل فرضية أصل الصلاة وصلاته التي شرع فيها لم تصح كإتي المجموع والروضة وتميز فروضها من سنها ثم إن اعتقد العلى أو العالم على الأوجه لكل فرضا صحت أوستة فلا والعلم بكيفيتها الآتى بيانها قريبا إن شاء الله تعالى

(قوله بالصدر) أى ملا  
يكنى بنحو الوجه وإنما  
هو شرط لصحة صلاة  
قادر على الاستقبال  
قوله تعالى - قول  
وجهك شطر المسجد  
الحرام - والاستقبال  
لم يجب في غير الصلاة  
فتعين أن يكون فيها  
وقد ورد أنه عليه السلام قال  
لنسى صلاة وهو  
خاف من ارتفاع الزرق إذا  
فت إلى الصلاة فأصبح  
الوضوء ثم استقبل  
القبلة رواء الشيخان

(فصل) في صفة الصلاة (أركان الصلاة) أى فروضها أربعة عشر يجعل الطمأنينة في محالها ركنا واحدا  
أدناها (نية) وهى قصد القلب لخبرائى الأعمال بالنيات (فيجب فيها) أى النية (قصد فعلها) أى الصلاة

لتستبر عن بقية الاصل (ويعينها) من ظهر او غيره لتستبر عن غير حائل باقي نية فرض الوقت (ولو كانت الصلاة للمفولة (غلا) غير مطابق كالردب والسكن الموقت. أودات السبب فيجب فيها التحين بالإضافة الى ما عينها كسنة الظهر القبلية أو البعيدة وإن لم يؤخر القليلة ومنها كل صلاة طاسة قبلها وستة بعدها وكيد الأنهى أو الأكبر أو الأصغر فلا يكفي صلاة العبد والوتر سواء الواحدة أو الزائدة عليها. يكفي نية الوتر من غير عدد ويحمل على ما يرده على اذ وجه ولا يكفي فيه ستة العشاء أو ارتبها والتراو يحلحصى وكاستسقاء وكسوف شمس أو قرأ النفل المطلق فلا يجب فيه تعيين بل يكفي فيه يتفعل الصلاة كما في ركعتي التبعة والوضوء والاستخارة وكذا صلاة الأوابين على ما قاله شيخنا ابن زباد العلامة السيوطي رحمهما الله تعالى والتي حرمه شيخنا في فتاوى أنه لا بد فيها من التحين كالضحي (و) تجب (نية فرض فيه) أي في الفرض ولو كفاية أو نذرا وإن كان الناذر صيا ليشتمر عن النفل (كأصل فرض الظهر) مثلا أو فرض الجمعة وإن أدرك الإمام في تمهدها (وسن في النية) إضافة الى الله تعالى خروجا من خلاف من أوجبهوا ليتحقق معنى الاخلاص (و) تعرض لاداء أو تضام ولا يجب وإن كان عليه فائتة عما له للؤد اذ خلا فلا اعتمده الاخرى والاصح صحة الاداء بنية القضاء وعكسه إن عثر بنوعه ولا بطلت قطعا للتابع (و) تعرض (لاستقبال وعدم ركعات) لا يخرج من خلاف من أوجب التعرض بها (و) سن (نطق بمنى) قبل التكبير ليساعد اللسان القلب وخروجا من خلافه أو وجهه ولو شك هل أتى بكامل النية أولا أو هل نوى ظهرها أو عصرها فإن ذكر بعد طول زمان أو به دلتا به ركن ولو شك في كاتراة بطلت صلاته أو قبله فلا (أو) بانها (تكبير تحرم) للخصم المتفق عليه انقلت الى الصلاة فكبر سمي بذلك لأن المصلي يحرم عليه ما كان حلالا له قبله من مفسدات الصلاة وجعل فاتحة الصلاة يستعذر للمصلي مناته الدال على عظمة من تنها عظمته حتى تتم له الهيئة والمشروع ومن حمز في تكرره ليوم استمع عبد بنك في جميع صلاته (مقروباة) أي التكبير (النية) لأن التكبير أول أركان الصلاة فوجب مقارنتها بل لا بد أن يستحضر كل معتبر فيها علمي وغيره كالقصر للقاصر وكونه اماما أو مأموما في الجمعة والقنوة فأموم في غير ما عا بد اند ثم يستمر مستصعبا لذلك كله الى الزاء وفي قول محمد الرافعي يكفي قرئها بالقوله وفي المجموع والتقيح ثم ما اختره الامام والغزالي أنه يكفي فيها المقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضرا للصلاة وقال ابن الرفعة انه الحق النسي لا يجوز سواء وصوبه السبكي وقال من يقل به وقع في الوساوس المضموم وعند الأئمة الثلاثة بجواز تقديم النية على التكبير بازم السبكي (و) بتعين فيه على القادر لفظ (الله أكبر) للاتباع والله أكبر ولا يكفي أكبر الله والله أكبر أو أعظم ولا الرحمن أكبر ويضربا لا يعرف من الله أكبر وزيادة خوف ينزلني كرهمة لله وكأنف بعد الباء وزيادة أو قبل الجلالة وتخلل وأوسا كتنه أو متحركة بين الكسبتين وكذا زيادة مد الآف التي بين اللام والماء الى حد لا يرد أحد من القراء ولا يضر وقفة تبسره بين كليته وهي سكتة النفس ولا ضم الزاء (فرع) لو كبر مرات نأوا بالافتتاح بكل دخل فيها بالوتر وخرج منها بالشفع لا بعدا دخل بالاولى خرج بالثانية لأن نية الافتتاح بهامضة قطع الاولى وهكذا فإن لم ينو ذلك وتخلل بطل كعادة لفظ النية فابعد الاولى ذكر لا يوتر (ويجب اسماها) أي التكبير (نمسه) ان كان صحيح السمع ولا عارض من نحو لفظ (كسائر ركن قول) من الفاتحة والتشهد والسلام ويقترب اسماع المنسوب القول له لحصول السنة (وسن حزم راءه) أي التكبير خروجا من خلاف من أوجبه وجهه بالامام كدائر تكبيرات لا تتقالات (ورفع كفيه) أو احداهما ان تفسر رفع الاخرى (بكشف) أي مع كشفهما ويكره خلافه ومع تفرق أصابعهما تفرقا وسطا (حذر) أي مقابل (منسكية) بحيث يحاذي أطراف أصابعه على أذنيه وإبهامه شععتي أذنيه وراحته منسكية للاتباع وهذه الكيفية تسن (مع) جميع تكبير (تحرم) أن يقرنه بابتداءه وينههما معا (و) مع

(قوله لتتابعه) في  
التحفة أخذ البلزري  
من هذا أن من مكث  
بمحل عشرين سنة  
يسهل الصبح لظن  
دخول وقته ثم بان  
خطؤه لم يتره القضاء  
واحدة لأن صلاة كل  
يوم تقع عما قبله إذ  
لا يشترط نية القضاء  
ولا يعارض النص على  
أن من صلى الظهر  
بالاجتهاد فبات قبل  
الوقت لم يقع عن فائتة  
عليه لأن هذا فيمن  
أدى بقصد التي عليه  
من غير أن يقصد التي  
دخل وقتها

(ركوعه) للاتباع الوارد من طرق كثيرة (ورفع منه) أي من الركوع (ورفع) (من تشهد أول) للاتباع فيها (ورفعهما تحت صدره) وفوق سرته للاتباع (أخذنا بيته) كوع (يساره) وردعهما من الرفع إلى تحت الصدر أولي من راسهما بالكلية ثم استثنى رفعهما إلى تحت الصدر قال المتولي واعتنقه غيره بنى أن ينظر قبل الرفع والتكبير إلى موضع سجوده ويترك رأسه قليلا ثم يرفع (و) ثانيا (قيام قادر) عليه نفسه أو غيره (في فرض) ولومناورا أو معادا ويحصل القيام بنصبه تارظهره أي عظمه التي هي مفاصله ولو باستناد إلى شيء بحيث لو زال السطح ويكره الاستناد لا بائحة إن كان أقرب إلى أقل الركوع إن لم يجز عن تمام الاتصاف (ولما شق عليه قيام) بأن حلة به مشقة شديدة بحيث لا يحتمل عادة وضعتها الإمامان تكون بحيث يذهب معها خشوعه (صلاة قاعدة) كراكب سفينة خاف نحو دوران رأسه إن قام وسلس لا يستمسك منه إلا بالقدم وينحني القاع بالركوع بحيث نحاذي جبهة ما قدم ركبت (فرع) قال شيخنا يجوز لمريض أمكه القيام بلا مشقة لو أغرد لأن صلى في جماعة الأبع جالس في بعض الصلاة معهم جالس في بعضها وإن كان الأفضل الافراد وكذا إذا قرأ الفاتحة فقط لا يقرأه أو الجورة فقد فيها جائزة قراءتها مع القعود وإن كان الأفضل تركها له والأفضل لقاعدة الافتراض ثم الترفع ثم التورك قال عجم عن الصلاة قاعدة صلى قطبها على جنبه استقبال القبلة وجهه ومقدسه وبكره على الجانب الأيسر بلا عن غشتيا على ظهره وانحسأ إلى القبلة ويجب أن يضع تحت رأسه نحو حصة ليستقبل بوجهه القبلة وأن يرمى إلى صوب القبلة راكعا واجدا بالسجود أخض من الإيماء إلى الركوع إن جازعها فإن جازع عن الإيماء برأسه وما باجفائه قال عجم جازع أفعال الصلاة على قلبه فلا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتا وإنما أخروا القيام عن سابقه مع تقدم عليها لانها ركعتان حتى في النفل وهوركن في الفريضة فقط كمتنفل فيجوز له أن يصلي النفل قاعدة ومطجها مع القدرة عن القيام والقعود وبأن المضطجع القعود للركوع والسجود أمام استقباله مع امكان الاضطجاع وفي المجموع هذه الأقسام أفضل من تكبير الركعات وفي الروضة تطويل السجود أفضل من تطويل الركوع (و) راجها (قراءة فاتحة كل ركعة) في قيامها غلب الشيعين الصلاة لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة (الركعة مسبوقة) فارجب عليه فيها حيث لم يدرك من مائة الفاتحة من قيام الإيام وفي كل الركعات لسيقة في الأولى وتغايبا المأموم عنه بركة أو نسيان أو بطء حركته فليقيم من السجود في كل عما بعدها إلا والإمام راكع فيتحمل الإمام المتطهر في غير الركعة الزائدة الفاتحة أو بقيتها عنه ولو تأخر مسبوقة يستقل بسنة لأعمال الفاتحة فليترك الإمام أو هو معتدل لفت ركعته (مع بسطة) أي مع قراءة البسطة فانها آيتمنها لانه <sup>بالحسن</sup> فراهها ثم الفاتحة وعدها آيتمنها وكذا من كل سورة غير براءة (و) مع (تشديدات) فيها وهي أربع عشرة لأن الحرف المشدد بحر فحين فإذا خفف بطل منها حرف (و) مع (رعاية حرف) فيها وهي على قراءة ملك بلا ألف مائة وواحد وأربعون حرفا وهي مع تشديداتها مائة وخمسة وخمسون حرفا (و) خارجها أي الحروف كخضض ضاد وغيرها فلا يدل قدر أو من أمكنه التعلم حرفا آخر ولو ضاد أبطاء أو لين لحنا غير لغني ككسر تاء أنصمت أو ضنه أو كسر كاف إلهك لاضها فان تعدد ذلك وعلم تحريمه بطلت صلاته والافتراء أنه تم إن أعاد على الصواب قبل طول الفصل كحل عليها أما عاجز لم يمكنه فلا يبطل قراءته مطلقا وكذا لا حن لحنا لا يغير المعنى فتصح دال تعبد لكنه إن تعدد حرفه ولا كره ووقع خلاف بين الملة وبين والمتأخرين في الحمد لله بالهاء وفي النطق القاف المترددة بينها وبين الكاف وحزم شيخنا في شرح المنهاج بالعلان فيها إلا أن تعدد عليه التعليل خروج الوقت لكن حزم بالصحة في الثانية شيخنا ذكر يا وفي الأولى القاف في ابن الرقة ولو خفف قادر أو عاجز لم يفسد مشددا كان قرأ الرحمن بشك لا دغا بطلت صلاته إن تعدد وعلم الافتراء أنه تلك الكلمة ولو خفف إياك

(قوله قيام) إنما أخروه عن النية وتكبير التحريم مع تقدمه عليها لانها ركعتان ففي كل صلاة بخلافه فانه ركن في الفريضة فقط ولأن ركعتي النماز معهما أو بعدهما إذا هو قبلها شرط وإنما اشترط تقدمه عليها لتوقف مقرنته لها عادة على ذلك فلو أمسكت مقرنته بطلت الصلاة وإن لم يتقدم عليها ولا يكون تقدمه حينئذ شرطا

منه في قوله

توبيا

عابدا علما معناه كغلاته ضرة الشمس والاسجد للسهو ولوشد تخفصاص و يحرم تعبد كوقفت عليه  
 بين السنين والثناء من نستعين (و) رعاية (موالاة) فيها بأن يأتي بكلماتها على الولاء بأن لا ينفصل بين شيء منها  
 وما بعده بأكثر من سكتة التنفس أو التي (يعيد) قراءة الفاتحة (يتخلل ذكر اجنبى) لا يتعلق بالصلاة فيها  
 وإن قلّ كعض آية من غيرها وكعدم طمس وإن سنّ فيها تحارجها لاشعارها لأعراس (ولا) يعيد الفاتحة  
 (١) يتخلل عليه فعلق بالصلاة (كر تأمين وسجود) لتلاوة املمه معه (ودعاء) من سؤال رحمة واستعاذة  
 من عذاب وقول بلى وأعلى ذلك من الشاهدين (قراءة املمه) الفاتحة أو آية السجدة أو الآية التي يسن فيها  
 ما ذكر لكل من القارئ والسمع مأموما أو غيره في صلاته وخارجها فلو قرأ المصلّى آية أو سمع آية فيها اسم  
 محمد ﷺ لم تنب الصلاة عليه كما أفى به الودوى (و) (٢) (فتح عليه) أى الامام اذا توقف فيها بقصد  
 القراءة ولو مع الفتح ومعه كما قال شيخنا ان سكت والا قطع للوالاة وتقديم نحو سبحان الله قبل الفتح  
 يقطعا على الوجة لانه حينئذ يعنى تنبه (و يعيد الفاتحة) يتخلل (سكوت طالع) فيها بحيث زاد على سكتة  
 الاستراحة (بلا عسر) فيهما من جهل وسهو فلو كان تخلل الذكر الاجنبى أو السكوت الطويل سهوا أو جهلا  
 أو كان السكوت لتذكراية لم يضر كالكروية منها في محلها ولو لم يضر عند أوعاد الى ما قرأ قبل واستمر على  
 الوجة (فرع) لو شك في أثناء الفاتحة هل يسمل فأتهم ذكر أنه يسمل أعادها كلها على الوجة (ولا أثر  
 لسكت في ترك حرف) فأكثر من الفاتحة آية فأكثر منها (بعد تمامها) أى الفاتحة لان الظاهر حينئذ نصفها  
 ثامة (وإستأنف) وجوبا إن شك فيه (قبله) أى النظم كما لو شك هل قرأها أولا لأن الاصل عدم قراءتها  
 وكالفاتحة في ذلك سائر الأركان فلو شك في أصل السجود مثلا أتى به أو بعده في نحو وضع اليدين لزمه شيء  
 ولو قرأها غافلا فظن عند صراط الدين ولم يتيقن قراءتها لزمه استئنافها ويجب الترتيب في الفاتحة بأن  
 يأتي بها على نظمها المعروف لاني التشهد مالم يحل بالحقى لكن يشترط فيه رعاية تشديدات وموالاة  
 كالفاتحة ومن جهل جميع الفاتحة ولم يتمكن تملها قبل ضيق الوقت ولا قراءتها في نحو مصحف لزمه قراءه  
 سميع آيات ولو متفرقة لا ينقص حروفها عن حرف الفاتحة وهى بالسمة والتشديدات مائة وستة  
 وخسون حرفا بابات ألف مائة ولو قدر على بعض فاتحة كره ليلغ فدرها وان لم يقد على بدل فسمه  
 أنواع من ذكر كذلك فحقوق بقدرها (وسن) وقبل يجب (به تحريم) فرض أو قل ماعد الصلاة جنازة  
 (افتتاح) أى دعاؤه سرا إن أمن فوت الوقت وغاب على ظن المأموم ادراك ركوع الامام (مالم يشرع)  
 في تعوذ أو قراة ولوسهوا (أو يجلس مأموما) مع امامه وإن أمن مع تأمينه (وإن حاف) أى مأموما (فوت)  
 سورة) حيث تمسك كاذ كشيخناى شرح العباب وقال لان ادراك الافتتاح محقق فوات السورة فهو موم  
 وقد لا يقع ورور فيه أدعية كثيرة وأضاهامارواه مسلم هو - وجهت وجهى - أى ذاتى - لاني فطر  
 السموات والارض خنيقا - أى ما تالاعن الاديان الى الدين الحق مسلما وما أمانن للمشرىكين إن صلاقي ونسكى  
 ومحياى ومعاينى رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأناامن المسلمين ويسن للمأموم بسمع قراءة امامه  
 الاسراع به ويزيد بدا المنفرد وامام محصور بن غير أرقاه ولانساء متزوجت رضوا بالانطويل لفظا ولم يطرأ  
 غيرهم وإن قلّ حضورهم لم يكن المسجد مطروقا ماورد في دعاء الاله تاح ومنه مارواه الشيخان اللهم  
 باعدينى وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم فنى من خطاياى كما بينى التوب الايض من  
 الدنس اللهم اغسلنى من خطاياى كما يغسل الثوب بالماء والتلج البرد (ف) بعد افتتاح وتكبير صلاة صديق  
 أتى به ما بين (تعوذ) ولو في صلاة الجنازة سرا وفي الجهرية وإن جلس مع املمه (كلدكة) مالم يشرع في  
 قراءة ولوسهوا وهو في الاولى آكد ويكره تركه (و) يسن (وقف على رأس كل آية) حتى على آخر البسلة  
 خلافا لجم (منها) أى من الفاتحة وان تعلق - - - - - لا تقف على آية أنت عليهم لانه

(قوله بان لا ينفصل)

تمثيل الولاء المطلوب

(قوله منها) أى الفاتحة

(قوله وما بعده) هو

ظاهرة صادق حتى بما

لم يكن منها وليس بمراد

بل للراد أن لا ينفصل

بين شيء منها وبين

ما بعده السكوت منها

أبضا والاقبل ما ذكر

فواضح القصاد إذ

لا تجب للوالاة بين آخر

الفاتحة وما بعدها من

آيتين والسورة (قوله

أى ذاتى) كنى عنها

بالوجه اشارة الى أن

المصلّى ينبغي أن يكون

كاهن ومقبلا بكتبه

على الله تعالى لا يلتفت

لغيره قبله في لحظة منها

وينبغي محاولة الصدق

عند التلفظ بذلك

حنرا من الكذب في

مثل هذا اللقم (قوله

فطر) أى أجمع على

غير مثال سبق

ليس يوقف ولا تمتهى آية عندنا فان وقف على هذا لم نسن الاعادة من أول الآية (و) يسن (تأمين) أى قول  
 آمين بالتخفيف والمد وحسن زيادة رب العالمين (عقبها) أى الفاتحة ولونارج الصلاة بعد سكتة لطيفة مالم  
 يتلفظ بشئ سوى رب اغفرلى ويسن الجهر به في الجهرية حتى للمأموم لقراءة امام تبعها له (و) سن  
 للمأموم في الجهرية تأمين (مع) تأمين (امامه ان سمع) قراءه لخبر الشيخين اذا آمن الامام أى أراد  
 التأمين فأمنا فانه من وافى تأمينه تأمين الملائكة غفرله ما قدمه من ذنبه وليس لنا ما يسن فيه  
 تحريى مقارنة الامام الا هذا واذ لم يتفق له موافقه آمن عقب تأمينه وان أخوانه عن لزمن المستنون فيه  
 التأمين آمن للمأموم جبراً \* وأمين اسم فعل بمعنى استجب بمعنى على الفتح ويسكن عند الوصف {فرع}  
 يسن للامام أن يسكت في الجهرية بقدر قراءة للمأموم الملائكة ان علم أنه يقرأها في سكتة كما هو ظاهر وأن  
 يشتغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهي أولى قال شيخنا وحيد فيظهر أنه راعى الترتيب والموازاة بينها  
 وبين ما يقرأ بعدها {فائدة} يسن سكتة لطيفة بقدر سبحان الله بين آيتين والسورة وبين آخرها  
 وتكبير الركوع وبين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التوقد وبينه وبين البسملة (و) سن (آية)  
 فأكثره الأولى ثلاث (بعدها) أى بعد الفاتحة ويسن لمن قراها من أثناء سورة البسملة نص عليه  
 الشافعي ويحصل أصل الستة بذكر برسورة واحدة في الركعتين وبعاده الفاتحة ان لم يحفظ غيرها وقراءة  
 البسملة لا بقصد أنها التي هي أول الفاتحة وسورة كاملة حيث لم يرد البص في كافى التراويح أفضل من بعض  
 طويلة وان طال ويكره تركها رعاية لمن أوجبها وخرج بعدها ما لو قدمها عليها فلا تحسب بل يكره ذلك  
 وينبغي أن لا يقرأ غير الفاتحة من يلحن فيه لخبايعر المعنى وان يجوز عن التعلم لانه يكافى بماليس بقرآن  
 ضرورة وترك السور قجاً تزومقتضى كلام الامام الحرمه (و) نسن (في) الركعتين (الاوليين) من رابعة  
 أو ثلثية ولاتسن في الاخيرتين الدلسوق بأن لم يترك الاوليين مع امامه فيقرأها في باقى صلاته اذا تماركه  
 ولم يكن قراءتها أدركه مالم تسقط عنه لكونه مسبوقاً فادركه لان الامام اذا انحل عنه الفاتحة فالسورة  
 أولى ويسن أن يطول قراءة الاولى على الثانية مالم يرد نص بطول الثانية وأن يقرأ على ترتيب المصحف  
 وعلى التوالي مالم تكن التي تليها أطول ولو تعرض الترتيب وطول الأولى كان قرا الا خلاص فهل يقرأ  
 الفلق نظراً للترتيب والكورت نظراً لطول الأولى كل محتمل والأقرب الاول قاله شيخنا في شرح المنهاج  
 وانما تسن قراءة الآية لامام منفرد (و) (فعرمأموم سمع) قراءة امامه في الجهرية فتكره له وقيل تحرم  
 أما مأموم لم يسمعها أو سمع صوتاً لا يميز حرفه فيقرأ سراً لكن يسن له كما في أول السرية ما خبره فاحتته  
 عن فاتحة امامه لمن ادركها قبل ركوعه وحينئذ يشتغل بالدعاء لا لقراءة وقال المنولي وأقره ابن الرفعة  
 يكره الشروع فيها قبله ولو في السرية للخلاف في الاعتداد بها حينئذ ولغيران قول بالبطان ان فرغ منها  
 قبله {فرع} يسن لمأموم فرغ من الفاتحة في الثالثة والرابعة أو من التشهد الاول قبل الامام أن يشتغل  
 بدعاءهما أو قراءة في الاولى وهي أولى (و) يسن للمحاضر (في) صلاة (جمعة وعشاها) سورة الجمعة  
 والمنافقون أو سبيح وهل أتاك (و) في (صبحها) أى الجمعة اذا اتسع الوقت (ثم ينزل) السجدة  
 (وهل أتى و) في (مغربها) الكافرون والاخلاص) ويسن قراءتهما في صبح الجمعة وغيرها للمسافر  
 وفي ركعتي القجر والغرب والطواف والتعجبة والاستخارة والاحوام فلا يباع في الكل {فرع} لو ترك  
 احدى المعينتين في الاولى أتى بهما في الثانية أو قرأ في الاولى ما في الثانية قراءتها ما في الاولى ولو شرع في  
 غير السورة للمعينة ولو سها قطعها وقرأ للمعينة ندبا وعند حقيق وقت سورتان قصيرتان أفضل من بعض  
 الطويلتين للمعيتين خلافاً للشارقي ولو لم يحفظ الا احدى المعينتين قراها ويبدل الاخرى بسورة حفظها  
 وان قاله الولاء ولو اقتدى في ثانية صبح الجمعة مثلاً وسمع قراءة الامام هل أتى في الثانية اذا قام  
 بعد سلام الامام لم ينزل كما أنقذ به الكمال الرداد وتبعه شيخنا في فتاويه لكن قضية كلامه في شرح

(قوله والاقر بالاول)  
 أى كونه يقرأ الفلق  
 وما المانع من أن يقرأ  
 فيها اذا كان اماماً يقرأ  
 من الفلق سراً بقدر  
 زمن قراءة المأموم  
 فاتحته ثم يجهر الامام  
 بباقي السورة فيحوز  
 الفضائل الاربع  
 الترتيب والقصر  
 وللواة وكون المأق  
 به سورة كاملة في  
 سكتا الركعتين

المنهاج أنه يقرأ في ثابته إذا قام هل أتى وإذا قرأ الإمام غيرها قرأها للمأموم في ثابته وإن أدرك الإمام في  
 ركوع الثانية فمكأ ولم يقرأ شيئاً فقرأ السجدة وهل أتى في ثابته كما أقره شيخنا (تنبية) يسأل الجهر  
 بالقراءة لغيره مأموم في صبح وأولي العشاءين وجمعة وفيما يقضي بين غروب شمس وطلوعها وفي العيدين قال  
 شيخنا ولو قضاها في التراويح ووتر رمضان وخسوف القمر ويكره للمأموم الجهر للثبوت عن ولا يجره صل وغيره  
 أن شؤش على نحو تأم أو صل فيكره كإتي المجموع ويحث بعضهم المنع من الجهر بقرآن أو غيره بمحضرة  
 المصل مطلقاً لأن للسجد وقت على المصلين أي أصالة دون الوعظ والقراء وتوسط بين الجهر والأسرار  
 في التواضع المطلقة ليل (و) من لفرد وإمام ومأموم (تسكين في كل خفض ورفع) لا يتابع (لا) في رفع  
 (من ركوع) بل يرفع منه قالوا سمع الله من جهه (و) من (مد) أي التسكين إلى أن يصل إلى الانتقال إليه  
 وإن حصل بجلطة الاستراحة (و) من (جهر به) أي بالتسكين لا انتقال كالشعرم (لإمام) وكذا مبلغ احتيج  
 إليه لكن إن نوى ذلك أو الإصابع والأبطلت صلاته كإمام شيخنا في شرح المنهاج قال بعضهم أن التبليغ  
 بدعة منكفرة باتفاق الأئمة الأربعة حيث بلغ للمؤمنين صوت الإمام (وكره) أي الجهر بغيره من  
 مفرد ومأموم (و) خامساً (ركوع) بفتحهم بحيث تنال راحته وهما ماصدا الأصابع من الكففين فلا  
 يبغي وصول الأصابع (ركبة) لو أراد وضعهما عليهما عند اعتدال الخلفه هذا أقل الركوع (وسن)  
 في الركوع (تسوية) وعنه (و) بأن يمدحها حتى يصيرها كالصفحة الواحدة للاتباع (وأخبرني) مع  
 نصيها وقر بهما (بكفيه) مع كشفهما وقره أصابعهما تقر يقاوسطا (وقول سبحان ربي العظيم  
 وبعده ثلاثاً) للاتباع وأقل التسبيح فيه وفي السجود مرة ولو بنحو سبحان الله وأكثره إحدى عشرة  
 ويزيد من مرتبة اللهم لك ركت وبك آمنت ذلك أسلمت خضع لك سمي وبصري وعني وحظي  
 وعصي وشعري وأجسدي وما سقلت به قدسي أي جسيم جسدي لله رب العالمين ويسن فيه وفي السجود  
 سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي ولو أقصر على التسبيح أو الله كالتسبيح أفضل وثلاث تسبيحات  
 مع اللهم لك ركت إلى آخره أفضل من زيادة التسبيح إلى إحدى عشرة ويكره الإقتصار على أقل الركوع  
 والبالغة في خفض الرأس عن الظهر فيه ويسن أن يذكر أربعين مرة في ركبة واحدة وعن غيره  
 وفي الركوع والسجود لغيره أن ضم فيها بعضه لبعض (تنبية) يجب أن لا يقصد الهوى في الركوع فيه  
 فلو هوى لسجود ثلاثة فما بلغ حد الركوع جعله ركوعاً لم يكف بل يلزمه أن ينتصب ثم يركع كتنظيمه من  
 الاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين ولو شك غير مأموم وهو ساجد هل يركع زمة لا تصاب فوراً  
 ثم الركوع ولا يجوز له القيام راكعاً (و) سادساً (اعتدال) ولو في قنل على الحمد ويتحقق (يود) بعد  
 الركوع (لبدن) بأن يمدحها كان عليه قبل ركوعاً كما كان أو قاعداً ولو شك في إتمامه عادليه غير المأموم  
 فوراً وجوباً والأبطلت صلاته والمأموم يأتي بركعة بعد سلام إمامه (ويسن أن يقول في رفعه) من الركوع  
 (سمع الله من جهه) أي قبل منه جهه والجهر به لامل ومبلغ لانه ذكر انتقال (و) أن يقول بعد تصاب  
 للاعتدال (ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد) أي يمدحها كالكرسي  
 والعرش وملء ما فرغ صفة والتسبح حال أي ما لا يتقدير كونه جسماً وأن يزيد من مراحل التمام والمجد الحق  
 ما قاله العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا منعت ولا ينفع ذا الجدين لك الجدد (و) من (قوت)  
 (صبح) أي في اعتدال ركعتي الثانية بعد الله كالأرباب على الأوجه وهو المأموم (و) (اعتدال) آخره  
 (وتر نصف الأخير من رمضان) للاتباع ويكره في النصف الأول بكيفية السنة (يسائر مكتوبة) من الخس  
 في اعتدال الركعة الأخيرة ولو سبقوا فاقتم مع إمامه (لأنه) نزلت بالمسلمين ولو واحداً تعدى فقه كسائر العالم  
 أو الشجاع وذلك للاتباع وسواء فيها الخوف ولوم من عدو مسلم وألفاظه والوباء وخروج بالكتابة النفل

(قوله وخامساً) أي  
 خامس أركان الصلاة  
 (قوله ركوع) ثبوته  
 بالكتاب والسنة  
 واجماع الامة وهو لفظة  
 الاتحاد وشرعا المختار  
 خاص ذكره للخصف أقله  
 وأكمله بالنسبة للقيام  
 ولما للقاعدة فأنه أن  
 تحاذي جهته أمام  
 ركبة وأكمله أن  
 تحاذي محل سجوده

موقوف  
 على  
 طهره



(قوله ولا تسن أوله)

قال ابن حجر خلافا لمن

زعمه ولا نظر لسكونها

تسن أول الدعاء لأن

هذا مستثنى رعاية

الوارد فيه (قوله ولو في

السرية) أي ولا فرق

بين المؤداة أو المقضية

(قوله على الأوجه) أي

للمعتد عند ابن حجر

ومر وخلافاً لأغنى

والجويري ولا يضره

خبر غرق ابن رجل

ذَكَرْتُ عَنْهُ بِمِثْلِ

عَنْ لَانِ التَّامِينَ عَلَى

الصلاة عليه في معنى

الصلاة (قوله مسجود)

هو لغة التطامن أي

للليل وقيل التذلل

والخنوع (قوله مرتين

كل ركعة) أي الكتاب

والسنة وإجماع الأمة

وكرر دون غيره لأنه

أبلغ في التواضع وقد

للمصنف السجدين

ركناً واحداً وهذا هو

ما يوصف في البيان

والموافق لما يأتي في

للمصنف التقسيم الآخر

أنهما ركنان وهو

ما يوصف في البسيط

ولو عبداً والمتنورة فلا يسن فيهما (رافعا يديه) حذو منكبيه ولو حال الثناء كسائر الأدعية للاتباع وحيث  
دعا لتحصيل شيء كدفع بلاء عنه في بقية عمر جعل يطن كفيه إلى السماء أو رفع يديه وقعه جعل ظهرهما  
إليها ويكره أن يرفع يديه حال الدعاء (ينحوا اللهم اهتدي فيمن هديت إلى آخره) أي وعافني فيمن عافيت  
وتولاني فيمن توليت أي معهم لا يندرج في سلكهم وبارك لي فيما أعطيت وقتي شر ما قضيت فأبكت  
ولا يقضى عليك وإياه لا يندل من. واليت ولا يزمن عديت تبركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت  
أستغفرك وأتوب إليك وتسبى آخره الصلاة والسلام على النبي ﷺ وعلى آله ولا تسن أوله ويزيد فيه  
من مرة قنوت عمر الفقي كان يقنت به في الصبح وهو اللهم استعنيك ونستعفرك ونستهديك ونؤمن  
بك وتتوكل عليك وثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك  
نعبد ولك نصل ونسجد وإليك نسعى ونحفد أي نسرع زجر ورحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد  
بالكفار ملحق <sup>ع</sup> ولما كان قنوت الصبح للذكر أو لأنا بتنا عن النبي ﷺ فندم على هذا فنم ثلث لواراد  
أحداهما فقط افتصر على الأول ولا يتعين كمال القنوت فيجزئ عنها أنه صنعت دعاء إن قصده كآخر  
البقرة وكذا دعاء محسن ولو غير مأثور قال شيخنا والذي ينبغي أن القانت لئلا يأتى بقنوت الصبح  
ثم يحتمل يسأل رفع تلك التارة (ويجرب) أي القنوت ندبا (إمام) ولو في السرية لأما موم لم يسمعه ومنفرد  
فيسران به مطلقاً (وأمن) جهراً (أما موم سمع) قنوت تاممه للدعاء منه ومن الدعاء الصلاة على النبي  
ﷺ فيؤمن لها على الأوجه أما الثناء وهو فأنك تنصلي إلى آخره فيقوله سرا أما موم لم يسمعه أو  
يسمع صوتاً لا يفهمه فيقتت سرا (وكراهه) الإمام تخصيص منه بدعاء أي بدعاء القنوت انتهى عن تخصيص  
نفسه بالدعاء فيقول الإمام اهتديا وما عطف عليه بلفظ الجمع وقنيت أن سائر الأدعية كذلك ويتعين حله  
على ما لم يرد عنه <sup>ع</sup> وهو امام بلفظ الأفراد وهو كثير قال بعض الحفاظ أن أدعت كلها بلفظ الأفراد  
ومن ثم جرى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت (و) سابعها (سجود مرتين) كل ركعة (على غير  
محلول) له (ولان تحرك بحركته) ولو نحو سرور يتحرك بحركته لأنه ليس بمحمول له فلا يضر السجود  
عليه كما إذا سجد على محمول لم يتحرك بحركته كطرف من رداءه الطويل وخروج شوى على غير محمول  
له ما لو سجد على محمول يتحرك بحركته كطرف من عمامته فلا يصح فإن سجد عليه بطلت الصلاة إن  
تعمد وعلم تحريمه والأعاد السجود ويصح على يده غيره وعلى نحو منديل يسده لأنه في حكم المنفصل  
ولو سجد على شيء فالتصق بجبهته صح ووجب إزالته للسجود الثاني (مع تنكيس) بأن ترفع عجزه وما  
حولها على رأسه ومنكبيه للاتباع فلا وانعكس أو تساوى بالجزء ثم إن كان له حاله لا يمكنه معها السجود  
إلا كذلك أجزأه (بوضع بعض جبهته بكشف) أي مع كثف فإن كان عليها حائل كعباءة لم يصح إلا أن  
يكون جراحة وشق عليه أو ثقب مثقبة شديدة فيصح (و) مع (تحامل) بحيث يقطع على مصلابان يتأهل  
رأسه خلافاً للأمام (و) وضع بعض (ركبته) بعض (يطن كفيه) من الراحة وبلون الأصابع (و) بعض  
بطن (أصابع قدميه) دون ماصداً ذلك كالحرف وأطراف الأصابع وظهورها ولوقطعت أصابع قدميه  
وقدر على وضع شيء من يطنها لم يجب كما اقتضاه كلام الشيخين ولا يجب التحامل عليها بل يسن كشف  
غير الركبتين (وسن) في السجود (وضع أثب) بل يثا كدلتبر جميع ومن ثم أخير وجوبه ويسن وضع  
الركبتين أو لامتفرقين فشر شر ثم كفيه حذو منكبيه رافعا راسه عن الأرض وناسرا أصابعه مضومة  
للقلبة ثم وجهته وأه ما وتفر بين قدميه قدر شبر ونفسهما موجهما أصابعهما للقلبة وإبرازها من ذيله  
ويسن فتح عينيه حال السجود كما قاله ابن عبد السلام وأقره الزركشي ويكره مخالفة الترتيب المذكور  
وعلم وضع الأثب (وقول سبعان ربنا الأعلى) بحمده ثلاثاً في السجود للاتباع ويزيد لمن مر ثلثاً

اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوّره وخلق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك أنت أرحم الراحمين ومن أكثر الدعاء فيه وعارذ فيه اللهم إني أعوذ برك من سخطك وبمعافتك من عقربتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اللهم اغفر لي ذنبي كله دنيء وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره قال في الزوطة تلويل السجود أفضل من تلويل الركوع (و) ثانيا (جالوس بينهما) أي السجدين ولو في نعل على المتعمد ويجب أن لا يقصد برفعه غيره فلا يرفع فرعاً من نحو تسبيح عقرب أعاد السجود ولا يقصر إدامة وضع يديه على الأرض إلى السجدة الثانية أخافاً خلافاً لمن وهم فيه (ولا يطوله ولا اعتدالاً) لأنهما غير مقصودين لثباتهما بل شرعاً الفصل فكانا قصيرين فإن طول أحدهما فارق ذكر المشرووم فيه فطر الفاتحة في اعتدال وأقل التشهد في الجالوس عامداً علماً بطلان صلاته (وسن فيه) أي الجالوس بين السجدين (و) في (تشهد أول) جلسة استراحة وكذا في تشهد آخر إن تعبه سجود سهو (الفرق) بأن يجلس على كعب يسراه بحيث يلى ظهرها الأرض (واضحا كفيه) على خلفه (فريين ركبة) بحيث تسانمها رؤس الأصابع ناشراً أصابعه (فقال لا يغفر لي إلا آخره) تمته وأرجعه. وأجبرني وأرفقني ولزقني وأهتفني وعانني للاتباع ويكره أن يغفر لي ثلاثاً (و) من (جلسة استراحة) بقدر الجالوس بين السجدين للاتباع ولو في نعل وإن تركها الإمام خلافاً لشيخنا (قيام) أي لأجله من سجود لغبر ثلاثة ومن اعتاد على بطن كفيه في قيام من سجود وقعود (و) تلمعها (طمانينة في كل) من الركوع والسجود بين الجالوس بينهما الاعتدال (ولو) كأنه (في نعل) خلافاً للأول \* وضابطها أن تستقر أعضاؤه بحيث يفضل ما انتقل إليه عما انتقل عنه (و) عاشرها (تشهد آخر وأقله) ما رواه الشافعي والترمذي (التحيات لله إلى آخره) تمته سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عبادته الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. ويسن لكل زيادة المبركات الصلوات الطيبات وأشهد الثاني وتعرف السلام في الموضعين لا بالبسملة قبله ولا يجوز إبدال لفظ من هذا أقل ولو يردده كالنبي بالرسول ونكسه ومجداً. بأحد وغيره وكفى وأن محمداً عبده ورسوله ولأن محمداً رسوله ويجب أن يراعي هنا التشديدات وعدم إبدال حرف آخر والمواودة لا الترتيب لأن كل واحد من المعنى فلو ظهر النون المدغمة في اللام في أن لا إله إلا الله أبطل لركعة منه كما لو ترك لدغام دال محمد فراء رسول الله ويجوز في النبي الملهز والتشديد (و) حادي عشرها (صلاة على النبي) (صمد) أي بصد تشهد آخر فلا تجزئ قبله (وأقلها اللهم صل) أي لرحمة متعقوبة بالتعظيم أو صل الله (على محمد) أو على رسوله أو على النبي دون أحد (وسن في) تشهد (آخر) وقيل يجب (صلاة على آله) فيحصل أقل الصلاة على آل يزيد وآله مع أقل الصلاة لآل الأول على الأصح لبنائه على التخفيف ولأن فيها قل ركن قول على قولي وهو مجمل على قول واختير مقابله لصحة أحاديث فيه (و) يسن (أكلها في تشهد) آخر وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك جيد مجيد والسلام تقدم في التشهد فليس هنا أفراد الصلاة عنه ولا بأس بزيادة سيدنا قبل محمد (و) سن في تشهد آخر (دعاء) بعد ما ذكره وأما التشهد الأول فيكره فيه الدعاء لبنائه على التخفيف إلا أن فرغ قبل امامه فيدعو حينئذ وما توره أفضل وآكده ما أوجه بعض العلماء وهو اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة الحيا والممات ومن فتنة المسيح للنجال ويكره تركه ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقصود أنت الأول لا إله إلا أنت رواءها صل ومنه أيضاً اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كبيراً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم رواء البخاري. ويسن أن يقضي

(قوله لكل) أي لكل

مصل لا فرق بين ذكر

وغيره كبير أو صغير

(قوله دون أحد) أي

فلا يجوز إلا بآية به

أي ودون الحاشر

والعاقب والمحي

والبشر والنفس فلا

يجزئ هنا ويجزئ

في الخطبة ويفرق

بينهما على يد الاحتياط

في الصلاة والتوسع في

الخطبة له مبراختصرا

بعض يسأل  
عن تشهد  
في التشهد

دعاء الامام عن قدر أقل التشهد والصلاة على النبي ﷺ قال شيخنا نكره الصلاة على النبي ﷺ بعد أدعية التشهد (و) ثاني عشرها (قعودها) أي للتشهد والصلاة وكذا السلام (وسن تورك فيه) أي في قعود التشهد الاخير وهو ما يقبه سلام فلا يتورك مسروق في تشهد امامه الاخير ولا من يسجد لسهو وهو كالاترائش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركه بالارض (وضح بيديه في) قعود (تشهده على طرف ركبتيه) بحيث تسامت رؤس الاصابع (ناشرا اصابع يسراه) مع ضمها (وفاضا) اصابع يمينه (اللسبعة) بكسر الباء وهي التي تلي الابهام فيرسلها (و) سن (رفضها) أي الملسحة مع امامتها قليلا (عند) همزة (الالهة) للتابع (وادامت) أي الرفع فلا يضعها بل تنقي مرفوعة الى الالهة ام أو السلام والافضل قبض الابهام بيمينها بان يضع رأس الابهام عند أسفلها على حواف الراحة كها قد ثلاثة وخسين ولو وضع اليمين على غير الركبة يثير بسببها حنث ولا يسن رفعها خارج الصلاة عند الالهة (و) سن (نظر اليها) أي قصر النظر الى المسبحة حال رفعها ولومستورة بنحوكم كما قال شيخنا (و) ثالث عشرها (تسليمة أولى وأقلها السلام عليكم) للتابع ويكره عليكم السلام ولا يجوز سلام عليكم بالتكبير ولا سلام الله وسلامي عليكم بل تبطل الصلاة ان قصد وعلم كما في شرح الارشاد لشيخنا (وسن) تسليمة (ثانية) وان تركها امامه ونحوه ان عرض هذا الاولى مناف كحدث وخروج وقت جمعة وجود عارضة أو يسن أن يقرن كلا من التسليمتين (برجالة) أي معها دون وبركاته على المنقول في غير الجناز ولكن اختيار نديها ثبوتها من عدة طرق (و) مع (التفات فيهما) حتى يرى خدام الايمن في الاولى واليسار في الثانية (تنبيه) يسن لكل من الامام والمأموم والمنفرد أن ينوي السلام على من التفت هو اليه ممن عن يمينه بالتسليمة الاولى وعن يساره بالتسليمة الثانية من ملائكة ومؤمني انس وجن و آية ماشاء على من خلفه رأسه وبالاولى افضل وللمأموم أن ينوي الرد على الامام بأي سلامي شاء ان كان خلفه وبالثانية ان كان عن يمينه وبأولى ان كان عن يساره ويسن أن ينوي بعض المأمومين الرد على بعض فينوبه من على يمين المسلم بالتسليمة الثانية ومن على يساره بالاولى ومن خلفه وامامه بأيتماشاء وبالاولى أولى (فرع) يسن نية الخروج من الصلاة بالتسليمة الاولى خوفا من الخلاف في وجوبها وأن يبرج السلام وأن يتدبته مستقبلا بوجهه القبلة وأن ينهيه مع تمام الالتفات وأن يسلم للمأموم بعد تسليمتي الامام (و) رابع عشرها (ترتيب بين أركانها المتقدمة كاذكر فان تعمد الاخلال بالترتيب بتقديم ركن فعل) كأن يسجد قبل الركوع بطلت صلاته أما تقديم الركن القولي فلا يضر الا السلام والترتيب بين السن كالسورة بعد الفاتحة والدعاء بعد التشهد والصلاة شرط للاعتداد بسنيتها (ولوسها غير مأموم) في الترتيب (تركه ركن) كأن سجد قبل الركوع أو ركع قبل الفاتحة لغاها فعله حتى يأتي بالمركوك فان تذكر قبل بلوغ مثله أتبه والافضأى بيانه (أوشك) هو أي غير المأموم في ركن فعل أم لا كأن شك را كاهل قرأ الفاتحة أو ساجدا هل ركع أو اعتدل (أتبه) قورا وجوبا (ان كان) الشك (قبل فعل مثله) أي مثل المشكوك فيه من ركعة أخرى (والا أي) وان لم يتذكر حتى فعل مثله في ركعة أخرى (أجزاء) عن متر وكه ولغا ما بينهما هذا كذا علم عين المتروك وعمله فان جهل عينه وجوز أنه النية أو تكبيرة لاحول بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول فصل ولا مضى ركن أو أنه السلام يسلم وان طال الفصل على الوجه أو أنه غيرهما أخذ بالاسوأ وبني على ما فعله (وتدراك) الباقي من صلاته فممن لم يكن المثل من الصلاة كسجود ثلاثة لم يجزه أما مأموم علم أو شك قبل ركوعه أو بعد ركوع امامه أنه ترك الفاتحة فيركوها ويسلم خلفه وبعد ركوعها لم يعد الى القيام لقراءة الفاتحة بل يتبع امامه ويصل ركعة بعد سلام الامام (فرع) (سن دخول صلاة بنشاط) لانه تعالى ذم تأركيه بقوله - وإذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى - والسكسل القصور والتواني (دفرغ قلب) من الشواغل لانه أقرب

(قوله ومؤمني انس وجن) أي ولا فرق بين المصل منهم وغير المصل ولا يجب الرد على السامع ولو غير مصل إذ ليس المصل متأهلا لمطلب خيرا لله تعالى حين سلم لكن يسن الرد عليه (قوله لم يعد الى القيام لقراءة الفاتحة) فلو عاد عالما بمد بطلت صلاته أو جاهلا التحريم والبطان لم تبطل لكن لا اعتداد بعافه

الى شئ (د) سن (فيها) أى فى صلاته كلها (حشوع بقله) بان لا يحصر فيه غير ما هو فيه وان تعلق بالآخرة (و بجوارحه) بان لا يبعث باحداها وذلك لثناء الله تعالى فى كتابه العزيز على ما عليه بقوله - قد أفلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون - ولا تتفاءلوا بالصلاة كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة ولأن الجوارح اختاره جمع أنه شرط للصحة و بما يحصل الخشوع استحضره أنه بين يدي ملك الملوك الذى يعلم السر وأخفى يتابعه وأمر بما يجعل عليه القهر لعدم القيام بحق ربو بيته فرد عليه صلاته وقال سيدى اقلب النار فى الله محمد البكرى رضى الله عنه ان مما يورث الخشوع إطالة الركوع والسجود (وتدبر فراءة) أى تأمل معانيها قال الله تعالى - اهلا يندرون القرآن - ولان به يكمل مقصود الخشوع (و) تدبر (ذكر) قياس على القراءة (و) سن (ادامة نظر محل سجوده) لان ذلك أقرب الى الخشوع ولوا عى وان كان عند الكعبة أو فى الطرفة أو فى صلاة الجيزة لم السنة أن يقصر نظره على مسيحته عند رفعها فى التشهد لغير صحح فيه ولا يكره تقميص عييه ان لم يحضرها (فائدة) يكره للمصل الذكر وغيره ترك شئ من - ان - الصلاة قال شيخنا وفى جموه ونظر الذى يتجه تخصيله بما ورد فيه نهى وأخلاف فى الوجوب (و) سن (ذكر دعاء سراقها) أى الصلاة أى يسن الأسرار بهما لمفرد ومأموم وامام لم يرد تعليم الحاضرين ولا تأمينهم لعانة بسماء - ورد فيها أحاديث كثيرة ذكرت جملة منها فى كتابى ارشاد العباد فاطلبه فانه مهم وروى الهمذنى عن أبى أمامة قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أى الدعاء أسمع أى أقرب الى الإجابة قال جوف الليل ودرنا صلوات المكتوبات وروى الشيخان عن أبى موسى قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم فكأنما أشرفا على واد هلالا وكبرا وارتفعت أصواتا فدل النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس أربعوا على أنفسكم كانكم لا تدعون أصم - وأغابا انه سمع سميع قريبا من جبهه اليبقى وغيره للأسرار بالذكر والدعاء وقال الشافعى فى الامتنان للإمام والمأموم أن يذكر الله تعالى بهذا السلام من الصلاة ويخفى الذكر إلا أن يكون اماما يربدان يعلم منه فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منهم يسر فان الله تعالى قول - ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها - يعنى والله أعلم بالدعاء ولا تجهر حتى تسمع غيرك ولا تخاف حتى تسمع نفسك انتهى (فائدة) قل شيخنا أمال الباعة فى الجهر بهما فى المسجد بحيث يحمل تشويش على مصل جنبى حزينها (فروع) يسن افتتاح الدعاء بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والحمد بهما وبين تأمين مأوم ومع دعاء الامام وان حفظ ذلك وفرع به الطاهرين خدمتك وبمسح الوجه بهما بعده واستعمال القبلة فى الذكر والدعاء ان كان منفردا أو مأموما أما الامام اذا ترك القيام من صلاه الذى هو أفضل له الفضل جعل بينه الى المأمومين ويساره الى القبلة قال شيخنا ولوى الدعاء وانصرافه لائتنى نذب الذكر له عقبا لانه يأتى به فى محله الذى ينصرف اليه ولا ينفوت بفعل الرابطة وانما الفاتحة كماله لا غير ونسبة كلامهم حصول ثواب الذكر وان جهل معناه ونظر فيه الاسنوى ولا يأتى هذا فى القرآن التعبد بافظه فائتت قرأته وان لم يعرف معناه بخلاف الذكر لا بد أن يعرفه ولو بوجه انتهى وينب أن يتنقل لمرض أو نفل من موضع صلاته ليشهده الموضع حيث لم تعارض فضيلة نحو صف أول فان لم يتنقل فصل بكلام اسنان والعلم تغير المكتسب فى بيته أفضل ان آمن قوته أو نهاها به الا فى باقة السبكر للجمعة أو ماسن فيه الجماعة أو ورد فى المسجد كالضحي وأن يكون انتقال المأموم بعد انتقال امامه (و) نذب (لصل (وجه لسجود جدار) أو عمود من كل شاخص طول ارتفاعه ثلثا ذراع فأكثر وما به وبين عقب المصل ثلاثة أذرع فأقل ثم ان يحجزه (ه) لنحو (عصافقورة) كعصافق (فان لم يجد نذب (بسط مصل) كسجادة ثمان من عزه خط امامه خطا فى ثلاثة أذرع صا أو طول وهو أولى لخبر أبى دارود ادا صلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيا فان لم يجد فليصص صا فان لم يكن صا فليخط خطا ثم لا يضره ما صر امامه وقيس بالخط المصل وقدم على الخط

(قوله عقبها) أى الصلاة

ويسن الاكثر من

ذلك فقد كان صلى الله عليه وسلم

اذا سلمها قال لا اله الا

الله وحده لا شريك له

له الملك وله الحمد وهو

على كل شئ قدير اللهم

لا مانع لما أعطيت ولا

معطى لما منعت ولا

يفع ذا الجيد منك

الجيد رواه الشيخان

لانه أظهر في المراد والترتيب المذكور هو المعتمد خلافا لما يوهمه كلام ابن المقرئ ففي عدل عن رتبة إلى  
 مادونهما مع القدرة عليها كانت كالعدم ويسن أن لا يجعل السترة تلفاء وجهه بل عن يمينه أو يساره وكل  
 صف سترة لمن خلفه ان أقرب منه قال البغوي ستره الامام سترة من خلفه انتهى ولو تعارضت السترة والقرب  
 من الامام أو الصف الأول فما الذي يقدم قال شيخنا كل محتمل وظاهر قولهم تقديم الصف الأول في مسجده  
 عليه السلام وان كان خارج مسجده للمختص بالمضاعفة تقدم نحو الصف الأول انتهى وإذا اضطر إلى شيء منها  
 فيسن له وأخبره دفع ما بينه وبين السترة المستوفية للشروط وقد تعدى بمروره لكونه مكلفا وبحرم المرور  
 بينه وبين السترة حين يسن له الدفع وان لم يجد المار سبيلا ما لم يقصر بوقوفه في طريقه أو في صف مع  
 فرجة في صف آخر بين يديه فلدخل خرق الصفوف وإن كثرت حتى يسدها (وكره فيها) أي الصلاة  
 (التفات) بوجهه بالاجابة وقيل يحرم واختير الخبر الصحيح لإزالة الله مقبلا على العبد في صلاه أي  
 برحمته ورضاه ما لم يلتفت فإذا التفت أعرض عنه فلا يكره الحاجة كما لا يكره مجرد لمح العين (ونظروا  
 سماء) عما يليه كتب به أعلام لخبر البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم فاشتد  
 قوله في ذلك حتى قال يفتن عن ذلك أولئك **وَلْيُحْطَظْ** أبصارهم ومن ثم كرهت أيضا في مخطط أواليه عليه  
 السلام يخل بالشعور (وبحق) في صلاته وكذا خلجها (أماما) أي قبل وجهه وان لم يكن من هو خارجها  
 مستقبلا كما أطاقه النووي (ويجوز) لا يسار لخبر الشيخين إذا كان أحدكم في الصلاة فانه ينبغي ربه عز  
 وجل فلا يزق بين يديه ولا عن يمينه بل عن يساره أو تحت قدمه اليسرى أو في نوب من جهة يساره  
 وهو أولى قال شيخنا ولا يحد في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار ظاهرا لشراف الأول ولو كان على  
 يساره فقط انسان بصق عن يمينه اذا لم يتمكن أن يطأ ي رأسه ويبصق لآلى اليمين ولا إلى اليسار وإنما  
 يحرم البصاق في المسجدان في جوفه لان استهلاك في نحو ماء مضغطة وأصاب جزءا من أجزائه دون هواته  
 وزعم حرمته في هواته وان لم يصب شيئا من أجزائه بعيد غير معول عليه ودون رآب ليدخل في رقبته قيل  
 ودن حصره لكن يحرم عليهما من جهة تقديرها كما هو ظاهر اهـ ويجب استراخ بحسن منه فوراً عينا على  
 من علم به وان أصدل رآله من يقوم بما علمه كما اقتضاء إطلاقهم ويحرم بول فيه ولو في نحو طشت وادخال  
 نعل متنجس له يأمن التلويث ورمى محرقة فيه ميتة وقتلها في أرضه وان قل دمها وأما القاءها أو دفنها في  
 حية فظاهر فتاوى النووي حله وظاهر كلام الجواهر لم يحرمه به وبه صرح ابن بونس ويكره فصد وحجامة فيه  
 بانه ورفع صوت ونحو بيع وعمل صناعة فيه (وكشف رأس ومنكب) واضطباع ولومن فوق القيمص قال  
 الغزالي في الأحياء لا يرد رداءه إذا سقط أي الألعتر ومثله العمامة ونحوها (و) كره (صلاة بدافعة حدث)  
 كبول وغائط وريح للخبر الآتي ولا تداخل بالشعور بل قال جمع ان ذهب به بطلت ويسن له تفرغ نفسه قبل  
 الصلاة وان قامت الجبابة وليس له الخروج من الغرض اذا طرأ له فيه ولا تأخيرها اذا ضاق وقت العبرة في  
 كراهة ذلك بوجودها عند التحريم وينبغي أن يلحق به ما لو عرض له قبل التحريم فزال وعلم من عادته  
 أنها تعود إليه في الصلاة وتكره بمحضرة طعام أو شراب يشاقق إليه خبر مسلم لا صلاة أي كاملة بمحضرة طعام  
 ولا صلاة وهو يدافعه الاختيان أي البول والغائط (و) كره صلاة في طريق بين لابريه وموضع مكس  
 (وبهجرة) ان لم يتحقق نبشها سواء أصل إلى القبر أم عليه أم بجانبه كما نص عليه في الام وتحرم الصلاة لقبر  
 نبي أو نحو ولو تبركا أو إعظاما بحث ابن العراقي عدم كراهة الصلاة في مسجد طرا دفن الناس حوله  
 وفي أرض مضمومة وتصح بلا نواب كما في نوب مغضوب وكذا إن شك في رضا مالكه لان طه بقرينة  
 وفي الجبل لوضاق الوقت وهو بأرض مغضوبة أحرم ماشيا ورجحه الغزالي قال شيخنا والذي يتجه أنه  
 لا يجوز له صلاة شدة الخوف وأنه يلزمه التبرك حتى يخرج منها كراهة تركها لتخليص ما لو أخذ منه بل أولى

(قوله لا يسار) أي فلا  
 يكره بل الأولى فعله  
 اذا تعارض مع العين  
**(فائدة)** في محض قضية  
 كلامهم أن الطائف  
 يراى ملك اليمين دون  
 السكبة وهو محتمل ثم  
 أن أمكنه أن يطأ ي  
 رأسه ويبصق لآلى  
 اليمين ولا إلى اليسار  
 فهو أولى وكذا في  
 مسجده عليه السلام اهـ

(فصل) في أبيض الصلاة وقتضى سجود السهو (نسب سجدة ثمان قبيل سلام) وإن كثرت السهو  
وهما والجلوس بينهما كسجود الصلاة والجلوس بين سجديها في واجبات الثلاثة ومنذو باتها السابقة  
كأن كرقيا وقيل يقول فيها مسبحان من لا ينالم ولا يسهو وهو لا يقبل بالجلوس وتجبة وسجود السهو بأن  
تصدع عن السهو عند شروعه فيه (ترك بعض) واحد من أبيض ولو عمدا وإن سجد وترك غير بعض  
عالماء ما بطلت صلاته (وهو تشهد أول) أي الواجب منه في التشهد الأخير أو بعضه ولو كتمه (وقوده)  
وصورة تركه وحده كقيام القنوت أن لا يحسبهما إذ ليس أن يجلس ويثقف بقدرهما فإذا ترك أحدهما  
سجد (وقنوت راتب) أو بعضه وهو قنوت الصبح ووتر نصف رمضان دون قنوت النازلة (وقيامه)  
وسجدة ترك القنوت تبعاً لإمامه الحنفى أو لأقصدته في صبح بمجلس سته على الأوجه فيهما (وصلاة على النبي)  
(بعدها) أي بعد التشهد الأول والقنوت (صلاة على آل بعد) تشهد (آخر قنوت) وصورة  
السجود ترك الصلاة على آل في التشهد الأخير أن يتقن ترك إمامه بعد أن سلم إمامه وقبل أن يسلم هو  
أو بعد أن سلم وقرّب الفصل وسميت هذه السنان أبيضاً لقر بها الجبر بالسجود من الأركان (ولشك فيه)  
أي ترك في بعض عاصميين كالقنوت هل فعله لأن الأصل فيه عدم فعله (ولونسي) منفرد أو إمام (بعض)  
كتشهد أول وقنوت (وتلبس بفرض) من قيام أو سجود لم يحزه العود إليه (فإن عاد) له بعد انتصاب أو وضع  
جبهته عمداً على ما يتحر به (بطلت) صلاته لقطعه فرضاً لنقل (لا) أن عاد له (جاهلاً) يتحر به وإن كان  
غفلاً لما لا لأن هذا مما يغنى على العوام وكذا ناسياً أنه فيها فلا تبطل لعنونه وبزعمه العود عند فعله أو نذكره  
(لكن بسجدة) للسهو زيادة فعود أو اعتدال في غير محله (ولا) أن عاد (مأموماً) فلا تبطل صلاته إذا  
انتصب أو سجد وحده سهواً بل (عليه) أي على المأموم الناسي (عود) لوجوب متابعة الإمام فإن لم يعد  
يطل صلاته إن لم ينم فارقته أما إذا اعتدلك فلا يزعمه العود بل يسن له كما إذا تركه مقل إمامه ولو لم يعلم  
الساهی حتى قام إمامه لم يعد قال بقوى ولم يحسب ماقراً قبل إمامه وتبعه الشيخ زكريا قال شيخنا في  
شرح للنهال وبذلك يعلم أن من سجد سهواً أو جهلاً وإمامه في القنوت لا يمتنّه بمافعله فيزعمه العود  
للاعتدال وإن فارق الإمام أخذاً من قولهم لو ظن سلام الإمام فقام ثم علم في قيامه أنه لم يسلم زعمه القعود أو قوم  
منه ولا يسقط عنه بنية المفارقة وإن جازت لأن قيامه وقع لغواً ومن ثم لو أتى جاهلاً لغاماً أتى به فيعيدة ويسجد  
للسهو وفيما إذا لم يفارقه أن ذكر أو لم وإمامه في القنوت فواضح أنه يعود إليه أو هو في السجدة الأولى عاد  
للاعتدال وسجد مع الإمام أو فيها بعدها فالتى يظهر أنه يتابعه ويأتى بركعة بعد سلام الإمام أو قال القاضي  
وعلى خلاف فيه قولهم لو فرغ رأسه من السجدة الأولى قبل إمامه ظناً أنه رفع وأتى بالثانية ظاناً أن الإمام  
فيها ثم بان أنه في الأولى لم يحسبه جلوسه ولا سجدة الثانية ويتابع الإمام أي ظن لم يعلم بذلك إلا الإمام  
قام أو جالس أتى بركعة بعد سلام الإمام وخروج بقوى وتلبس بفرض ما إذا لم يتلبس به غير مأموم فيعود  
الناسي ندباً قبل الانتصاب أو وضع الجبهة ويسجد لسهو إن غلب القيام في صورة ترك التشهد أو بلغ حد  
الركوع في صورة ترك القنوت ولو تمد غير مأموم تركه فعاد عمداً لما بطلت صلاته وإن غلب أو بلغ ما  
منه بخلاف المأموم (ولنقل) مطلوب (قولى غير مبطل) نقله إلى غير محله ولو سهواً ركناً كان كفاحته  
وتشهد أو بعض أحدهما أو غير ركناً كسورة إلى غير القيام وقنوت إلى ما قبل الركوع أو بعده في الوتر في  
غير نصف رمضان الثاني فيسجد له أمّا قبل الفتي فيبطل تعمده وخروج بقوى غير مبطل ما يبطل كالسلام  
وتكبير التمجيد بأن ركع بصدية (ولسهو ما يبطل عمده لاهو) أي السهو كسقوط بل ركن قصير وقليل  
كلام وأكل وزيادة ركن فعل لانه عليه السلام صلى الظهر خمساً وسجد للسهو وقيس به غيره وخروج بما يبطل  
عمده ما يبطل سهوه أيضاً ككلام كثير وما لا يبطل سهوه ولا عمده كالنفل القليل والاتفات فلا يسجد

(قوله ومقتضى) بكسر  
الضاد أي سبب فعل  
- سجود السهو (قوله  
السهو) الفرق بينه  
و بين النسيان أن  
النسيان زوال الذاكر  
من المحافظة والمركبة  
معا والسهو زواله من  
الأولى مع بقائه في  
الثانية (قائلة) المراد  
بسجود السهو ما يبطل  
جبراً لخلل وإن تعمده  
سببه كترك التشهد  
الأول أو القنوت عمداً  
اه ع ش (قوله إن  
قارب) أي الإمام وقوله  
أول بلغ مأمراً أي حد  
الركوع وقوله بخلاف  
المأموم أي فلا يعود  
بل يتابع إمامه (قوله  
ولسهو ما يبطل عمده)  
هذا ثالث التخصيصات  
في سجود السهو (قوله  
لاهو) أي السهو في  
تركيب العبارة حذارة  
وأولى من صليحه  
لاسهو فقدر.

لسهوه ولا عمدته (ولشك في الصلاة واحتمل زيادة) لانه ان كان زائما فالسجود لازية والا للتردد  
الموجب لنقص الية فالوشك أصلي ثلاثا أم أُر بما مثلاً أتى بركة لان الأصل عدم فعلها ويسجد لسهوه وان  
زال شك قبل سلامه بأن تذكر قبله أنها رابعة للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها إلى الظن ولا إلى قول غيره  
أوضحه وان كانوا جميعا كثيرا ما لم يبايخوا عند التواتر وأما ما لا يحتمل زيادة كأن شك في بركة من رابعة  
أهي ثالثة أم رابعة فنذكر قبل القيام للرابعة أنها ثالثة فلا يسجد لان ما فعله منها مع التردد لا بد منه بكل  
تقدير فان تذكر بعد القيام فاسجد لتردده حال القيام إليها في زيادتها (و) سن للمأموم سجدتان (سهو  
امام) متطهر وامامه ولو كان سهو قبل قنوته (وان) فارقه أو بطلت صلاة الامام بعد وقوع السهو منه أو  
(ترك) الامام السجود جبرا للخلل الحاصل في صلاته فيسجد بعد سلام الامام وعند سجوده بزم المسبوق  
طالوا في متابعتها وان لم يعرف أنه سها والأبطل صلته ان علم وتعهد ويعيد للمسبوق ندبا أو صلاة نفسه  
(لا لسهوه) أي سهو المأموم حال القدوة (خلف امام) فيتحمله عنه الامام المتطهر لا المحدث ولا ذبح غث خفي  
بخلاف سهوه بعد سلام الامام فلا يحتمل لا قضاء القدوة ولوطن للمأموم سلام الامام فبطل فيان خلاف ظنه  
سلامه ولا يسجد لانه سهو في حال القدوة (فرع) لو تذكر للمأموم في تنهيد ترك ركن برنية وكبرة  
أو شك فيه أتى بعد سلام امامه بركعة ولا يسجد في التذكر وقوع سهوه حال القدوة بخلاف الشك لعله  
بعد هازا بقدر تقدير ومن ثم لوشك في ادراك ركوع الامام أو في أنه أدرك الصلاة معه كاله أو ناقصة ركعة أتى  
بركعة وسجد فيها لوجود شك المقتضي للسجود بعد القدوة أيضا ويفوت سجود السهوان سلم عمدا وان  
فرب الفصل أو سهوا وطال عرفا وإذا سجد صار عائدا إلى الصلاة فيجب أن يعيد السلام وإذا عاد الامام لزم  
للمأموم الساعي العود والابطلت صلاته ان تعمد وعلم ولو قام المسبوق ليتم فليزمه العود لما تم امامه اذا عاد  
(تنبيه) لو سجد الامام بعد فراغ المأموم طالوا في متابعتها وان لم يعرف أنه سها والأبطل صلته ان علم وتعهد ويعيد للمسبوق ندبا أو صلاة نفسه  
طالوا في متابعتها وان لم يعرف أنه سها والأبطل صلته ان علم وتعهد ويعيد للمسبوق ندبا أو صلاة نفسه  
فرب الفصل أو سهوا وطال عرفا وإذا سجد صار عائدا إلى الصلاة فيجب أن يعيد السلام وإذا عاد الامام لزم  
للمأموم الساعي العود والابطلت صلاته ان تعمد وعلم ولو قام المسبوق ليتم فليزمه العود لما تم امامه اذا عاد  
(تنبيه) لو سجد الامام بعد فراغ المأموم طالوا في متابعتها وان لم يعرف أنه سها والأبطل صلته ان علم وتعهد ويعيد للمسبوق ندبا أو صلاة نفسه  
طالوا في متابعتها وان لم يعرف أنه سها والأبطل صلته ان علم وتعهد ويعيد للمسبوق ندبا أو صلاة نفسه

(قوله) ولان الظاهر  
مضيها على الصحة  
قال صحيح وبه يتبعه أن  
الشرط كالركن خلافا  
لما وقع في المجموع فقد  
صرحوا بأن الشك في  
الظاهرة بعد طواف  
الفرض لا يؤثر ويجوز  
دخول الصلاة بطهر  
مشكوك فيه فيما اذا  
يقين الطهر وشك في  
أحدث أم لا

أدوقت مكروه وتبطل الصلاة بخلافها لقصد السجود وعبره مما يتعلق بالقراءة فلا كراهة مطلقا ولا يحل  
التقرب إلى الله تعالى بسجدة بالأسباب ولو بعد الصلاة وسجود الجهالة بين يدي مشايخهم حرام اتفاقا  
**(فصل في مبطلات الصلاة (تبطل الصلاة) فرضها ونظامها لا الصوم والصكاف (بنية قطعها) وتعليقها**  
**بمحصل شيء ولو محالنا عايدا (وترد فيه) أى القطع ولما أخذت بوسواس قهري في الصلاة كالإيمان وغيره**  
**(و بفعل كثير) يقينان غير جنس أفعالها ان صدر عن علم بحر بغير جهل ولم يصدر حال كونه (ولا يح) عرفا**  
**في غير شدة الخوف ونقل السفر بخلاف القليل بخطوتين وان انقسمت حيث لا وثبة والضربتين ثم لم قصد**  
**ثلاثا متوالية ثم فعل واحدة أو شرع فيها بطلت صلاها والكثير المنفرد بحيث يعد كل مقطعا عما قبله وحده**  
**البغوى بأن يكون بينهما قدر ركعة ضعيف كما في المجموع (ولو كان) الفعل الكثير (سجودا) والكثير**  
**(كثلاث) مضغرات (خطوات) وات) وان كانت بقدر خطوة مغفورة وكسرة بالمرأسه وبديه ولو معا**  
**والخطوة بفتح الخاء المرة وهي هنا نقل رجل لأكثر أو غيره فان نقل معها الاخرى ولو بالاعتاب فخطوان**  
**كما اعتمد شيخنا في شرح المنهاج لكن الذى جزمه في شرح الارشاد وغيره ان نقل رجل مع نقل الاخرى**  
**الى محائنها ولا خطوة فقط فان نقل كلا على التعاقب فخطوان بلا نزاع ولو شك في فعل اقليل هو أو كثير**  
**فلا بطلان وتبطل بالوثبة وان لم تنسد (لا) تبطل (بمركب خفيفة) وان كثرت وتواتت بل تكره**  
**(كنحر يك) اصبع أو (اصابع) في حرك أو سبعة مع قرار كفه (أو جفن) أو شدة أرد كر أو لسان لانها**  
**تأبى تحالها المستقرة كالاصابع ولذلك بحث أن حركة اللسان ان كانت مع نحو يله عن محله بطل ثلاث منها**  
**قال شيخنا وهو محتمل وخرج بالاصابع الكف فتحرك يكما ثلاثا ولا بد مبطل الا أن يكون به جوب لا يصبرمه**  
**عادة على عدم الحرك فلا تبطل للضرورة قال شيخنا ويؤخذ منه أن من أثبت بحركة اضطرابية فبشأ عنها**  
**عمل كثير مومع فيه وإسرائيل ورد على التوالى بالحكمة واحدة وكذا رد فيها عن صدره ووضعها على**  
**موضع الحرك مرة واحدة أى ان اتصلت احداهما بالآخرى والافضل مرة على المستظهره شيخنا (و ينطق)**  
**عمدا ولو بأكره (بحرفين) وان توالى كما استظهره شيخنا من غير قرآن وذكر أدعاء لم يقصد بهما مجرد**  
**الفهم كقوله لمن استأذنه في الدخول - ادخلوا بسلام آمين - فان قصد القراءة أو الذكر وحده أومع**  
**التبعية لم تبطل وكذا ان أطلق على مقاله جمع متقدمون لكن الذى في التحقيق والدقائق البطلان وهو**  
**المعتمد وثائق هذه الصور الاربعة في انفتح على الامام بالقرآن أو الذكر وفي الجهر بتكبير الافتتاح من الامام**  
**والبلغ وتبطل بحرفين (ولو) ظهرا (في تنحنيهم) لغير تعذر قراءة واجبة كفاتحة ومنه كل واجب قولى**  
**كتمهيدا أخير وصلا فيه فلا تبطل بظهور حرفين في تنحنيهم لتعذر ركن قولى (أو) ظهرا في (نحوه) كسعال**  
**و بكاء وعطاس ونحوه يخرج قولى اخر تعذر قراءة واجبة ما إذا ظهر حرفان في تنحنيهم لتعذر قراءة**  
**مسنونة كالسورة أو الفاتحة أو الجهر بالفاتحة فبطل وبمح الزركشى جواز التنحني للصائم لاختلاف**  
**نخامة تبطل صومه قال شيخنا ويتبعه جوازها للغار أيضا لاختلاف نخامة تبطل صلاها بان نزلت لحد الظاهر**  
**ولم يكن اختراجه الابيه ولو تنحني امامه فبان منه حرفان لم يجب مفارقتة لان الظاهر محرمه عن المبلل نعم ان**  
**دل قمر يتعاه على عدم عذره وجبت مفارقتة كما بحثه السبكي ولو ابتلى شخص بنحو سعال دائم بحيث لم**  
**يحل زمن من الوقت يسع الصلاة بلا سعال مبطل قال شيخنا الذى يظهر العفو عنه ولا قضاء عليه لوشنى**  
**(أو) ينطق (بحرف مفهم) كقوى عوف أو بحرف ممدود لان الممدود في الحقيقة حرفان ولا تبطل الصلاة**  
**بتألفه بالمرية بقرينة توقفت على اللفظ كعذر وعنى كأن قال نذرت لزى بدالفا أو اعتقت فلانا وليس مثله**  
**التلفظ بنقص أو اعتكاف لانها لا تنوقف على اللفظ فلم تحتج اليه ولا بدعاء جائز ولو لم يره بالانطق ولا**  
**خطاب لثوق فيها فبطل بهما عند التعليق كان شنى الله مريض فعلى عنى رقية أو اللهم اغفر لي ان شئت**

(قوله وتبطل بالوثبة)  
أى الفاحشة فى ع ش  
أفنى شيخنا الرمل بأن  
حركة جميع البدن  
كل وثبة الفاحشة فبطل  
بها اه سم على حج  
(قوله بحرفين) ولومن  
منسوخ لفظه أو من  
حديث قدسى وان لم  
يقيد ذلك فليبرم سلم  
ان هذه الصلاة لا يصلح  
فيها من كلام الناس



وكذا عند خطاب مخلوق غير النبي ﷺ ولوعند سماعه لذكره على الأوجه نحو نذرت لك بكذا أو رحك الله ولوليت ويسمى لصل سلم عليه الرد بالاشارة بإيد أو الرأس ولو نطقا ثم بعد الفراغ منها باللفظ ويجوز الرد بقوله وعليه السلام كالتمثيت بوجه الله وغير مصلد سلام تحلل وصل ولن عطس فيها أن يحمد ويسمع نفسه (لا تبطل) يسير نحو تنحنج) ع ر ط (لغلبة) عليه (و) لا يسير (كلام) عرفا كالكتبتين والثالث قال شيخنا يظهر ضبط السكاة هنا بالعرف (يسهو) أى مع سهوه عن كونه في الصلاة بأن نسي أنه فيها لانه ﷺ لما سلم من الركعتين تكلم قائل معتقدا الفراغ وأجابوه بمجوزين انسخ ثم نسي هو هم عليها ولو ظن بطلانها بكلامه القليل سهوا فتكلم كثيرا لم يعتد ونسخ يسير تنحنج لغلبة وكلام يسهو كثير مما عبطان بكثرة ما ولومع غلبة وسهوه وغيره (أو) مع (سبق لسان) اليه (أو) مع (جهل بحركته) أى السلام فيها (لقراب اسلام) وإن كان بين المسلمين (أو بعد عن العلماء) أى ممن يعرف ذلك ولو سلم ناسيا ثم تكلم عمدا أى يسيرا أو جهل بحركته أى به مع علمه بتحرير جنس الكلام أو كون التنحنج مطلا مع علمه بتحرير السلام لم تبطل لحناه ذلك على العوام (و) تبطل (بفطر) وصل لجوفه وإن قل وأكل كثيره سواء كان قبله الصوم فلا يتلغ تخامة زالت من رأسه لحد الظاهر من ذلك. أرى بقا

متنجسا بنحو دم لثته وإن أبيض أو متغيرا بعمرة نحر نبيل طلت أما الأكل القليل عرفا ولا ينقيد بنحو مسمومة من ناس أو جاهل معتور ومن مغلوب تخافت لحد الظاهر وعجز عن مجها أو جرى يقه بطعام بين أسنانه وقد عجز عن تميزه وجه فلا يضر للمفسر (و) تبطل (زيادة ركن ففعل عمدا) لغير متابع كزيادة ركوع أو سجود وإن لم يطمئن فيه ومنه كما قال شيخنا أن ينحني الجالس إلى أن تحاذي جبهته ما أمام ركبته ولو لم يحصل تورك أو افتراشه لمغلوب لأن المبط لا يفتقر للندوب ويفتقر القعود اليسير بقدر جلسة الاستراحة قبل السجود وبعد سجدة التلاوة وبعد سلام أمام مسبق في غير محل تشهد أما وقوع الزيادة سهوا أو جهلا فعليه فلا يضر كزيادة سنة تحور رفع اليدين في غير محله أو ركن قولي كالفاحة أو فعل لثا بصة كان ركن أو سجدة قبل امامه ثم عاد اليه (و) تبطل (باعتقاد) أو ظن (فرض) معين من فروضها (فلا) لتلاعه لأن اعتقاد العلى فلا من أفعاله فرضا أو علم أن فيها فرضا وفلا يميز بينهما ولا قصد بفرض معين القليلة ولأن اعتقاد أن الكل فرض (فتنبه) ومن المبط أيضا حدث ولو بالقدرة واتصال بحس لا يفي عنه إلا أن دفعه حالا وانكشف عورة إلا أن كشفها ويحتمل حال وترك ركن عمدا وشك في نية التحريم أو شرط لها مع مضى ركن قولي أو فعل أو طول زمن وبعض قولي كسكاه مع طول زمن شك أو مع قصره ولم يعد ما قرأه فيه (فرع) لو أخبره عدل برواية بنحو يحس أو كشف عورة مبطل لزمه قوله أو بنحو كلام مبطل فلا (وندى لمنفرد رأى جماعة) مشروعة (أن يقلب فرضه) الحاضر لا التامت (فلا) مطلقا (و) يسلم من الركعتين إذا لم يقم لثالثة ثم يدخل في الجماعة ثم أن غشى قوت الجماعة إن تم ركعتين استعجله قطع الصلاة واستأنفها جماعة ذكره في المجموع وبحث البلقيني أنه يسلم ولو من ركعة أما إذا قام لثالثة أعياها بما إن لم يحس قوت الجماعة ثم يدخل في الجماعة

(فصل) في الإذان والأقامة هما لغة الأعلام وشرعا ما عرف من الألفاظ المشهورة فيها \* والاصل فيها الإجماع المسبوق برؤية عبادة بن زيد المشهور ليلة تشاوروا فيما يجمع الناس وهي كما في سنن أبي داود عن عبادة أنه قال لما أمر النبي ﷺ بالنافوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف في وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت يا عبادة الله أتبيع الناقوس فقال وما تمنع به فقلت ندعوه إلى الصلاة قال أولا أدلك على ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر إلى آخر الأذان ثم استأخرني غير بعيد ثم قال وتقول إذا قلت إلى الصلاة الله أكبر الله أكبر إلى آخر الأقامة فلما أصبحت أتيت النبي

(قوله بقدر جلسة الاستراحة) وقدرها قدر الجالس بين السجدة بين ذكره كما في المجموع وقيل بأزيد من الطمانينة ومعتمد هر وخط كراهة تطويل جلسة الاستراحة عن قدر الجالس بين السجدة بين ولا بطلان لو طال وغالفتها حج

ﷺ فآخبرته بما رأيت فقال لها لروايحي إن شاء الله فمعه بلال فألقى عليه ما رأيت فليؤذنه فإنه  
 أئدى صوتا منك فقببت مع بلال فجعلت ألقيه عليه فيؤذنه به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيت  
 غفرج بجزة رداؤه ويقول والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما رأيت فقال ﷺ فنه الجسد  
 قبل رأها بضعة عشر محاييا وقديس الأذان لغبر الصلاة كما في أذن المهوم والمصروع والغضبان ومن  
 ساء خلقه من أفسان أو بهيمة وعندنا الحريق وعندنا تقول القيلان أي تمر بالجن وهو الإقامة في أذني  
 المولود وخلف المسافر (يسن) على الكفاية ويحمل بفعل البعض (أذان وإقامة) خبر السميعين إذا  
 حضرت الصلاة فليؤذن لك أحدكم (لذكروا) صيا منفردا (وإن سمع أذانا) من غيره على المتعمد خلافا  
 لما في شرح مسلم نعم إن سمع أذان الجماعة وأراد الصلاة معهم لم يسن له على الأوجه (المكتوبة) ولو فاتت دون  
 غيرها كالسنان وصلاة الجنازة والمنسورة ولو اقتصر على أحدهما لتخوضيق وقت فالأذان أولى به ويسن  
 أذانان أصبح واحد قبل الفجر وآخر بعده فإن اقتصر فالأولى بعده وأذانان للجمعة أحدهما بعد صعود  
 الخطيب للبر والآخر الذي قبله إنما أحسنه عثمان رضي الله عنه لما كثرا الناس فاستجاب به عند الحاجة كان  
 تواف حضورهم عليه والالكان الاقتصار على الاتباع أصل (د) سن (أن يؤذن لأولى) فقط (من صلوات  
 توات) كفوات وصلاتي جمع وفاتته وحاضرة دخل وقتها قبل شروعه في الأذان (ويقيم لكل) منها للاتباع  
 (د) سن (لإقامة لاشي) سرا وخشي فإن أذنت للنساء سرا لم يكره أوجه اسرحوم (وينادي بجماعة) مشروعة  
 في (نذر) كعيد وتراويج وثرأورد عنهما رمضان وكسوف (الصلاة) بنصب انرا مرفعه مبتدأ (جماعة)  
 بنصبه حالا ورفعه خبر الدكر ويجزى الصلاة الصلاة وهلموا إلى الصلاة ويكره على الصلوة بنبني  
 نديه عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون نائبا عن الأذان والإقامة وخروج بقوله لجماعة ما ليس فيه  
 الجماعة وما فعل فرادى وبفضل مندورة وصلاة جنازة (وشروط فيها) أي في الأذان والإقامة (ترتيب) أي  
 الترتيب المعروف فيها للاتباع فإن عكس ولو ناسيا لم يصح له البناء على المنتظم منها ولو ترك بعضها أتى  
 به مع إعادة ما بعده (وولاه) بين كلتهما لم يضر بسير كلام وسكوت ولو عمدا ويسن أن يحمدا سرا  
 إذا عطس وأن يؤخر رد السلام وتشيت العاطس إلى الفراغ (وجهر) أن أذن أو أقام (لجماعة) فينبني  
 اسباع واحد جميع كلماته أما المؤذن أو المقيم لغسه فيكفيه اسباع نفسه فقط (ووقت) أي دخوله (لغير الأذان  
 صحيح) لأن ذلك للإعلام فلا يجوز ولا يصح قبله أما أذان الصبح فيصح من نصف ليل (وسن تثويب)  
 لأذاني (صبح) وهو أن يقول بعد الخطين الصلاة خير من النوم مرتين ويثوب لأذان فاتتصبح وكره  
 لغير صبح (وترجيع) بأن يأتي بكلمتي الشهادتين مرتين سرا أي بحيث يسمع من قرب منه عرفا قبل  
 الجهر بهما للاتباع وصبح يصبوه (وجعل مسبحة بصباحه) في الأذان دون الإقامة لأنه أجمع للصوت  
 قال شيخنا أن الرنغ الصوت به وإن تغمرت يذهب إلى الأخرى أو سبابة سن جعل غيرها من بقية الأصابع  
 (د) سن (فيهما) أي في الأذان والإقامة (فيام) وأن يؤذن على موضع عال ولو لم تكن للسجد منارة سن  
 بطحته ثم يباه (واستقبال) القبلة وكره تركه (وتحويل وجهه) لا انصر (فيما بينا) مرة (في حي على  
 الصلاة) في الرنين ثم يرد وجهه للقبلة (وشالا) مرة (في حي على العلاج) في المرتين ثم يرد وجهه للقبلة ولو  
 لأذان الخلبة أول من يؤذن لنفسه ولا يفت في التثويب على نزاع فيه (نثيب) يسن رفع الصوت بالأذان  
 لمرفد فوق ما يسمع نفسه ولمن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحدا منهم وأن يبالغ كل في جهر به للامربه  
 وخفضه به في مصلى أقيمت فيه جماعة وانصرفوا وترتيله وادراج الإقامة وتسكن راء التسمية الأولى فإن  
 لم يفعل فالافصح الضم وادغام دال محمد فيراء رسول الله لأن تركه من اللحن الخفي وينبغي التناق بهاء  
 الصلاة ويكرهان من محدث وصي وفاسق ولا يصح نصبه وهما أصل من الإمامة لقوله تعالى - ومن

(قوله أئدى صوتا)

أي أعلى صوتا (قوله)

في أذني للوؤد) أي

فيؤذن في النجى ويقه

في اليسرى كما سيأتي

في محله إن شاء الله تعالى

(قوله يسن على الكفاية

الح) أي لانه ﷺ لم

يأمر بهما في حديث

الاهرائي مع ذكر

الوضوء والاستقبال

وأركان الصلاة ولانها

للإعلام الصلاة فلم يجبا

(قوله واستقبال الح)

في شيخنا لودل المؤذن

حال أذانه كني إن سمع

آخره من سمع أوله

اه سم وتقل سم

والأطفيحي عن م ر

أن المهوران المذكور

محسكروه وجزم جل

الحشين بأنه يبور

لحاجة كبير البلاد

أحسن قولاً من دعا إلى الله - قالت عائشة رضي الله عنهما المؤذنون وقيل هي أفضل منهما وفضلت عن أحدهما بالزناح (و) سن (لسمعهما) سبأ يبرز الحروف والإمعة بسماعه كما قال شيخنا آخر (أن يقول ولو موشة) أوجباً أو ما خلافاً للسبكي أو مستنجياً فيما ظهر (مثل قولها) أن لم يلحنا لحناً يغير المعنى فيأتي بكل جملة عقب فراغه منها حتى في الترجيع وإن لم يسمعه ولو سمع بعض الأذان أجابه وفيما لم يسمعه ولو ترتب المؤذنون أجاب الكل ولو بعد صلاته ويكره ترك اجابة الأول ويقطع للاجابة القراءة والذكر والدعاء وتكره للجمل مجامع وقاضى حاجة بل يجيبان بعد الفراغ كصل أن قرب الفصل اللحن مجامع ومن بدنه ما عداه نجس وإن وجد ما ينظر به (الافى حيلات فيقول) الجيب أى يقول فيها لاجول ولاقوة إلا بالله الصلى العظيم أى لا تحول عن عيسى الله الابن ولاقوة على طاعته إذ يمتنعونه (و يصدق) أى يقول صدقت ويزوت مرتين أى صرت دابر أى غير كثير (ان توب) أى أتى بالتوب في الصباح ويقول فى كلنى الاقامة أقامها الله وأدامها وجعلنى من صالحى أهلها (و) سن (لكل) من وذن ومقيم ومساءهما (أن يصلى) ويسلم (على النبي) ﷺ (بعد فراغه) أى بعد فراغ كل منهما أن طالع فصل بينهما والافى كفى لما دعاه واحد (ثم يقول كل منتهراً فابديه) (اللهرب هذه الدعوة) أى الأذان والاقامة (الى آخره) تنممة الاقامة وصلاة لثلاثة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابته مقام محمود الذى وعدته \* والوجه أى أعلى درجة الجبة وللقام المحمود مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة ويسن أن يقول بعد الأذان المغرب اللهم هذا إقبال ليلك وأدبر نهارك وأصوات دعائك فاغفرلى وتسن الصلاة على النبي ﷺ قبل الاقامة على مقاله النوروى في شرح الوسيط واعتمده شيخنا ابن زياد وقال ما قبل الأذان فلم أر في ذلك شيئاً وقال الشيخ الكبير البكري انها سنن قبلها ولا يسن محم - رسول الله بعدها قال الروائى في البحر يستحب أن يقرأ بين الأذان والاقامة آية الكرسي لغيره من قرأ ذلك بين الأذان والاقامة لم يكتب عليه ما بين الصلوتين (فرع) أفنى البلقين فيمن وافق فراغه من الوضوء فراجع المؤذن بأنه يأتى بذكر الوضوء لأنه لا عبادة التى فرغ منها ثم يذكر الأذان وقال وحسن أن يأتى بشهادتى الوضوء ثم بعداً الأذان لخلقه بالنبي ﷺ ثم بعداً لنفسه (فصل في صلاة النفل) وهو صلاة الزيادة وشرعاً ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه : يبرع به بالتطوع والسنن والمستحب والمندوب وثواب الفرض : منه سبعين درجة كفى حديث صحاحين خزيمة وشرع ليكمل نقص الفرائض بل وليقوم في الآخرة لافى الدنيا مقام ماركها لعشر كنسبان كما نص عليه والصلوات أفضل عبادات البصن بعد الكهادتين ففرضها أفضل الفروض وفضلها أفضل النوافل ويلها الصوم فالجواز كذا على ما يجرى به بعضهم وقبل أفضلها الزكاة وقبل الصوم وقبل الحج وقبل غير ذلك والخلاف في الأكثر من واحد على عرفاء مع الاقتصار على الآكدهن الآخر والا الصوم يوم أفضل من ركعتين \* وصلاة الفل قيمان قسم لاسن له جماعة كل رواتب التاجسة للفرائض وهى ما تأتى آتفا (يسن) للاخبار الصحيحة الثابتة في السنن (أربع ركعات قبل عصر و) أربع قبل (ظهر و) أربع (بعده) وركعتان بعد مغرب) ونجس وصلهما بالفرض ولا تقوت فضيلة الوصل ما تباينه قبلهما بالركعتين المأثور بهد المالكية (و) بعد (عشاء) ركعتان خفيفتان (ر قبلهما) أن لا يشتغل باجابة المؤذن فان كان بين الأذان والاقامة ما يسهما فلهما والأخرهما (و) ركعتان قبل (صبح) ويسن تخفيفهما وقراءة السكافرون والاخلاص فيها غير مسلم وغيره وورد أيضاً فيها ألم نشرح لك وألم تركف وأن من داوم على قراءتهما فيها زالت عنه علة البواسير فيسن الجمع فيها ينهن ليتحققى الاتيان بالوارد أخذها مما قاله النوروى في انى ظلمت نفسى ظلمها ككبراً كبيراً ولم يكن بذلك مطولاً لهما تطويلها يخرج عن السنة والاتباع كما قاله شيخنا ابن حجر وزيد وينسب الاضطجاع بينهما وبين الفرض أن

(قوله صدقت وبرت)  
لوقال هذه الكلمة في  
الصلاة بطلت كما لو  
قال الله متجيباً (قوله)  
الاضطجاع وحكمت  
أن يتذكر بذلك  
صبغة القبر حتى يفرغ  
للاعمال الصالحة  
ويهيأ لذلك

لم يؤخرهما عنه ولو غير متعبد والاولى كونه على الشق الايمن فان لم يرد ذلك فصل بنحو كلامنا ونقول  
 (تنبيه) يجوز تأخير الرواتب القلبية عن الفرض وتكون اداءه وقديس كآن حضرة الصلاة تقام وأقرب  
 لما فيها بحيث لو اشتغل بها فوته تحرم الامام فيكره الشروع فيها لا بتقديم البعدية عليه لعدم دخول وقتها  
 وكذا بعد خروج الوقت على الوجه والمؤكد من الرواتب عشر وهو ركعتان قبل صبح وظهر و بعده  
 وبعد مغرب وعشاء (د) يس (وتر) أى صلاته بعد العشاء غير الوتر حق على كل مسلم وهو افضل من  
 جميع الرواتب الخلاف في وجوبه (وأقله ركعة) وان لم يتقدمها قبل من ست العشاء أو غيرها قال في المجموع  
 وأدنى الكمال ثلاث وأكل منه خمس فسبح فقسع (وأكثره إحدى عشرة) ركعة فلا يجوز الزيادة عليها  
 بنية الوتر وإنما يفعل الوتر أوتاراً ولو أحرم بالوتر ولم يؤمر عندا صبح واقتصر على ماشاء منه على الوجه قال  
 شيخنا وكان بحث بعضهم الحافه بالغل المطلق في أن له اذاناً من عددان أن يزيد وينقص توهمه من ذلك  
 وهو غلط صرح وقوله ان في كلام القرأى عن القوراني ما يؤخذ منه ذلك وهم أيضاً كما يعلم من البسيط  
 ويجرى ذلك فيمن أحرم سنة الظهر الاربع بنية الوصل فلا يجوز له الفصل بان يسلم من ركعتين وان نواه  
 قبل النقص خلافاً لمن وهم فيه أيضاً انتهى ويجوز ان يرد على ركعة الفصل بين كل ركعتين بالسلام وهو  
 افضل من الوصل بتشديد أو تشهيد في الركعتين الاخيرتين ولا يجوز الوصل بأكثر من تشهدين والوصل  
 خلاف الاول فيما عدا الثلاث وفيها مكروه انتهى عنه في خبر ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب ويسن لمن  
 أوتر بثلاث أن يقرأ في الاولى سحر وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والمؤذنين للاتباع فلو  
 أوتر بأكثر من ثلاث فبسر له ذلك في الآية الاخيرة ان فصل عما قبلها والا فلا كما أتى به الباقى  
 ولن أوتر بأكثر من ثلاث فراءة الاخلاص في اوليه فصل أو وصل وأن يقول بعد الوتر ثلاثاً سبحان الملك  
 القدوس ويرفع صوته بالثالثة ثم يقول اللهم انى أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك  
 ملك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك • وقت الوتر كالراوى بين صلاة العشاء ولو بعد  
 المغرب في جمع التقديم وطولع لفجر ولو خرج الوقت لم يحزمهاؤها قبل العشاء كل رواتب البعدية خلافاً لما  
 رجحه بعضهم ولو مان بطلان عشاءه مدفع للوتر أو التراويح وقم فلامطلقاً (فرع) يسن لمن وثق يظننه  
 قبل الفجر بنفسه أو غيره أن يؤخر الوتر كله أو التراويح عن أول الليل وان طالت الجماعة فيه بالتأخير في  
 رمضان لخبر الشيوخين اجمعوا أحسن ما تلاكم الليل ورا وتأخيره عن صلاة الليل الواقعة فيه ولم يثبت بها  
 أن يهمل قبل النوم ولا يندب اعادته ثم ان فعل الوتر بعد النوم حصل به سنة التهجيد أيضاً والا كان ورا  
 لا نهجاً وقبل الاولى أن يؤخر قبل أن ينام مطلقاً ثم يقوم ويتجدد لقول انى هريرة رضى الله عنه أمرني  
 رسول الله ﷺ أن أوتره لأن أنام رواه الشيخان وقد كان أبو بكر رضى الله عنه يؤخر قبل أن ينام ثم  
 يقوم ويتجدد وهر رضى الله عنه ينام قبل أن يوتر ويقوم ويتجدد ويوتر فترافعا الى رسول الله ﷺ  
 فقال هذا أخذ بالحزم يعنى أبا بكر وهذا أخذ بقوة يعنى عمر وقد روى عن عثمان مثل فعل أبي بكر وعن  
 علي مثل فعل عمر رضى الله عنهم قال في الوسيط واختار الشافعى فعل أبي بكر رضى الله عنه وأما الركعتان  
 الاثنتان يصلهما الناس جلوساً بعد الوتر فليستا من السنة كما صرح به الطوخى والشيخ كزى قال في المجموع  
 ولا تعذر من يعتقد سنيته ذلك ويدعوا له لجهالة (د) يس (الضحى) لقوله تعالى - يسبح بالضحى  
 والاشراق - قال ابن عباس صلاة الاشراف صلاة الضحى روى الشيخان عن أنى هريرة رضى الله عنه  
 قال أو صافى خليلي ﷺ ثلاث صياح ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوثر قبل أن أنام وروى  
 أبو داود أنه ﷺ صلى سبعة الضحى أى صلاتها ثمانى ركعات وسلم من كل ركعتين (وأقلها ركعتان)  
 (وأكثرها ثمان) كالأى التحقيق والمجموع وعليه الأكثرون فتحرم الزيادة عليها بنية الضحى وهى

(قوله أو توتر) أى  
 عن المكان الذى صلى  
 فيه ركعتين (قوله  
 وكذا بعد خروج  
 الوقت) أى لا يفضل  
 البعدية التى لم يفعل  
 مشوعها ولو بعد خروج  
 الوقت فتنب (قوله والا)  
 أى وان لم يفضل  
 الثلاثة الاخيرة هما  
 قبلها فلا أى فلا يسن له  
 أن يقرأ فى الثلاث  
 الاخيرة ما ذكره عبارة  
 صحيح بعد قوله لا تنزع  
 وتنبه أن ذلك إنما  
 يسن ان أوتر بثلاث  
 لأنه إنما ورد فيه ولو  
 أوتر بأكثر فليس  
 له ذلك فى الثلاث  
 الاخيرة فصل أو وصل  
 محل نظر

أصلها على مافي الروضة وأصلها فتجاوز الزيادة عليها بقيتها إلى ثني عشرة وينب أن يسلم من كل ركعتين وقتها من ارتفاع الشمس قدر ربح إلى الزوال والاختيار فعلها عند مضي ربع النهار لحديث صحيح فيه أن زادفت فضيلة التأخير إلى ربع النهار وفضيلة أدائها في المسجد أن لم يؤخرها فالأولى تأخيرها إلى ربع النهار وإن فاتت فعلها في المسجد لان الفضيلة المتعلقة بالوقت أولى بالرعاية من المتعلقة بالمكان ويسن أن يقرأ فيها سورتي الشمس والضحى وودأ يضاقراءة الكافرون والاخلص والأوجه أن ركعتي الاشراق من الضحى خلافا للفرالي ومن تبعه (و) يسن (ركعتا تحية) لداخل مسجد وإن تكرر دخوله أو لم يرد الجالس خلافا للشيخ نصر ونعمه الشيخ زكريا في شرح المنهج والتحريم بقوله إن أراد الجالس لحبر الشيعين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وتفوت التحية بالجلوس الطويل وكذا القصير إن لمسه أو يجهد ويلحق بها على الأوجه ما لو احتاج للشرب فيقده قليلا ثم يأتي بها لا بطول قيام أو اعراض عنها ولن أحرم بها قائما القعود لانماها وكزه تركها من غير عذر نعم أن قرب قيام مكتوبة جمعة أو غيرها وعشى لو اشتغل التحية فوات فضلة الحرماء ظره قائما ويسن لمن لم يتمكن من قبل ولو يحدث أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أو تكبيرة بخطيب داخل وقت الخطبة ولم يد طواف دخل المسجد لا درس خلافا لهم (و) ركعتا (استخارة) ولحرام وطواف وضوء وتنادى ركعة التحية وما بعدها بركعتين فأكثر من فرض أو دخل آخر وإن لم ينوهما مع أي يسقط طلبها بذلك أما حصول ثوابها فالوجه توقفه على الية خبر إنما الأعمال بالنيات كما قاله جمع متأخرون واعتمد شيخنا لكن ظاهر كلام الأصحاب حصول ثوابها وإن لم ينوهما مع وهو مقتضى كلام الجمهور وقرأ أدبنا في ركعتي الضوء بعد الفاتحة - ولأنهم إذ ظلموا أنفسهم الرحيا - والثانية - ومن يعمل سوا أو يظن نفسه إلى حما - ومن صلاة الأوابين وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء درويست وأربعا بركعتين وهما الأقل وتنادى بفواتي وغيرها خلافا للشيخنا والاولى فعلها بعد الفراغ من أذكر للمغرب \* وصلاة التسبيح وهي أربع ركعات بتسليمة أو تسليتين وحديثها حسن لكثرة طرق وفيها ثواب لا ينتهي ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعظيم فضلها ويتركها الأشهابون الذين ويقولون في كل ركعة منها خمسة وسبعين سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمسة عشر بعد القراءة وعشرا في كل من الركوع والاعتدال والسجودين والجلوس بينهما بعد الذكر الوارد فيها وجلسة الاستراحة ويكبر عند ابتدائها دون القيام منها وبأني بها في محل التشهد قبله ويجوز جعل خمسة عشر قبل القراءة وحينئذ يكون عشر الاستراحة بعد القراءة ولونذ كفي اعتدال ترك تسبيحات الركوع لم يجز العود إليه ولا فعلها في الاعتدال لانه ركن قصير بل تأتي بها في السجود ويسن أن لا تغل الأسبوع منها أو الشهر والقسم الثاني مائتين فيها الجماعة (ر) هو (صلاة العيدين) أي العيد الأكبر والأصغر بين طلوع شمس وزوالها وهي ركعتان ويكبر فيها في الأولى ركعتي العيدين ولو مقبنة على الأوجه بعد افتتاح سبعا وفي الثانية خمس قبل تعوذ فمها رافعا يديه مع كل تكبيرة مالم يضرع في قراءة ولا يتدارك في الثانية أن تركه في الأولى وفي ليتها من غروب الشمس إلى أن يحرم الامام مع رفع صوت وعقب كل صلاة ولو جنازة من صبح عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق وفي عشرين ليلة من رمضان يهيمه الانعام أو يسمع صوتها (و) صلاة (الكسوفين) أي كسوف الشمس والقمر وأقهار كعتان كسنة الطهر وأدنى كالمأ زيادة قيام وقراءة وركوع في كل ركعة والاكل أن يقرأ بعد الصلاة في القيام الأول البقرة أو قدرها وفي الثاني كآتي آية منها والثالث كآتي وخسين والرابع كآتي وأن يسبح في أول ركوع بسجود كآتي من البقرة وفي الثاني من كل منهما كما بين الثالث منها سبعين والرابع تحميمين

(قوله خلافا للشيخ نصر) أي القائل بعدم طلب التحية لمن لم يرد الجلوس في المسجد أو تكرر منه الدخول (قوله ما لو احتاج للشرب فيقده) أي ولا تفوت التحية بذلك الجلوس وفي شيخنا لانسوت التحية بالجلوس للوضوء عند خطا من أخطى في الجلوس عمدا أي لم يلاحظ أن جلوسه لاجل الوضوء فاتته التحية كما في النواتي

(خطبتين) أي معهما (بعدهما) أي بمن خطبتان بعد فعل صلاة العيدين ولوفي غديا يظهر والكسوفين ويفتح أولى خطبتي العيدين لا الكسوف بنسج تكبيرات والثانية بسج ولاءه وينبغي أن يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر منه في فصول الخطبة قاله السبكي ولا تنس هذه التكبيرات للحاضرين (و) صلاة (استسقاء) عند الحاجة لئلا لعقده أو ملاحظه أو قلته بحيث لا يكتفي وهي صلاة العيد لكن يستغفر الخطيب بدل التكبير في الخطبة ويستقبل القبلة حالة الدعاء بعد صدر الخطبة الثانية أي نحو ثلثها (و) صلاة (التراويح) وهي عشرون ركعة بعشر تسليماً - في كل ليلة من رمضان لحرم من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وبحب التسليم من كل ركعتين فالوصل أو بتمامها بتسليمه لم تصح بخلاف ستة الظهر والعصر والضحى والوتر وينوي بها التراويح أو قيام رمضان وفعلها أول الوقت أفضل من فعلها أثناءه بعد النوم خلافاً لما رويهم الحاشيى وسيت تراويح لانهم كانوا يستريحون لطول قيامهم بعد كل تسليمتين وسر العشرين أن الرواتب المأثورة في غير رمضان عشر فضرعت فيه لانه وقت جد وتشمير وتكرير دل هو الله أمدناً ثلاثاً في الركعات الأخيرة من ركعاتها بدعة غير حسنة لان فيها خلافاً لاسنة كما أقر به شيخنا ويسن الهجد جامعاً وهو النفل ليل بعد التوم قاله الله تعالى - ومن الليل فتهجد به نافلة لك - وورد في فعله أحاديث كثيرة وكثر لهجده تركه لاضرورة ويتأكد أن لا يحل بصلاته في الليل بعد النوم ولوركتين لعظم فضل ذلك ولا حد لعدد ركعاته وقيل حدها اثنا عشرة وأن يكثريه من الدعاء والاستغفار ونصفه الآخر كد وأضله عند السحر لقوله تعالى - وبالسحار هم يستغفرون - وأن يوقظ من ينام في تهجده ويندب قضاء نفل مؤقت إذا فاتت كالعيد والرواتب والضحية لكي سبب ككسوف ونجاسة وسنة وضوء ومن فاته ورده أي من النفل لئلا يفتقره فحله فتأخوه وكذا غير الصلاة ولا حصر النفل المطابق وله أن يقتصر على ركعة يشهد مع سلام بلا ركعة فان نوى فوق ركعة فله التشهد في كل ركعتين وفي ثلاث وأربع بما كثر أنوى فقدرها فله زيادة وتقصان نويها قبلهما والابطال صلاته فان نوى ركعتين فقام ثالثة سهواً ثم ذكر فيقعد وجوباً ثم يقوم لزيادة إن شاء ثم يسجد للسجود أو صلاته وإن لم يبتأ فقد وثقه وجب السهو وسلم ويسن النفل ليلاً أو نهراً أن يسلم من كل ركعتين للخبر المنقضي عليه صلاة الليل متى مشى وفي رواية صحيحة والنهار قال في المجموع اطالة القيام أفضل في النفل من تكثير الركعات وقال في أيضاً أفضل النفل عيذاً أكبر فأصغر فكسوف نخسوف واستسقاء فوتر ركعتا جرفيقه الرواتب جديهما في مرتبة واحدة فالترابيح فالضحى فركعتا الطواف والتجعة والاحرام فالوضوء (فائدة) أما الصلاة المعروفة ليلة الزفاف ونصف شعبان ويوم عاشوراء فبدعة قبيحة وأحاديثها موضوعة قال شيخنا كابن شهاب وغيره وأصح أنها ما عنيدي في بعض البلاد من صلاة الخمس في الجمعة الأخيرة من رمضان عقب صلاتها زاعمين أنها تكفر صلوات العام أو العمر أو المروكة وذلك حرام

(فصل) في صلاة الجمعة وشرعت بالمدينة وأقلها امام وأموم وهي الجمعة ثم في صحيحها ثم الصبح ثم العشاء ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب أفضل (صلاة الجمعة في أداء مكتوبة) لاجعة (سنة مؤكدة) الخبر للتعق عليه صلاة الجمعة أفضل من صلاة القدر بسبع وعشرين درجة والافضلية تقتضي التديعة فقط وحكمة السبع والعشرين أن فيها فوائد تزيد على صلاة القدر بنحو ذلك وخرج بالأداء القضاء نعم إن اتفقت مقتضى الامام والمأموم سنتاً للجماعة والاختلاف الأولى كاداء خلف قضاء وعكسه وفرض خلف نفل وعكسه وتراويح خائف وتر عكسه وبالمكتوب بالمندورة والنافلة فلا تنس فيها الجنة ولا تركه قال النووي والاصح انها فرض كفاية الرجال البالغين الاحرار المقيمين في المؤداة فقط بحيث يظهر شعارها بمجعل اقتنائها وقبل انها فرض عين وهو ذهب أحد وقيل شرط لصحة الصلاة ولا يتأكد التلب للنساء تأكد كده للرجال

(قوله ولا حصر النفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب لخبر الصحيحين الصلاة خير موضوع فاستكثر منها أو أقل فله صلاة ماشاء ولو من غير نية عدد ولو ركعة بتهجد ولا كراهة فيه فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين كل رابعة وفي كل ثلاث وكل أربع وهكذا لأن ذلك معهود في الفرائض في الجاهة والصحيح منه في كل ركعة لانه لم يعده طهر

أصله - حج

لذلك يكره تركه لهم لاهل الجماعة في مكتوبة لدرك مسجد أهله لم ان وجدت في بيته فقط فهو أفضل  
وكذا لو كانت فيه أكثر منها في المسجد على ما اعتمدته الأثرى وغيره قال شيخنا والأوجه خلافه ولو  
تعلمت فضيلة الصلاة في المسجد والحضور خارجا فقدم فيها يظهر لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى من  
الفضيلة المتعلقة بمكانها أو زمانها والمتعلقة بزمانها أولى من المتعلقة بمكانها وتسن إعادة المكتوبة بشرط  
أن تكون في الوقت وأن لا يزداد في أعادتها على مرة خلافا لشيخنا أبي الحسن البكري رحمه الله ولو  
صليت الأولى جماعة مع آخر ولو احدا اما كان أو أموما في الأولى أو الثانية بنية فرض وإن وقعت فلا  
فينوى إعادة الصلاة المفروضة واختار الإمام أنه ينوي الطهر أو العصر مثلا ولا يتعرض للفرض ويحجم في  
الروضة لكن الأول مرجح لاكثرين والفرض الأول ولو بان فساد الأولى لم يحزمه الثانية على ما اعتمدته  
النووي وشيخنا خلافا لما قاله شيخه ذكرنا بانيا للغزالي وابن الهادي إذا نوى بالثانية لفرض (وهي يجمع  
كثيرا أفضل) منها في جمع قليل للخبر الصحيح وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى (الأنبياء بدعة  
إمامه) أي الكبير كرافعي أو فاضل ولو بمجرد التهمة لافضل جماعة بل للأفراد أفضل كذا قال شيخنا  
تبعا لشيخه ذكرنا راجعها لله تعالى وكذا لو كان لا يسجد وحسب بعض الأركان أو كره وط وإن أتى بها  
لا يصد بها الغلظة وهو مبطّل عدا (أو) كون القليل بمسجد متيقن حل أرضه أو مال بانيه (أو) تعطّل  
مسجد) قريب أو بعيد (منها) أي الجماعة يفتيه عنه لكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره فقليل الجميع  
في ذلك أفضل من كثيره في غيره بل بحث بعضهم أن الانفراد بالتعطّل عن الصلاة فيه يفتيه أفضل والأوجه  
خلافه ولو كان امام القليل أولى بالإمامة لشعور كل الحضور عنده أولى ولو تعارض الحشوع والجماعة فحسب  
أولى كما طبقوا عليه حيث قالوا إن فرض الكفاية أفضل من السنة وأقضى الغزالي وتبعه أبو الحسن البكري  
في شرحه الكبير على المناهج بألوية الأفراد لمن لا يجمع مع الجماعة في أكثر صلاته قال شيخنا وهو كذلك  
إن فات في جميعها وافتاء ابن عبد السلام بأن الحشوع أولى مطلقا إنما يأتي على قول أن الجماعة سنة ولو  
تعارض فضلة سماع القرآن من الإمام مع فضلة الجماعة وعدم سماعه مع كثرتها كان الأول أفضل ويجوز لفرد  
أن ينوي الاقتداء بإمام أو جماعة صلاته وإن اختلفت ركعتيها المكن يكره ذلك دون مأموهم خرج من الجماعة  
لشعور حدث امامه فلا يكرهه الفحول في جماعة أخرى فادا اقتضى في الاناء لزمه موافقة الإمام ثم إن فرغ  
أولا أمّ كسبوق والافاضة أفضل ويجوز المفارقة بلا عزم مع الكراهة فتتو فضلة الجماعة والمفارقة  
بغير ترك خص ترك جماعة وتركه سنة مقهودة كفتحه أول وقت سورة وتطو به وبالمأموه ضعف أو  
شعل لا تزوت فضيلتها وقد تنجب المفارقة كأن عرض مبطّل صلاة امامه وقد علمه فيلزمه فيها فورا وباطلت  
وإن لم يتابعها اتفاقا كما في المجموع (وتترك جماعة) في غير جمعة أي فضيلتها لاصل (مالم يسلم امام) أي لم ينقأ  
بهم عليكم في التسليم الأولى وإن لم يقعد معه بأن سلم عقب تحريمه لا تركه ركعاه فيحصل له جميع  
نواحيها وفضلها سكنه دون فصل من أدركها كلها ومن أدرك جزأ من أولها ثم طرق بعصره أخرج الإمام  
بنحو حديث حصله فضل الجماعة أما لجمعة فلا تترك الأبركة كما يأتي ويسن لجمع حضروا والإمام قد فرغ  
من الركوع الأخير أن يسبروا إلى أن يسلم ثم يحرموا مالم ينفق الوقت وكذا لمن سبق به بعض الصلاة ورجا  
جماعة يترك معهم الكل لكن قال شيخنا إن محله مالم يثبت بانتظارهم فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار  
سواء في ذلك الرجاء واليقين وأقضى بعضهم بأنه لو قصدوا فطر يتركها كتب له أيها الحديث فيه (و) تترك  
فضيلة (تحرم) مع امامه (محضوره) أي المأموم التحرم (واشعاليه عقب تحريم امامه) من غير تراخ فان لم  
يحضره أو تراخى ذات فضيلته ثم يفتقره وسوسة خفيفة وأدراك الإمام فضيلة مستقلة ما ورها لكونه  
صلاة الصلاة ولأنه لا يزمه أن يبين يوما يكتبه براءة من النار وبراءة من النفاق كما في الحديث وقيل

(قوله بمسجد أفضل)  
أي من اجتمعها في غير  
مسجد مطلقا أو فيه  
غير جماعة (قوله إعادة  
المكتوبة) أي على  
الاعيان خرج المفارقة  
فانما لا تسن أعادتها بل  
لا تعقد صلاة الجماعة  
لأنه لا يتصل بها كما  
يأتي فان أعادها صحت  
ووقعت فلا وهذه  
خرجت عن سنن  
القياس (قوله حديث  
فيه) قال مر وهو  
ظاهر دليلا لا قتلا له  
ومثله صحيح (قوله  
محضوره) أي للمأموم  
التحريم أي وإن لم  
يسمعه كما هو ظاهر

يحصل فضيلة السحر بادرارك بعض القيام ويندب ترك الاسراع وان خاف فوت التحرم وكذا الجماعة على  
 الأصح الا الجمعة فيجب طاقته ان رجاء ادراك التحرم قبل سلام الامام ويسن لامام ومنفرد انتظار  
 داخل محل الصلاة مريدا الاقتداء به في الركوع والشهادة الاخير لله تعالى بلانطويل وتبين بين الداخلين  
 ولولنوعه وكذا في السجدة الثانية ليلحق موافق تخلف لانتمام فاتحة لاخارج عن محله وان صغر  
 المسجد ولاداخل يعتاد البطء وتأخير الاحرام الى الركوع بل يسن علمه زجوا له قال الفوراني يحرم  
 الانتظار للثبوت • ويسن لامام تخفيف الصلاة مع فعلها باض وهيأت بحيث لا يقصر على الأقل ولا  
 يسئ في الاكل الا ان رضى بطلوه بمحورون وكراهه تطويل وان قصد فلو أن يرين ولورأى مصل  
 نحو سرقى خفف وهل يلزم أم لا وجهان والذي يشبهه أنه يلزمه لا تقاضيه وان محذور له لا تقاض نحو  
 مال كذلك ومن رأى حيوانا محترقا بقصد ظالم أو يفرق زمنه تخليه وتأخير صلاة أو إبطالها ان كان فيها  
 أو بالاجزله ذلك وكراهه تركه وكراهه ابتداء نفل بعد شروع المقيم في الإقامة ولو بغير ان الامام كان فيه  
 أنه ان لم يخش انغامه فوت جماعة والقطعة ندبا ودخل فيها مالم يرج جماعة أخرى (و) تترك (ركعة)  
 لمسوق أدرك الامام را كتابا مري (تسكيرة) الاحرام ثم أخرى طوى فان انقصر على تسكيرة اشترط  
 أن يأتي بها (لاحرام) فقط وأن يجها قبل أن يصير إلى أقل الركوع والامتنع الا جاهل فتعقله فلا يخلاف  
 ما لو نوى الركوع وحده لم يلزمه عن التحرم أو مع التحرم للتشريك أو طلقا لتعارض قرينتي الافتتاح  
 والهوى فوجب نية التحرم لتفتنا عا عارضها من تسكيرة الهوى (و) بادرارك (ركوع محسوب) للامام  
 وان قصر المأموم فلم يحرم الا وهورا كم وحج بالركوع غيره كالاغتسال وبالحسوب غيره كركوع محدث  
 ومن في ركعة زائدة ووقع الركعتي في قواعده وقوله العلامة أن السعد بن طهيرة في حاشية المنهاج أنه  
 يشترط أيضا أن يكون الامام أهلا للتحمل ولو كان الامام صديا لم يكن مديركا للركعة لانه ليس أهلا للتحمل  
 (تام) بأن يطمئن فيه قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع وهو باو غرا حثير كنيته (يقينا) فلو لم يطمئن فيه  
 قبل ارتفاع الامام منه أو شك في حصول العايدة فلا يدرك الركعة ويسجد الشاك للسجود كما في المجموع  
 لانه شاك بعد سلام الامام في عدد ركعاته فلا يتحمل عنه وبحث الاستوى وجوب ركوع أدرك به ركعة  
 في الوقت (ويكبر) ندبا (مسوق) انتقل معه) لانقلبه ولو أدركه معتدلا كبر للهوى وما بعده أو ساجدا مثلا  
 غير ساجدة ثلاثة لم يكبر للهوى اليه ووافقته ندبا في ذكر ما أدركه فيه من تحميد وتسبيح وتشهد ودعاء  
 وكذا صلاة على الآل ولو في تشهد المأموم الاول قاله شيحا ويكبر مسوق للقيام (بعد سلامه ان كان)  
 المحل الذي جلس معه فيه (موضع جالوسه) لواضره كأن أدركه في الثالثة وباعية أو ثانية مغرب والا لم يكبر  
 للقيام ويرفع يديه نيبا لاداءه القائم من تشهد الاول وان لم يكن محل تشهد ولا يترك في غير تشهد  
 الاخير ويسن له أن لا يقوم الا بعد تسليمه الى الامام وحرم مكث بعد تسليمه ان لم يكن محل جالوسه فقبطل  
 صلته ان تمعد وعلم تحريمه ولا يقوم قبل سلام الامام فان تعمد بلانية مفارقة بطلت والرداء مفارقة حد  
 القعود فان •ها أوجه لم يرتد بجميع ما أتى به حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الامام وحتى علم ولم يجلس  
 بطلت صلته وبه فرق من قام عن امامه في تشهد الاول عامدا فانه يعتد بقرانه قبل قيام الامام لانه  
 لا يلزمه العود اليه (وشروط القدوة) شروطها (نية اقتداء أو اجاع) أو اتمام بالامام الحاضر أو الصلاة معه  
 أو كونه مأموما (مع تحريم) أي يجب أن تكون هذه الية مقترنة مع تحريم وإذا لم تقترن نية نحو الاقتداء  
 بالتحريم لم تنفذ الجمعة لا شترط الجماعة فيها وتعقد غيرها فرادى ولو ترك هذه الية أو شك فيها وتابع  
 مصليا في فعل كأن هوى الركوع مناجاة له أو في سلام بأن قصد ذلك من غير اقتداء وطال عرفا انظر له  
 طلعت صلته (ونية امامة) أرجاعة (سنة لامام في غير جمعة) لينال فضل الجماعة والمخرج من خلاف من

(قوله على الاصح) أي

لان المقصود قد حصل

من خبره وقد سقط عنه

الفرض بخلافه في الجمعة

لذا المنطوريه في الجمعة

القفل ومن الماعل

ومقال الاصح ما اقتضاه

كلام الراعي من

الاسراع اهمر

(قوله نية الاقتداء)

ذكر خمس كفيات

لنية الجماعة قال حج

قول جمع لا يفي نية

نحو القدوة أو الجماعة

بل لابد أن يستحضر

الاقتداء بالحاضر

ضعف اه ونحوه

في م ر



أوجبها وتصح فيها مع تحريمه وإن لم يكن خلفه أحدان وثق بالجماعة على الأوجه لأنه يصير إماما فإن لم يتولد علمه بالتقدمين حصل لهم الفضل بوجه وإن نواه في الإثناء حصل له الفضل من حيث أنه في الجمعة فتقدم مع التحريم (و) منها (عدم تقدم) في المسكن يقينا (على إمام يعقب) وإن تقدمت أصابعه أما الشك في التقدم فلا يؤثر ولا يضر مساواته لكنها مكروهة (وندد وقوف ذكر) ولو صلينا لم يحضر غيره (من بين الإمام) والاسن له نحوyle للاتباع (متأخرا) عنه (قليل) بأن تأخر أصابعه عن عقب إمامه وخرج بالذكر إلا أني تنقذ خلفه مع مزيد تأخر (فإن جاء) ذكر (آخر أسوم عن يساره) وتأخر قليلا (ثم) بعد إمامه (تأخرا) عنه ندبا في قيام أو ركوع حتى يصيرا صفا وراءه (و) وقوف (رجلين) جا آ معا (أورجال) قصدوا الاقتداء بمصل (خافه) صفا (و) ندب وقوف (في صف أول) وهو ما يلي الإمام وإن تخلف متبرا أو عمود (ثم ما يليه) وهكذا وأفضل كل صف يمينه ووترادف بين الإمام والصف الأول قدم فيها يظهر ويمنه أولى من القرب إليه في يساره وإدراك الصف الأول أولى من إدراك ركوع غير الركعة الأخيرة أما هي فإن فوتها قصد الصف الأول فلذا ركها أولى من الصف الأول (وكرر) للمأموم (انفراد) عن الصف الذي من جنسه إن وجد فيه سعة بل يندخله (وشرع في صف قبل إمام ماقبله) من الصف ووقوف الذكر الفرد عن يساره ووراءه ومحاذيا له ومتأخرا كثيرا وكل هذه تقوت فضيلة الجماعة كدسحوا به ويسن أن لا يزد ما بين كل صفين والأول والأما عن ثلاثة أذرع ويقف خلف الإمام الرجال ثم الصبيان ثم النساء ولا يؤخر الصبيان البالغين لا محادسهم (و) منها (علم بانتقال إمام) برؤية أو لبعض صف أو سماع أصوته أو صوت مبلع قة (و) منها (اجتماعهما) أي الإمام والمأموم (بمكان) كما عهد عليه الجماعة في العصر الخالية (فإن كان بمسجد) ومنه جداره ووجهه وهي ما خرج عنه لكن يحرج لاجله سواء أعلم وقفيها مسجدا أو جهل أمرها عما بالظاهر وهو التحويط لكن ما لم يتيقن حدوثها بعد ما أنها غير مسجدا لا حرمه وهو موضع اتصاله وهي أصلعته كاتصاب ماء ووضع نعال (صح الاقتداء) وإن زادت المسافة بينهما على ثلثة أذراع أو اخافت الأبنية بخلاف من بيناه فيه لا يندبها إليه بأن سمرا أو كن سطحه لا مرق له منه فلا تصح القدوة إلا لاجتماع حيث ذكرنا لو وقف من وراء شيك بجدار المسجد ولا يصل إليه إلا بأزوار أو انطاف بأن ينحرف من جهة القبلة لو أراد الدخول إلى الإمام (ولو كان أحدهما فيه) أي المسجد (والآخر خارجه شرط) مع قرب المسافة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثة أذرع تقر بيا (عدم حائل) بينهما يمنع مروراً أو رؤية (أو وقوف واحد) من المأمومين (حذاء معذ) في الحائل إن كان كما إذا كانا بينين كصحن وصفة من دار أو كان أحدهما ببناء والآخر بفناء فيترتب أيضا هنا ما من شأن حال ما يمنع مروراً كنيابك أو رؤية كباب مرود وإن لم تخلق ضبته لمعه المشاهدة وإن لم يمنع الاستطراق ومثله السرا المرخي ولم يقف أحد حذاء من خلفه يصح الاقتداء فيها وإذا وقف واحد من المأمومين حذاء للمنفذ حتى يرى الإمام أو بعض من معه في بنائه حينئذ تصح صلاة من بالمكان الآخر تبعاً لهذا المشاهد فهو في حقهم كالإمام حتى لا يجوز التقدم عليه في الموقت والاحرام ولا بأس بالتقدم عليه في الأفعال ولا يضرهم بطلان صلاته بعد إتمامهم على الأوجه كدال مع الباب أثناء لأنه يغفر في القوام ما لا يغفر في الابتداء (فرع) لو وقف أحدهما في علو والآخر في سفلى اشترط عدم الحيولة لا محاذة قدم الأعلى رأس الأسفل وإن كانا في غير مسجد على ما دل عليه كلام الروضة وأصلها والجوع خلا لجمع متأخرين ويكره ارتفاع أحدهما على الآخر بلا حاجة ولو في المسجد (و) منها (موافقة في سنن تفحش مخالفة فيها) فعلا أو تركاً فتبطل صلاة من وقعت بينه وبين الإمام مخالفة في سنة كسجدة فعلا الإمام أو تركها المأموم عايداً عالماً بالتحريم وتشهد أول صلاة الإمام وتركه المأموم أو تركه الإمام وقعه المأموم عايداً عالماً وإن خلفه على القرب حيث لم يجلس الإمام للاستراحة لعدوله عن فرض المتابعة إلى سنة أما إذا لم تفحش مخالفة فيها فلا يضر الاتيان بالسنة

(قوله عدم تقدم الخ) في شيخنا لو قدم إحدى رجله وأخر الأخرى أو فلان بها الإمام فإن اعتمد على المقدمة ضر بانفاقهما أو على المؤخرة لا يضر بانفاقهما أو عليهما ضر عند حج ولا يضر عند رم (قوله وتشهد أول فعله الإمام وتركه المأموم) أي عايداً عالماً فتبطل صلاته المأموم بتلك المخالفة هذا مفاد الشارح وهذه الطريقة ضعيفة وللعتمد أن المأموم أن يتركه تشهد الأول عالماً عايداً مع فصل الإمام له ولا تبطل صلاته بتلك المخالفة ولا يجب العود على المأموم إلى ما الإمام فيه اهـ

كثوت أدرك مع الاتيان به الامام في سجده الاولى وفارق التشهد الاول بأنه فيه أحدث قمودا لم يفعله الامام وهذا انحطاط ما كان فيه الامام فلا تخش وكذا لا يضر الاتيان بالتشهد الاول ان جلس امامه للاستراحة لان الضرائع ما يحدث جالس لم يفعله الامام واللا يجوز وأبطال صلاة العالم العائد ما لم ينو مفارقتها وهو فراق بعذر فيكون أولى وإذا لم يفرض المأموم منه مع فراغ الامام جاز له التخلف لانما به بل ندب ان يصل أنه يدرك الفاتحة بكاملها قبل ركوع الامام لا التخلف لانما به سورة بل يكره اذا لم يباحق الامام في الركوع (و) منها (عدم تخلف عن امام ركعتين فعليين) متوالين تامين (بلا عنصر مع تعدد عمل) بالتحريم وان لم يكونا طوي لين فان تخلف بهما بطلت صلاته لفحش المخالفة كأن ركع الامام واعتدل وهو في السجود أي زال من حد القيام والمأموم قائم وخرج بالفعلين القوليان والقولى والفعلى (و) عدم تخلف عنه معهما (بأكثر من ثلاثة أركان طوي لية) فلا يحسب منها الاعتدال والجلوس بين السجدين (بعذر أوجب) أي اقتضى وجوب ذلك التخلف (كاسراع امام قراءة) والمأموم بطلت القراءة للغير خلقي لاوسوسة أو لحركات (انتظار مأموم سكنت) أي سكته الامام ليقراها الفاتحة فركع عنها وسوره عنها حتى ركع الامام وشكه فيها قبل ركوعه أما التخلف لوسوسة بأن كان يردد الكلمات من غير موجب فليس بعذر قال شيخنا في ذي وسوسة صارت كالخلقية بحيث يقطع كل من رآه انه لا يمكن تركها ان يأتي فيه ما في بطلت الحركة فيلزم المأموم في الصور المذكورة أعمال الفاتحة ما لم يتخلف بأكثر من ثلاثة أركان طوي لية وان تخلف مع عشر بأكثر من الثلاثة بأن لا يفرض من الفاتحة الا والامام قائم عن السجود أو جالس للتشهد (فليوافق) امامه وجوباً (في الركعتين) وهو القيام أو الجلوس للتشهد ويترك ترتيب نفسه (ثم يتدبرك) بعد سلام الامام ما في عليه فان لم يوافق في الركعتين مع عمله بوجوب المتابعة ولم ينو المفارقة بطلت صلاته ان علم وتعمد وان ركع المأموم مع الامام فشك هل قرأ الفاتحة أو نذر أنه لم يقرأها لم يجزه العود الى القيام وتدبرك بعد سلام الامام ركعة فان عاد علماً علماً بطلت صلاته والا فلا فلو تيقن القراءة وشك في اكملها فانه لا يؤثر (ولو اشتغل مسبوق) وهو من يدرك من قيام الامام تدبرك الفاتحة بالنسبة الى القراءة المعتدلة وهو ضد الموافق ولو شك هل أدرك زمنا يسرها تخلف لانما بها ولا يدرك الركعة ما لم يدرك في الركوع (بسته) كنهو وافتتاح أول يستعمل شئ أب سكت زمنا بعد تحرمه وقبل قراءته وهو علم بأن واجبه الفاتحة أو استمع قراءة الامام (قرأ) وجوباً من الفاتحة بعذر ركوع الامام سواء علم أنه يدرك الامام قبل ركوعه من سجوده أم لا على الاوجه (فدبرها) حرطاً وطه أو قلر زمن سكوتها لقصيره بصدوله عن فرض الى غيره (وعشر) من تخلف لسته كجاء القراءة على ما قاله الشيخان كالغوى لوجوب التخلف في تخلف ويدرك الركعة ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان خلافا لما اعتد به جمع محققون من كونه غير معذور لتقصيره بالعلول المذكور وجزءه شيخنا في شرح المنهاج وقتنا به ثم قال من صبر بعذر فباعتباره مؤثمة وعليه أنه اذا يدرك الامام في الركوع فانه الركعة ولا يركع لاه لا يحسبه بل يتابعه في هو به للسجود والابطلت صلاته ان علم وتعمد ثم قال والذي يتجه أنه يتخلف لقراءة ما لم يركع حتى يريد الامام الهوى للسجود فان كل واقفه فيه ولا يركع والابطلت صلاته ان علم وتعمد والافارقة بالنسبة قال شيخنا في شرح الارشاد والاقرب للنقول الاول وعليه أكثر المتأخرين أما اذا ركع بدون قراءة قدرها فبطلت صلاته وفي شرح المنهاج له عن معظم الاصحاب أنه يركع ويسقط عنه بقية الفاتحة واختير بل يرجح جمع متأخرون وأطالوا في الاستدلال له وان كلام الشيخين يقتضيه أما اذا جهل ان واجبه ذلك فهو يتخلف لما لم يركع متخلف بعذر قاله الشيخ وخارج بالسبوق للموافق فانه اذا لم ينو الفاتحة لاشتداله بسنة كعدم افتتاح وان لم يكن ادراك الفاتحة معه يكون كطلت القراءة فيما سر بلا نزاع (وسبقه) أي المأموم (على امام) علماً علماً (بتمام ركعتين فعليين) وان لم يكونا طوي لين (بطلت) للصلاة افحش

(قوله القوليان والقولى والفعلى) أي فلا يضر التخلف بهما (قوله هل أدرك الخ) مقادله محذوف والاصل هل أدرك بعد تحريمه وقبل ركوع امامه زمنا يسرها أولاً (قوله لا) أي ام لم يعلم أنه يدرك الامام قبل ركوعه من سجوده (قوله والا) أي والا يتابعه في هو به للسجود بطلت صلاته الخ (قوله يكون كطلت) أي اقراءة فيما سر أي ويكون معذراً في تخلفه عن امامه في تخلف بثلاثة أركان طوي لية

الخالفه وصورة التقدم بهما أن يركع ويعتدل ثم يهوى للسجود مثلا والامام قائم أى أن يركع قبل الامام فلما أراد الامام أن يركع رفع فلما أراد الامام أن يرفع سجد فلم يجتمع معه في الركوع ولا في الاعتدال ولو سبق بهما سبوا أو جهلا لم يضر لكن لا يعتد بهما فإذا لم يجد الاثنان بهما مع الامام سبوا أو جهلا أتى بعد سلامامه بركعة والا أعاد الصلاة (و) سبقه عليه عامدا عالما (ب) تمام (ركن فعل) كان ركع ورفع قائم (حرام) بخلاف التخلف به فانه مكروه كما يأتي ومن تقدم بركن من له العود ليوافقه ان تعمد والتأخير بين العود والوسوم (ومقارنته) أى مقارنة المأموم الامام (في أفعال) وكذا قول غير محرم (مكروهة كتحلف عنه) أى الامام (الى فراغ ركن) وتقدم عليه بابتدائه وعند تعمد أحد هذه الثلاثة فتوته فضيلة الجاعة فهي جاعة صحيحة لكن لأنواب عليها فيسقط إثم تركها أو كراهته فقول جمع انتفاء الفضيلة يلزمه الخروج عن التابعة حتى يصير كل فرد ولا تصح له الجاعة وهم كما بينه الزركشي وغيره ويجرى ذلك في كل مكروه من حيث الجاعة بأن لم يتصور وجوده في غيرها فالسنة للمأموم أن يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام ويتقدم على فراغه منه والاكمل من هذا أن يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الامام ولا يشرع حتى يصل الامام لحقيقة الانتقال اليه فلا يهوى للركوع والسجود حتى يستوى الامام را كما أوصل وجهه الى المسجد ولو قارنه بالتحريم أو تبيين تأخير تحريم الامام لم تنقد صلاته ولا بالتأخر بابتدائه التكبير سررا بنية ثانية ان لم يشعروا ولا بالتقارنة في السلام ولن سبقه بالفاتحة أو الشهادتين بأن فرغ من أحدهما قبل شروع الامام فيه لم يضر وقبل تحبب الاعادة مع فعل الإمام أو يبيد ويؤاوى فليعلم ان لم يعتد بهطلت ويسر مراعاة هذه الخلاف كما يسر تأخير جميع فاتحته عن فاتحة الامام ولو في أولى السرية ان ظن أنه قرأ السورة ولو علم أن امامه يقتصر على الفاتحة لزمه أن يقرأها مع قراءة الامام (ولا تصح قنوة) عن اعتد بطلان صلاته) بأن ارتكب مجالا في اعتقاد المأموم كشافه اقتدى بمعنى من فرجه دون ما اذا قصد نظرا لاعتقاد المتقدم لان الامام محدث عنده باللس دون التقصد فيتمتع بربط صلاته بصلاة الامام لانه عنده ليس في صلاة ولو شك شافعي في اتيان الخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسينا للطن به في توقي الخالف فلا يضر عدم اعتقاده الوجوب (فرع) لو قام امامه زيادة تكبسة ولو سبوا لم يضر له متابعتهم ولو سبوا أو شاكا في ركعة بل يفارقه ويسلم أو ينتظره على التعمد (ولا) قنوة (بمقتد) ولو احتالا وان بان اماما وخروج بمقتد من اعطعت قنوته كان سلم الامام مقام مسبوق فاقتنى به آخر صحت أو قام مسبوقون فاقتنى بعضهم ببعض صحت أيضا على التعمد لكن مع الكراهة (ولا) قنوة (قارى بأى) وهو من يغفل بالفاتحة أو بعضها ولو يحرف منها بأن يجهز عنه بالسكبة أو عن اخراجه عن مخزجه أو عن أصل تشديده وان لم يمكنه التعل ولا علم بحاله لانه لا يصح لتعمل القراءة عنه لو أدركه را لها وصح الاقتداء بمن يجوز كونه أميا الا اذا لم يجهز في جهريه فيلزمه فارقته فلان استعجاله لاحتى سلم لزمته الاعادة ما لم يبين أنه قارى ومحل عدم صحة الاقتداء بالامام ان لم يستو الامام والمأموم في الحرف المجوز عنه بان أحسنه المأموم فقط أراحسن كل منهما غيرهما أحسنه الاخر وانه أرت يقدم في غير عمله بإبدال وأنثى يبدل حرفا بآخر فان أمكنه التعل ولم يتعلم لم تصح صلاته والاصح كاعتداء بمنزله وكراهة اقتداء بضعو أناء وفأفاء ولا حن بما لا يقرب معنى ضم هاء الله وفتح دال نعيد فان حن لها يشير للمعنى في الفاتحة كالتعمت بكسر أوضم أبطل صلاة من أمكنه التعل ولم يتعلم لانه ليس بقرآن ثم إن ضاق الوقت على حرمة وأعد لتقصيره قال شيخنا ويظهر أنه لا يأتي بتلك الكامة لانه غير قرآن قطعا فلم تتوقف صحة الصلاة حينئذ عليها بل تعمد بها ولومن مثل هذا بطل انتهى أو في غيرها صحت صلاته والقنوة به الاذا قصر وعلم وتعمد لانه حينئذ كلام أجنبي وحيث بطلت صلاته ها بطل الاقتداء به لكن العالم بحاله كما قاله الماوردي واختار السكي ما اقتضاء قول الامام ليس لهذا قراءة غير الفاتحة لانه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة

(قوله ولو سبق) بنائه  
الفعل أى ولو سبق  
المأموم الامام بهما  
أى لم يكن سبوا (الح)  
(قوله والوسوم) أى على  
ما هو فيه وأن يسر  
للعائد العود جبراما  
قائه وخبر الساعى لعدم  
تقصيره (قوله فان  
أمكنه التعل) ويحتمل  
كما قاله البغوي وغيره  
مضى زمن من امكان  
التعل من اسلام المصل  
ان طرأ اسلامه وبحث  
بعضهم اعتباره من  
سن التيسير اه سم  
على حج والمعتد أنه  
من الباطل كما يهتدى

من البطلان مطاقا (روافندي بمن غنه أملا) للامانة (قبا ن خلافة) كن طنه قارتا أو غير مأوم أورجلا  
 أو عاقلان أميا أو مأوما أو امرأة أو مجنونا (أعاد) الصلاة وجوبا لتصغيره بترك البعث في ذلك (لا) إن  
 اقتدى بمن غنه متطهرا فإن (ذاحدث) ولوحدا أ كبر (أو) ذا (خبت) خفي ولو في جهة ان زاد على  
 الاربعين فلا تجب الاعادة وإن كان الامام علما لانتفاء قصير المأوم إذ لا أمارة عليهما ومن ثم حصل له  
 فضل الجماعة أما اذا بان ذا خبت ظاهر فإزمه الاعادة على غير الاعمى لتقصيره وهو ما يظهر الثوب وإن حال  
 بين الامام والمأوم حائل \* والاوجه في ضبطه بأن يكون بحيث لو تأمله للمأوم ركة والخفي بخلافه وصح  
 النووي في التحقيق عدم وجوب الاعادة مطاقا (وصح اقتداء سليم بسلس) للبول أو المذى أو الضراط  
 وقائم بقاعد ومتوضئ بمتيهم لانتزاه إعادة (وكره) اقتداء (بفاسق ومبتدع) كرافض وإن لم يوجد أحد  
 سواهما ما لم يخش فتنة وقيل لا يصح الاقتداء بهما وكره أيضا اقتداء بمسوس وأقرب لابرار الزنا لكنه  
 خلاف الأولى وإما الراسبي ومن تبعه انتفاء الكراهة اذا تعذرت الجماعة الاختلاف من تكره خلفه بل  
 هي أفضل من الافراد وجزم شيخنا بأنها لا تزول حينئذ بل الافراد أفضل منها وقال بعض أصحابنا بالأوجه  
 عندي ما قاله السبكي رحمه الله تعالى (عنه) وعذر الجماعة كالجمعة مطر يبل ثوبه للخبر الصحيح أنه عليه السلام  
 أمر بالصلاة في الرحا يوم مطر يبل أسفل العال \* آلاف مالا يبله نم قطر للماء من سقف الطريق على علو وإن  
 لم يبله لعلبة نجاسته أو استغفاره ووصل لم يؤمن من معان تلوث بالمشى فيه أو الزنا وحشديد وإن وجد فلا يمشي  
 فيه وبرد شديد وظلمة شديدة البليل ومشقة مرض وإن لم تبح الجلوس في الفرض لاصداع بسير ومدافعة  
 حدث من بول أو غائط أو رج فتكره الصلاة معها وإن خاف فوت الجماعة لو فرغ نفسه كاصرح به جمع  
 وحديثها في الفرض لا يجوز قطعه وعمل ما ذكر في هذه إن اتسع الوقت بحيث لو فرغ نفسه أدرك الصلاة  
 كاملة والاحرام التأخير لذلك وقد لا يلبس لائق به وإن وجد سائر العورة وسير رقعة لم يسفر مباح وإن أمن  
 لمشقة استيعاشه وخوف ظالم على معصوم من عرض أو نفس أو مال أو خوف من حبس غريم معسر  
 وحضور مرض وإن لم يكن تخويف بلامتنهله أو كان تخويف مباحا لم يكن مختصرا لكن  
 يأنس به وغلبة نكاس عند تطاره للجماعة وشدة جوع وعطش وهي حيث لم يجدوا لاجرة المثل وإن  
 أحسن المشى الصا (تنبيه) إن هذه الاعذار تمنع كراهة تركها حيث سفت وأتمه حيث وجبت ولا تحصل  
 فضيلة الجماعة كإكمال النووي في المجموع واختار غيره ما عليه جمع متقدمون من حصولها إن قصدوها ولا  
 العذر قال في المجموع يستحب لمن ترك الجمعة بلا عذر أن يتصدق بدينار أو نصفه خيرا في داود وغيره

(فصل في صلاة الجمعة) هي فرض عين عند اجتماع شرائطها وفرضت بكرة ولم تقم بها لفقد العدد أو لأن  
 شعارها الاظهار وكان عليه السلام مستخفيا فيها \* وأول من أقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة بقرية  
 على ميل من المدينة وصلاتها أفضل لاصالوات وسبب بذلك لاجتماع الناس لها أو لأن آدم اجتمع فيها مع  
 حواء من مزدانة فلذلك سميت جمعة (تجب جمعة على كل مكلف) أي بالغ عاقل (ذكر كسر) فلا تجب  
 على أثنى وخشى ومن به رقي وإن كوتب لنقصه (متوطن) بمحل الجمعة لا يسافر من محل اقامتها صيفا وشتاء  
 إلا الحاجة كسجارة أو زيارة (غير معنوي) بنحو مرض من الاعذار التي حرمت في الجماعة فلا تجب على  
 مريض إن لم يحضر بعد زوال محل اقامتها وتعتقد بمعذوره (و) تجب (على مقيم) بمحل اقامتها غير متوطن  
 كن أقام بمحل جمعة أربعة أيام فأكثر وهو على عزم العود إلى وطنه ولو بعد مدته طويلا وعلى مقيم متوطن  
 بمحل بسمعه منه النداء ولا يبلغ أهلها أو بين فازمه الجمعة (و) لكن (لا تنقذ) الجمعة (به) أي بمقيم غير  
 متوطن ولا بمنوطن خارج بلد اقامتها وإن وجبت عليه بسبب النداء منها (ولا بمن به رقي وصبا) بل تصح  
 منهم لكن ينبغي تأخير اسوامهم عن اسولهم أربعين من تنعديه الجمعة على ما شرطه جمع محققون وإن خالف

(قوله من البطلان  
 مطاقا) أي لافرق بين  
 لافرقى التعلم وعاجز  
 عنه اه حج والمعتد  
 الحرمة لقراءة ولا تبطل  
 الصلاة اه زى حيث  
 كان عاجزا (قوله ولا بمن  
 به رقي) أي لا تنعديه  
 ولا تجب عليه على  
 الصحيح لعدم كماله  
 واشتغاله ومقابل  
 الصحيح أنه إن كان  
 بينه وبين سيده هاية  
 ووقعت الجمعة في ثوبه  
 فعليه الجمعة والا فلا

فيه كثير من (وشرط) لصحة الجمعة مع شروط غيرها ستة \* أحدها (وفوقها جاعة) بفتح الجاءة بفتح الجاءة وافتاء مقترنة بتعزم (في الركعة الأولى) فلا تصح الجمعة بالعدد فرادى ولا تشتط الجمعة في الركعة الثانية فلو صلى الإمام بالأر بين ركعة ثم أحدث فأتى كل منهم ركعة واحدة أو لم يحدث فركعوه في الثانية وأتموا منفردين أجر أئمتهم الجمعة ثم يشترط بقاء العدد إلى سلام الجع حتى لو أحدث واحد من الأر بين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه منهم بطلت الجمعة الكل ولو أدرك للمسبوق ركوع الثانية واستمرعه إلى أن سلم أتى بركعة بعد سلامه جهرا وتمت الجمعة ان صحت الجمعة بالإمام وكذا من اقتدى به وأدرك ركعته كما قال شيخنا ويجب على من جاء بعد ركوع الثانية نية الجمعة على الأصح وإن كانت الظهر هي اللازمة له وقيل يجوز نية الظهر وأخيه بالبقين وأطال الكلام فيه \* (د) ثانيها وقوعها (بأر بين) ممن تنعقد بهم الجمعة ولو مرضى ومنهم الإمام ولو كانوا أر بين فقط وفيهم أي واحد أو أكثر قصر في التسلم لم تصح جعتهم بطلان صلاته فينقصون أما إذا لم يقصر إلا في التسلم فصح الجمعة به كجزء به شيخنا في شرح العباب والأرصاد تبعها لما جزم به شيخه في شرح الروض ثم قال في شرح المنهاج لا فرق هنا بين أن يقصر إلا في التسلم وأن لا يقصر والفرق بينهما غير قوي انتهى ولو تصورنا فيها بطلت أو في خطبة لم يحسب ركن فعل حال تصهم لمدام صاعهم له فان عادوا قرىبا عرفا جاز البناء على ما مضى والأوجب الاستئنف كتصهم بين الخطبة والصلاة لا تنفاد الموالاة فيهما (فرع) من له مسكنان يبلدين فالعبدة بما كثر فيه إقامته فيها به أهله وماله وإن كان بواحد أهل وبآخر مال فإقامته أهله فان استويا في الكل فالحل الذي هو فعمالة إقامة الجمعة ولا تنفاد الجمعة بأقل من أر بين خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فتعقد عنده بأربعة ولو عبداً أو مسافرين ولا يشترط عدنا إذن السلطان لاقائتها ولا كون محلها مصرا خلافاً لهما فيهما \* وسئل البلقيني عن أهل قرية لا يبلغ عددهم أر بين هل يصالحون الجمعة أو الظهر؟ فالجواب رحمه الله صلى الله عليه وسلم على مذهب الشافعي وقد أجاز جمع من العلماء أن يصالحوا الجمعة وهو قوي فذا قلدوا أي جيعهم من قال هذه المقالة فانهم يصالحون الجمعة وإن احتاطوا ضاحوا الجمعة ثم الظهر كان حسنا \* (د) ثالثها وقوعها (بمحل مصدوم من البلد) ولو بضام معدود منها بأن كان في محل لا تصح فيه الصلاة وإن لم يتصل بالأبنية بخلاف محل غير معدود منها وهو ما يجوز السفر القصر منه (فرع) لو كان في قرية أر بين كمالون من أئمتهم الجمعة بل يحرم عليهم على التعمد تعطيل محفلهم من إقامتها والذهاب إليها في بلد آخر وإن سمعوا النداء قال ابن الرقعة وغيره أنهم إذا سمعوا النداء من مصر فهم محزونين أن يحضروا البلد الجمعة وبين أن يقيموها في قرى بهم وإذا حضروا البلد لا يكمل بهم العدد لانهم في حكم المسافرين وإذا لم يكن في القرية جمع تعقد بهم الجمعة ولو باستماع بعضهم منها بزمهم إلى البلد يسمعون من جانبه النداء قال ابن عجيل ولو تعددت مواضع متقاربة وتميز كل باسم فلكل حكمه قال شيخنا إنما يجب ذلك إن عدت كل من ذلك قرية مستقلة عرفا (فرع) لو أكرم السلطان أهل قرية أن يتقاعوا منها وبينوا في موضع آخر فسكنوا فيه وقصدوا العود إلى البلد الأولى إذا فرج الله عنهم لا تنزههم الجمعة بل لا تصح منهم لعدم الاستيطان \* (د) رابعها وقوعها (في وقت الظهر) فلو ضاع الوقت ضاعها وعن خطبتها أو شك في ذلك صالوا ظهرا ولو خرج الوقت بقيتا أو ظنا وهم فيه ولو قبيل السلام وإن كان ذلك بأخبار عدل على الأوجه وجب الظهر بناء على ما مضى وقامت الجمعة بخلاف ما لو شك في خروجه لان الأصل بقاءه ومن شرطها أن لا يسبقها بتحرّم ولا يقارنها في جمعة بمحلها إلا أن كثرا أهل وعسر اجتماعهم بمكان واحد منه ولو ضرب مسجد من غير حقوق مؤذنيه كبر وبرد شديد فيجوز حينئذ تعديدها بالحاجة بحسبها (فرع) لا يصح ظهر من لا يعرفه قبل سلام الإمام فان صلاها جاهلا افتقدت فلا ولو تركها أهل بلد ضاعوا الظهر لم يصح ما مضى الوقت عن أقل واجب الخطبتين والصلاة وإن علم من عاداتهم أنهم لا يقيمون

(قوله أر بين) وهذا أقول هو المقتضى به من أر بعشر قولا (قوله من لا يعرفه) أمداً له عن عرفه ذلك وإذا ضاع للمعذور الظهر ثم زال ظهره قبل فوات الجمعة وأمكنه تعلمه بل كسب له حج (قوله لم يصح ما مضى الوقت) هذا ما اعتمدت في التحفة ونقل فيها عن بعضهم النصحة

الجمعة (و) خامسها (وقوعها) أى الجمعة (بعد خطبتين) بمنزول الملقى الصبحين أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل الجمعة الاخطبتين (بأركانها) أى يشترط وقوع صلاة الجمعة بعد خطبتين مع اتیان أركانها الأربعة (وهي) خمسة أحدها (جدا لله تعالى) و) ثانيا (صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) (يلفظها) أى جده الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم كالجمعة أو جده الله فلا يكفي الشكر لله أو التثنية ولا الحمد للرحمن أو للرحيم وكالهم صل أو صل الله أو صل على محمد أو أحد أو الرسول أو النبي أو الخاشع أو نحو فلا يكفي اللهم سلم على محمد أو أرحم محمدا ولا صل الله عليه الصمير وإن تقدم له ذكر يرجع إليه الصمير كما صرح به جمع محققون وقال السكالك المبررى وكثيرا ما يسهو الخطباء في ذلك اه فلا تفترب بمأخذه مسطورا في بعض الخطب النبانية على خلاف ما عليه محققو التأخرين (و) ثالثها (وصية بتقوى الله) ولا يتعين لفظها ولا تقوليها لى يكفي نحو أطيعوا الله فمافيه حث على طاعة الله وزجر عن معصيته لانها المقصود من الخطبة فلا يكفي مجرد التحذير من غرور الدنيا وذكر الموت وما فيه من الفطاعة والألم قال ابن الرضة يكفي فيها ما اشتملت على الاصر بالاستعداد للموت ويشترط أن يأتي بكل من الأركان الثلاثة (فيها) أى في كل واحدة من الخطبتين وينب أن يرتب الخطيب الأركان الثلاثة وما بعدها بان يأتي أولا بالجد فالصلاة فالوصية فبالقرأة فبالدعاء (و) رابعها (قرأة آية) مفهومة (في أحدها) وفي الأولى أولى ويسن بعد فراغ القرأة ق أو بعضها في كل جمعة للتأديع (و) خامسها (دعاء) أخوئ المؤمنين وإن لم يتعرض للمؤمنات خلافا للأدعى (ولو) بقوله (رحمكم الله) وكذا ابنحو اللهم أجوئنا من النار إن فقدت تخصيص الحاضرين (في) خطبة (ثانية) لاتباع السلف والخلف والدعاء للسلطان بخصوصه لا يسن أخافا الامع خشية فتنة فيجب ومع عدمها لأبأس به حيث لا عجزاة في وصفه ولا يجوز وصفه بصفة كاذبة الا ضرورة ويسن الدعاء لولاء الصحابة قطعا وكذا لولاء المسلمين وجوبهم بالصالح والنصر والقيام بالعدل وذكر المناقب لا يقطع الولاء ما لم بعده معرضا عن الخطبة وفي التوسط يشترط أن لا يظلمه إطالة قطع الموالاة كما فعله كثير من الخطباء الجاهل قال شيخنا ولوشك في ترك فرض من الخطبة بعد فراغها لم يؤثر كما لم يؤثر الشك في ترك فرض بعد الصلاة أو الوضوء (و) شرط (فيها) أى الخطبتين (إسراع أربعين) أى تسعة وثلاثين سوا من تنهضهم الجمعة (الأركان) لاجمع الخطبة قال شيخنا لا يجب الجمعة على أربعين بعضهم أصم ولا تصح مع وجود لفظ يمنع إسراع ركن الخطبة على للمتدبر فيها وإن خالف فيه جمع كثير من غلبوا بالضرورة فقط وعليه يدل كلام الشيخين في بعض المواضع ولا يشترط كونهم يحمل الصلاة ولا فهمهم لما يسمونه (د) شرط (فيها) (عربية) لاتباع السلف والخلف وفاقنتها بالعربية مع عدم معرفتهم لها العلم بالوعظ في الجمعة فاه القاضى وإن لم يمكن تعلمها بالعربية قبل ضبط الوقت خلب منها واحد بلسانهم وإن أمكن تعلمها وجب على كل على الكفاية (وقيام قادر) عليه (وطهر) من حدثاً كبر وأصغر وعن نجس غير معفو عنه في ثوبه وبدنه ومكانه (وستر) للعودة (د) شرط (الجلوس بينهما) بطمأنينة فيه وسن أن يكون بقدر ضرورة الاخلاص وأن قرأها فيه ومن خطب فاعدا لعذر فصل بينهما بسكتة وجوبا وفي الجواهر لو لم يجلس حسبتا واحدة فيجلس ويأتي بثالثة (ولاء) بينهما وبين أركانها وبينهما وبين الصلاة بان لا يفضل طويلا عرفا وسيأتي أن اختلال الموالاة بين المجموعتين فعل ركعتين بأقل مجزئ فلا يبعد الضبط بهذا هنا ويكون بياناً للعرف (وسن) لم يدها) أى الجمعة وإن لم تلتزمه (غسل) بتدعيم البدن والرأس بالماء فإن عجز عن تيميم نية الغسل (بعد) طلوع (جبر) و ينبغي لصائم غشى منه مفطرا تركه وكذا سائر الاغسال السنوية وقره به من خذابه إليها أفضل ولو تعارض الغسل والتبكير فإعادة الغسل أولى للخلاف في وجوبه ومن ثم تركه تركه ومن الاغسال السنوية غسل العيدين والكسوفين والاستسقاء وأغسال الحج وغسل غسل الميت والغسل

(قوله بعد زوال) فلو  
خطب قبله لم تصح  
الخطبة (قوله فلا يكفي  
مجرد التحذير) اعلم  
أن القوي أحذر أركان  
الطريق وهي خمسة  
قوى الله في السر  
والعلن واتباع السنة  
في الأقوال والأفعال  
والاعراض عن الخلق  
في الأقبال والادبار  
وإرضاهن الله في القليل  
والكثير والرجوع إلى الله  
في السراء والضراء اه  
بتصرف (قوله إسراع  
الأربعين الأركان) أى  
بالفصل لا بالقوة كما في  
التحفة (قوله سواء)  
أى الخطيب فلا يشترط  
إسماعه ولا سماعه لانه  
وإن كان أصم فبهم  
ما يقول حج

للعشكاف ولكل ليلة من رمضان وحجاة وتغير الجسد وغسل الكافر اذا أسلم للإمر به ولم يجب لان كثيرين أسلموا ولم يمزوا به وهذا اذا لم يعرض له في الكفر ما يوجب الغسل من جنابة ونحوها والا وجب الغسل وان اغتسل في الكفر لطلان نيته وأكدها غسل الجمعة ثم من غسل الميت (تنبيه) قال شيخنا يسن قضاء غسل الجمعة كسائر الاغسال السنوية وانما يطلب قضاءه لانه اذا علم انه يقضى دائم على أدائه واجتنب قوته (ويكرر) لغير خطيب الى المصل من طلوع الفجر الى ان يخرج المصحح ان للحاجي بعد اغساله غسل الجنابة أى كسها وقيل حقيقة بان يكون جامع لانه يسن للجمعة أو يومها في الساعة الاولى بدنة وفي الثانية بقرة وفي الثالثة كبشا أقرن والرابعة دجاجة والخامسة صغفورا والسادسة بضة والمراد أن ما بين الفجر وخرج الخطيب ينقسم ستة أجزاء متساوية سواء أطال اليوم أم قصر أما الامام فيسن له التأخير الى وقت الخطبة والاتباع و يسن النهاب الى المصل في طريق طويل ماشيا مسكينة والرجوع في طريق آخر قصير وكذا في كل عبادة ويكره عدوا اليها كسائر العبادات الا يضيق وقت فيجب اذا لم يدركها الا به (وتزين بأحسن ثيابه) وأفضلها الأبيض ويلي الأبيض ما صبغ قبل نسجه قال شيخنا ويكره ما صبغ بعده ولو بغير الحرة اهـ ويحرم التزين بالحرير ولو قرا وهو نوع منه كدالون وما أكره وزنا لا ظهورا من الحرير لاما أقله منه ولما استوى فيه الاسران ولو شك في الاكثر فالاصل الحل على الأوجه (فرع) يحل الحرير لقتال من لم يجد غيره أو لم يجد غيره في دفع السلاح ومصحح في الكفاية قول جمع يجوز اقتناء وغيره ما يصلح للقتال وان وجد غيره ارهاها للكفار كتحلية السيف بفضة ولحاجة كجرب أن آذاه غيره أو كان فيه نفع لا يوجد في غيره وقيل لم يندفع بغيره ولا امرأة ولو افترش لاله بلا حائل ويحل منه حتى للرجل خط السبعة وزر الحبيب وكبس المصحف والفرام وغطاء العمامة وعلم للرجل الا للشراباقي برأس السعة ويجب لرجل لبسه حيث لم يجد سائر العورة غيره حتى في الخلوة ويجوز لبس الثوب المصبوغ بأى لون كان الا الزعفران لبس الثوب المتنحس في غير نحو الصلاة حيث لا رطوبة لا لجلد ميتة بلا ضرورة كافتراش جلد سبع كاسد وله اطعام ميتة لنحو طير لا كافر ومتنجس لثابة ويحل مع الكراهة استعمال العاج في الرأس والحية حيث لا رطوبة واسراج يتنجس بغير ملبط الا في مسجد وان قل دخانه خلا فالجمع وتسميد أرض يتنجس لاقتناء كآب الاسباب وحفظ مال ويكره ولو لامرأة تزين غير الكعبة كشدها صالغ بغير حرير ويحرم به (وتعمم) لخبر ان الله وملائكته يصلون على اصحاب العمامة يوم الجمعة و يسن يسائر الصلوات وورد في حديث ضعيف ما يدل على افضلية كبرها وينبغي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلاسها عادة في زمانه ومكانه فلان زاد فيها على ذلك كره وتخرج مبروءة فقيه بلبس عمامة سوقى لاتباع به وعكسه قال الحافظ لم يشرع شئ في طول عمامته <sup>ويكره</sup> وعرضها قال الشيخان من تعمم فعله الغلبة وتركها ولا كراهة في واحد منهما زاد النوى لانه لم يصح في النهى عن ترك الغلبة شئ اهـ لكن قد ورد في العذبة أحاديث صحيحة وحسنة وقد صرحوا بأن أصلها ستة قال شيخنا وارسلها بين الكفتين أفضل منه على الأيمن ولا أصل في اختيار ارسلها على الأيسر وأقل ما ورد في طولها أربعة أصابع وأكثره ذراع قال ابن الحاج المالكي عليك أن تتعمم قائما وتسرول قاعدا قال في المجموع ويكره أن يمشى في نعل واحدة وابسها قائما وتعليق جرس فيها ولمن قعد في مكان أن يظارقه قبل أن يذكر الله تعالى فيه (وطيب) لغير صائم على الأوجه لما في الخبر الصحيح ان الجمع بين الغسل ولبس الاحسن والطيب والانصات وترك التعطى يكفر ما بين الجمعة والطيب باليسك أفضل ولا تسن الصلاة عليه <sup>عليه السلام</sup> عند شمه بل حسن الاستغفار عنده كما قال شيخنا ونبت تزين بازائه ظفر من يديه ورجليه لاحداهما فيكره وشعر نحو ابطه وعانة لغير مرية التعضية في عشر ذي الحجة وذلك الاتباع ويقص شاربه حتى تبدو حرة الشفة ولازله ربح كره

(قوله الأبيض) وهو أفضل لباس أهل الدنيا فيسن لبسه في غير يوم العيد أما يوم العيد فالأخضر ثمنا يفضل الأبيض ويلي الأبيض الأخضر وأما لباس الجنة فافضلها الأخضر اهـ باختصار (قوله ولو تقرأ الخ) اقترن هو ما حفظه اليهود وخرجت منه حيتوا الحرير ما يعمل منها يهد موتها اهـ زى

ووسخ والعمد في كيفية تقليم اليدين أن يبتدىء بمسبحة يمينه إلى خنصرها ثم إبهامها ثم خنصر يسارها إلى إبهامها على التوالي والرجلين أن يبتدىء بخنصر اليمنى إلى الخنصر اليسرى على التوالي و يبنى البدار بغسل محل القلم ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة الجمعة وكركم الحطبى تنف شمر الأظفار بل يقص الحديث فيه قال الشافعى رضى الله عنه من نطق ثوبه بل همه ومن طلب ربحه زاد عقله (و) سن (انصات) أى سكوت مع اصفاة (خطبة) ويسن ذلك وإن لم يسمع الخطبة فم الأولى لغير السامع أن يشتغل بالتلاوة والذكر سرا ويكره الكلام ولا يحرم خلافا للأئمة الثلاثة حالة الخطبة لاقبلها ولو بعد الجلوس على المنبر ولا بعدها ولا بين الخطبتين ولا حال الدعاء للوكة ولا داخل مسجد إلا أن اتخذ له مكانا واستقر فيه ويكره للدخول السلام وإن لم يأخذ لنفسه مكانا لاشتغال المسلم عليهم فإن سلم زمهم الرد ويسن تشييت العاطس والرد عليه ورفع الصوت من غير مخالفة بالصلاة والسلام عليه عليه السلام عند ذكر الخطيب اسمه أو وصفه عليه السلام قال شيخنا ولا يعبدندب الترضى عن الصحابة بالرفع صوت وكذا التأمين لدعاء الخطيب انتهى ونكره تحريما ولو لم يكن في نزاهة الجمعة بعد جلوس الخطيب على المنبر ولو لم يسمع الخطبة صلاة فرض ولو فاتت نذكرها الآن وإن زمت فوراً أو نزل ولو في حال الدعاء السلطان ﷺ والأوجه أنها لاتنقد كالصلاة بالوقت المذكور بل أولى ويجب على من صلاة تخفيفها بأن يقتصر على أقل جزءى عند جلوسه على المنبر وكره للدخول تحية قوت تكبيره فالأحوال أن صلاها والأفلاتكره بل تسن لكن يزعم تخفيفها بأن يقتصر على الواجبات كما قاله شيخنا وكره احتباء حالة الخطبة لئلا ينسى عنه وكسب أوراق حائتها في أترجة من رمضان بل وإن كتب فيها نحو أسماء سر يائية يجهل معناها سم (و) سن (قراءة) سورة (كهف) يوم الجمعة وليتها لأحدث فيها وقراءتها نهاراً أكد وأولاهها بعد الصبح مسارعة للخير وأن يكثر منها ومن سائر القرآن فيها ويكره الجهر بقراءة الكهف وغيره إن حصل به تأمل ﷺ أو نائم كما صرح به النووي في كتبه وقال شيخنا في شرح العباب ينبغي حرم الجهر بالقراءة في المسجد وحل كلام النووي بالكرهات على ما إذا خيف التأذى وعلى كون القراءة في غير المسجد (و) كما صلاة على النبي ﷺ وبها وليتها) للأخبار الصحيحة الأخرى بذلك فالأكثر منها أفضل من أكثر ذكر أو قرآن لم يرد بخصوصه قاله شيخنا (ودعاء) في يومها رجاء أن يصادف ساعة الإجابة وأرجاها من جلوس الخطيب إلى آخر الصلاة وهي لحظة لطيفة وصح أنها آخر ساعة بعد العصر وفي ليتها لما جاء عن الشافعى رضى الله عنه أنه بانف أن الدعاء يستجاب فيها وأنه استجبه فيها وسن أكثر فعل الخير فيها كالصدقة وغيرها وأن يشتغل في طريقه وحضوره محل الصلاة بقراءة أو ذكر وأفضله الصلاة على النبي ﷺ قبل الخطبة وكذا حالة الخطبة إن لم يسمعها كما مر للأخبار المرغبة في ذلك وأن يقرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يثنى رجله وفي رواية قبل أن يتكلم بالفاتحة والاختلاص والمعوذتين سبعاً سبعاً لما ورد أن من قرأها غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الأجر بعدد من آمن بالله ورسوله (مهمة) يسن أن يقرأها وآية الكرسي وشهادته بعد كل مكتوبة وسين يأوى إلى فراشه مع أو نحو البقرة والصفحة ويقرأ خواتم الحشر وأول غافر إلى آية الصبر وأخبرتم أننا خلقناكم عبداً إلى آتوها صباحاً ومساءً مع أذكارها وأن يواطى كل يوم على قراءة الم السجدة ويس والسخان والواقعة وتبارك ولزلة والتكاثر والاختلاص مائتى مرة والفجر في عشر ذى الحجة ويسن الرعد عند الخضر ووردت في كلها أحداث غير موضوعة (وحرم تحظ) رقاب الناس للأحداث الصحيحة فيه والجزم بالحرمة ما نقله الشيخ أبو حامد عن نص الشافعى واختارها في الروضة وعليها كثيرون لكن قد نكلام الشيعين الكراهة وصرح بها في المجموع (لأن وجد فرجة قدامه) فله بالكرهات تخطى صف واحد أو اثنين ولا لتمام لم يجد طريقاً إلى

(قوله غسل محل القلم)  
أى عناية تولد إبرص  
فيا إذا حاك جلده بشئ  
من ذلك قبل غسله  
(قوله وسن انصات)  
الح) منه يؤخذ ويعلم  
أنه يشترط الاسماع  
والسمع بالقوة لا بالفعل  
اذلوك كان سماعهم بالفعل  
واجبا لكان الانصات  
عما وهذه ماريقة م  
وقال حج لا بد من ذلك  
بأنفعل له باختصار  
(قوله زمهم الرد) أى  
لان كراهة الانتداء  
لا مخرج



الحراب لا يخط ولا يفره اذا اذنوا له فيه لاحياء على الأوجه ولا لعظم آفب موضعا ويكره تخطي المجتمعين  
 لغير الصلاة ويحرم أن يقيم أحدا بغير رضاه ليجلس مكانه ويكره إثثار غيره بمحله الا ان انتقل لثله أو أقرب  
 منه الى الامام وكذا الايثار بسائر القرب وله تنحية سجادة غيره بنحو رجاء الصلاة في محلها ولا يرفعها  
 ولو بغير يده لغيرها في ضلها (د) حرم على من تلبس الجمعة (محو مائة) كاشتغال صنعة (بد) شروع  
 في (أذان خاتبة) فان صدق صدق القصد ويكره قبل الأذان بسد الزوال (د) حرم على من تلبس الجمعة وان لم  
 تتعقده (سفر) فتوت به الجمعة كان غن أنه لا يشر كها في طريقه أو مقصده ولو كان السفر طاعة مندوبا  
 أو واجبا (بد سفرها) أي جري يوم الجمعة الا ان خشى من عدم سفره ضررا كاشتغاله عن الرفقة فلا يحرم  
 ان كان غير سفر محبة ولو بعد الزوال ويكره السفر ليلة الجمعة للمروى بسند ضعيف من سافر لبيتها دعا  
 عليه ملكا أما السفر نسبية فلا يسقط عنه الجمعة مطلقا قال شيخنا وحيث حرم عليه السفر لم يترخص  
 ما لم تفت الجمعة فيحسب ابتداء سفره من وقت فوترها (تمة) يجوز لسافر سفر طو لا قصر ببيعة مؤداة  
 وقائمة سفر قصره وجمع العصريين وأمر بين تقديمها وتأخيرها بفراق سور خاص يلبس سفر وان احتوى  
 على خواب ومزارع ولوجع قرينين فلا يشترط مجاوزته بل لكل حكمه فبينان وان تخلفه خواب أو نهر  
 أو ميدان ولا يشترط مجاوزة يساتين وان حوت وأصلنا بالبلك والقرينان إن أصلنا عرفا كقري يوان  
 اختلغا أسبا فلو اصلنا ولو يسيرا كفي مجاوزة قرية المسافر للسافر لم يبلغ سفره مسيرة يوم وليلة يسير  
 الانتقال مع النزول المعتاد لنحو استراحة وأكل وصلاة ولا لآتي ومسافر عليه دين حال قدر عليه من غير  
 انذرائه ولان سافر لمجرد رؤيته بالبلاد على الاصح وينتهي السفر بعودته الى وطنه وان كان ملابها أو الى  
 موضع آخر ونوى إقامته به مطلقا أو أثر بعه أيام مصلح أو لم أن له لا ينقض فيها ممن كان يرجو حصوله  
 كل وقت قصر ثمانية عشر يوما وشرط قصرية قصر في عمره وعدم افتدائه ولو لحظة يتم ولو سافرا  
 ونحو عن منافيا دواما ودوام سفره في جميع صلاته ولجمع تقديمه جمع في الاولى ولومع التحلل منها  
 وترتيب وولاء عرفا فلا يضر فصل يسير بأن كان دون قدر ركعتين وتأخيرية جمع في وقت الاولى ما بقي  
 قدر ركعة وبقاء سفر الى آخر الثانية (فرع) يجوز الجمع بالمرض تقديمها وتأخيرها على المختار ويرامى  
 الارفق فان كان يزداد مرضه كان يجمع مثلا وقت الثانية قدمها بشرط جمع التقديم أو وقت الاولى  
 أخرها بنية الجمع في وقت الاولى وضبط جمع متأخرون المرض هنا بأنه ما ينشئ معه فعل كل فرض في وقته  
 كشقة المشى في المطر بحيث يتل ثيابه وقال آخرون لابد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تبسح  
 الجوارس في الفرض وهو الأوجه (خاتمة) قال شيخنا في شرح المنهاج من أدى عبادة مختلفا في محتها من غير  
 تقليد للقاتل بها لزمه إعادتها لان إقدامه على فعلها عبث

(فصل في الصلاة على الميت) وشرعت بالمدينة وقيل هي من خصائص هذه الامة (صلاة الميت) أي  
 الميت المسلم غير الشهيد (فرض كفاية) للاجماع والاختبار (كفسه ولو غريقا) لانا مأمورون بفعله  
 فلا يسقط الفرض عنا الا بطلنا وان شاهدنا الملائكة كفسه ويكفي غسل كافر ويحصل أهله (بتعميم يده  
 بالماء) مرة حتى ماتحت قلقة الا لقف على الاصح صبيا كان الا لقف أو بالفا قال العبادي وبعض الحنفية  
 لا يجب غسل ماتحتها فاعلى المرحح لو تعرض غسل ماتحت القلقة بأنها لا تنقص الا بمرحح يعم ماتحتها كما قاله  
 شيخنا وأقره غيره وأكلاه ثلثيته وأن يكون في خاوة وقبض على من فعم بجمع ماء بارد الا لخافة كوسخ وبرد  
 فاسخن حيث نأى ولو للماء أو لمن العذب ويبارك بفعله اذا تيقن موته ومتى شك في موته وجب تأخيرها  
 الى اليقين بتتير جم ونحوه فذكرهم العلامات الكثيرة له انما قيد حديث لم يكن هناك شك ولو خرج منه  
 بعد الفصل تجس لم ينقض الطهر بل يجب إزالته فقط ان خرج قبل التكفين لا بعده ومن قصر غسله

(قوله يجوز لسافر الخ)  
 وقد يجب القصر كما اذا  
 ترتب على تركه اخراج  
 واجب من وقت المتعين  
 له كما اذا أخر الظهر الى  
 العصر ولم يقيم لصلاتها  
 الا والباقي لا يسعها  
 تأميتن ويسعها  
 مقصورين فيجب عليه  
 القصر لادراكهما  
 كاملتين في الوقت (قوله  
 لا لسافر لم يبلغ الخ)  
 هذا محتمل لقوله السابق  
 طويلا ومنه يعلم أن  
 طويلا السفر هو ما بلغ  
 يوما وليلة يسير الانتقال  
 مع النزول المعتاد لنحو  
 استراحة وأكل وصلاة  
 هذا أهله زما ولا غاية  
 لا كثره اه باختصار  
 (قوله فرض كفاية)  
 أي على الرجال فلو قام  
 بها غير رجل مع وجود  
 رجل أو رجال لم يسقط  
 الطلب عن الرجل أو  
 الرجال وشروطها شروط  
 غيرها وظهر الميت

لفقد ماء أو غيره كاحتراق ولو غسل شهري بم وجوباً (فرع) الرجل أولى بفسل الرجل والمرأة أولى بفسل المرأة وله غسل حلية ولزوجة لأمة غسل زوجها ولو نكحت شهيرة بلامس بل بفسخة على يد فلان خالف صح الفسل فان لم يحضر الأجنبي في المرأة أو أجنبية في الرجل لم يملك غسلها من غسل من لا يشتهي من صبي أو صبية طلق نظر كل ومسه وأولى الرجال به أولاهم بالصلاة كما يأتي (وتكفيه بساتر عورة) غنقة بلف كورة والأنثى دون الرق والحرية فيجب في المرأة ولأمة ما يسر غير الوجه والكفين وفي الرجل ما يسر متمايين السرة والركبة والاكتفاء بساتر العورة هو ما صححه النووي في أكثر كتبه ونقله عن الأكثرين لأنه حتى فقه تعالى وقال آخرون يجب ستر جميع البدن ولو رجلاً ولفراً منع الزائد على سائر كل البدن لا الزائد على سائر العورة لأن كد أسره وكونه حفاً لبت بالنسبة لفرماده وأكله لذكر ثلاثة أيام كل منها البدن وجاز أن يزداد تحتها قميص ومهامة ولا تلي الزلف قميص غلار غلفاقتان ويكفي الميت بماله لبسه حيا فيجب حوزر ومنع للزوجة والصبي مع السكرانة ومحل تحجيزه التركة الأزوجة وخادها فعل زوج غنى عليه ففقتها فان لم يكن له تركه فعل من عليه ففقت من قريب وسيد فعل بيت المال فعل ميسار المسلمين ويجرم التكفين في جلدان وجد غيره وكذا الطين والحشيش فان لم يوجد ثوب وجب جلد ثم حشيش ثم طين فيها استظهره شيخنا و يحرم كتابة شيء من القرآن وأسماء الله تعالى على الكفن ولا بأس بكتابه بالرقى لأنه لا يثبت وأقضى ابن الصلاح بحرقه سائر الجنازة بحرق ولو امرأة كما يحرم تزيين بيتها بحرق وخالفه الجلال البلقيني فجوز الحرق فيها وفي الطفل واعتمده جمع مع أن القياس الأول (ودفنه في حفرة تمنع) بطلماها (رائحة) أي ظهورها (وسبها) أي نبشها فبأكل لبت وخرج حفرة وضعه بوجه الأرض وبينى عليه ما يمنع ذينك حيث لم يتضر الحفر من مات بفسقة وتضر الجنازة إلقاءه في البحر وتثيله ليرسب والاهلا ومنع ذينك ما يمنع أحدها كان اعتادت صباغ ذلك الحفر من موته فيجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها إليه وأكله قبر واسع في عمق أربعة أذرع ونصف بذراع اليد ويجب إجماعه لقبه ويندب الانضاء بخده الأيمن بعد تنحية الكفن عنه إلى نحو تراب مائة في الاستسكانة والنل ورفع رأسه نحو لولة وكزه صندوق الأيمن نحو ندادة فيجب ويحرم دفنه بلا شيء بمنع وقوم التراب عليه ويحرم دفن اثنين من جنسين بقران لم يكن بينهما محرمة أو زوجة ومع أحدها كره جميع متعدي جنس فيه بلا حجة ويحرم أيضاً إحداث ميت على آخر وإن أحمدا جئنا قبل بل جيمه ويرجع فيه لأهل الخبرة بالأرض ولو وجد بعض عظمه قبل تمام الحفر وجب رد ترابه أو بعهده فلا ويجوز الدفن معه ولا يكره الدفن ليلاً خلافاً للحسن البصري والنهار أفضل للوفن منه ويرفع القبر قشر شربندبا وتسطيحه أولى من تسليمه ويندب لمن على شفير القبر أن يمشي ثلاث حبات يديه قائلاً لا اله الا الله ما خلقناكم جميعاً الا بآية واحدة فماتكم ومع الثلاثة ومنها تخرجكم تارة أخرى (مهمة) يسر وضع جريدة خضراء على القبر للاتباع ولأنه يخفف عنه ببركة تسبيحها وقيس بها ما عتيد من طرح نحو الحمار ليعان الرطب ويحرم أخذ شيء منها ما لم يمسس لما في أخذ الأولى من فحوت حظ الميت المأثور عنه <sup>والتسبيح</sup> وفي الثانية من تقوى حق الميت بالتراتب الملائكة التالين قد قاله شيخنا ابن حجر وزاد (وكره بناله) أي القبر (أوليه) أصحته انتهى عنه بلا حجة تخوف نشأ أو حفر سبع أو هدم سبل ومحل كراهته البناء إذا كان يملكه فلان كان بناء نفس القبر بغير حاجة لمماسها ونحو قبلة عليه بمسلة وهي ما اعتاد أهل البلد الدفن فيها يعرف أصلها ومسبها أم لا أو موقوفة حرم وهدم وجوباً لأنه يتأبد بعد احتياق الميت فيه تصديق على المسلمين بما لا غرض فيه (تنبيه) وإذا هدم ترد الحجارة الفرجة إلى أهلها ان عرفوا أو يخفى بينهما والافعال ضائع وحكمه معروف كما قال بعض أعمامنا وقال شيخنا الرزقي إذا بلى الميت وأعرض رثته عن الحجارة جاز الدفن مع قاشها إذا حوت العادة بالأعراض عنها كما في السنان

(قوله الرجل أولى بفسل الرجل) أولى بالرجل به إذا تعدد الصالح لنفسه من أقر به أولاهم بالصلاة عليه وهم رجال العصباء من النسب ثم الولاء كما سيأتي يانهم (قوله بالنسبة للفرماد) أي فيها لو قالت يكفن في سائر العورة فقط وقالت الورثة في سائر جميع البدن فبرأى حتى الميت فكفنه في سائر جميع بدنه (قوله وتضر البر) أي الدفن فيه بان لم يسكن هناك برأوا كان ومنع منه مانع (قوله إجماعه) أي القبر على شقة الأيمن وهو الأفضل ويجوز بكراهة على الأيسر وهذا الإجماع كالأصطجاع للنوم اه

حج

(د) كره (وطء عليه) أى على قبر مسلم ولومهدرا قبل بلده (الضرورة) كأن لم يصل لقبر ميت بدونه وكذا ما يرد يذريته ولو غير قريب وبزعم مسلم كآخرين بحرمته القعود عليه والوطء عليه يرد أن المراد بالجلوس عليه جلوسه قضاء الحاجة كما بينته رواية أخرى (ونيش) وجوباً بقبر من دفن بلا طهارة (الفصل) أوتيمم نعم أن تغرب ولو بنات حرم ولاجل مال غير كأن دفن في ثوب مقصوب أو أرض مخصصة أن طلب المالك ووجلسا يكفن أو يدفن فيه ولا يجر النيش أو سقط فيه مقبول وإن لم يطلب مالكة لا لتكفين أن دفن بلا كفن ولا الصلاة به - إلهالة القرب عليه (ولا تدفن امرأة) ماتت (في بطنها جنين حتى يتحقق موته) أى الجنين ويجب شق جوفها والنيش له إن رخص حياته بقول القوابل بلوغه ستة أشهر فأكثر فإن لم يرج حياته حرم الشق لكن يؤخر الدفن حتى يموت كاذك وما قيل أنه يوضر على بطنها حجر ليوت غلط فأشش (وورى) أى ستر بخرقة (سقط ودفن) وجوباً كقتل كافر نطق بالشهادتين ولا يجب غسلها بل يجوز وخروج بالسقط العلقه والخفة فيدفن ندياً من غير ستر ولو انصل بعد أربعة أشهر غسل وكفن ودفن وجوباً (مان اختاج) أو استهل بعد قضاء (صلى عليه) وجوباً (وأركاها) أى الصلاة على الميت سبعة أحوها (نية) كثيرها ومن ثم وجب فيها ما يجب في نية سائر الفروض من نحو أقرها ١١ حرمه والنعرض للفرصة وإن لم يقل فرض كفاية ولا يجب تعيين الميت ولا معرفة بل الواجب أدنى عيز فيكسى أصلى اغرض على هذا الميت قال جمع يجب تعيين الميت الغائب بسجواسه (د) ثانياً (قيام) لقادر عليه فالعاجز يقدمه من يطيع (د) ثالثاً (أربع تكبيرات) مع تكبيرة التحريم الأربع فإن خسر لم تبطل صلاته ويسن رفع يديه في التكبيرات حذر منسكية ووضعها تحت صدره بين كل تكبيرتين (د) رابعاً (فأعنته) قبلها فوقوف قدرها والعند أنها تجزى بعد غير الأولى خلافاً للعاوى كالحرر وإن لم يلزمه جمع ركعتين في تكبيرة وخاتمة الأولى من ذكر ويسن اسرار بغير تكبيرة والسلام وتعمد ترك افتتاح وسورة الاطى غائب أو قبر (د) خامساً (صلاة على النبي ﷺ بعد) تكبيرة (ثانية) أى عقبها فلا تجزى في غيرها ويندب ضم السلام والصلاة والثناء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والمجد قبلها (د) سادساً (كأيت) يخصر صه ولو طفلاً بشعوا اللهم اغفر له وارحمه (بعد ثلثة) فلا تجزى بعد غيرها قطعاً ويسن أن يكتمن الدعاء له ومأثوره أفضل وأولامروا مسلم عنه ﷺ وهو اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم زكاه ووسع مدخله واغفر له ما له والتج والبرد وثقه من الخطايا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجه وأدخله الجنة وأعفه من عذاب القبر وثقته ومن عذاب النار ويريدندبها اللهم اغفر لحينا وميتنا إلى آخره ويقول في الطلوع مع هذا اللهم اجعل فرطاً لأبويه وسلفاً وذخراً وحققاً واعتباراً وشيعاً وتقر به موارز ينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما ولا تضهما بعده ولا تحرمهما أجوه فالشيعان وإيس قوله اللهم اجعل فرطاً إلى آخره مغنيان الدعاء لانه دعاء بالآلزم وهو لا يكتفى لانه إذا لم يكف الدعاء له بالصوم الشامل كل فرد قالوا هذا ويؤثت الضمائر في الاثني ويجوز تذكيرها بإرادة الميت أو شخصه بقول في ولما نانا اللهم اجعل فرطاً لأمول الراد بالبدل في الأهل والزوجة بأبدال الأوصاف لا الترات لقوله تعالى - ألحقنا بهم ذرئهم - وغير الطبراني وغيره أن نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من أطوار العين له (د) سابعاً (سلام) كثيرها (بعد رابعة) ولا يجب في هذه غير السلام لكن يسن اللهم لا تحرمنا أجوراً أى أجر الصلاة عليه وأجر الصبية ولا تقتنا بعده أى نكر تكلم المعاصي واغفر لنا وله ولتخلف عن امامه بلا حذر بتكبيرة حتى شرع لمامه في أخرى صلت صلاته ولو كبر لمامه تكبيرة أخرى قبل قراءة المسبوق فالعنته تابه في تكبيرة وسقطت القراءة عنه واذن الإمام تدارك المسبوق ما في جميعه الاذكل ويقدم في الإمامة في صلاة الميت ولو امرأة أب أو أخته فأقوه ثم ابن فابنه ثم أخ لأبوين فلا بد ثم ابنهما ثم الم

(قوله لعبريه) هو أنه  
ﷺ قال لأن يجلس  
أحدكم على حجرة  
فتخلص إلى جلدته خير  
لهم أن يجلس على قبر  
أهـ مـ ر (قوله تعيين  
للميت الغائب بنحو  
اسمه) عبارة مرأى  
لوصى على غائب فلا بد  
من تعيينه بقلبه كقائه  
ابن حجر لم يوصى امام  
على غائب فنوى الصلاة  
على من صلى عليه الامام  
كفى كالحاضر (قوله  
اللهم اغفر لحينا وميتنا  
الخ) تمامه وشاهدنا  
وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا  
وذكرنا وأئتنا اللهم  
من أحيتنا منا فأحيه  
على الاسلام ومن  
توفيتنا منا فتوفه على  
الايمان رواه أبو داود  
والترمذي

كذلك ثم سائر العصابات ثم معتق ثم ذورحم ثم زوج (وشترط لها) أى للصلاة على الميت مع شروط سائر الصلوات (تقدم طهره) أى الميت بماء قناب فإن وقع بجنه أو بحر وتغير أخراجه وطهره لم يصل عليه على المعتد (رأى لا يتقدم) المصلى (عليه) أى الميت أن كان حاضرا ولو في قبر أما الميت الغائب فلا يضر فيه كونه وراء المصلى ويسن جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر الخبر الصحيح من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أى غفرله ولا يندب تأخيرها زائدة المصلين الأولى واستابر بعض المحققين أنه إذا لم يحش تغيره بنى انتظار مائة أو أربعين رجب حضورهم قريبا للحديث وفى مسلم ما من مسلم صلى عليه أمة من المسلمين يباغون مائة كلهم يشفعون لاشفعوا فيه ولو صلى عليه خضر من لم يصل ندمه الصلاة عليه وقمع فرضا فينويه ويثاب نوابه والأفضل فعلها بعد الدفن لا الاتباع ولا يندب لمن صلاها ولو منفردا بإعادتها مع جماعة فإن أعادها وقعت نفلا وقال بعضهم الإعادة خلاف الأولى (وتصح) الصلاة (على) ميت (غائب عن بلد) بأن يكون الميت بمحل بعيد عن البلد بحيث لا ينسب إليها عرفا أخذنا من قول الزركشى إخراج السور القريب منه كداحله (لا) على غائب عن مجلسه (فيها) وإن كبرت نعم لو تضرع الحضور لها بنحو حبس أو مرض جائز حيث دل على الإلحاح (و) تصح على حاضر (مدفون) ولو بعد بلاء (غيره) فلا تصح على قبر نبي خبير الشيعيين (من أهل فرضها وقت موته) فلا تصح من كافر وحائض يؤم كمن بلغ أو أفاق بعد الموت ولو قبل الفسح كما اقتضاه كلام الشيخين (وسقط الفرض) فيها (بذكر) ولو صليا بميزا ولومع وجود بالغ وإن لم يحفظ الفاتحة ولا غيرها بل وقب بقبرها ولومع وجود من يحفظها لا بأشئ مع وجوده ونحوه على جنازة واحدة فينوي الصلاة عليهم لإحلالا وحرم تأخيرها عن الدفن بل يسقط الفرض بالصلاة على القبر (ومحرم صلاة) على كافر خمره الصلاة به الغفرة قال تعالى - ولا تصل على أحد منهم مات أبدا - ومنهم أطفال الكفار سواء أطلقوا بالإنهادتين أم لا فتعزم الصلاة عليهم و (على شهيد) وهو بوزن فمیل بمعنى مفقود لانه مشهود له بأجرة أو فاعل لأن بروحه تشهد الجنة قبل غيره ويطلق لفظ الشهيد على من قابل لتكون كلف الله هي العليا فهو شهيد الدنيا والآخرة وعلى من قاتل لشجوة فهو شهيد الدنيا وعلى مقتول طمعا وغريبي وحرقى ومبطون أى من قتله بطنه كاستسقاء أو أسهل فهم الشهداء في الآخرة فقط (كشبهه) أى الشهيد ووجوبه لانه <sup>وَيُؤْتِيهِمُ اللَّهُ أَجْرَهُمُ بَلَدًا كَثِيرًا سَرِيعًا</sup> لم يفضل قتل أحد ويحرم لإزالة دم شهيد (وهو من مات في قتال كفار) أو كافر واحد قبل اقتضائه وأن قتل مدبرا (يسببه) أى القاتل كان أصابه سلاح مسلم آخر خطأ أو قتله مسلم استعانوا به أو تردى بئر حال قتال أو جعل مائة به وإن لم يكن به أترد (لا أسير قتل مدبرا) فله ليس شهيد على الأصح لأن قتله ليس بمقاتلة ولأن مات بعد اقتضائه وقد بقي فيه حياة مستقرة وإن قطع بموته بعد ما جرح به أمان من حركته حركته مقتضاه فتشهد جزأ والحياة المستمرة ما يجوز أن يبقى يوما أو يومين على ما قاله النووي والعراقي ولأن وقع بين كفار فهرب منهم فقتله لأن ذلك ليس بقتال كما أفق به شيخنا ابن زباد رحمه الله تعالى ولأن قتله اغتيا لا حرقى دخل بيننا نعم إن قتله من مقاتلة كان شهيدا كما قتله السيد السمودي عن الحارثي (وكفون) ندبا (شهيد في ثيابه) التي مات فيها والمطبخة عليهم الأولى الاتباع ولو لم تكفه بان لم تستر كل بدنه تمت وجوب (لا) في (حور) لبسه لضرورة الحرب فينزح وجوبا (ويندب) أن يلقن محضر ولو عجزا على الأوجه الشهادة أى لا إله إلا الله فقط لخبر مسلم لقنتموناكم أى من حضره الموت لا إله إلا الله مع الخبر الصحيح من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة أى مع العائزين والأفكل مسلم ولو فاسقا بلسنها ولو بعد عذاب وإن طال وقولهم بلقن محمد رسول الله أيضا لأن القصد موته على الإسلام ولا يسمى مسلما إلا بمحض دود بانه مسلم وإنما القصد ختم كلامه بلا إله إلا الله ليحصل له ذلك الثواب ويحتمل تلقينه الرقى الأعلى لانه آخر ما كان عليه رسول الله ﷺ من دود بانه ذلك لسبب لم يوجد في غيره وهو أن التخيير فاختاره وأما الكافر فيلقنهما قطعا مع لفظ أشهد لوجوبه أيضا

(قوله كمن بلغ) هذا  
ضعيف والمعتمد في  
التحفة والنهاية وأقره  
شيخ الإسلام والخليل  
والإيعاب وغيرهم أنه  
كالحديث فيصلى له  
كردى (قوله فتعزم  
الصلاة عليهم) أى  
لأننا لنعلمهم في الدنيا  
معاملة آيهم وإن كانوا  
في الآخرة ناسين من  
النار وخلقهم على  
الفطرة (قوله أى من  
حضره الموت) أى ولم  
يتأما من مات فلا  
لفوات المتصود حيث

على ماسأى في إذلا يصير مسلما لإيهما وأن يقف جماعة بعد الدفن عند القبر ساعة يسألون له التثبيت  
وبستفرون له (ولطيف بالغ ولو شهيدا) كما اقتضاه إطلاقهم خلافا للزركشي (بعد) تمام (دفن) فيقعد  
رجل قبالة وجهه ويقول يا عبد الله ابن أمه الله اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا  
الله وحده لا شريك له وأن محمدا رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة  
آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنك رضيت بالله ربا وبالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا  
وبالتوكل أماما وبالكعبة قبلة وبالمؤمنين أخوانا في الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم  
قال شيخنا ويسن تكراره ثلاثا والأولى للحاضرين الوقوف وللقن التعود ونداؤه بالأم فيه أي إن  
عرفت والأدعيواه لا يثقل في دعاء الناس يوم القيامة بأسمائهم لأن كلها توقيف لا مجال للرأي فيه والظاهر  
أنه يبدل العبد بالامة في الأثر ويؤنس الضمائر (و) ينبذ (زيارة قبور رجل) لا تاتي فتكره لها ثم  
يسن لها زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم وكذا سائر الأنبياء والعلماء والأولياء ويسن كما نص عليه  
أن يقرأ من القرآن ما ينسر على القبر فيدعوه مستقبلا للقبلة (وسلام) زائر على أهل المقبرة عموما ثم  
خصوصا فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين عند أول المقبرة ويقول عند قبره يسأله مثلا السلام عليك  
يا ربي فلان إذا لا اقتصر على أحدهما أتى بالثانية لانه أحسن بمقصوده وذلك لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال  
السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا إن شاء الله بكم لاحقون والاستثناء للترك أو للدفن بتلك البقعة أو  
لموت على الاسلام (فاذكرة) ورد أن من مات يوم الجمعة أوليتها أم من عذاب القبر وقتته وورد أيضا  
من قرأ قل هو الله أحد في مرض موته مائة مرة لم يفتن في قبره وأمن من مضطجع القبر وجاوز الصراط على  
أكف اللاتسكة وورد أيضا من قال لا إله إلا أنت سبحانك أي كنت من الظالمين أر بعين مرة في مرضه  
فلت فيه أعطى أجر شهيد وإن برى برى مغفور له غفر الله لنا وأعادنا من عذاب القبر وقتته

### باب الزكاة

هي لغة التطهير والغناء وشرعا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على الوجه الآتي وفرضت زكاة المال في السنة  
الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر ووجبت في ثمانية أصناف من المال التقدين والانعام والقوت والخر  
والغنم ثمانية أصناف من الناس ويكفر جاحد وجوبها ويقاتل المستع عن أدائها ولو تخلفته وإن لم يقاتل  
قهورا (يجب على) كل مسلم ولو غير مكلف فعلى الولي أو إخوانها من ماله وخروج المسلم الكافر الأصلي فلا يلزمه  
أخاؤها ولو بعد الاسلام (حو) معين فلا يجب على قريب لعدم ملكه وكذا المكاتب لأنهم ملكه ولا يلزم  
سيده لانه غير مالك (فذهب) ولو غير مضروب خلافا لمن زعم اختصاصها بالمضروب (بالغ) قدر ضامه  
(عشرين مثقالا) بوزن مكة تحديدا فالوقص في ميزان وتم في آخر فلا زكاة للشك والمثقال اثنا عشر مبرحون  
حبة شعير متوسطة قال الشيخ زكريا ووزن نصاب الذهب بالشر في خمسة وعشرون وسبعان وتسع وقال  
نفيه شيخنا والمرد بالشر في القايي بأى (وفي فضة بلغت مائتي درهم) بوزن مكة وهو خسون حبة  
وخمسة مائة الفشر تدرأهم سبعة مثاقيل ولا وقص فيما كلف عشرات فيجب في العشرين والمائتين وفيما  
زاد على ذلك ولو ببعض حبة (ربع عشر) للزكاة ولا يكمل أحد التقدين بالآخر ويكمل كل نوع من  
جنس بأخوه ويجزئ جيد ويصح عن ردى ومكسر بل هو أفضل لاعتكسها وخروج بالخالص  
المشوش فلا زكاة فيه حتى يبلغ خالصه نصابا (ك) ما يجب ربع قيمة العرض في (مال تجارة) بلغ النصاب  
في آخر الحول ولكن ملكه بدون نصاب ويضم الربح الحاصل في أثناء الحول إلى الأصل في الحول إن لم ينضم  
أما إذا نضم بأن صار ذهابا أو فضا أو مسكه إلى آخر الحول فلا يضم إلى الأصل بل يزكى الأصل بحوله ويقرد  
الربح بحول ويصير عرض التجارة لقنية بنيتها فينقطع الحول بمجرد ذنية القنية لا عكسه ولا يكفر منكسر  
وجوب زكاة التجارة للخلاف فيه (وشرطا) لوجوب الزكاة في الذهب والفضة لا للتجارة (تمام نصاب) لها

(قوله بعد تمام دفن)  
منه يؤخذ علم سن  
تلقين من يراد القنوه في  
لغة بحر كقوله شيخنا  
الرمضى (قوله وقتته)  
قال بعضهم المراد بها  
سؤل منكسر ونكسر  
والفتنة لاختبار (قوله)  
بوزن مكة أى الخبر  
الصحيح المكيال  
مكيال المدينة والوزن  
وزن مكة (قوله ان  
لم ينضم) أى لم يجمع  
بالنقد الذى اشترى به  
(قوله لا عكسه) أى  
لأن نوى بمال القنية  
التجارة فلا يجعل مال  
تجارة وينصده حوله  
بمجرد النية بل لا بد  
من البيع مثلا بقصد  
التجارة

(كل الحول) بأن لا ينقص المال عنه في جزء من أجزاء الحول أما زكاة التجارة فلا يشترط فيها تمامه  
 إلا آخره لأنه حالة الوجوب (و ينقطع) الحول (بتخلل زوال الملك) أثناءه بمعاوضة أو غيرها ثم لو ملك نصيبا  
 ثم أقرضه آخر بعد ستة أشهر لم ينقطع الحول فإن كان مليا أو عادليه أخرج الزكاة آخر الحول لأن الملك لم  
 يزل بالسكنية لثبوت بدله في ذمة المقترض (وكره) أن يزول ملكه ببيع أو مبادلة عما يجب فيه الزكاة (لحيلة)  
 بأن يقصده ودفع وجوب الزكاة لأنه فرار من القرية وفي الوجيز يحرم وزاد في الامية ولا تبرأ الذمة  
 بالمنا وإن هذان من الفقه الغار وقال ابن الصلاح بأنهم قصدوا لا يفعله قال شيخنا أما لو قصدوا لحيلة بل لحاجة  
 أو لها وللقرار بالكرامة (تنبيه) لازكاة على بغير هذا بل ولوللتجارة في أثناء الحول بما في يده من النقد  
 غيره من جنسه أو غيره وكذا لازكاة على وارث مات مورثه عن عروض التجارة حتى تصرف فيها  
 بنتها حينئذ يستأنف حولها (ولا زكاة في حلى مباح) ولو أخذ الرجل بلا قصد ليس أو غيره أو أخذ  
 (للاجارة) أو أعاره لامرأة (الا) إذا أخذته (بينة كثر) فتجب الزكاة فيه (فرع) يجوز للرجل تخفيف تخفيف  
 فحة بل يسن في خصصه أو يسره للاتباع وبسه في الغين أفضل وصوب الأخرى ما اقتضاه كلام ابن  
 الرطبة من وجوب نقسه عن مثقال للنهي عن أخذه متقلا وسنده حسن لكن ضعفه النووي فألوجه أنه  
 لا يضبط بمثل بل بما لا يعد سرافا عرفا قال شيخنا وعليه فالعبرة بمراف أمثال الألبس ولا يجوز تعدده  
 خلافا لجمع حيث لم يعد سرافا وتحليتة ألحوب كسيف ورجل وترس ومنطقة وهي ما يشدها الوسط وسكين  
 الحوب دون سكين المنة والمققة فضة بلاسرف لأن في ذلك أرهابا للكافر لا يذهب لزيادة الاسراف  
 والتخليلا والخبر المصحح ضعفه القطان وإن حسنت الترمذي وتحليتة مصحفا قال شيخنا أي ما فيه قرآن  
 ولو لتبرك كخلافه بضمير التبرك تحليتة يذهب إذا كانا فيهما وكتبه بالذهب حسن ولو من رجل لتحليتة  
 كتاب غيره ولو فضة والفقير يهرم فلهما مطلقا ثم إن حصل منه شيء بالعرض على الناس حوت استدامته  
 والأفلاوان أصل بالدين خلافا لجمع ويحل الذهب والفضة بلاسرف لأمره وصح إجماعا في نحو السوار  
 والخمائل والنعل والطوق وعلى الأصح في المنسوج بهما ويحل لمن التاج وإن لم يمتدنه وقلادة فيها  
 دنانير مرة قطعا وكذا مشقوبة ولا تجب الزكاة فيها أيا من السرف فلا يعمل شيء من ذلك لتخلل وزن مجموع  
 فرديته ما تناسل فتجب الزكاة فيه (و) تجب على من مر (في قوت) اختياري من حبوب (كبر) وشعير  
 (وأرز) وذرة وحصى ودخن وأقلاء ودقة (و) في ثرو غنم من ثمار (بلغ) قدر كل منهما خمسة أوسق  
 (وهي) بالكيل ثلثا تصاع والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلث متقى من لبن وقشر لا يؤكل معه غالبا  
 « وأعلن أن الأرض ما يدر في قشره ولا يؤكل معه فتجب فيه إن بلغ عشرة أوسق (عشر) للزكاة (إن)  
 سقى بلا مؤنة) كطمر (والأ) أي وإن سقى مؤنة كنضج (فصفه) أي نصفه العشر وبسبب التفرقة نقل المؤنة  
 في هذا وحقنا في الأول سواء أزرع ذلك قصدا أم نبت اتفاقا كما في المجموع ما كيفية الاتفاق و به يلحق  
 قول الشيخ زكريا في محرمه تبع لأصله بشرط لوجوبها أن يزرعه مالكه أو نائبه فلا زكاة فيها أن يزرع بنفسه  
 أو زرعه غيره بغير إذنه ولا يضم جنس إلى آخر لتكميل النصاب بخلاف أنواع الجنس فنضم وزرعا العام  
 يضمان وقصصا هما في عام (فرع) لا تجب الزكاة في مال بيت المال ولا في ريع موقوف من نخل أو  
 أرض على جهة عامة كالقفر والفقهاء والمساجد لعدم تعيين المالك وتجب في موقوف على معين واحد  
 أو جماعة معينة كأولاد زيد ذكره في المجموع وأقضى بعضهم في موقوف على إمام المسجد أو المدرس بأنه  
 يلزمه زكاته كالمعين قال شيخنا والأوجه خلافه لأن المقصود بذلك الجهة دون شخص معين (تنبيه) قال  
 الجلال السيوطي في حاشية الروضة تبعا للمجموع إن غلة الأرض المملوكة أو الموقوفة على معين إن كان البئر  
 من مال المالك أو الموقوف عليه فتجب عليه الزكاة فيها أخرجه الأثر فأن كان البئر من مال العامل  
 وجوزنا الحارة فتجب الزكاة على العامل ولا شيء على المالك لأن الحاصل له أجره أرضه وحيث كان

(قوله عشر) الحاصل  
 أنه يجب الخمس في الزكاة  
 كما يأتي والعشر فيما  
 يبقى بغير مؤنة ونصف  
 العشر فيما يبقى بمؤنة  
 وربع العشر في الناض  
 ولو من معدن ولو زكاة  
 التجارة ر به ووقته  
 وقت إخراج المقصود  
 ونصفه في الزكاة  
 والمعدن وبدء الصلاح  
 في المسنبت والحول في  
 الناض والتم والتجارة  
 وأول ليلة العيد في زكاة  
 الفطر اه شرقي

اليزن من صاحب الارض وأعطى منه شئ للعامل لائق على العامل لانه أجره عمله له ونجب الزكاة لنبات الارض المستأجرة مع أجرة على لزراع ومؤنة الحصاد والنباس على المالك (و) يجب على من مر الزكاة (في كل خمس ابل شاة) جذعة شأن لها ستة أوقية معزها ستان ويحزى الذكر وان كانت ابله اثنا لالمر يرضان كانت ابله معهما (الخمس وعشرين) منها في عشرين شاة وخمسة عشر ثلاث وعشرين الى الخمس والعشرين أر بع فإذا كانت الخمس والعشرون (فبنت مخاض) لها ستة هي وابجها الى ست وثلاثين سميت بذلك لان أمها أن لها أن تصبر من المخاض أى الحوامل (وفى ست وثلاثين) الى ست وأربعين (بنت لبون) لها ستان سميت بذلك لان أمها أن لها أن تضع ثانيا وتصبر ذات لبن (و) فى ست وأربعين (بنت لبون) الى احدى وستين (حقه) لها ثلاث ستين سميت بذلك لانها استحققت أن تركب ويعمل عليها أو أن يطررها الفحل (و) فى (احدى وستين جذعة) لها أر بع ستين سميت بذلك لانها يجمع مقدم أسنانها أى يسقط (و) فى (ست وسبعين بنتا لبون و) فى (احدى وتسعين حقتان و) فى (مائة واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم) الواجب (فى كل أر بعين بنت لبون و) فى كل (خمس حقة و) يجب (فى ثلاثين بقرة) الى أر بعين (تبيع) له ستة سعى بذلك لانه يبيع أمه (و) فى (أر بعين) الى ستين (مسته) لها ستان سميت بذلك لتكامل أسنانها (و) فى (ستين تبعا) ثم فى كل ثلاثين تبعا (و) فى كل (أر بعين مسته و) يجب (فى أر بعين غيا) الى مائة واحدى وعشرين (شاة و) فى (مائة واحدى وعشرين) الى مائتين وواحدة (شاتان و) فى (مائتين واحدة) الى الثلاثمائة (ثلاث) من الشياه (و) فى (أر بعاته أر بع) منها (ثم فى كل مائة شاة) جذعة شأن لها ستة أوقية معزها ستان وما بين الصابين يسمى وقصا ولا يؤخذ خيلا تكامل ومستمه للأكل وورى وهى حديثه العهد بالنتاج بأن يعطى لها من ولادتها نصف شهر الإرضاء مائة (ونجب الفطرة) أى زكاة الفطر سميت بذلك لان وجوبها به وفرضت كرمضان فى ثاى سنى الهجرة وقول ابن اللبان بعدم وجوبها فطل كفى الرضة قالوا كيز زكاة الفطر شهر رمضان كسجدنا السهو الصلاة نجر قص الصوم كما يحبر السجود قص الصلاة ويؤيده ما صرح أنها طهرة للعاصم من الذنوب والرفث (على س) فلا تزم على رقيقى عن نفسه بل تزم سيده عنه ولا عن زوجته بل ان كانت أمه فعلى سيدها والاد لها كباقي ولا على مكاتب لضعف ملكه ومن لم تزمه زكاة ماله ولا نفقة أقارب ولا استقلاله لم تزم سيده عنه (بغروب) شمس (ليلة فطر) من رمضان أى بادر اك أخر جزء منه وأول جزء من شوال فلا تجب بما حدث بعد الغروب من ولد ونكاح ومالك قن وغنى واسلام ولا تسقط بما يحدث بعده من موت وعق وطلاق ومن بل ملك وقت أدائها من وقت الوجوب الى غروب شمس يوم الفطر فيلزم الحر المذكور أن يؤدبها قبل غروب شمس (عمن) أى عن كل مسلم (تزمه نفقته) بزوجة أو ملك أو قرابة حين الغروب (ولو رجعية) أو حاملا بانثا ولو أمته فلا تزم فطرتها كنفقتها ولا يجب عن زوجة ناشرة لسقوط نفقتها عنه بل يجب عليها ان كانت غنية ولا عن حرة غنية غير ناشرة تحت معسر فلا تزم عليه لا تتفاد يساره ولا عليها لكامل تسليمها نفسها له ولا عن ولد صغير غنى فتجب من ماله فان أخرج الاب عنه من ماله جاز ورجع ان نوى الرجوع وفطرة ولد له ناعلى أمه ولا عن ولد كبير فطر على كسب ولا تجب الفطرة عن قن كافر ولا عن مرتدة إلا ان عاد للإسلام وتزم على الزوج فطرة خادمة الزوجة ان كانت أمته أو أمها وأخذها ايها لا مؤجبة ومن هبها ولو باذنه على المعتمد وعلى السيد فطرة أمته للزوجة لمسر وعلى الحرة الغنية للزوجة لعبد لا عليه ولو غنيا قال فى البحر ولو غاب الزوج فلا زوجة اقتراض نفقته للضرورة لا فطرته لانه المطلب وكذا بعض المحتاج ونجب الفطرة على من مر عن ذكر (ان فضل عن قوت بمون) له تزمه مؤثته من نفسه وغيره (يوم عيد وليله) وعن ملبس ومسكن وخدام يحتاج اليها هو أو موته (وعن دين) على المعتمد خلافا للمجموع ولو مؤجلا ان رضى صاحبه بالتأخير

(قوله ولا على مكاتب) أى بل هو من أهل الركا له لكن لا يأخذ من زكاة سيده شيأ (قوله ووقت أدائها) احتزبه عن وقت جواز اخراجها وذلك من أول ليلة من رمضان (قوله الى غروب شمس) سبأى أن تأخير اخراجها الى ما بعد صلاة العيد بلا عذر مكروه

(ما يخرج فيها) أي الفطرة (وهي) أي زكاة الفطر (صاع) وهو أربعة أمداد والمدرطل وثلاث وقدره جماعة بحفنة بكفين معتدلين من كل واحد (من غالب قوت بلده) أي بلده المأوى عنه فلا يجوز من غير غالب قوته أو قوت مؤد أو بلده لتشوف النفوس لذلك ومن ثم وجب لقراء بلده مؤدى عنه فان لم يعرف كما ينبغي فيه أراه منها إخراجها حالا ومنها أنها لا يجب إلا إذا عاد وفي قول لائش (فرع) لا يجوز قيمة ولا مبيع وموسوس ومباول أي إلا أن جف وعاد لصلحية الادخار والاقتيات ولا اعتبار لاقتياتهم المبلول إلا أن فقدوا غيره فيجوز (وحرر ما غيرها عن يومه) أي العيد بلا عسر كفية مال أو مستحق ويجب القضاء فوراً للصيانة ويجوز تجديدها من أول رمضان ويسن أن لا تؤخر عن صلاة العيد بل يكره ذلك ثم يسن تأخيرها لا انتظار نحو قريب أو جوار ما لم تقرب الشمس

(فصل في أداء الزكاة) (بجواب أدائها) أي الزكاة وإن كان عليه دين مستغرق حاله أو لآدمي فلا يمنع الدين وجوب الزكاة في الظاهر (فورا) ولو في مال صبي ومجنون لحاجة المستحق إليها (بممكن) من الاداء فان أخرهم ضمن أن تلف بعده ثم أن أخر لا انتظار قريب أو جوار أو أصح لم يأثم لكنه يضمنه أن تلف كن أنفقه أو قصر في دفعه متلف عنه كان وضعه في غيره حوزة بعد الدخول وقبل التمكن ويحصل التمكن (محصور مال) غائب سائر أوقار يحمل عسر الوصول إليه فان لم يحضر لم يبارمه الاداء من محل آخر وإن جوز ما نقل الزكاة (و) حضور (مستحقها) أي الزكاة أو بعضهم فهو متمسك بالنسبة لحصة حتى لو تلفت ضمنها ومع فراغ من مهم ديني أو ديني كل كالحام (وحاول دين) من نقد أو عرض بشجارة (مع قدرة) على استيفائها كان على مل حاضره بأن أو جاعدا عليه دين أو عليه القاضى أو قدره على خلاصه فيجب إخراج الزكاة في الحال وإن لم يقضه لأنه قادر على قبضه أما إذا عسر استيفاؤه باعسار أو مغل أو غيبة أو جهود ولا يئنه فكيف مضروب فلا يبارمه الإخراج إلا أن قبضه ونجب الزكاة في مضروب وضال لكن لا يجب دفعها إلا بعد تمكن بعوده إليه (ولو أصدقها نصاب نقد) وإن كان في النسيئة أو سائمة معينة (زكته) وهو بإدائهم حلول من الاصدان وإن لم يقبضه ولا وطنها لكن يشترط أن كان النقد في النسيئة إمكان قبضه بكونه موسرا حاضرا (منه) الظاهر أن الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة وفي قول تقدم اختياره الربحي أو انتطبق بالنسيئة لا بالمعين فعلى الأول إن استحق للزكاة شريك بقدر الواجب وذلك لأنه لا يمنع من إخراجها أخذها الإمام من فقرا كما يقسم المال المشترك فقرا إذا امتنع بعض الشركاء من قسمته ولم يفرقوا في الشركة بين الدين والدين فلا يجوز لربه أن يدعي ملك جميعه بل أنه يستحق قبضه ولو قال بعد حلول أن أبرأتني من صداقك فانت طالق فإبرائه منه لم يطلاق لأنه لم يبرأ من جميعه بل أعاد فقر الزكاة فطريقها أن تطلبها ثم تبرئه وبطل البيع والزهر في قدر الزكاة فقط فان فعل أحداهما بالصاب أو بيعه بعد الحلوص لا يقدر الزكاة كسائر الأموال المشتركة على الظاهر ثم يصح في قدرها في مال التجارة لالهية في قدرها فيه (فرع) تقدم الزكاة ونحوها من تركه مديون ضاقت عن وفاء ماعليه من حقوق الأدمى وحقوق الله كالكفارة والحج والنذر والزكاة كما إذا اجتمع على حل ما يحجر عليه ولو اجتمعت فيها حقوق الله فقط نعمت الزكاة إن تعلقت بالمعين بان في النصاب والإيمان تلف بعد الوجوب والتمكن استوت مع غيره فبإيجوز عليه (وشرطه) أي أداءه الزكاة شرطان أحدهما (نية) بقلب لا نطق (كهناء كاة) مالى ولو بدون فرض إذ لا تكون إلا لفرضا (أو صدقة مفروضة) أو هذاز كاة مالى المفروضة ولا يكفي هذا فرض مالى لصدقة بالكفارة والنذر ولا يجب تعيين المال المخرج عنه في النية ولو عين لم يقع عن غيره وإن بان المعين نالها لأنه ليس بذلك الغير ومن ثم لو نوى أن كان نالفا فمن غيره فيان نالفا وقع عن غيره بخلاف ما لو قال هذه زكاة مالى الغائب إن كان بقايا أو صدقة لعدم الجرم بقصد الفرض وإذا قال فإن كان نالفا لصدقة فيان نالفا وقع صدقة أو بقايا وقع زكاة ولو كان عليه زكاة وشك في إخراجها فأخرج شيئا ونوى أن كان على شيء من الزكاة فهذا عنه والا

(قوله فيجوز) عبارة  
سم على حج لو فقد  
السليم من الدنيا فهل  
يخرج من اللوجود أو  
ينتظر وجود السليم  
أو يخرج القيمة فيه  
نظر والثاني أقرب  
وتوقف فيه شيخنا  
وقال الأقرب الثالث  
أخذنا ما تقدم فيها لو  
قدنا الواجب من أسنان  
الزكاة من أنه يخرج  
القيمة ولا يكلف  
الصعود عن ولا النزيل  
مع الجبران اه ع ش  
(قاعدة) لا تؤخذ  
القيمة في الزكاة إلا في  
أربعة مواضع أحدها  
زكاة التجارة والثاني  
الجبران والثالث إذا  
وجد في مائتين من  
الابل الحقائق وبنات  
لبون فاعتقد السامي  
أن الأغصط الحقائق  
فأخذها ولم يقصر ولا  
دلس للمالك ووقع الموقع  
وجبر التفاوت بالتقد  
الراع إذا عمل الإمام ولم  
يقع الموقع وأخذ  
القيمة لله مصرفها بلا  
إذن جديدها



فقطعوا بان عليه زكاة أجزاء منها والواقع له تعلقا كما أفتى به شيخنا ولا يجوز عن الزكاة قطعا اعطاء المال للمستحقين بلائيه (لما قرئها) أي النية (لادفع) فلا يشترط ذلك (بل تكفي) النية قبل الاداء ان وجدت (عند منزل) قدر الزكاة عن المال (أو اعطاء وكيل) أو امام والأصل لهما أن ينويا أيضا عند التفريق (أو) وجدت (بمدا أحدهما) أي بعد عزل قدر الزكاة أو التوكيل (وقبل التفريق) لعسر افتراقها بأداء كل مستحق ولولا أن غيره تصدق بهذا ثم نوى الزكاة قبل صدقة بذلك أجزاء عن الزكاة ولولا أن آخر اقضى ديني من فلان وهو لك زكاة لم يكف حتى ينوي هو بعد قبضه ثم يأذنه في أخذه وأفتى بعضهم أن التوكيل المطلق في أخوها يستلزم التوكيل في غيرها قال شيخنا وفيه نظر بل المتجه أنه لا بد من نية المالك أو تفويضها للوكيل وقال المتولي وغيره يتعين نية لو كمل إذا وقع القرض بماله بأن يقله موكلا أو زكاه من ماله لا يصر ففعله عنه وقوله ذلك متضمن للاداء في النية وقال القفال لولا أن غيره أقرضه خسة وأداه عن زكاة ففعل صرح قال شيخنا وهو مبني على رأيه بجوار اتحاد القابض والمقبض (وجاز لكل) من الشريكين (أخواجه زكاة) المال (للمشترك بغير إذن) الشريك (الآخر) كإقائه الجرجاني وأقره غيره لاذن الشرع فيه وتكفي نية الادفع منهما عن نية الآخر على الأوجه (و) جار (توكيل) كافر وصي في إعطائها لعمين أي أن عين المدفوع إليه لا مطلقا ولا نفوذ النية اليها لعدم الأهلية وجاز توكيل غيرها في الاعطاء والنية معا وتجوز نية الولي في مال الصبي والمجنون فإن صرف الولي الزكاة بلائيه ضمنها لتقصيره ولودفعها للمركب للإمام بلائيه ولاذن منه فيها لم تجزئ نية ثم تجزئ نية الإمام عند أخذها قهرا من المستنع وإن لم ينو صاحب المال (و) جاز للمالك دون الولي (تجهيلها) أي الزكاة (قبل) تمام (حول) لا قبل تمام نصاب في غير التجارة (لأن تجهيلها لعمين) في الأصح وله تجزئ الفطرة من أول رمضان أما في مال التجارة فيجزي التججيل وإن لم يملك نصابا وينوي عند التججيل كنهذه زكاه للمجهلة (حرم تأخيرها) أي الزكاة بعد تمام الحول والتسكن (وضمن أن تلف يمتدكن) بحضور المال والمستحق أو تلفه بعد حول ولقبيل التسكن كإمريائه (و) تأنيها (اعطاهما مستحقين) أي الزكاة يعني من وجد من الأصناف الثمانية المذكورة في آية - إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل - هو الفقير من ليس له مال ولا كسب لا تقع موقعا من كفايته وكفايته مجزؤه ولا يمنع الفقر مسكنه وثيابه ولولا تجمل في بعض أيام السنة وكتب محتاجها وعنده الذي يحتاج إليه للخدمة وماله الغائب بمرحلتين أو الحاضر وقد حيل بينه وبينه والدين المؤجل والكسب الذي لا يليق به وأفتى بعضهم أن حل المرأة لا لائق بها المحتاجة للدين به عادة لا يمنع فقرها وصق به شيخنا والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع موقعا من حاجته ولا يكفي كمن يحتاج عشرة وعنده ثمانية ولا يكفيه الكفاية السابقة وإن ملك أكثر من نصاب حتى أن للإمام أن يأخذ زكاته ويدفعها إليه فيعطى كل منهما ما تعود تجارة رأس مال يكفيه ربحه غالبا أو حرفة أكلها ومن لم يحسن حرفة ولا تجارة يعطى كفاية العمر الغالب وصدق مدعي فقر ومسكنة وعجز عن كسب ولوقر باجلدا بلائيه لا مدعي تلف مال عرف بلائيه هو العامل كساع وهو من يبعثه الإمام لأخذ الزكاة وقاسم وحاشر لا قاض والمؤلفة من أسلم دينته ضيقة أوله شرف يتوقع بأعطائه إسلام غيره والرقاب المكاتبون كتابة هيمنة فيعطى المكاتب أو سيده بذنه دينه أن عجز عن الوفاء وإن كان كسوبا لامن زكاة سيده لبقائه على ملكه والغارم من استدان لغير مصية فيعطى له أن عجز عن وفاء الدين وإن كان كسوبا إذا كسب لا يدفع حاجته لو فاته حل الدين ثم لم يكن معه شيء أعطى الكل والأفان كان بحيث لو قضى دينه معهما تسكن ترك له علمه ما يكفيه أي العمر الغالب كما استظهره شيخنا وأعطى ما يقضي به باقي دينه أو لصالح ذات الدين فيعطى ما استدانه لئلا يكلف ولو غنيا أما إذا لم يستد بمل أعطى ذلك من ماله فإنه لا يعطاه

(قوله وعنده ثمانية) أي أو يقتسب كل يوم ثمانية أو يكون مجموع المال والكسب كذلك ومثل الثمانية التهمة والسبق والاستوائية (قوله كساع) أي وكاتب يكتب ما أعطاه أرباب الأموال (وقاسم) يقسمها على المستحقين (وحاشر) يجسمهم (لا قاض) ووال فلا حق لهما في الزكاة بل حقهما في خمس الخمس المرصدة للصالح (قوله والمؤلفة) جمع مؤلف مبيع التأليف وهو الجمع (قوله المكاتبون كتابة هيمنة) أي اغترانزكي ولوليسوا كافر وهاشمي ومطاي أما مكاتب المزكي فلا يعطى من زكاته لعود الفائدة إليه مع كون المعطى ملكه

ويعطى المستدين لمصلحة عامة كقرى ضيف وفك أسير وعمارة نحو مسجد وان غنيا أو ارضان فان كان الضامن والأصيل معسر ين أعطى الضامن وقاه أو الأصيل موسرا دون الضامن أعطى ان ضمن بلا إذن أو عكسه أعطى الأصيل لا الضامن وإذا وفى من سهم الغنم لم يرجع على الأصيل وان ضمن بذنه ولا يصرف من الزكاة شيء لسكن ميت أو بناء مسجد وصدق مدعى كتابة أو غرم بأخبار عدل وتصديق سيد أو رب دين أو اشتهاه حال بين الناس (فرع) من دفع زكاته لمدينه بشرط أن يرداه له عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء الدين به فان نوى بذلك بلا شرط جزو صرح وكذا ان وعده المدين بلا شرط فلا يلزمه الوفاء الوعد ولو قال لغريمي جعلت ما عليك زكاة لم يجزى على الوجه الا ان قبضه ثم رده اليه ولو قال اكمل من طعاني عندك وكذا ونوى به الزكاة ففعل فهل يجزى وجهان ظاهر كلام شيخنا ترجيح عدم الاجزاء وفي سبيل الله هو الله ثم بالجهد متطوعا واولينا ويعطى المجاهد الثقة والكسوة له ولعاليه ذهابا وايابا وعن آلة الحرب وابن السبيل وهو مسافر محتار ببلد الزكاة أو غنى سفره سأل منها ولو زهده أو كان كسوبا بخلاف المسافر لمصلحة الان تباب والمسافر لغريمه مصدح كالماتم ويعطى كفايته وكفاية من معه من غريمه أى جميعها نفقوا كسوة ذهابا وايابا ان لم يكن له ماله أو مقصده ماله وصدق في دعوى السفر وكذا في دعوى الغزو بلا عين ويستتر منه ما أخذ ان لم يرجع ولا يعطى أحد بوصفين نعم ان أخذ فقير بالغرم فاعطاه غريمه أعطى بالفقر لانه الآن محتاج (فتية) ولورق في المالك الزكاة سقط سهم العامل ثم ان انحصر المستحقون وفيهم المالك لزم تعميمهم والا يجب ولم يندب لكن يلزمه اعطاه ثلاثة من كل صنف وان لم يكونوا بالبلد وقت الوجوب ومن المتولين أولى ولو أعطى اثنين من كل صنف وثالث موجود لزمه أقل متول غريمه ماله ولو فقد بعض الثلاثة رخصه على باقي صنفه ان احتاجه والا فعل باقي الأصناف يلزمه الدعوة بين الأصناف وان كانت حاجة بعضهم أشد للتسوية بين آحاد الصنف بل تندب واختار جماعة من أئمتنا جواز صرف النقرة الى ثلاثة مساكين أو غيرهم من المستحقين ولو كان كل صنف أو بعض الأصناف وقت الوجوب محصورا في ثلاثة فأقل استحقوها في الأولى وما يخص المحصورين في الثانية من وقت الوجوب فلا يضر حدوث غنى أو موت أحدهم بل حقه باقي محله في دفع نصيب الملت لوارثه وان كان هو المالك ولا يشاركهم قائم عليهم ولا غائب عنهم وقت الوجوب فان زادوا على ثلاثة لم يملكوا الا بالقسمة ولا يجوز لك نقل الزكاة عن بلد المال ولو الى مسافة قريبة ولا تجزى ولا دفع القيمة في غير مال التجارة ولا دفع عينه فيه وقيل عن عمر وابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم جواز صرف الزكاة الى صنف واحد به قال أبو حنيفة ويجوز عنده نقل الزكاة مع الكراهة ودفع قيمتها وعين مال التجارة (ولو أعطاهما) أى الزكاة ولو النقرة (لكافر أو من يهرق) ولو بمعضا غير مكاتب (أو هاشمي أو مطلي) أو مولى لها لم يقم عن الزكاة لان شرط الآخذ الاسلام ونحوه لا يحرى وعدم كونه هاشميا ولا مطليا وان انقطع عنهم خمس الجنس خبران هذه الصدقات أى الزكوات إنعاهي أوساخ الناس وانما لا عمل لحد ولا لاله قال شيخنا وكان كل حال واجب كالنفسر والكفارة بخلاف التطوع والهدية (أو غنى) وهو ممن له كفاية العبر الغالب على الأصح وقيل من له كفاية سنة أو الكسب لخلال الاثني (أو مكنت بنفقة من قريب) من أصل أو فرع أو زوج بخلاف للسكنى بنفقة متبرع (لم يجزى) ذلك عن الزكاة ولا تتأدى بذلك ان كان السالف المالك وان ظن استحقاقه ثم ان كان السالف ظن استحقاق الامام برى المالك ولا يضمن الامام بل يسترد المدفوع وما استرده مصرفه للمستحقين اما ان لم يكف بالبنقة الواجبة له من زوج أو قريب يعطيه المنفق وغيره حتى الفقر ويجوز للسكنى بها الأخذ بغير المسكنة والقران وجد فيه حتى ممن يلزمه نفقته ويندب للزوجة اعطاء زوجها من زكاتها حتى الفقر والمسكنة وان أفتقها عليها قال شيخنا والفقير يظهر أن قريبه المورس لو امتنع من الاتفاق عليه ومجز عنه بالحاكم أعطى حينئذ لتحقق فقره أو مسكنته الآن (فائدة) أفتى النووي في البالغ تارك الصلاة كسلا أنه

(قوله أو هاشمي أو مطلي) أى أو هاشمية أو مطلية كما هو المراد من قولهم بنو هاشم وبنو المطلب فالمراد بالبنين ما يشمل البنات ففيه تغليب (قوله وان انقطع عنهم خمس الجنس) ونقل عن الاصطخري القول بجواز صرف الزكاة اليهم عند منعهم من خمس الجنس أخذنا من قوله في الحديث ان لكم في خمس الجنس ما يكفيكم أو فنيكم أى بل يفيكم فانه يؤخذ منه أن محل علم اعطاهم من الزكاة عند أخذهم حقهم من خمس الجنس لكن الجمهور طردوا القول بالتحريم ولا بأس بتقليد الاصطخري في قوله الآن لاحتياجهم

لا يقبضها له الا وله أى كسبى ويجنون فلا تعطى له وان غاب وله خلافا لمن زعمه بخلافه لو طرأ تركه لها  
 أو تبره ولم يعجز عليه فانه يقبضها ويجوز دفعها لافسق الا ان علم أنه يستعين بها على معصية فيحرم وان  
 أجزأ (نعم في قسمة الغنيمة) ما أخذناه من أهل حرب قهر افه وغنيمة والافه وقوة ومن الاول ما أخذناه  
 من دارهم اختلاسا أو سرقة على الأصح خلافا للزالى وامامه حيث قال انه مختص بالأخذ بالانحيس  
 وادعى ابن الرفة الاجماع عليه ومن الثاني جزية وعشر تجارة وتركه حرة. ويبدأ بالغنيمة بالسلب للقاتل  
 المسلم بالانحيس وهو ملبوس القتيل وسلاحه ومركوبه وكذا سوار ومنطقة وخاتم وطوق واليؤن  
 كأجرة حمال ثم الخمس باقيا فأربعة أخماسها ولو عاقرا لمن حضر الوقعة وان لم يقاتل فما أحد أولى به  
 من أحد لامن لحقهم بمسد اقتضاها ولو قبل جمع المال ولان مات في أثناء القتال قبل الحيازة على المذهب  
 وأربعة أخماس النية للرصدين للجهاد وخمسها بخمس سهم للصالح كسدنفر وعمره حصن ومسجد  
 وأوراق انتقضة والمستغنين بعام الشرع وآلاتها ولومبتدئين وحفاظ القرآن والأئمة والمؤذنين ويعطى  
 هؤلاء مع الغني مائة الامام ويجب تقديم الأهم مما ذكر وأهمها الاول ولومنع هؤلاء حقوقهم من بيت  
 المال وأعطى أحدهم منه شيئا جازله الأخذ ما لم يزد على كفايته على المعتمد وسهم الهاشمي والمطلبي للذكر  
 منهما مثل حظ الأثني ولو أغنياء وسهم الفقراء المتأني وسهم للساكنين وسهم لابن السبيل الفقير ويجب  
 تعميم الاصناف الاربعة بالأعطاء حاضرهم وغائبهم عن المحل ثم يجوز التفاوت بين أحوال الصنف غير ذوى  
 القربى لابن الاصناف ولو قل الحاصل بحيث لو حرم لم يسد مسدداً من به الا حوج ولا يملك للضرورة ولو  
 فقد بعضهم زرع سهمه على الباقيين ويجوز عند الأئمة الثلاثة صرف جميع خمس النية الى المصالح ولا يصح  
 شرط الامام من أخذ شيئا فهو له وفي قول يصح وعليه الأئمة الثلاثة وعند أبي حنيفة ومالك يجوز للامام أن  
 يفضل بعضا (فرع) لو حصل لأحد من الغائبين شيء مما غنموا قبل الانحيس والقسمة الشرعية لا يجوز له  
 التصرف فيه لانه مشترك بينهم وبين أهل الخس والشريك لا يجوز له التصرف في المشترك بغير إذن شريكه  
 (و يسن صدقة تطوع) لآية - من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا - وللأحداث السكينة الشهيرة وقد  
 تجب كأن يجهد مضطرا ومعه ما يطعمه فاضلا عنه ويكره برديء وليس منه التصديق بالفلوس والثوب الخلق  
 ونحوها بل ينبغي أن لا يأخذ من التصديق بالقليل والتصدق بالماء أفضل حيث كثرت الاحتياج اليه والا  
 فالطعام ولو تعارض الصدقة حالاً والوقف فان كان الوقت وقت حاجة وشدة فالاولى أولى والأفلا تاني لكثرة  
 جدواه قاله ابن عبد السلام وتبعه الزركشى وأطلق ابن الرفة ترجيح الاول لانه قطع حظه من التصديق به  
 حالاً وينبئ الراغب في الخبر أن لا ينجح (كل يوم) من الأيام من الصدقة (بماتيسر) وان قل (واعطاؤها  
 سرا) أفضل منه جهرا أما لركاة فاعطاها أفضل اجبا (و اعطاؤها) (برمضان) أى فيه لاسما في عشره  
 الاواخر أفضل وينت كد أيضا في سائر الايام والا مكتنة الفاضلة كعشر ذى الحجة والعديد والجمعة وكسكة  
 والمدينة (و اعطاؤها) (لقرىب) لان تزمت نفقته أولى ثم الأقرب فالأقرب من المحرم ثم الزوج والزوجة ثم غير  
 المحرم والرحم من جهة الأب ومن جهة الأم سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة أفضل وصرفها بعد القرىب  
 الى (جار أفضل) منه لغيره فعلم أن القرىب البعيد الدار في البلد أفضل من جار الدار الأجنبي (لا يسن  
 التصديق (بما يحتاجه) بل يحرم بما يحتاج اليه لنفقة وموتة من تازمت نفقته يومه وليتته أولوفاً دينه ولو  
 مؤجلاً وان لم يطلب منه ما يغلب على غنه حصوله من جهة أخرى ظاهرة لان الواجب لا يجوز تركه لسنة  
 وحيث حرمت الصدقة بشئ لم يملكه المتصدق عليه على ما أفق به شيخنا المحقق ابن زباد رحمة تعالى لكن  
 الذى جزم به شيخنا في شرح المنهاج أنه يملكه والمن بالصدقة حرام محبط للأجر كالذى (فائدة) قال في  
 المجموع يكره الأخذ من يده حلالاً حراماً كالسلطان الجائر وتختلف الكراهة بقلة الشبهة وكثرتها ولا يحرم  
 الا ان تدرك أن هذا من الحرام وقول الغزالي يحرم الاخذ من أكثر ماله حرام وكذا معاملته شاذ

هذا هو الركن الرابع  
من أركان الاسلام  
(قوله لقة الاسماك)  
أى ومنه قوله تعالى  
حكيمة عن مردد - إله  
نذرت للرجن صوما -  
أى امساك أى سكوتا  
عن الكلام (قوله  
الآتية) منها كون  
المسك مسلما بمنزلة  
سالمنا من نحو حيش  
في جمعه ومن الانشاء  
والسكر في بضع فضلا  
عن كفه \* والاصل في  
وجوبه قبل الاجماع  
مع ما يأتى آية كتب  
عليكم الصيام والايام  
للعهودات أيام شهر  
رمضان وجميعه جمع قلة  
ليؤتمرها (قوله وفرضه)  
عبارة غيره وشرطه  
المراد على كل ما لا بد  
منه (قوله تبييت) فلولم  
بيت البية لم يقع عن  
الواجب بلا خلاف  
وهل يقع قلا وجهان  
أوجهما عنه ولو  
من جاهل لكن هذا في  
رمضان وأما في واجب  
غير رمضان فأوجهه  
الوجهين فإلى لوى  
غير رمضان كصوم  
قضاء أو نذر لوى قبل  
الروال انعقاده فلا ان  
كان جاهلا

هولقة الاسماك وشرعا امساك من مفطر بشرطه الآية وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة  
وهو من خصائصنا ومن المعلوم من الدين بالضرورة (يجب صوم) شهر (رمضان) اجماعا بكامل شعبان  
ثلاثين يوما أو روية عدل واحد ولو استوراه الله بعد الغروب اذا شهد بها عند القاضي ولو مع المطابق غيم  
بلفظ أشهد أنى رأيت الهلال وأنه هل ولا يكتفى قوله أنه هل أن غدا من رمضان ولا يقبل على شهادته إلا  
شهادة عدلين وبقوت روية هلال رمضان عند القاضي بشهادة عدل بين يديه كإسار ومع قوله ثبت عندى  
يجب الصوم على جميع أهل البلد المرقى فيه وكالتبوت عند القاضي الخبر المتواتر بروية ولو من كافر لا فائدة  
العلم الضروري وظن دخوله بالأمارة الظاهرة التي لا تتخاف عادة كروية القناديل المعلقة بالناظر ويزم  
الفاسق والمعدى لأشئ العمل بروية نفسه وكذا من اعتقد صدق نحو فاسق وصراهق في إخباره بروية نفسه  
أو يؤتمرها في بلد متحد مطلقه سواء أول رمضان وآخره على الاصح والمتمدن أنه بل عليه اعتماد العلامات  
بدخول شوال اذا حصل له اعتقاد جهر صدقها كما أفتى به شيخنا ابن باز وصححكم محققين واذ اصاموا  
ولو بروية عدل أفطروا بعد ثلاثين وإن لم يروا الهلال ولم يكن غيم لكامل العدة بحجة شرعية ولوصام يقول  
من يثق بمظهر الهلال بعد ثلاثين مع الصحو لم يجز الفطر ولو رجح الشاهد بعد شروعه في الصوم لم يجز لهم  
الفطر واذا ثبت روية ببلد لزم حكمه البلد المقر بدين البعد ويثبت البعد باختلاف المطالع على الاصح  
والمراد باختلافها أن يتبعها المعلن بحيث لو روى في أحدهما لم يرقى الآخر غالبا قل في الانوار وقال التاج  
التبريزي وأقره غيره لا يمكن اختلافها في أقل من أربعة وعشرين فرسخا ونه السبكي وتبعه غيره على أنه  
لزم من الروية في البلد الشرق روية في البلد الغربى من غير عكس لإدليل يدخل في البلدان الشرقية قبل  
وغنية كلامهم أنه متى روى في شرق لم يركب في بالنسبة إلى العمل ببلد الروية وإن اختلفت المطالع وإنما  
يجب صوم رمضان (على) كل (مكلف) أى بالغ عاقل (مطيع) أى لصوم حسا وشرعا فلا يجب على صبي  
ومجنون ولا على من لا يطيق لكبرا أو مرض لا يرجى بروه و لزمه ما كسر يوم ولا على حائض ونساء لانها  
لا تطيقان شرعا (وفرضه) أى الصوم (نية) بالقلب ولا يشترط التلفظ بها بل يندب ولا يجزئ عنها التسحر  
وان قصد به التقوى على الصوم ولا الامتناع من تناول مفطر خوف الفجر ما لم يخطئ ببلد الصوم بالصفات  
التي يجب التعرض لها في النية (لكل يوم) فلونوى أول ليلة من رمضان صومه لم يكف لغير اليوم الأول  
قال شيخنا لكن ينبغي ذلك ليحصل له صوم اليوم الذى نوى النية فيه عند مالك كما سنه أول اليوم الذى  
نسبها فيه ليحصل له صومه عندنا في حنفية وواضح أن محلان قلد والا كان متلبسا بعبادة فاسدة في اعتقاده  
(وشرط لفرضه) أى الصوم ولو نذر أو كفارة أو صوم استسقاء أمره بالامام (تبيت) أى اجماع النية ليلا أى  
فما بين غروب الشمس وطلوع الفجر ولو في صوم الممين قال شيخنا ولو شك هل وقت نية قبل الفجر أو بعده  
لم تصح لان الاصل عدم وقوعها ليلا اذا لاصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن بخلاف ما لو نوى ثم شك هل  
طامع الفجر أولا لأن الاصل عدم طلوعه الا لاصل المذكور أيضا ولا يبطئها نحو كل وجام بعدها وقبل  
الفجر ثم لو قطعها قبلها احتاج لتجديدها قطعا (وتعين) لمنوى في الفرض كرمضان أو نذر أو كفارة بأن  
ينوى كل ليلة أنه صائم غدا عن رمضان أو النذر أو الكفارة وإن لم يعين سببا فلونوى الصوم عن فرضه  
أو فرض وقت لم يكف نعم من حليه قضاء رمضان أو نذر أو كفارة من جهات مختلفة لم يشترط التعيين للاتحاد  
الجنس واحتراز باشتراط التبييت في الفرض عن الفطر فتصح فيه ولو وقتا النية قبل الزوال للخبر الصحيح  
والتعين فيه النقل أيضا فيصح ولو وقتا بنية مطلقة كما عتمد غير واحد منهم بحشفي لاجمع اشتراط التعيين  
في الرواتب كعرقه ومأمها فلا يحصل غيرها معها وإن نوى بل مقتضى القياس كما قال الاسنوى أن ينهيا

(قوله ويفطر الخ) ذكر  
انما من المفطرات  
أربعة أشياء وقعدة.  
غيره لهذا البحث  
ترجمة كصاحب المباح  
حيث قال فصل شروط  
الصوم الخ (قوله  
استفاد أي من عام  
عامد مختار الخبر  
الصحيح من ذرعه  
التي فليس عليه قضاء  
ومن استفاد فليقص  
وذره بالحكمة غلبه  
أماناس وجاهل عن  
لقرب اسلامه أو بعده  
عن على ذلك فلا  
يفطران بذلك وكذا  
كل مفطر لا خصوص  
الأكراه في الزنا فيفطر  
(قوله تفل) ورق نبات  
يقطيني يحمر الشف  
ويشد الأسنان

مبطله كما نوى الظهر وسنة أوسنة الظهر وسنة العصر فأقل النية المجزئة نويت صوم رمضان ولو بدون  
الفرض على المعتمد كما صححه في المجموع بما لا كثر في لأن صوم رمضان من البالغ لا يقع الاقراضا  
وهو مقتضى كلام الروضة والمهاج وجوبه أو بلاغ كما قال الشيخان لأن لفظ الفداء اشتري في كلامهم في تفسير  
التعين وهو الحقيقة ليس من حد التعيين فلا يجب التعرض له بخومه بل يكفي دخوله في صوم الشهر  
النوى حصول التعيين حينئذ لكن قضية كلام شيخنا كالزجد وجوبه (وأكلها) أي النية (نويت صوم  
غد عن أداء فرض رمضان) بالجر لضافته لما بعده (هذه الستة لله تعالى) لصحة النية حينئذ اتفاقا وبحث  
الانحرى أنه لو كان عليه مثل الأداء كقضاء رمضان قبله لزمه التعرض للاداء أو تعيين السنة (ويفطر عامدا)  
لأن صوم رمضان كثر منه نحو جوع أو كل (عام) لجاهل بأن ما قطعه مفطر لقرب اسلامه أو نشأ ببادية  
يعسفة ممن يعرف ذلك (مختار) لا مكره ليحصل منه قصد ولا فكر ولا تلذذ (بجماع) وإن لم ينزل  
(واستماء) ولو يده أو يده حليته أو لبس لم ينقض لسه بلا حائل (لا بقلة) (وضم) لامرأة (بحائل)  
أي معه وإن تكرر تاشبهه أو كان الحائل قريبا فلو ضم امرأة أو قبلها بلا ملامسة يد بل بحائل بينهما فأنزل  
لم يفطر لاتقاء المباشرة كالاتحلام والأزال بنظر وفكر وليس محرما أو شعر امرأة فأنزل لم يفطر لعدم  
النقض به ولا يفطر خروج مذي خلافا للكية (واستفاد) أي استفاد قه وإن لم يعد منه شيء خوفه  
بأن تقيما تنكسا أو عاد غير اختياره فهو مفطر لعينه أما إذا غلب ولم يصمه أو من ريقه المتنجس به شيء  
جوفه بصدوره لحد الظاهر أو عاد غير اختياره فلا يفطر به بالخبر الصحيح بذلك (للقام نخامة) من الباطن  
أو الساف إلى الظاهر فلا يفطر به إن لفظها لتكرار الحاجة إليه أموالا ابتلعها مع القدرة على لفظها بعد وصولها  
لحد الظاهر وهو مخرج الحد المهمة فيفطر قطعها ولو دخلت ذائبا بجوفه أفطر بأخارجها مطلقا وإن ضره  
بقاؤه مع القضاء كما أفتى به شيخنا (و) يفطر (بستول عين) وإن قلت إلى ما يسمى (جوا) أي جوف من  
من كبطن أو ذن أو حليل وهو مخرج بول أو لبن وإن لم يجاوز الحشقة أو الحلمة ووصول أصبع المستنجبة إلى وراء  
ما يظهر من فرجها عند جلوسها على قدميهامفطر وكذا وصول بعض الأنملة إلى السرة كذا أطلقه القاضي  
وقيده السبكي بما إذا وصل شيء منها إلى الحبل المجوف منها بخلاف أولها المنطبق فإنه لا يسمى جوا وأخفى به  
أول الحليل الذي يظهر عند تحريكه بل أولى قال رحمه وقول القاضي الاحتياط أن يتغوط بالليل مراده أن  
يقاعه فيه خبر منه في النهار لئلا يصل شيء إلى جوف مسر به لأنه يؤمر بتأخيرها إلى الليل لأن أحدا  
لا يؤمر بضرورة في بدنه ولو خرجت مقعدة مبسور لم يفطر بعودها وكذا إن أعادها بأصبعه لا ضراره إليه  
ومنه يؤخذ ما قال شيخنا أنه لو اضطر لدخول الأصبع معها إلى الباطن لم يفطر ولا أفطر بوصول الأصبع إليه  
وخرج بالعين الأخر كوصول العلم بالتوق إلى حلقه وخرج عن مرأى العاقد العالم المختار للناس للصوم والجاهل  
الغدير بتحرير اتصال شيء إلى الباطن ويكون مفطرا والمكره فلا يفطر كل منهم بدخول عين جوفه وإن  
كثيرا أو وزن أن أكله ناسيا مفطر فأكل جاهلا بوجوب الامساك أفطر ولو تعدد فتحه في الماء فدخل  
جوفه أو وضعه فيه فسبقه أفطر أو وضع فيه شيئا عمدوا ببلعه ناسيا فلا ولا يفطر بوصول شيء إلى باطن قسبة  
أف حتى يجاوز منتهى الخيشوم وهو أقصى الأنف و (لا) يفطر (بريق طاهر صرف) أي خالص ابتلعه  
(من معدنه) وهو جميع الدم ولو بدمجه على الأصح وإن كان نحو مصطكي أما لو ابتلع ريقا اجتمع بلا  
فعل فلا يضر قطعاً وخرج بالطاهر المتنجس بنحو دمائه فيفطر بابتلاعه وإن صفا ولم يرق فيه أثر مطلقا لأنه  
لما حرم ابتلاعه لتجسه صار بمنزلة عين أجنبية قال شيخنا ويظهر العفو عن ابتلى بدمه بحيث لا يمكنه  
الا ترازعته وقال بعضهم متى ابتلعه المبلى به مع علمه به وليس له عنه بد فمضاه صحيح بالعرف المختلط  
بطاهر آخر فيفطر من ابتلع ريقا متغيرا بحمرة نحو تفل وإن تفسر إزالتها أو صبغ خيط فتاب بقمه وبمن

معدنهما اذ اخرج من القم لاصلى لسانه ولوالى ظاهر الشفة ثم رده بلسانه وابتلعه أو بل خيطا أو سوا كبريقه أو مياه فردة اليه وقليه وطوبى لمن فصل وابتلها فيفطر بخلاف ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته أو لفسره أو لجفافه فانه لا يضر كأثر الماء للضمه وان أمكن بحه لتسهر التحرز عنه فلا يكتب تنشيف القم عنه (فرع) لو بقي طعام بين أسنانه جفري به ريقه بطبعه لا يقصده لم يفطر ان هجز عن تمييزه وبجه وان ترك التحلل ليلا لم يبق عليه بقاءه وبحريان ريقه به نهارا لانه انما يغلب بهما ان قدر عليهما حال الصوم لكن يتأكد التحلل بعد التسحر أما اذا لم يهجز أو ابتله فصدأ فانه مفطر جزا وقول بعضهم يجب غسل القم ٤٤ كل ليل والا أفطر رده شيئا (ولا يفطر بسبق ماء جوف مغتسل عن) نحو (جنابة) كخض وقناس اذا كان الاغتسال (بلا انقماش) في الماء فلو غسل أذنيه في الجنابة فسبق الماء من احدهما ما وقه لم يفطر وان أمكنه إمالة رأسه أو الفصل قبل الفجر كما اذا سبق الماء الى الداخل للبالغة في فصل القم المتنجس لوجوبها بخلاف ما اذا اغتسل منغصا فسبق الماء الى البطن الاذن أو الألف فانه يفطر ولو في الفصل الواجب لكراهة الانقماش بسبق ماء الغضضة بالمبالغة الى الجوف مع ذكره الصوم وعلمه بعدم مشروعيته بخلافه بلا مبالغة وخرج بقول من نحو جنابة الفصل المستنون وغسل التبرد فيفطر بسبق ماء فيه ولو بلا انقماش (فروع) يجوز للصائم الإفطار بخبر عدل بالغروب وكذا سماع أذانه وبحرم الشاك الاكل آخر النهار حتى يجتهد ويظن انقضاءه ومع ذلك الاحوط الصبر اليقين ويجوز الأكل اذا ظن بقاء الليل باجتهاد أو اخبار وكذا لو شك لان الاصل بقاء الليل لكن يكره ولو أخبر عدل بطول الفجر اعتمده وكذا فاسق ظن صدقه ولو أكل باجتهاد أولا أو آخره فبان أنه أكل نهارا بطل صومه إذ لا عبرة بالظن الذين خطؤه فان لم يكن شيء صح رطلوع الفجر وفيه طعام فلفظه قبل أن ينزل منه شيء لجوفه صح صومه وكذا لو كان مجامعا عند ابتداء طلوع الفجر نزع في الحال أى عقب طلوعه فلا يفطر وان أنزل لان النزع ترك الجماع فان لم ينزع حاله لم ينقض الصوم وعليه القضاء والكفارة (وبياح فطر) في صوم واجب (بمرض مضى) ضرر يبيع التيمم كأن خشي من الصوم بطله بوه (وفي سفر قصر) دون قصر وسفر مصيبة وصوم المسافر بلا ضرر أحب من الفطر (ونحو هلاك) بالصوم من عطش أو جوع وان كان محيضا مقبيا وأقضى الاذنه بأنه يلزم الحصادين أى ونحوه تبين النية كل ليلة ثم من لحق منهم مشقة شديدة أفطر والأفلا (وبجب قضاء) ما قلنا ولو يعجز عن الصوم الواجب كرمضان ونذر وكفارة بمرض أو سفر أو ترك نية أو محيض أو نفاس لا يعجزون وسكر لم يعتد به وفي المجموع أن قضاء يوم الشك على الفور لوجوب إمسأك ونظر فيه معجب بأن ترك النية يلزمه الامسأك مع أن قضاءه على التراخي قطعا (و) يجب (امسأك) عن مفطر (فيه) أى رمضان فقط دون نحو نذر وقضاء (ان أفطر بغير عذر) من مرض أو سفر (أو بطل) كمن أكل غانا بقاء الليل أو نسي تبين النية أو أفطر يوم الشك وبان من رمضان حرمة الوقت وليس للمسك في صوم شرعى لكنه يثاب عليه فيأثم بجماع ولا كفارة وندب امسأك لمرض شتى ومسافر قدم أثناء النهار مفطرا وحائض طهرت أثناءه (و) يجب (على) من أفسده أى صوم رمضان (بجماع) أثم به لاجل الصوم لاستمناؤه أو كل (كفارة) متكررة ينكره الاقصاد وان لم يكره عن السابق (معه) أى مع قضاء ذلك الصوم والكفارة عتق رقبة مؤمنة فصوم شهرين مع التتابع ان هجز عنه فاطعم ميتين مسكينا أو فقيرا ان هجز عن الصوم لحرم أو مرض بنية كفارتو يعطى لكل واحد مد من غالب القوت ولا يجوز صرف الكفارة لمن تلزمه مؤنته (و) يجب (على من أفطر) في رمضان (لعذر لا يرجو زواله) ككبر ومرض لا يرجى بروه (مد) لكل يوم منه ان كان موسرا حينئذ (بلاقضاء) وان قدر عليه بعدلانه غير مخاطب بالصوم فالغنية في حقه راجبة ابتداء لا بدلا ويجب المنع القضاء على حامل ومرضه أفطرا لا خوفا على الولد (و) يجب (على مؤخر قضاء) لثني من رمضان حتى دخل رمضان آخر

(قوله فافطه) أى رماه  
(قوله بطله بوه) أى  
بحيث أوردك البطله  
تضررا ليس بهين أما  
تأخره لحظة أو ساعة  
أو يوما أو يومين  
فينظر في ذلك المرض  
ان كان مما يتألم به تألما  
لا يحتمل جزا اعتباره  
والا فلا تقدر فإني لم  
أقف لأحد على هذا  
التفصيل بل عبارة  
عامة وأن مطلق بطله  
البره مبيح لخبره

(بلاعنفر) في التأخير بأن خلا من السفر والمرض قدر ما عليه (مدانكل سنة) فيستكر بشكر السنين على المعتد وتخرج قول بلاعنفر ما اذا كان التأخير بمنزلة كأن استمر سفره أو مرضه أو أراضعها إلى قابل فلا شيء عليه ما بقي العفر وإن استمر سنيين ومتى أخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخر فوات أخرج من تركته لكل يوم . مدان . تلافوات . ومد التأخير إن لم يصم عنه قريه أو ما ذنوه والأوجب ، مد واحد فتأخير والجديد عدم جواز الصوم عنه مطلقا بل يخرج من تركته لكل يوم منقطعاً وكذا صوم النذر والكفارة وذهب النووي كجمع محققين إلى تصحيح القديم القائل بأنه لا يمتنع الإطعام فيمن مات بل يجوز لقولي أن يصوم عنه ثم إن خلف تركه وجب أحدهما أو الأندب . ومصرف الأمداد فقير ومسكين وله مصرف أمداد لواحد (فائدة) من مات وعليه صلاة فلاة قضاء ولا فدية وفي قول كجمع مجتهدين أنها تقضى عنه لحبر البخاري وغيره ومن ثم اختار جمع من أعتنا وفعل به السبكي من بعض أقاربه وهما ابن رهبان عن القديم أنه يلزم الولي أن خلف تركه أن يصل عنه كاصوم في وجهه عليه كغيره من أصحابنا أنه يلزم عن كل صلاة مدا وقال المحب الطبري يصل لليت كل عبادة تفعل عنه واجبة أو مندوبة وفي شرح المختار لألفعل مذهب أهل السنة أن الإنسان أن يجعل ثواب عمله وصلاة لغيره يصله (وسن) لصائم رمضان وغيره (تسعر) وتأخير مالم يقع في شك وكونه على غير طهر فيه ويحصل ولو بجمرة ماء وبدخل وقته بنصف الليل وسكنت التقوى أو عقاله أهل الكتاب وجهان وسن تطيبوقت تسعر (و) سن (تجبل فطر) إذا تيقن الغروب ويعرف في العمران والصحارى التي بها جبال يزوال الشاع من أعالي المحيطان والجبال وتقديته على الصلاة إن لم ينش من تجهيل فوات الجماعة أو تنكيرة الاحول (و) كونه (جمر) للإصره والاكل أن يكون ثلاث (فان لم يجد ففعل) حسوات (ماء) ولومن زمزم فلو تعرض للتجبل على الماء والتأخير على التفرقة الأولى فبا استظهره شيخنا وقال أيضا يظهر في ترقوت شبهة وماء خفت شبهة أن الماء أفضل قال الشيخان لا شيء أفضل بعد التفرقة الماء يقول لروا في الحلاوى أفضل من الماء ضعيف كقول الأذرعي أن ييبأ نحو الفرو وما ذكره ليس له غالب بالمدينة ويسن أن يقول عقب الظهر اللهم إلى الله صمت وعلى ذلك أفطرت ويزيد من أفطر بالماء ذهب الظأ وأبطلت الحروق وثبت الأجور أن شاء الله تعالى (و) سن (غسل) عن نحو جنازة قبل (جفر) ثلاث يصل الماء إلى باطن نحو أذنه أو دبره قال شيخنا وقضيت أن يوصله لتلك مغفر وليس محمولاً ما إذا كاهم ظاهر أخذاً بمسألة أن سبق ماء نحو المضمضة للشروع أو غسل القدم المنحصر لا يضر لعذره فليعمل هذا على ما يقتضيه منها (و) سن (كف) نفس عن طعام فيه شهرة و (شهوة) مباحة من مسموع ومبصر ومس ط ب وشمه ولو تناقضت كراهة من الطيب للصائم ورد الطيب واجتباب المس أولى لأن كراهته تؤدي إلى نقصان العبادة قال في الحلية الأولى للصائم ترك الاكتمال ويكره سواك بعد زوال وقبل غروب وإن نام أو أكل كرهما ناسياً وقال جمع لم يكره بل يسن أن تقرأ الفم بنحو نوم ومما يتأكد للصائم كف اللسان عن كل محرمة ككذب وغيبة ومشاعة لأنه محبط للأجر كاحر حوايه ودلت عليه الأخبار الصحيحة ونص عليه الشافعي والاصحاب وأقرهم في المجموع و به برد بحث الأذرعي حصوله وعليه إيم محصية وقال بعضهم مطلقاً صومه وهو قياس مذهب أحد في الصلاة في المنصوب ولو شتمه أحد فليلق ولو في نخل إلى صائم مرتين أو ثلاثاً في تفسد كبرها وبلسانه حيث لم يظن براه فان اقتصر على أحدهما فالأولى بلسانه (و) سن مع التأكد (برضان) وعشره الأخرى كد (أكثر صدقة) وتوسعة على عيال واحسان على الأقارب والجيران للاتباع وأن ينظر الصائمين أو يستقيم إن قدر والأفضل نحو شرية (و) أكثر (ملوكة) للقرآن في غير نحو الحش ولو نحو طريق وأفضل الاوقات للقراءة من النهار بعد الصبح ومن الليل في السحرفين المشاهدين وقراءة الليل أولى وينبغي أن يكون شأن القارئ التدبر قال أبو الليث في النستان ينبغي لقارئ أن يحتم القرآن في السنة مرتين إن لم يقدر على الزيادة وقال

(قوله مع تمكنه) قيد  
أما من فاته شيء من  
رمضان غلات قبل  
تمكنه من قضاءه فلا  
إثم ولا فدية كمن  
مرض شهر رمضان  
كله ومات ثانياً شوالاً أو  
استمر مريضاً ولا فدية  
ولا إثم ومثل المرض  
الحيض والنفساء  
والسفر المباح كافي  
حج (وله ولو بجمرة)  
ففي صحيح ابن حبان  
تسحروا ولو بجمرة  
ماء (قوله ككذب  
وغيبة ومشاعة) ونجاسة  
هذا ما يتعلق باللسان  
وينبغي له أيضاً كف  
القلب أى من الحقد  
والحسد والكبر وقطع  
الرحم ولو قال كفهن  
محرم لكان أولى  
لشموله حيث نلنا ذكر

أبو حنيفة من قرأ القرآن في كل سنة مرتين فقد أدى حقه وقال أحمد يكره تأخيرها ختمه أكثر من أربعين يوماً بالعدل الحديث ابن عمر (ر) أكثر عبارة و (اعتكاف) الاتباع (سبياً) يشد يد الياء وقد تخفف والأفصح جرم ما بعدها وتقديم لأعلىها ومثل أئمة وهي دالة على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها (عشر آخره) في تأكله أكثر الثلاثة المذكورة للاتباع ويسن أن يكتف معتكفا إلى صلاة العيد وأن يعتكف قبل دخول العشر ويتأكد أكثر العبادات المذكورة فيه رجاء مصادقة ليله القدر أي الحكم والفضل والشرف والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وهي منحصرة عندنا فيه فأرجأها أوتارها وأرجى أوتارها عند الشافعي ليلة الحادي والثالث والعشرين واختار النووي وغيره ما نقلها وهي أفضل ليالي السنة وصح من قام ليلة القدر إيماناً أي تصديقاً بانها حق وطاعة واحتساباً أي طلباً لرضا الله تعالى ونوابه غفرله ما قدم من ذنبه وفي رواية وما تأخر وروى البيهقي خبر من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى ينقضي شهر رمضان فقد أخذ من ليلة القدر بحظ وافر وروى أيضاً من شهد أعياد الأعياد في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر وشضمن زعم أنها ليلة النصف من شعبان (تحفة) يسن اعتكاف كل وقت وهو لبث فوق قدر طمأنينة الصلاة ولو تمردوا في مسجد أو رحبته التي لم يتيقن حدوثها بعده وأنها غير مسجد بدنية اعتكاف ولو خرج ولو غلغله من لم يقدر الاعتكاف للثوب أو المنثور بملء بالاعزم عود جدد النية وجوباً إن أرادته وكذا إذا عاد بعد الخروج لغير نحو خلاء من فيه بها كيوم فالخرج غازماً لعود فعاد لما يجب تجديده الثانية ولا يضر الخروج في اعتكاف نوى تنبيهه كأن نوى اعتكاف أسبوع أو شهر متتابع وخرج قضاء حاجة ولو بالاشتد وغسل جنباته وإزالة نجس وإن أمكنهما في المسجد لانه أسون لمروته وطهارة المسجد وأكل طعام له يستحيانه في المسجد وله الوضوء بعد قضاء الحاجة تبعاً له لا الخروج بعده ولا غسل مسنون ولا يضر بعد موضعه إلا أن يكون لذلك موضع أقرب منه أو يضعش البدن فيضرمه لم يكن الأقرب غير لائق به ولا يكف الشئ على غير سجيته وله صلاة على جنازة إن لم ينظر ويخرج جوازاً في اعتكاف متتابع لما استثناء من غرض دينوي كلقاء أمير أو أخو كوضوء وغسل مسنون وعبادة مريض وتعمية مصاب وزيارة قادم من سفر وبطل بجمع وإن استثناء أو كان في طريق قضاء الحاجة وإزالة من مباشرة بشهوة كقبلة وللمعتكف الخروج من التطوع لنحو عبادة مريض وهل هو أفضل أو تركه أو سواه وجوه والأوجه كما بحث البلقيني أن الخروج لميادة نحو رحم وجار وصديق أفضل واختار ابن الصلاح الترك لأنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف ولم يخرج لذلك (مهمة) قال في الأنوار يبطل ثواب الاعتكاف بشتم أو غيبة أو كل حرام

(فصل في صوم التطوع) وله من الفضائل وللثوبة ما لا يحصى إلا أنه تعالى ومن ثم أضافه الله تعالى إليهم دون غيرهم من العبادات فقال كل عمل ابن آدم إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به وفي الصحيحين من صام يوماً في سبيل الله باعده الله وجهه عن النار سبعين خريفاً (سنن) متأكله (صوم يوم عرفة) لغير حاج لأنه يكفر الستة التي هو فيها والتي بعدها كافي خير مسلم وهو تاسع على الجملة والأحوط صوم الثامن مع عرفة والمكفر الصغار التي لا تتعلق بحق الآدي إذا السكبان لا يكفرها إلا التوبة الصحيحة وحقوق الآدي متوقفة على رضاه فإن لم تكن له صفات زبد في حسنة ويتأكد صوم الثمانية قبله للخبر الصحيح فيها للفتن في الأضحية عشرة على عصر رمضان الأخير (و) يوم (عاشوراء) وهو عاشوراء الحرم لأنه يكفر الستة الماضية كما في مسلم (و) عاشوراء وهو تاسع عشر من شهر رمضان لأن بقيت إلى قابل لاصوم التاسع فبات قبله والحكمة مخالفة اليهود ومن ثم من لم يصبه صوم الحادي عشر بل وإن صامه لمخبر فيه وفي الام لا بأس أن يفرد وأما أحاديث الاكتحال والفصل والطيب في يوم عاشوراء فمن وضع الكذابين (و) صوم (سنة) أيام (من شوال) لما في الخبر الصحيح أن صوماه مع صوم رمضان كصيام شهر وأما ما لا يوم العيد أفضل مبادرة للعبادة

(قوله واعتكاف)

عطفه على العبادة من

عطف الخاص على العام

إذ العبادة اسم لكل

ما يتعبد به (قوله

بشد يد الياء) أي

مفتوحة مع كسر

السين قبلها (قوله

أوغبية) هي ذكر

الحرم بما يكره ولو بما

فيه واستثنى من كونها

معية مسائل جمعت

في قوله

القدح ليس بنية في

سنة

متظلم ومعرف ومحل

ولم يظهر فسقا ومستفت

ومن

طلب الاعانة في إزالة

منكر

(قوله ومن ثم) أي من

حيث إن له من الفضائل

الح (قوله خريفاً) أي

عاماً (قوله وعاشوراء)

بالمدية وفيما بعده منوع

الصرف لأن التائيد

المدودة وصومه أفضل

من صوم تاسعوا اه

شرافاً



(وأيام) البالي (اليض) وهي الثالث عشر وتاليه لصحة الامر بصومها لان صوم الثلاثة كصوم الشهر إذ الحسنة بعشر أمثاله ومن ثم تحصل السنة بثلاثة غيرها فكنتها أفضل ويبدل على الأرجح ثالث عشر ذي الحجة بسادس عشره وقال الحلال البلقيني لا بل يسقط ويسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون وتاليه (و) صوم (الاثنين والخميس) الخبر الحسن أنه عليه السلام كان يتحرى صومهما وقال تعرض فيهما الاعمال فأحب أن يعرض على وأناصته والمراد عرضها على الله تعالى وأما رفع الملائكة لها فانها مرقاة الليل وصحة بانها رور فيها في شعبان محمول على أعماله لم يحج وصور الاثنين أفضل من صوم الخميس لمصوبات ذكرها فيه وعدا لخصي اعتياد صومها منكروها شاذ (فرع) أقي جمع متأخرون يحصلون ثواب عرفة وما بعده بوقوع صوم فرض فيها خلافا للمجموع وتبعه الاسنوي فقال إن نواها لم يحصل له شيء منهما قال شيخنا كشيخه والذي يتجه أن القصد وجود صوم فيها فهي كالعتبة فان نوى التطوع أيضا حصله والاسقط عنه الطلب (فرع) أفضل اشهر للصوم بعد رمضان الاشهر الحرم وأفضلها الحرم ثم رجب ثم ذو الحجة ثم ذو القعدة ثم شهر شعبان وصوم تسع ذي الحجة أفضل من صوم عشر الحرم للذين يندب صومهما (فاائدة) من تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قتلهم ما لانسك تطوع ومن تلبس بقضاء واجب صوم قطعه ولوموساوي يحرم على الزوجة أن تصوم تطوعا أو قضاء موسعا وزوجها حاضر الأباذه أو علم رضاه (تمت) يحرم الصوم في أيام التشريق والعيدين وكذا يوم النكاح لغيره وهو يوم ثلاثي شعبان وقد شاع الخبر بين الناس برؤية الهلال ولم يثبت وكذا بعد نصف شعبان ما لم يصب بما قبله أو لموافق عاقبه أول يمكن عن نذر أو قضاء ولوعن نقل

#### (باب الحج)

هو يفتح أوله وكسره لفتح القصد أو كثرته الى من يعظم وشرعا فهدى الكعبة بالنسك الآتي وهو من الشرائع القديمة وروى أن آدم عليه السلام حج أو بعين حجة من الهند ماشيا وأن جبريل قال له إن الملائكة كانوا يطوفون فلك بهذا البيت سبعة آلاف سنة قال ابن اسحق لم يبعث الله نبياً بعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام الا حج والذي صرح به غيره أنه ما من نبي الا حج خلافا لمن استثنى هودا وصالحا والصلاة أفضل منه خلافا لثاقفي وفرض في السنة السادسة على الأصح وحج عليه السلام قبل النبوة وبسببها وقبل الهجرة حجيج لا يرى عدداها وبها حجة الوداع لا غير وورد من حج هذا البيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال شيخنا في حاشية الإيضاح قوله كيوم ولدته أمه يشمل التبعات وورد التصريح به في رواية وأقي به بعض مشايخنا لكن ظاهر كلامهم يخالفه والأول وأوفق بطواهر السنة والثاني أوفق بالقواعد ثم رأيت بعض المحققين نقل الاجماع عليه وبه يندفع الافتاء المذكور تمسكا بالظاهر (والعمرة) وهي لفظة زيارة مكان عام وشرعا قصد الكعبة لفك الآتي (بجبان) أي الحج والعمرة ولا يفتى عنها الحج وان اشتمل عليها وخبر سئل عليه السلام عن العمرة أواجبة قال لا ضعيفا نفاقا وان صححه الترمذي (على) كل مسلم (مكلف) أي عاقل بالغ (ح) فلا يجبان على صبي ومجنون ولا على رقيق فنسك غير المكلف ومن فيه رقيق فعلا لأفرضا (مستحب) للحج بوجدان الزاد ذهابا وإيابا وأجرة خفي أي يجبر يأمن معه والزاحلة أو تمنها ان كان بينه وبين مكة مرحلتان أو دونهما وضعف عن المشي مع نفقة من يجب عليه نفقته وكسوته الى الرجوع ويشترط أيضا للوجوب أمن الطريق على النفس والمال ولومن رصدي وإن قل ما يأخذ غلبة السلامة لراكب البحر فان غلب الهلاك طبعان الامواج في بعض الاحوال أو استويا لم يجب بل يحرم الركوب فيه له ولغيره وشرط للوجوب على المرأة مع ما ذكر أن يخرج معها محرم أو زوج أو نسوة ثقات ولو لماء وذلك لحرمة سفرها وحدها وان قصر أو كانت في قافلة عظيمة ولها بلا وجوب أن تخرج مع امرأة ثقة لأداء فرض الاسلام وليس لها الخروج بتطوع ولومع نسوة كثيرة وان قصر السفر أو كانت شوهاء وقد صرحوا

(قوله وهو) أي يوم  
الشك المختص باحكام  
من بين باقي أيام شعبان  
(قوله ولم يثبت) أي  
للقدمين يشهدان شهد  
بالحلال من لم تقبل  
شهادته ككيد أو صبيان  
أوفسقة أو نساء وظن  
صدقهم أو عدل ولم  
يكتب به وانما لم يصح  
صومه عن رمضان لانه  
لم يثبت كونه منه ثم  
قال انه اعتقد صدق من  
قال انه رآه من ذكر  
يجب عليه الصوم كما  
تقدم عن البغوي في  
طائفة أول الباب (قوله)  
وان قل ما يأخذ) أي  
ما لم يكن مما يتساع فيه  
لشدة ملته

بأنه يحرم على المسكية التطوع بالعمرة من التمتع مع النساء خلافا لمن نازع فيه (مرة) واحدة في العمر (بترخ) لاعلى للغور ثم انما يجوز التأخير بشرط العزم على الفعل في المستقبل وأن لا يتضايق عليه بنظر أو قضاء أو خوف غضب أو تلف مال قريبة ولو ضيقة وقيل يجب على القادر أن لا يترك الحج في كل خمس سنين لخبريه (فرع) تجب إنبابة عن ميت عليه نكس من تركته كاتقضى منه ديونه فلا يمكن تركه سن لو ارثه أن يفعله عنه فلا يفعله أجنبي جاز ولو بلاذن وعن آفاق معضوب عاجز عن الفسك بنفسه لنحو زمانه أو مرض لا يبري برؤه باجرة مثل فعلت مما يحتاجه المعضوب يوم الاستحجار ومما عداه وثمة نفسه وعياله بعده ولا يصح أن يحج عن معضوب بغير إذنه لأن الحج يقتصر للنية والمعضوب أهل لها وللأذن (أركانها) أي الحج سنة أحدها (أحرام) به أي يتدخل فيه غير ما الأعمال بالنيات ولا يجب تلفظ بها وتلبية بل يسنان فيقول قلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت لله تعالى ليك اللهم ليك الأخوة (و) ثانيها (وقوف بعرفة) أي حضوره بأي جزء منها ولو لحظته وإن كان نائما أو مارا غير التزمذي الحج عرفة وليس منها مسجد إبراهيم عليه السلام ولا نمرة والفضل للذكر تحرى موقفه <sup>بين الجمرتين</sup> وهو عند الصغرات المعروفة وسبعت عرفة قبل أن آدم وحواء تعارفا بها وقيل غير ذلك وقته (بين زوال) الشمس يوم عرفة وهو تاسع ذي الحجة (د) ين طالع (الجر) يوم (نحر) وسن له الحج بين الليل والنهار والأراقدم تمتع ندبا (د) ثالثها (طواف الأضحية) ودخل وقتها بانتصاف ليلة النحر وهو أفضل الأركان حتى من الوقوف خلافا للزركشي (د) رابعها (السي) بين الصفا والمروة (سبعا) يقينا بعد طواف قدوم ما يقف بعرفة أو بعد طواف الأضحية فلا يقتصر على ما دون السبع لم يحزنه ولو شك في عددها قبل فراغه أخذ بالآقل لأنه المتيقن ومن سعى بعد طواف القدوم لم يندب عليه إعادة السعي بعد طواف الأضحية بل يكره ويجب أن يبدأ فيه في المرة الأولى بالصفا ويحتم بالمروة للاتباع فإن بدأ بالمروة لم يحسب مروره منها إلى الصفا وذهابه من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إلى المروة أخرى ويسن للذكر أن يرقى على الصفا بالمروة فترقاة وأن يعشى أول السعي وآخره ويعود الذكر في الوسط ومعهما معروف (و) خامسها (إزالة شعر) من الرأس بحلق أو تقصير لتوقف التحلل عليه وأقل ما يجزى ثلاث شعرات فتعصمه <sup>بالتحليل</sup> ليان الأفضل خلافا لمن أخذ منه وجوب التعصيم وتقصير المرأة أولى من حلقها ثم يدخل مكة بعدي جرة العقبة والحلق ويطوف للركن فبئس إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم كاهو الأفضل والحلق والطواف والسعي لا تسولوقها ويكره تأخيرها عن يوم النحر وأشد منه تأخيرها عن أيام التشريق ثم من خروجه من مكة (و) سادسها (ترتيب) بين معظم أركانها بان يقدم الأحرار على الجميع والوقوف على طواف الركن والحلق والطواف على السعي إن لم يسع بعد طواف القدوم ودليله الاتباع (ولا يجبر) أي الأركان (بدم) وسياق ما يجبر بالدم (وغير وقوف) من الأركان الستة (أركان العمرة) لشذول الأدلة لها وظاهر أن الحلق يجب تأخيرها عن سعيها فالترتيب فيها في جميع الأركان (تنبيه) يؤدى بان شلالة أوجه أفراد بان يحج ثم يمتع ثم يمتع بان يمتع ثم يحج وقرآن بان يحرم بهما ما وأفضلها أفرادان اهتمر عامه ثم تمتع وعلى كل من المتمتع والقانون من أن يكون من حاضري المسجد الحرام وهم من دون مرحلتين (وشروط الطواف) ستة أحدها (طهر) عن حدث وخبث (د) ثانيها (ستر) لعورة قادر فلوز الألية جدد ونهى على طوافه وإن تعمد ذلك وطال الفصل (و) ثالثها (نيت) أي انطواف (إن استقل) بأن لم يشمله نكس كاستر العبادات والأفهي ستة (و) رابعها (بدوءه بالجر الأسود معاذيلا) في مروره ببلده أي بجميع شقها اليسر وصفة الحاذية أن يقف بجانبه من جهة اليمين بحيث يصير جميع الجبر عن يمينه ثم ينوي ثم يسبقه حتى يجاوزه فحينئذ ينقل ويجعل يساره لليت ولا يجوز استقبال البيت إلا في هذا (و) خامسها (جعل البيت عن يساره) ما رآه لقاء وجهه فيجب كونه خارجا بكل بدنه حتى يده من شاذروانه

(قوله مرة واحدة) منه يؤخذ أنه لو حج مثلاثم ارتد ثم عاد للإسلام لم تجب عليه إعادة ما أتى به قبل رده وهو كذلك خلافا للحنفية (قوله وعرف آفاق معضوب) المعضوب بضاد مجعلة من العضب وهو القطع كأنه قطع عن كمال الحركة وبضاد مهملة كأنه قطع صعب (قوله يؤدى بان) أي الحج والعمرة (قوله طهر) عن حدث هذا هو الصحيح المعتمد ولما قول ضعيف ذكره المزني في مختصره إن الطواف يصح مع الحدث

ومجره للاتباع فان خالف شيئا من ذلك لم يصح طوافه وإذا استقبل الطائف لنحو دعاء فليحذر زعن  
 أن يمر منه أدنى جزء قبل عودته الى جعل البيت عن يساره ويازم من قبل الحجر أن يقر قدميه في محلها حتى  
 يعتدل قائما فان رأسه حال التقيل في جزء من البيت (و) سادسها (كونه سبعا) يقينا ولو في الوقت  
 للمكروه فان ترك منها شيئا وإن قل لم يحزته (وسن أن يفتتح الطائف (بإسلام الحجر) الأسود بیده (و)  
 أن يستلمه في كل طوفة وفي الارتداد كد وأن يقبله ويضع جبهته عليه (و) يستلم (الركن) لئيان و قبل  
 يده بعد سلامته (و) أن (يرمل ذكرا في) الطوافات (الثلاث الأولى من طواف بعده سعي) بإسراع مشيه  
 مقاربا خطاه وأن يمشي في الاربعه الأخيرة على هيئته للاتباع ولو ترك الرمي في الثلاث الأولى لا يقصبه في البقية  
 ويسن أن يقرب الذكر من البيت ما لم يؤذ أو يتأذى بزجة فلو تعارض القرب متوالدا قدم لأن ما يتعلق  
 بنفس العباد أولى من المتعلق بمكانه أن يطع في طواف يرمي فيه وكذا في السعي هو جعل وسط رداءه  
 تحت منكب اليمين وطريقه على اليسار للاتباع وأن يصل بعده ركعتين خلف قائم في الحجر (فرفع)  
 يسن أن يبدأ كل من الذكر والأتى بالطواف عند دخول المسجد للاتباع رواه الشيخان إلا أن يجد الأمام  
 في مكتوبة أو يخاف فوت فرض أورانية مؤكدة فيبدأ بها بالطواف (وواجباته) أي الطمخ خمسة وهي  
 ما يجب بتركه الضدية (أحرام من ميقات) فيمات الحج لمن تكه هو والوجع والعمره لتوجه من المدينة  
 ذوا طلبة المسماة بيئر على ومن الشام ومصر والمغرب بحجة ومن تهامة اليمن بيلم ومن نجد الحير والحجاز قرن  
 ومن للشرق ذات عرق وميقات العمرة لمن بالحرم الحطل وأهله الجعرانة طائفة من المدينة وميقات من  
 لا ميقاته في طريقه محاذات الميقات الوارد أن حذاه في رأو بحر والأفرحلتان من مكة فيحرم الجاني في  
 البحر من جهة اليمن من الشعب الحرم التي يحاذي بيلم ولا يجوز له تأخير إحرامه الى الوصول الى جسده  
 خلافا لما أفتى به شيخنا من جواز تأخيرها ليا وعلل بأن مسافتها الى مكة كسافة بيلم اليها ولو أحرم من دون  
 الميقات لزمه دم ولو ناسيا أو جاهلا ما يعليه قبل تبليه بسك ولو طواف قدوم وأتم غيرها (وميت  
 بزدقة) ولو ساعه من نصفان من ليلة النحر (و) ميت (عني) معظم ليالي أيام التشريق فمن أنفريق  
 غروب شمس اليوم الثاني جاز وسقط عنه ميتة الليلة الثالثة ورمى بومها وإنما يجب الميت في لياليها لغير  
 الرعاء وأهل السقاية (وطواف الوداع) لغير حائض ويك أن يشارك مكة بعده (وروي) الى جرة العقبة  
 بعد اتصاف ليلة النحر سبعا والى الجمرات الثلاث بعد زوال كل يوم من أيام التشريق سبعا سباع ترتيب  
 بين الجمرات (بحجر) أي بما يسمى به ولوعيقا وبلورا ولو ترك روي يوم تذكرك في باقي أيام التشريق والا  
 لزمه دم بترك ثلاث رميات فأكثر (وتحجر) أي الواجبات بدم وتسمى هذه أبعاضا (وسن) أي الحج  
 (غسل) فتيمة (الأحرام ودخول مكة) ولو حلالا بذى طوى (ووقوف) برفة عشيتيها وبزدقة ورمى  
 أيام التشريق (وتحلب) في البسلن والثوب ولو به جرم (قبله) أي الأحرام وبعد الفصل ولا يضر  
 استدلت به بالأحرام ولا انتقاله برفق (وتلبية) وهي لييك اللهم لييك لا شريك لك لييك ان  
 الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ومعنى لييك أنا مقيم على طاعتك ويسن الاكثر منها الصلاة  
 على النبي ﷺ وسؤال الجنة والاستعاذة من النار بعد تكرر التلبية ثلاثا وتسمى التلبية الى روي  
 جرة العقبة لكن لا تسن في طواف القدوم والسعي بعده لور. وإذا ذكر خاصة فيهما (وطواف قدوم)  
 لأنه تحية البيت وإنما يسن لحاج أوقارن دخل مكة قبل الوقوف ولا يفوت بالجلوس ولا بالتأخير نعم  
 يفوت بالوقوف برفة (وميت بئى ليلة عرفة ووقوف بجمع) المسمى الآن بالشعر الحرام وهو جبل في  
 آخر مزدلفة فيذكرون في وقوفهم ويدعون الى الاسفار مستقبليين القبلة للاتباع وأذكر وأدعية  
 مخصوصة بأوقات وأمكنة معينة وقد استوعبها الجلال السيوطي في وطائف اليوم القليلة فلتطلبه (فائدة)  
 يسن متأكدا زيارة قبر النبي ﷺ ولولغير حاج ومستمر لأحداث وردت في فضلها وشرب ماء

(قوله بإسراع) ناؤه  
 تصوير (قوله قدم)  
 أي الرمل مع البعد  
 (قوله وهو) أي  
 الاضطباع للطلوب هنا  
 (قوله ركعتين) أي بنية  
 ستا الطواف (قوله في  
 الحجر) أي في المسجد  
 في الحرم حيث شاء  
 (قوله لغير حائض  
 ومكي) فلا يجب عليهما  
 طواف وداع أما طواف  
 الاضاعة فلا يجوز تركه  
 بحال نعم قد يجب  
 تأخيره لنحو حوض  
 (قوله الجمرات) بفتح  
 الميم وأحدها جرة  
 يسكونها (قوله بترك  
 ثلاث رميات) وأما  
 ترك رمية واحدة ففيها  
 مدو في التثنية مدان  
 وصورة ترك رمية أو  
 رميتين لا تكون الا  
 في آخر جرة من أيام  
 التشريق فقط إذ لو  
 تركت رمية من غير  
 الجرة الأخيرة لم يصح  
 روي ما بعدهما في أيام  
 فتنه لييك

زمنهم مستحب ولو افترحا وورد أنه أفضل المياه حتى من الكوثر

(فصل في محرمات الاحرام) (يحرم باحرام) على رجل وأشي (وطه) لآية فلا رث أى لا رثوا والرث مفسر بالوطه وبفسده الحج والعمرة (وقلة) ومباشرة بشهوة (واستمناء) يسد بخلاف الانزال بنظر أو فكر (ونكاح) خبر من لا ينكح المحرم ولا ينكح (وتطيب) في بدن أو ثوب بما يسمى طيبا كسك وعبر وكافور وحى وميت وورد وماته ولو بشد نحو مسك بطرف ثوبه أو بجعله في جيبه ولو خفيته رائحة الطيب كالكمكاذى والفاغية وهى تحرام الخاء فان كان بحيث لو أصابه الماء قاحت حرم والأفلا (ودهن) بفتح أوته (شعر) رأسه أو طيته بدهن ولو غير مطيب كزيت وسمن (وزالته) أى الشعر ولو واحدة من رأسه أو طيته أو بدنه ثم ان احتاج الى حلق شعر بكثرة قل أو جراحة فلا حرمه وعليه القدية فالونبت شعر بينه أو غطاهما زال ذلك فلا حرمه ولا قدية (وقلم) الظفر ولو يسه من يده أو رجل ثم لم يقطع ما انكسر من ظفره ان تأذى به ولو أدنى نأذ (ويحرم ستر رجل) لاسمراة (بعض رأس) بما يهد سارا) عرفا من خيط أو غيره كقفلسوة وخرقة أما ما يهد سارا فكيف رقيق وتوسد نحو حشاة ووضع يده لم يقصد بها الستر فلا يحرم بخلاف ما إذا قصد على نزاع فيه وحكم نحو زنبيل لم يقصده ذلك أيضا واستقلال بحمل وان مس رأسه (ولبسه) أى الرجل (مخيطا) بخياطة كقميص وبقاء ونسج أو عقد فى سائر بدنه (بالعذر) فلا يحرم على الرجل ستر رأسه لغير كسر وبدد ويظهر ضبطه هنا بما لا يطبق الصبر عليه وان لم يبع التيمم فيحلى مع القدية قياسا على وجوبها فى الحلق مع العذر والابس مخيط ان لم يجد غيره ولا قدر على تحصيله ولو بنحو استعارة بخلاف الهبة لعظم المنفعة فيحل ستر المورة بالمخيط بلا قدية ولبسه فى باقي بدنه لحاجة نحو حر وبرد مع قدية ويجل الارتداء والاتحاف بالقميص والقباء وعقد الأزار وشد خيط عليه ليثبت لارضع طوق القباء على رقبته وان لم يدخل يده (و) يحرم (ستر امرأة لرجل) بعض وجه) بما يهد سارا (وقدية) لتركاب واحد من (ما يحرم) بالاحرام بخلاف الجماع (ذبح) حزمة فى الأصحية وهى جذع قضبان أو قدية مزم (أو صدق بثلاثة أصبع لسته) من مسكين الحرم الشاملين الفقراء لكل واحد نصف صاع (أو صوم ثلاثة أيام) فتركب الحرم غير فى القدية بين الثلاثة للذكورة (فرع) لوفل شيأ من المحرمات ناسيا أو جاهلا بترحمه وجبت القدية ان كان اتلاف خلق شعر وقلم ظفر وقتل وصيد ولا تحجب ان كان تمتعا كلبس وتطيب والواجب فى إزالة ثلاث شعرات أو أظفار أو لاه بأحد زمان ومكان عرفا قدية كلمة وفى واحدة من طعام وفى اثنتين مدان (ودم ترك مأمور) كاحرام من الميقات وميتت بمزدلفة ومنى ورعى الإجمار وطواف الوداع كدم الفرم والقران (ذبح) أى ذبح شاة تجزئ الأصحية فى الحرم (ة) لواجب على العاجز عن الذبح فيه ولو لقية ماله وان وجد من يقرضه أو وجد به أكثر من ثمن المثل (صوم) أيام (ثلاثة) فور ايد احرام (وقيل) يوم (نحر) ولو مسافرا فلا يجوز تأخير شي من مباحاته لانها نصير قضاء ولا تقديمه على الاحرام بالخروج لآية (و) يلزمه أيضا صوم (سبعة) بوطنه أى اذا رجع الى أهله ويسن نوالها كالثلاثة قال الله تعالى - فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم - (ويجب على مفسد نسك) من حج وحرمة (بوطه بدنه) بصفة الأصحية وان كان النسك فلا البدنة المرادة الواحد من الابل ذكر أو أنثى فان عجز عن البدنة فقيرة فان عجز عنها فبعض شاة ثم يقوم البدنة ويتصدق بقيمتها طعاما ثم يصوم عن كل مدبوما ولا يجب شي على المرأة بل تأثم وعلم من قولى بقصد نسك أنه لا يبطل بوطه ومع ذلك يجب مضى فى سده (وقضاء فوراً) وان كان نسكه فلا لأنه وان كان وقته موسعا فحق عليه الشرع فيه والنفل من ذلك يصير بالشرع فيه فرضا أى واجب الاتمام كالفرض بخلاف غيره من النفل (تمة) يسن لقاصدكمه والحاج كدان يهدى شيأ من التيمم يسوقه من بلعمو الا فيشتر به من الطريق ثم يهك ثم من عرفة ثم من منى وكونه سميناً حسنوا ولا يجب الا بالانحر (مهمات) يسن متأ كدا

قوله محيطا بالمهجة  
سواء أخط بجميع بدنه  
أو بعض منه تخريفة  
العين سواء كان خفافا  
كرباج أم لا (قوله غير  
الجماع) أى أما الجماع  
فحكى سياى وقاخره  
ان الجماع مطلقا مخالف  
فى الحكم لما هنا وليس  
كذلك بل حكم الجماع  
الذى بين التحليلين  
حكم ما هنا (قوله ولا  
تجب) أى القدية (قوله  
ان كان) أى الشئ  
المفعول من المحرمات

لحقه نضحية بذهب جنته ضان له سنة اسقط سنة ولوقبل عملها أوتى معز أو بقر لها سنان أو ابل له  
 خمس سنين بنية أحمية عند ذمهم وتعيين وهي أفضل من الصدقة ووقتها من ارتفاع شمس نحر إلى آخر أيام  
 التشرى ويخرج أربع بقر أو ابل عن واحد ولا يجزئ عفاة ومقطوعة بعض ذب أو أذن آيين وإن قل  
 وذات هرج وعور ومرض بين ولا يضر شق أذن أو خرقتها والمتعمد عدم اجزاء النضحية بالمحمل خلافا  
 صحابن الرقة ولو نذر النضحية بمسبة أو صغيرة أو قل جعلتها أحمية فله بذهب معجول لا يجزئ أحمية وإن  
 اختص بذهبها بوقت النضحية وجوز عجزها في الصرف ويحرم الاكل من أحمية أو هدى ويجب بنزله  
 ويجب التصديق ولو على قبر واحد بنى فيه ولو يسيرا من التطوع بها والأفضل التصديق بكاه الالتيا بترك  
 بأكلها وأن تكون من الكبد وأن لا يأكل فوق ثلاث والتصدق بجلدها وله الطعام أغنياء لا تملكهم  
 ويسن أن يذهب الرجل بنفسه وأن يشهدا من وكل به وكره له ردها إزالة نحو شعر في عشرين ليلة وأليم  
 التشرى حتى يضحى وينب لمن تفرقه ففرعه أن يبقى عنه من وضعه إلى بلوغه وهي كضحية ولا يسر  
 عظم والتصدق بطيخ يبعث إلى الفقراء أحب من نذرهم إليها ومن التصديق نيا وأن يذهب سابع ولادته  
 ويسمى في يوم مات قبله بل يسن تسمية سقط بلغ زمن نفخ روحه وأفضل الاسماء عبدالله وعبد الرحمن  
 ولا يكره ما سمى في أو ملكه بل جاء في التسمية بمحمد فمثال عليه ويحرم التسمية بملك الملوك وقاضي القضاة  
 وحاكم الأحكام وكذا عبدالله وجرار الله والتكنى بأبي القاسم وسن أن يحلق رأسه ولو أتى في السابع  
 و يتصدق برزته ذهباً أو فضة وأن يؤذن ويقرأ سورة الاخلاص وآية انا أعينها بك وذر بها من  
 الشيطان الرجيم - بتأنيث الغدير ولو في الذكر في أدته الجني ويقام في اليسرى عقب الوضع وأن يحنكه  
 رجل عامرة من أهل الخبز يخرطه لخمسة النارحين يولد ويقرا عندها وهي تطلق آية الكرسي وإن  
 ربك الله الآب والمؤمنان والاكثر من دعاء الكروب قال شيخنا أقرأ سورة الاعمال - ولا رطب  
 ولا يابس الا في كتاب مبين - يوم يحق من اللولود فمن استدعات العوام الجبهة فينبى الانسكاف عنها وتحذير  
 الناس منها ما أمكن انتهى (فرع) يسن لكل أحد الادمان غبا والاكتحال بالتمد وترا عند نومه  
 وخبث شيب رأسه ولحية بحمرة أو صفرة ويحرم حلق الحية وخبث يدي الرجل ورجليه هتاء خلافا لج  
 فيهما وبحث الانزعى كراهة حلق ما فوق الحلقوم من الشعر وقال غيره انه مباح ويسن الخضب للعرشة  
 ويكره للخلية ويحرم وشرا الأسنان ووصل الشعر بشعر يجس أو شعر آدمي ورجله لا يجزئ الحر أو  
 الصرف ويستحب أن يكف الصبيان أول ساعة من الليل وأن يطفى الاواني ولو بنحو عود يعرض عليها  
 وأن يطفى الابواب مسما الله فيهما وأن يطفى المصابيح عند النوم واعلم أن ذم الحيوان البرى المقذور  
 عليه بقطع كل حلقوم وهو مخرج النفس وكل مرسى وهو مجرى الطعام تحت الحلقوم بكل محد يجر غير عظم  
 وسن وظفر كحديث وقب وزجاج وذهب فضة في حرم لمات ينقل ما أصابه من محد أو غيره كبدقة وإن  
 أنهر السور أو ين الرأس أو ذم بكال لا يقطع الا بقوة النباح فلما ينبت الاسراع بقطع الحلقوم بحيث لا ينبت إلى  
 حركة المذبح قبل عمل القطع ويحل الجنب بذهب أمه إن مات في بطنها أو خرج في حركة مذبح ومات حالا  
 ما غير المقذور عليه بطهرانه أو شدة عدوه وحشياً كان أو انسيا كجمل أو جدى نفر شاردا ولم يتيسر لحوقه  
 حالاً وإن كان لو سرسكن وقبر عليه وإن لم يخف عليه نحو سارق في فعل الجرح المزق بنحو سهم أو سيف  
 في أي محل كان ثم إن أدركه وبه حياة مستقرة فإن قتل ذمهم من غير قصبر منه حتى مات كأن اشتغل  
 بتوجيه للقبلة أو سل السكين فأت قبل الامكان حل والا كان لم يكن معه سكين أو علق في القميد بحيث  
 تفسر أو جفلا ويحرم قتل طير الصيد بالنقد المعتاد الآن وهو ما يصنع بالحديد ويرى بالثار لا يحرق  
 مذنب سر يما قال شيخنا نعم إن عمل حلق أنه إنما يصيب نحو جناح كبير فيشقه فقط احتمال الجواز

(قوله نيا) أي ينصرف  
 فيه المسكين بعاشاء من  
 بيع وغيره كحافى  
 الكفارات فلا يكفي  
 به طعام أو دعاء الفقير  
 إليه لأن صفته في ملكه  
 لا يأكله ولا تملكه  
 له مطبوعا (قوله من  
 دعاء الكروب) هو لا إله  
 إلا الله العظيم الحليم  
 لا إله إلا الله رب العرش  
 الكريم لا إله إلا الله  
 رب السموات السبع  
 ورب الأرض ورب  
 العرش العظيم (قوله  
 ضبا) أي وقتا بعد وقت  
 وذلك باختيار الحاجة  
 (قوله بشر نجس)  
 للابسة النجاسة بشر  
 ضرورة وقوله وشعر  
 أدى أي لاحتراقه

والرى بالبدق المعتاد قديم هو ما يصنع من الطين جائر على الصمد خلا فالبض المحققين بد وشرط التاج ان يكون مسلما أو كذا يابن كسح ويسن أن يقطع الودجين وهما رقام صفحتى عرق وأن يحد شفرته ويوجه ذبيحته للقبلة وأن يكون التاج رجلا عاقلا مراهضا صبيا ويقول ندبا عند التبع وكذا صدرى الصيد ولو سكا وارسل الجراحة بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وشرط في التبع غير المريض شيان أحدهما أن يكون فيه حياة مستقرة أول ذبحة ولوننا بنحو شدة حركة يده ولو وحدها على الصمد وانفجار دم وتدفقا غلب على الظن بقاؤه فيها فان شك في استقرارها لتفقد العلامات حرم ولو جرح حيوان أو سقط عليه نحو سيف أو ضعه نحو مرة فان بقيت فيه حياة مستقرة فذبحه حل وإن تبين هلاكه بعد ساعة أو لم يحل كالوقوع بعد رفع السكين ولو لعدو ما في مدياتها إلى حركة مذبح قال شيخنا في شرح المنهاج وفى كلام بعضهم انه لو رفع يده نحو اصطبله فأعاده فورا وأتم التبع حل وقول بعضهم لو رفع يده ثم أعاده لم يحل مفرغ على صلح الحياة المستقرة عند عاداتها أو يحل على ما إذا لم يدهل على الفور ويؤيد افتاءه غير واحد فلو انفلتت شفرته فردحالا أنه يحل انتهى ولو انتهى لحركة مذبح بمرض وإن كان بسبه أكل نبات مضر كى ذبحة في آخر رمقه إذا لم يوجد ما يحل عليه المالك من جرح أو نحوه فان وجد كان أكل نباتا يؤدى إلى الهلاك اشترط فيه وجود الحياة المستقرة فيه عند ابتداء التبع ولو بالظن بالعلامة المذكورة بعده (فائدة) من ذبح قربا لله تعالى لبضع شراطين عنه لم يصرم أو قصد صوم يومين أو يومين كونهما كولا وهو من الحيوان البرى الأنعام والخيل وبقروا وحمار ومطيرى وضغ وضب وأرنب وثعلب وسنجاب وكل قاطع للحب لا أسد وقرود وصقر وطاوس وصدأة وبوم ودرية وكذا غراب أسود وما دى اللون خلافا لبعضهم وبكره جلالة ولون غيرهم كسجاجان ووجد فيل راج النجاسة ويحل أكل يفس غير الماء كحل خلافا لجمع ويحرم من الحيوان البحرى ضفدع وسمك وسلاحفا وسرطان لا قرش ودنيس على الأصح فيما قال في المجموع الصحيح المعتمد أن جميع ما في البحر يحل ميتة الا الضفدع ويؤيد بقوله ابن الصباغ عن الأصحاب حل جميع ما فيه الا الضفدع ويحل أكل ميتة الجراد والسمك الا ما تفرق في جوف غيره ولو في صورة كلب أو خنزير أو يسن ذبح كبيرهما الذى يطول بقاؤه وبكره ذبح صغيرهما أو كل مشوى سمك قبل طليخ جوفه وما أنثى منه كالجم وقل على دهن مغلى وحل كل دود نحو الفأ كمتحيا كان أو ميتا بشرط أن لا ينفرد عنه والام يحل أكله ولو معه كمنل السمن لعدم تولده منه على ما قاله الراد خلافا لبعض الأصحاب ويحرم كل جاد مضر لبدن أو عقل كخبر ورتاب وسم وان قل الا لئن لا يضره وسكر ككثيرا فيون وحشيش وبنج (فائدة) أفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة قال جمع هي أفضلها ولا يحرم معاملة من أكثر ماله حرام ولا أكل منها كما يحصه في المجموع وأنكر النووي قول الغزالي بالحرمه مع أنه تبعه في شرح مسلم ولو عاها الحرام الأرض جزأ أن يستعمل منه ما من حاجته اليه دون ما زاد هذا أن توقع معرفة أربابه والأصاري لئلا المال فياخذ منه قدر ما يستحقه كالأشياء (فرع) نذكر فيه ما يجب على المكاتب والنسوة وهو قربة على ما اقتضاه كلام الشيخين وعليه كثير من بالغ بعضهم فقال حل على نده الكتاب والنسوة والاجماع والقياس وقيل بكموه انتهى عنه وحل الأكثر ونهى على نفر الحاجج فانه تلحق قربة بفعل شيء أو تركه كان دخلت النار أو أن لم يخرج منها فقه على صوم أو صدقة بكذا فيتمخير من دخلها أو لم يخرج من مال الزمة وكفارة بين ولا يتعين الملائم ولو جاعا والفرع ما يخرج تحت أصل كلى (النسوة الزام) مسلم (مكاتب) رشيد (قربة لم تتعين) فلا كانت أو فرض كفاية ككفارة وتر وعبادة مريض وزيارة رجل قبرا وتزويج حيث سن خلافا لجمع وصوم أيام البيض والاثنتين فلو وقعت في أيام القشربق أو الحليض أو النفاس أو المرض لم يجب القضاء وكما لا تجزاة ونجبه زيمت ولو نذر صوم يوم بينه لم يصم قبله فان فعل أم كسبها الصلاة على وقتها المعين ولا يجوز تأخيرها عنه كفى بلا علم فان فعل صح

(قوله وإن يحد شفرته)  
بفتح الشين وسكون  
الفاء السكين الرىض  
وجعه شفار وقى  
الحديث إن الله كتب  
الإحسان على كل شئ  
فإذا قتلتم فأحسنوا  
القتلة وإذا ذبحتم  
فأحسنوا الذبحة  
وليعد أحدكم شفرته  
وليوج ذبيحته (قوله)  
وأن يمسك أى ثاقى  
شرطى حل التبع بنى  
المذبح (قوله الأنعام)  
أى الأبل والبقر والغنم  
(قوله الخيل) لا ولحد  
له من لطفه كقوم  
وقيل مفردة خال  
كراكب (قوله لأسد)  
أى فلا يحل وقذ كر  
بضمهم أن له حسابة  
اسم وزاد غيره مائة  
وثلاثين اسما (قوله  
مسلم) ولو رقيقا أو  
سفيا أو ملسا على  
ماسيا (قوله لم تتعين)  
أى قبل الاتين بصيغة  
النذر (قوله خلافا لجمع)  
أى حيث قلوا لا يصح  
نذرهم وان كان يسن في  
بعض حالاته (قوله  
والاثنتين) جمع اثنتين

وكان قضاء ولو نذر صوم يوم خميس ولم يمين كفاه أى خميس ولو نذر صلاة فيجب ركعتان بتمام قادر أو صوم أو صوم يوم أو صوم أيام ثلاثة أو صدقة تحول \* ويجب صرفه لحر مسكين مالم يمين شخصاً أو أهل بلد والاعتين صرفه له ولا يمين لصوم وصلاة مكان عينه ولا صدقة زمان عينه وخرج بالسلم المكلف الكافر والصبي والمجنون فلا يصح نذرهم كنذر السفيه وقيل يصح من الكافر وبالقرابة المصيبة كصوم أيام اختراق صلاة لأسبيلها في وقت مكروه فلا ينعقدان وكالمصيبة المكروه كاصلاة عند القبر والنذر لأحد أبويه أو لأولاده فقط وكذا المباح كقوله على أن آكل وأنام وإن قصد تقوية على العبادة أو النشاط لها \* ولا كفارة في المباح على الأصح ولا يمتنع ما يمين عليه من فعل واجب يميني ككتوبة وأداء ربع عشر مال تجارة وكترك حرم وإنما ينعقد النذر من المكلف (بلفظ منجز) بأن يلزم قرابة من غير تعليق بشئ وهذا نذر تبرر (كقوله على كذا) من صلاة أو صوم أو نسك أو صدقة أو قرارة أو اعتكاف (أو على كذا) وإن لم يقل لله (أو نذرت كذا) وإن لم يذكر معها الله على المعتد الذي صرح به البغوي وغيره من اضطراب طويل (أو بلفظ (معلق) ويسمى نذر مجزأة وهو أن يلزم قرابة في مقابلة ما يرغب في حصوله من حدث نعمة أو نداء عاقبة (كان شقائي الله وأسئلي الله فعلى كذا) أو أكرمت نفسي أو أوجب على كذا وخرج بلفظ التية فلا يصح بمجرد التية كإتياء العتود إلا باللفظ وقيل يصح التية وحدها (فيأزم) عليه (ما ألزمه حالا في منجز وعند وجود صدقة في معلق) وظاهر كلامهم أنه يلزمه الفور بأدائه عقب وجود المعلق عليه خلافاً لنية كلام ابنه بالسلام ولا يشترط قبول المنذوره في قسمي النذر ولا القبض بل يشترط عدم رده وصدق النذر بما في ذم المذنب ولو جبهوا لا فيأزم إلا باللفظ لا بالجلال البلقيني \* ولو نذر لغير أحد أصليه أو فروعه من ورثته بماله قبل مرض موته يوم ملكه كله من غير مشارك زوال ملكه عنه ولا يجوز الرأى الرجوع فيه وينعقد مطلقاً في نحو إذا مرضت فهو نذره قبل مرضي يوم وله التصرف قبل حصول المعلق عليه ويلغو قوله متى حصل لي الأمر الثلاثي أى لك بكذا ما لم يقترب به لفظ الزام أو نذر \* وأقضى جمع فيمن أراد أن يبقاها فأتعاقاً على أن ينذر كل للأخر بتناعه فعلاصع وإن زاد للبديء أن نذرت لى بتناعه أكثر ما يفعل ذلك فيها لا يصح بيعه ويصح نذره ويصح إبراء المنذوره الناذرهما في ذمة قال القاضي ولا يشترط معرفة الناذر ما نذر به تخمس ما يخرج له من معسر وككل ولد أو ثمة يخرج من أمي أو شجرة في هذا ذكر أيضاً أنه لا زكاف في الخمس المنذور وقال غيره عملان نذر قبل الاشتداد \* ويصح النذر للجنين كوصية بل أولى لا لليت الاقترب الشيخ الثلاثي وأراد به قرابة ثم كاسراج ينتفع به أو أطراف عرف فيجعل النذره على ذلك ويقع لبعض العلوم جعلت هذا لاني <sup>بلفظ</sup> فيصح كما يجب لأنه اشترط عرفهم ونذر ويصرف لمصالح الجفرة النبوية قال السبكي والأقرب عندي في الكعبة والحجرة والشرقة والمساجد الثلاثة أن من خرج من ماله عن شئ لها واقتضى العرف صرفه في جهة من جهاتها صرف إليها واختمت به أه قال شيخنا فإن لم يقتض العرف شيئاً فالشئ يتجه أنه يرجع في تعيين المصروف رأى ناظره قاله لظاهر أن الحكم كذلك في النذر لمسجد غيرها أه وأقضى بعضهم في أن قضى الله حاجتي فعلى الكعبة كذا بأنه يتعين لمصالحها ولا يصرف لفقراء الحرم كإدال عليه كلام المذهب وصرح به جمع متأخرون \* ولو نذر شيئاً للكعبة ونوى صرفه لقرابة معينة كالسراج تعين صرفه فيها إن احتيج لذلك والبيع وصرف لمصالحها كما استظهره شيخنا ولو نذر سراج نحو شعاع أو زيت بمسجد صرح أن كان ثم من ينتفع به ولعل في نذوره والا فلا \* ولو نذر أهداً منقول إلى مكة لزمه نقله والتصدق بعينه على فقراء الحرم مالم يمين قرابة أخرى كتطبيق الكعبة فيصرفها إليها وعلى الناذر مؤنة إيصال الهدى للمعين إلى الحرم فإن كان مصراً باع بعنه لنقل الباقي فإن تيسره كقنار أو حجر رعى بأهـ ولو بغيران حاكم أو هزل غنمته وتصدق به على فقراء الحرم وهل له أصاً كحقيقته أو لأوجهان ولو نذر الصلاة في أحد المساجد الثلاثة أجزأ بعضها عن بعض كالاكتكاف

(قوله مالم يمين شخصاً) أى والا يمين صرفه إلى ذلك الشخص ولو كان من بني هاشم وبني عبد المطلب فنذر غير السيد للسيد بخصوصه ونذر السيد للسيد بخصوصه صحيح كنذر الولد لوالده وكان نذر لغيره يخصه أه (قوله كتطبيق الكعبة) أى وما حوفاً من المسجد الحرام قال شيخ الإسلام في شرح الهدية لا تطبيق لمسجد آخر ولو مسجد المدينة والأقصى فلا يلزم بالنذر كإدال إليه الأيام بعد ترده وأقره الرافعي لكن قال النووي في مجموعها المختار الزوم لأن تطبيقه ستة مقصودة فلا يلزم بالنذر كإتياء القرب بخلاف البيوت ونحوها





ايضا علم حراً من يشتري آلة حوب كسيف وزعم ونشاب وترس ودروع وخيل وخلاف غير آلة الحرب ولو  
 مما تأنى منه كالخديد إذ لا يتعين جعله عند حوب ويصح بيعها لأذى أى فى دارنا (د) شرط (في مقود)  
 عليه ضمان كأن أوتينا (ملكته) أى العاقد (عليه) فلا يصح بيع فضولى ويصح بيع مال غيره ظاهراً إن بان  
 بمدا البيع أنه كان باع مال مورثه ظاهراً حياته فإن ميتاً حيث لا يتبين أنه ملكه ولا أثر ظن خطأ بان صحت لأن  
 الاعتبار فى العقود بما فى نفس الامر لا بما فى ظن المكلف (فائدة) لو أخذ من غيره بطريق جائز ما ظن  
 حله وهو حرام بائناً فإن كان ظاهر المأخوذ منه بائناً لم يطالب فى الآخرة والاطول فله البعوى ولو اشترى  
 طعاماً فى القصة وقضى من حرام فإن أقبضه البائع برضاه قبل توفية الثمن حل له أكله أو بعهده مع علمه أنه  
 حرام حل أيضاً والاحرم إلى أن يبرئه أو يؤمن من حلّ فله شيخنا (وطهره) أو أمكان طهره بفصل فلا يصح  
 بيع نجس نجس وجلبه ميتة وإن أمكن طهرها بتغسل أو دباغ ولا تمتنع لا يمكن طهره ولو دهننا نجس  
 بل يصح هبته (ورؤيته) أى المقود عليه إن كان معينا فلا يصح بيع معين لم يره العاقد إن أو أحدهما كرهه  
 وإبانه للغير المتسبي عنه وإن بالغ فى وصفه وتكفى الرؤية قبل العقد بالاضب تغيره إلى وقت العقد وتكفى  
 رؤية بعض المبيع إن حل على باقى كظاهر صبرة نحو برّ وأعلى المائع ومثل أن يزوج متساوى الأجزاء  
 كالجوب أول بدل على باقى بل كان صواباً لبقاء كغشّر مالن ويضوقشرة سفلى لنحو جوز فيكفى  
 رؤيته لأن صلاح باقى فى بقائه وإن لم يبدل هو عليه ولا يكفى رؤية القشرة العليا إذا انعقدت السفلى ويشترط  
 أيضاً قرة تسليمه فلا يصح بيع آتئ وضال ومغسوب لغير قادر على انتزاعه وكذا سمك بركة شق تحصيله  
 (مهمة) من تصرف فى مال غيره يبيع أو غيره ظاهراً تبديه فإن أنه عليه ولاية كأن كان مال مورثه فإن  
 موته أو مال اجنبي فإن أذنت له أو أماناً فقد شرط فإن مستوفياً للشروط صح تصرفه لأن العبرة فى العقود بمالى  
 نفس الامر وفى العبادات بملكه وبما فى ظن المكلف ومن ثم لو توشأ بماء ولم يظن أنه مطلق بطل طهوره  
 وإن بان مطلقاً لأن المداير فيها على ظن المكلف وشمل قولنا بيع وغيره الترويح والإبراء وغيره فالأمر أن  
 حق ظنا أنه لا حق له فى بيعه حتى صح على المعتد ولو تصرف فى انكاح فإن كان مع الشك فى ولاية نفسه  
 فإن ولياً لم يملكه حيث صح اعتباراً بما فى نفس الامر (وشرط فى بيع) ربوى وهو محسور بشئين (معلوم)  
 كاتب والشعر والغرواز ياب والملح والارز والذرة والقول (وقد) أى ذهب وقضه ولو غير مضرو وبين  
 كحلّ وتبر (بجنسه) كبرير وذهب بذهب (حلول) للعوضين (وتقاضى قبل تفرق) ولو تقاضى البعض  
 صح فى فقط (وعامة) بين العوضين يقينا بكيلى فى مكيلى ووزن فى موزون وذلك لقوله وَيُكْفَى لا يتبعوا  
 الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البزّ بالبز ولا الشعر بالشعر ولا الفزّ بالفز ولا للملح بالملح إلا السواء بسواء  
 عينا بين بدايد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايدى ما يقاومة قال الرافى ومن  
 لازم الحلول أى غالباً فيطلى بيع الربوى بجنسه جزاً أو مع ظن بمائة وإن خرجت أسواء (د) شرط فى بيع  
 أحدهما (غير جنسه) واتحد فى آلة الربا كبرير وشعر بذهب بضعة (حلول وتقاضى) قبل تفرق لا بمائة  
 فيطلى بيع الربوى بغير جنسه إن لم يقض فى المجلس بل يحرم البيع فى صورتين إن اختلف شرط من الشروط  
 واختلفوا على أنه من السكائر لو ردا العن لآكل الربا وموكله وكاتبه وطعماً تقرأه لو بيع طعام بغيره  
 كعقد أوتوب أو غير طعام بطعام لم يشترط شئ من الثلاثة (د) شرط (فى بيع موصوف فى ضمة) وقال له  
 السلم مع الشروط المذكورة للبيع غير الرؤية (قبض رأس مال) معين أو فى القصة فى مجلس خيار وهو (قبل  
 تفرق) من مجلس العقد ولو كان رأس المال منقمة وأما يتصور تسليم المنفعة بتسليم العين كدرا وحيوان  
 وتسليم إليه قبضه ورده لمسلم ولو عن دينه (وكون مسلم فيه ديناً) فى القيمة حالاً كان أو مؤجلاً لأنه لا بد  
 وضع له لفظ السلم فأسلت إليك ألفاً فى هذه العين أو هذا فى هذا ليس سائماً لاتقاء الشرط ولا يعلل باختلال

(قوله فالأمر أن حق)  
 أى معين كالف درهم  
 مثلاً وأما قيد الحق  
 بكونه معيناً لمساواة  
 أن الأبرأ من الجهول  
 باطل لا اعتداده (قوله)  
 يبيع موصوف أى  
 شئ موصوف فى القصة  
 هذه خاصة المتفق  
 عليها • وأما لفظ السلم  
 فيشترط على الأصح  
 قال الزكشى وليس لنا  
 عقد يخصص بصيغة  
 الأهذا والسكاح

لفظه ولو قال اشترت منك ثوبا صفته كذا بهذه الأرقام فقال بعتك كان بيعا عند الشيخين نظر اللفظ  
وقبل سلم نظرا للغي واختاره جمع محققون (و) كون السلم فيه (مقدورا) على تسليمه (في حقه) بكسر  
الحاء أي وقت حوله فلا يصح السلم في منقطع عند النخل كل رطب في الشتاء (و) كونه (معلوم قدر) بكيل  
من تكيل أو وزن أو وزن أو وزن في منورج أو عتق معدود وصح في نحو جوز ولو وزن وموزون  
بكل معذبه ضابطا ومكيل بوذن ولا يجوز في بيضة ونحوها لأنه يحتاج إلى ذكر حرمها مع وزنها في موزون  
عزة الوجوده ويشترط أيضا بيان محل تسليم السلم فيدان السلم بعمل لا يصلح للتسليم أو لعله المسمونة ولو ظفر  
السلم بالسلم إليه بعد النخل في غير محل التسليم ونقله إلى محل الظفر موزونة لم يلزمه أداء ولا طالبه بقيته ويصح  
السلم حالا ومؤجلا بأجل معلوم ولا مجهول ومطابقه حال ومطلق السلم فيه جيد (وحرمه) (و) صريانه قريبا  
وهو أنواعها فضل بأن يز يد أحد العوضين ومنه ربا القرض بأن يشترط فيه ما فيه نفع للقرض وربا يد  
بأن يفارق أحدهم مجلس التقابل للتفاضل بورا نساء بأن يشترط أجل في أحد العوضين وكلها جمع عليها ثم  
العوضان إن اتفقا جنسا اشترط ثلاثة شروط تقدمت أوعلة وهي العلم والتقديره اشترط شرطان قلنا  
قال شيخنا ابن زباد لا يندفع إثم إعطاء الربا عند الاقتراض بالضرورة بحيث أنه إن لم يسط الربا لا يحصل له  
القرض لا يضر في إلى إعطاء الزائد يضر في النقص أو التليك لاسا إذا قلنا النشر لا يحتاج إلى قبول لفظا  
على التمسك وقال شيخنا يندفع الإثم بالضرورة (فائدة) وطريق التخلص من عقد الربا لمن يبيع ذهابا  
بذهب أو فضة بفضة أو برأ أو زرا بأرز متفاضلا بأن يجب كل من البائعين حقه لا آخر أو قرض  
كل صاحبه ثم يبرئه ويتخلص منه بالقرض في بيع الفضة بالذهب أو بالأرز بالبر بلاقض قبل تفرق (و) حرم  
(نفي في دين أمة) وإن رضيت أو كانت كافرة (وغيره لم يجز) ولومن زنا الماوكين لواحد (نحو بيع)  
كعبة وقصة وهدية لغريم يعتق عليه خبر من فرق بين الوالدة ولها فرق الله بينه وبين أخته يوم  
القيامة (و بطل) العقد (فيهما) أي الربا والتفريق بين الأمة والوالد وألحق الغزالي في فتاويه وأقره  
غيره التفريق بالسفر بالتفريق بنحو البيع وطرده في التفريق بين الزوجة ولها وإن كانت حرة بخلاف  
المطلقة والأب وإن علا والجدة وإن علن ولومن الأب كالأب إذا علمت أم أبى التميز فلا يحرم لاستفاد  
المميز عن الحضنة بالتفريق بوصية وعق ورهنه ويجوز تفريق ولد البهيمة إن استغنى عن أمه بلبن أو  
غيره لكن يكره في الرضيع كنفه في الأذى المميز قبل البلوغ عن الأم فإن لم يستغن عن اللبن حرم وبطل  
الآن كان لغرض البيع لكن بحث السبي حرمه ذبح أمه مع بقائه (و) حرم أيضا (بيع نحو صنف من) علم  
أو (ظن أنه يتخذ مسكرا) للشرب والأشربة من عرف بالبحرور به والديك بالهراشة والكبش للناطحة  
والحرير لرجل بلسه وكذا نبيع نحو المسك لكافر يشتري لتطيب الصنم والحيوان لكافر علم أنه يأكله بلا  
ذبح لأن الأصحاب أن الكفار غاطبون بفروع الشريعة كالسليدين عندنا خلافا لأبي حنيفة رضي الله تعالى  
عنه فلا يجوز الإغارة عليهما ونحو ذلك من كل تصرف يفضي إلى مصبة يقينا أوطنا ومع ذلك يصح البيع  
هو يكره بيع ما ذكر من نومه منه ذلك وبيع السلاح لنحو وفاة وقطاع الطريق ومعاملة من بيده حلال  
وحرام وإن غلب الحرام الحلال ثم إن علم تحريم ما عقده حرم وبطل (و) حرم (احتكار قوت) كتمر  
وزبيب وكل عجزي في الفطرة وهو أسماك ما اشتراه في وقت الغلاء لا لرخيص ليبيعه باكثر عند اشتداد  
حاجة أهل محله أو غيرهم إليه وإن لم يشتره بقصد ذلك لا ليملكه لنفسه أو عياله أو لبيعه بمن مثله ولا أسماك  
غلة أرضه وألحق الغزالي بالقوت كل ما يعين عليه كاللحم وصرح القاضي بالكراهة في الثوب (وسوم)  
على سوم أي سوم غيره (بهدن من) بالتراضي به وإن خشي قصص الخائن عن القيمة للنهي عنه وهو  
أن يز يد على آخر في غن ما يريد شراءه أو يخرج له أرخص منه أو يرغب المالك في استرداده بشرته

(قوله وحرم ربا) قلنا  
أقرده غير مؤلفنا  
بترجته وهو بكسر الهمزة  
مع القصص وفتحها  
والله وألفه بدل من واو  
وتكتب بهما وبالياء  
له حجج (قوله وطريق  
التخلص الخ) والحيطة  
الخاصة من الربا  
مكروهة بسائر أنواعه  
خلافا لمن حصر  
الكراهة في التخلص  
من ربا الفضل (قوله  
التفريق بالسفر)  
ولو تغير قل كما قال  
ع ش

بأغلى وتحريمه ببدل البيع وقبل لزومه لبقاء الخيار أحد (ونجش) النهى عنه وللا يذاه وهو أن يزيد في الثمن لارغبته بل ليخدم غيره وإن كانت الزيادة في مال محجور عليه ولو عند نفس القيمة على الأوجه ولا خيار للمشتري أن يغير فيه وإن واطأ البائع الناجش لتعريض المشتري حيث لم يتأمل ويسأل ومنع السلفة ليغرب فيها بالكذب كالنجش وهو طرط التحريم في الكل علم النهى حتى في النجش ويسمح البيع مع التحريم في حده الموضع

(فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب) ثبت خيار المجلس في كل بيع حتى في الربوي والسلم وكذا في هبة ذات ثوب على المعتمد وخروج في كل بيع غير البيع كالإبراء والدية بالثوب وشركة وقراض ورهن وحوالة وكسابة وإجارة ولو في التمسك أو مقطرة بصفة فلا خيار في جميع ذلك لأنها لا تسمى بيعا (وسقط خيار من اختار لزومه) أي البيع من باع أو اشتريه كان يؤولا اختار له لزومه أو اشتريه فبسقط خيارهما أو من أحدهما كان يقول اخترت لزومه فبسقط خياره ويقع خيار الآخر ولو مشرا (إز) سقط خيار (كل) منهما (بفرقة بين) منهما أو من أحدهما ولو ناسيا أو جاهلا عن مجلس العقد (عرة) فأيضا هذه الناس فرقة يلزمه به العقد وما لا فلا كان في دار صغيرة فالفرقة بل يخرج أحدهما منها أو في كبيرة فيأن ينتقل أحدهما إلى بيت من بيوتها أو في محراء أو في سوق فيأن يولي أحدهما ظاهره ويغشى قليلا ولا يسمع الخطاب فيبقى خيار المجلس مالم يتفرقا ولو طامكتكما في محل وإن بلغ سنين أو تماسيد منازل ولا يسقط بموت أحدهما فينتقل الخيار للوارث المأهل (وحلف نافي فرقة أو فسخ قبلها) أي قبل الفرقة إن باع أو أدهم أحدهما فرقة وأنكرها الآخر لفسخ أو أخفا عليها وأدهم أحدهما فسحا قبلها وأنكر الآخر فيسقط الثاني لموافقة للأصل (ويجوز لهما) أي للعاقدين (شرط خيار) لهما أو لأحدهما في كل بيع فيه خيار المجلس الألفا يمتنع فيه البيع فلا يجوز شرطه للمشتري السافاة وفي ربوي وسلم فلا يجوز شرطه فيما لا حد لاشتراط القبض فيها في المجلس (ثلاثة أيام فأقل) بخلاف مالو أطلق أو أكثر من ثلاثة أيام فإن زاد عليها لم يصح العقد (من) حين الشرط للخيار سواء أشرط في العقد أم في مجلسه والمالك في المبيع مع توافقه في مدة الخيار لمن انفرد بخيار من باع ومشتريه من كان لها فوقوف فإن تم البيع بان أنه لمشتريه حين العقد والافباتع (ويحصل فسخ) للعقد في مدة الخيار (ينحرف فسخ البيع) وكاسترجعت البيع (واجازة) فيها (ينحرف) (بشع) (أجزت) البيع كضيته والتصرف في مدة الخيار بوطأ وإعتاق وبيع وإجارة وتزويج من باع فسخ ومن مشرا إجارة للشراء (و) ثبت (للمشتري جاهل) بما يأتي خيار في رد المبيع (ب) ظهور (عيب قديم) منقص قيمة في المبيع وكذا للبائع بظهور عيب قديم في الثمن وآثروا الأول لأن الغالب في الثمن الانقباض فيقول فيه ظهور العيب والتقديم ما قرن العقد وحدث قبل القبض وقد بقي إلى الفسخ ولو حدث بعد القبض فلا خيار للمشتري وهو (كاستحسانه) ونكاح لامة (وسرقة وإباق وزنا) من رقيق أي بكل منها وإن لم يتكسر وثابذ كرا كان أو أتى (وبول بفراس) إن اعتاده وبلغ سبع سنين وبخر وصنان مستحكيين ومن عيوب الرقيق كونه نماما أو شاميا أو كذابا أو آلا لطينا أو شاربا لنحو خمر أو تراك الصلاة مالم يتب عنها أو أصم أو أبله أو مصطك الركبتين أو رتقاء أو حاملا في أنسية لاهية أولا تحيض من بلغت عشرين سنة أو أحد نديها أكبر من الآخر (وجاح) حيوان (وعض) وربع وكون المار منلة الجند أو كون الجن مسلطين على ساكنها بالرجم أو القردة مثلا زحى ربع الأرض (و) ثبت بتغير بفضلي وهو حرام للتدليس والضرر (كتمرية) له وهي أن يترك حليه مدة قبل بيعه ليومهم المشتري كثرة البين وتجميعه للمجارة (لا) خيار (بغير فاحش كظن) مشترحو (زباجة جوهرية) لتسميه بمعه بفضية وهم من غير بحث (والخيار) بالعيب ولو بتصرية (فوري) فيبطل بالتأخير بلاعذر ويعتبر الفور عادة فلا يضر صلاة وأكل دخل

(قوله ونجش) وهو الإلزام لأنه يثير الرغبات في السلع ويرفع أسعارها (قوله) ويجوز لها شرط خيار (الح) ضابط ما ثبت فيه خيار المجلس ثبت فيه خيار الشرط لا الماشط فيه القبض وهو الربوي والسلم وما يصرح إليه الفساد ومن يمتنع على المشتري وما لا فلا (قوله وجاح) بالكسر وهو امتناعها على رابكها وبغيره يكونها جوحا فاقضى أنه لا بد أن يكون طبعا لها وهو متجه ومثلها هو ما عثره وشربها لبن نفسها وألحق به لبن شجرها (قوله) فوري أي اجباعا وعمله في البيع المعلن فإن قبض شيئا مما في التمسك ينحرف بيع أو سلم فوجده معيبا لم يلزمه فور إلا أن الأصح أنه لا يملكه إلا بالرضا بعينه

وقتها وقضاء حاجة ولاسلامه على البائع بخلاف عهده ولعله ليلا فله التأخير حتى يصبح ويحضر في تأخيره بجعله جواز الرد بالعيب ان قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء وبجمل فور يته ان خفي عليه ثم ان كان البائع في البلدة المشتري بنفسه أو وكيله على البائع أو وكيله ولو كان البائع غائبا عن البلد ولا وكيله بها رفع الامر الى الحاكم وجوبا ولا نوح لحضوره فاذا يجوز عن الانتهاء نحو مرض أشهد على انفسخ فان يجوز على الشاهد لم يزمه تلفظ وعلى المشتري ترك استعمال فلو استخبره قريبا ولو قوله اسقى أو بائني الثوب أو أغلق الباب فلا رد قهرا وان لم يفعل الرقيق ما أمر به فان فعل شيئا من ذلك بالمطلب يضر (فرع) لو باع حيوانا أو غيره بشرط براءته من العيوب في المبيع أو أن لا يرد به اصح العقد ويرى من عيب باطن بالحيوان موجود حال العقد لم يفسد البائع لاعتنا عيب باطن في غير الحيوان ولا ظاهره في ولو اختلفا في قدم العيب واحتمل كل صدق البائع يمينه في دعواه حدوته لان الاصل لزوم المقد وقيل لان الاصل عدم العيب في يده ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه ككسر بيض وجوز وقور يلمخ مدود رد ولا أرض عليه الحادث ويتبع في الرد بالعيب لزيادة المصلحة كالسمن وتعم الصنعة ولو بأجرة وحل ثارن يباع بالمنفعة كالولد والثر وكذا الحل الحادث في ملك المشتري فلا يتبع في الرد بل هي للمشتري

(فصل في حكم البيع قبل القبض) (المبيع قبل قبضه من ضمان بائع) بمعنى انفساخ البيع بثلثه أو اثنائه بائع وثبوت خيار بيعه أو عيب بائع أو اجنبي وبان لا يأخذني فلو لم يباة أو اختلف البائع انفسخ البيع (واختلف في قبض) وان جهل أثناء المبيع (و يطل تصرف) ولو مع بائع (بنحو بيع) كهبة وصديقة وإجارة ورهن واقرض (فما لم يقبض لا ينحو اعتاق) وتزوج وقت اكتشاف الشارع الى العتق ولعدم توقفه على القدر بدليل صحة اعتاق الآتي ويكون به المشتري قاصا ولا يكون باضا بالتزويج (وقبض غير منقول) من أرض ودار وشجر (يتخلل لمشتري) بأن يمكنه منه المانع مع تسليمه المفتاح وافتراغه من أمتعة غير المشتري (د) قبض (منقول) من سفينة أو حيوان (مقوله) من محله الى محله أو مع فريغ السفينة ويحصل القبض أيضا بوضع البائع المنقول بين يدي المشتري بحيث لو سلم اليه يده لثله وان قال لا أريد به وشرط في غائب عن محل العقد مع اذن البائع في القبض مضى زمن يمكن فيه المضى اية عادة ويجوز لمشتري استقلال بقبض المبيع ان كان الثمن مؤجلا أو سلف الحال (وحار استدلال) في غير ربوي بيع بمثلة من جنسه (عن ثمن) فقد أو غيره غير ابن حجر رضي الله عنه كست أبيع الابل لفلان بكذا وأخذ كذا الثراهم وأبيع بالثراهم وأخذ مكانها الثناير فأثبت رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك فقال لا بأس اذا تفرقتا وليس بينهما كاش (و) عن (دين) قرض وأجرة وصداق لاعتنا مسلم فيه لعدم استقراره ولو استبدل موافقا في حله الرأب كدهره من دينار اشتراط قبض البديل في المجلس حذر من الرأب لان استدلالا برأى في الصلة كطعام عن درهم ولا يبدل نوع أسلف فيه أو مبيع في القيمة عقد غير لفظ السلم نوع آخر ولو من جنسه كخطة سمره عن يضاء لان المبيع مع تعيينه لا يجوز ومعه قبل قبضه فمع كونه في القيمة أولى نعم يجوز ابداله بنوعه الأجد وكذا الأردأ بالتراضي

(فصل في بيع الأصول والثمار) (يدخل في بيع أرض) وحبثا وقتها والوصية بها مطلقا لاقى رهنها والاقرار بها (ما فيها من بناء وشجر) رطب وثمره الذي لم يظهر عند البيع وأصول بقل يجوز مرة بعد أخرى كقشاه ويطبخ لاما يؤخذ دفعة كبر وبطل لانه ليس للدولم والثبات فهو كالنقولات في النار (و) يدخل (في) بيع (بستان) وقرية (أرض وشجر و بناء) فيها لا مزاج حولها لانها ليست منها (و) في بيع (دار) هذه الثلاثة أي الأرض المأوكة البائع بمجملتها حتى تخومها الى الأرض السابعة والشجر المفروس فيها وان كثر والبناء فيها بأواعه (وأبواب منصوبة) وأغلقها للثمة لا لأبواب القلوعة والسرر والجاراة

(قوله وعن دين الخ)  
أما بيع الدين ولو بين  
غير من هو عليه فباطل  
في الاظهر كأن يشتري  
عديز يد بمقاتله على  
عمرو ويجزه عن تسليمه  
والمنضم ما في الروضة  
هو أو أصلها في الخلع من  
جواز بيع دين أو دين  
بشرطه السابق اه  
عنه (قوله الاصول)  
فالنوع في تحريره  
الأصول الشجر  
والأرض (قوله والخيار)  
جمع نحر وهو جمع نخرة  
(قوله مطلقا) أي من  
عبر نص على الادخال  
الاخراج

المدفونة بلبانة (لا في بيع (قرن) ذكر أو غيره (حلقه) بأذنه أو ناسم أو نعل (و) كذا (توب) عليه خلافا للمحامي كالمرور وإن كان سائر عورته (وفي) بيع (شجر) رطب بلا أرض عند الإطلاق (عرق) ولو بإسما إن لم يشترط قطع الشجر بأن شرط إيقاده أو أطلق لجوب بقاء الشجر الرطب ويلزم المشتري فلع اليابس عند الإطلاق للعادة فإن شرط قطعه أو قلعه عمل به أو إيقاده يطل البيع ولا يتنفع المشتري بتفرسها (وخصن رطب) لا يابس والشجر رطب لأن العادة قطعه وكذا ورق رطب لا ورق حناه على الوجه (لا يدخل في بيع الشجر (مقره) فلا يتبعه في بيعه لأن اسم الشجر لا يتناول (و) لا (تظهر) كقطع نخل بشقق ومخرعو عنب يروى وجوز بأفعلة ظاهر منه للبائع وما لم يظهر للمشتري ولو شرط الثمر لاحدهما فهو عمل بالشرط سواء أظهر الثمر أم لا (و يتيقن) أى الثمر الظاهر والشجر عند الإطلاق فيستحق البائع بقية الثمر لى أو أن الجناز يأخذ دفعة لا تدريجها والمشتري بقية الشجر مادام حيا فإن اقتلع فله غرسه إن نفع لبلده (و) يدخل (في) بيع (دابة جالها) المالك لملكها فإن لم يكن مملوكا لمالكمها لم يصح البيع كبيعها دون جالها وكذا عكسه

(قوله كأن وقفه) أى  
أو كاتبه (قوله أوة حنة)  
أى وقت الحبس أو  
شرعا وتزيم القيمة وإن  
زادت على الثمن (قوله  
كأن قال البائع لم أكن  
بائعا) أى أو كنت  
معتبرا أو محجورا على  
وعرف له ذلك فله  
المصدق وأما إذا قال  
السيد كاتبك هل نعم  
واحد وقال الرقيق بل  
على نعمين فإن الرقيق  
هو المصدق كما رجحه  
التنوير

(فصل في اختلاف المتعاقدين) (ولو اختلف متعاقدان) ولو كيلين أو أولاديين (في صفقة عقد معارضة) كبيع وسرو قراض وإجارة ومداق (و) الحال أنه قد (صح) العقد باثباتهما أو بمن البائع (كقصر عوض) من نحو سبع أو ثمن أو جسه أو صفته أو أجل أو قدره (ولا يئنه) لاحدهما بما أعاده أو كان لكل منهما بيئة والكل قد فعله رتباً بأن أطلق أحدهما وأرخت الأخرى أو أراضا بتاريخ واحد والاحكم بقدمه الماريخ (حلف كل) منهما بما واحدة تجمع ثنيا لقول صاحبه وأبنا لقوله فيقول البائع مثلاً ما بعت بكذا وقد بعت بكذا ويقول المشتري ما اشتريت بكذا وقد اشتريت بكذا لأن كل مدعى ومدعى عليه والأوجه عدم الاكتفاء بما بعت أو البكذا لأن الذى فيه صريح والاثبات مفهوم (فإن) رضى أحدهما بسون مادعاء أو سمح للأخر بما ادعى لم العقد ولا رجوع (فإن) (أصر) على الاختلاف (فلسل) منهما أو الحاكم (فسخه) أى العقد وإن لم يسلأه قطعا للتزاع ولا تجب الفور به هنا ثم بعد الصرخ برء المدعى بزادته المتصلة فإن تلف حسا أو شرعا كأن وقفه أو بعه رة مثله أن كان مثليا أو قيمته أن كان متقومًا ويرد على البائع قيمة ألقى فسخ العقد وهو آبن من عند المشتري والظاهر اعتبارها بيوم الحرب (ولو ادعى) أحدهما (بيعا) والآخر رها) أوجه كأن قال أحدهما بعتك بألف فقال الآخر بل رهننته أو وهبنته فلا تخالف إذ لم يتفقاً على عقد واحد بل (حلف كل) منهما للآخر (ثنيا) أى بما نافية لدعوى الآخر لأن الأصل عدمه ثم ردة مدعى البيع الألف لأنه مقر بها ويسترد العين بزوالها المتصلة والمنفصلة (و) إذا اختلف العاقدان فادعى أحدهما اشتتال العقد على مفسد من أخلال ركيز أو شرط كأن ادعى أحدهما رقيقته وأكراه الآخر (حلف مدعى صحة) العقد غالباً تقديماً لظاهر من حال المكلف وهو اجتنابه للفساد على أصل صحتها تنسوف الشارع إلى إضاء العقود وقد صدق مدعى الفساد كأن قال البائع لم أكن بالغا حين البيع وأنكر المشتري واحتمل ما قاله البائع صدق بيمينه لأن الأصل عدم البوغ وإن اختلفا هل وقع الصلح على الانسكار أو الاعتراف فيصدق مدعى الانسكار لأنه الغالب ومن وهب في صمته شيئاً فادعت ورثته غيبة فحلف حال الهبة لم يقبوا إلا أن علمه غيبة قبل الهبة وادعوا استمرارها إليها وصدق منكر أصل نحو البيع (فروغ) لورد للمشتري بمباعدة فأنكر البائع أنه البيع فيصدق بيمينه لأن الأصل مضي العقد على السلامة ولو أنى المشتري بما فيه غارة وقال قبضته كذلك فأنكر للمقبض صدق بيمينه ولو أغرضه في ظرف المشتري فظهرت فيه غارة فادعى كل أنهما من عند الآخر صدق البائع بيمينه إن لم يكن صدقه لأنه مدع للصحة ولأن الأصل في كل حادث تقديره بأقرس من والاصل براءة البائع وإن دفع له ثمنه دينه فرده بعب فقال البائع ليس هو

الذي دفعته صدق الدين لان الاصل بقاء الذمة ويصدق غاصب رد عيننا وقال هي المنصورة وكذا ودع  
**(فصل في القرض والرهن (الاقراض)** وهو تمليك شيء على أن يرد مثله (سنة) لأن فيه اعانة على  
 كشف كربة فهو من السخا لا كيدته لإحداث الشهيرة تكبر مسلم من نفس عن أخيه كربة من كرب  
 الديانفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وصح غير من  
 أقرض الله مرتين كان له مثل أجر أحدهما لو تصدق به والصدقة أفضل منه خلافا لبعضهم ومحل نفيه ان لم  
 يكن المقرض مضطرا والادب يحرم الاقتراض على غير مضطر لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة فورا في  
 الحال وعند الحلول في المؤجل كالاقراض عند العلم أو الظن من أخذه أنه ينفقه في معصية ويحصل (بالعجب  
 كأقرضتك) هذا أول مسكنه على أن ترد مثله أو أخذه ورد به أو أصرفه في حوائجك ورد به فان  
 حذف ورد به فكتابة وخذه فقط لغو الا ان سقه أقرضني هذا ويكون قرضا أو أعطني فيكون هبة ولو  
 انقصر على ملكته ولم ينو البذل هبة والاهكامية ولو اختلفا في بية البذل صا في الدافع لانه أعرف  
 بقصده أو في ذكر البذل صدق الأخذ في عدم الدكر لانه الأصل والصفة طاهرة بما ادعاه ولو قال لحظرت  
 أطعمتك بعض فأفكر صدق الطعم حل للناس على هذه المسكنة ولو قال هو بك بعض فقال بمنا صدق  
 الثيب ولو قال اشتري بدمي خبزا فاشتريه كان الرهن قرضا لاهية على المتمد (وقول) متصل به  
 كاقترضته وقبلت قرضه نعم القرض الحكمي كالانفاق على اللقيط المحتاج والطعام الجائع وكسوة العارى  
 لا يقتصر الى إيجاب وقبول ومنه أمر غيره بإعطاء ماله غرض فيه كاعطاء شاعر أو ظلم أو الطعام فقير أو قضاء  
 أسير ومعدد راي وقال جمع لا يشترط في القرض الإيجاب والقبول واختاره الأذهرى وقال بقياس جواز  
 المعاطاة في البيع جوازها هنا وانما يجوز القرض من أهل تبرع فيما يسلم فيه من حيوان وغيره ولو تعدا  
 مفقوشا ثم يجوز قرض الثوب والبهين والتجبر الخامس للاروبة على الأوجه وهي خبيرة لبن حاض تلقى على  
 اللبن ليروب لا اختلاف حوضها المقصودة ولو قال أقرضني عشرة فقال خذها من فلان فان كانت له تحت  
 يده جاز والأفوه وكيل في قبضه فلا بد من تجديد قرضها ويمتنع على ولي قرض مال موله بلا ضرورة  
 نعم يجوز للقاضي اقراض مال المحجور عليه بلا ضرورة لكثرة أشغاله ان كان المقرض أميناموسرا (وملك  
 مقرض قبض) باذن مقرض وان لم يتصرف فيه كالموهاب قال شيخنا والأوجه في النقوط المعتاد في  
 الافراح أنه هبة لا قرض وان اعتيد رد مثله ولو أنفق على أخيه الرشيد وعياله سنين وهو ساكت لا يرجع  
 به على الأوجه (و) جاز (لقرض استداد) حيث بقي ملك المقرض وانزال عن ملكه ثم عاد على الأوجه بخلاف  
 ما لو تلقى به حتى لازم كرهن وكتابة فلا يرجع فيه حينئذ لم لو آخوه رجع فيه ويجب على المقرض رد الدليل  
 في المثل وهو النقد والحبوب ولو تعدا أبواله السلطان لأنه أقرب الى حقه ورد الدليل صورة في المقنوم وهو  
 الحيوان والنبات والجواهر ولا يجب قبول الرديء عن الجيد ولا قبول المثل في غير محل الاقراض ان كان  
 لغرض صحيح كأن كان لقهمة مؤنة ولم يتحملها المقرض أو كان للموضع مخفوا لا يلزم المقرض الدفع في غير  
 محل الاقراض الا اذا لم يكن له مؤنة أو مؤنة وتحملها المقرض لكن له مطالبة في غير محل الاقراض  
 بقيت بمحل الاقراض وقت المطالبة فيما لقهمة مؤنة ولم يتحملها المقرض لجواز الاعتياض عنه (و) جاز  
 لقرض (نعم) يصل له من مقرض كرد الدقيرا أو صفة والأجود في الرديء (بلا شرط) في المصدق بل  
 يسن ذلك المقرض لقوله **عنه** ان غباركم أحسنكم قضاء ولا يكره المقرض أخذه كقبول هديته ولو في  
 الر يوى والأوجه أن المقرض يملك الزائد من غير انفق لانه وقع تبعا وأبنا فهو يشبه الهدية وأن المقرض  
 اذا دفع أكثر مما عليه وادعى انه ائتماده ذلك نظا أنه الذي عليه حلف ورجع فيه وأما المقرض بشرط جو  
 نفع لمقرض ففساد غير كل قرض جو نفعه فهو ربا وجبرضعه محرم معناه عن جمع من الصحابة ومنه

(قوله والتجبر الخامس)

هذا أحد وجهين

ذكرهما في التهمة

ورجح بعض المتأخرين

قال هو وهو الظاهر

لايراد العادة خلافا

سؤمه في الأنوار من

النسج قال السبكي

والعبارة بالوزن كالخبز

(قوله فلا بد من تجديد

قرضها) أى لا امتناع

اتحاد القايض والمقبض

وسأني الكلام على

هذا في خامسة قبيل

مبحث الرهن

القرض لمن يتأسر ماله أي مثلاً بكثرة من قيمته لاجل القرض ان وقع ذلك شرطاً لذهو حيث حرام  
اجاعاً والاكره عندنا وحرام عند كثير من العلماء قاله السيكي ويجوز الاقراض بشرط الرهن أو السكيل  
ولو قال اقترض هذا مالاً وأنا هنا ضامن فأقرض المائة أو بعضها كان ضامناً على الأوجه للحاجة كائن  
متعلق بالبحر وعلى ضياءه وقال الفيض لو ادعى المالك القرض والأخذ بالوديعة صدق الأخذ لأن الأصل  
عدم الضمان خلافاً للأنوار (و يصح رهن) وهو جعل عين يجوز بيعها وثيقة يدين يستوفى منها عند تعذر  
وفائه فلا يصح رهن وقف وأمواله (بإيجاب وقبول) كرهت وارتفعت وبشرط ماصر في البيع من اتصال  
اللفظين وتوافقهما معنى ويأتى هنا خلاف المعاطلة (من أهل تبرع) فلا يرهن ولما كان أوجداً أو وصياً  
أو حاكماً مال صبي ويحتمل كلاً يرهن لهما الا لضرورة أو غبطة ظاهرة فيجوز له الرهن والارتهان كأن  
يرهن على ما يقترض لحاجة المؤنة ليقى بما ينتظر من الغلة أو بحال الدين وكان يرهن على ما يقرضه أو  
يبيعه مؤجلاً لضرورة تنبأ ونحوه لزوم الارتهان حينئذ (ولو كانت) العين المرهونة جزءاً شاعاً أو (عارية)  
وان لم يصح لنقلها كأن قاله مالكها ارهنها بدينك لحصول التوثيق بها ويصح اعارة التذلل على  
الأوجه وان منعنا اعارته لغير ذلك فيصح رهن معار بدين مالك بشرط معرفته المرهون وجنس الدين وقاره  
نعم في الجواهر لو قال رهن عبيدي بما شئت صح أن يرهن بأكثر من قيمته انتهى ولو عين ففرا فرهن  
بدونه معار ولا رجوع للمالك بعد قبض المرهون العارية فلا كان في بدل الرهن ضمن لانه مستعير لأن اضافاً  
أوفى بدل المرهون فلا ضمان عليهما إذا المرهون أمين ولم يسقط الحق عن ذممة الراهن نعم ان رهن فاسداً ضمن  
بالقبض على مثاله غير واحد وبيع المعار بمراجعة مالكه عند حلول الدين ثم يرجع المالك على الراهن بثمنه  
التي بيع به (لا) يصح (بشرط ما يضر) الراهن والمرهون (كأن لا يبيع) أي القهرون (عند الحل) أي  
وقت حلول الدين أو بالأب كثر من ثمن التسل (وكشرط منفعة) أي المرهون لمرتهن (كأن يشرط أن  
الزائد) الحادثة كشمرا الشجر (مرهونة) فيبطل الرهن في الصور الثلاثة (ولا يلزم) الرهن كالمطالبة (القبض)  
بما صر في قبض المبيع (بذن) من رهن يصح تبرعه ويحصل الرجوع عن الرهن قبل قبضه بتصرف يزيل  
المالك كالمطالبة والرهن لا يخلو بوطء وتزوج وموت عاقد وهرب مرهون (واليد) في المرهون (لمرتهن)  
بعد لزوم الرهن غالباً (وهي) على الرهن (أمانة) أي بئامانة ولو بعد البراءة من الدين فلا يضمنه المرتهن  
الا بالتعدي كأن امتنع من الرد بعد سقوط الدين (وصدق) أي المرتهن كالمتأجر (في دعوى) تلف يمينه  
(لا) في (رد) لانهما قبضا لقرض أنفسهما فكأنما كالمتسعر بخلاف الوديعة والوكيل ولا يسقط بتافه شيء  
من الدين ولو غفل عن تحوكتاب فأكثر الأرضة أو جعله في محل ومظنته ضمنه لتقر بطله (قاعدة) وحكم  
قائد العقود اذا صدر من رشيد حكم صحيحها في الضمان وعلمه لأن صحيح العقدا اقتضى الضمان بعد  
اقتض كالبيع والقرض ففاسده أولى أو علمه كالرهون والمتأجر والموهب ففاسده كذلك (فقرع)  
لورهن شيئاً وجعله مبيعاً من المرتهن بعد شهر أو عارية له بعده بأن شرطاً في عقد الرهن ثم قبضه المرتهن لم  
يضمنه قبل قبض المثل الثمر وان علم ففاسده على التمسد وضمنه بعده لانه يصير مبيعاً أو عارية فاسدين لتعلقهما  
باقضاء الشهر فان قال رهنك فان لم أقض عند حلوله فهو مبيع منك فسد البيع لا الرهن على الأوجه لانه  
لم يشترط فيه شيئاً (وله) أي للمرتهن (طلب يمينه) أي المرهون أو طلب قضاء دينه ان لم يبيع ولا يلزم الراهن  
البيع بمضمونه بل انما يطلب المرتهن أحد الأمرين (ان حل الدين) وانما يبيع الراهن بدين المرتهن عند  
الحاجة لانه فيه سقاء ويقدم المرتهن ثمنه على سائر الغرماء فان أي المرتهن الاذن قال له المالك انك ائتمن في يمينه  
أو أثره من الدين (ويجبر رهن) أي بجبره المالك على أحد الأمرين اذا امتنع بالحبس وغيره (فان أصر)  
على الامتناع أو كان غائباً وليس له ما يوفى منه غير الرهن (باعه) عليه (فاض) بعد ثبوت الدين وملاك الراهن

(قوله كلاً يرهن لهما)  
أي لان الولي في حال  
الاختيار لا يبيع الا  
بحال مقبوض قبل  
التسليم فلا ارتهان  
والسفيه كالمصير والمجنون  
فيما ذكر ولو جبر بدل  
المصير والمجنون بالمحجور  
لكان أولى لانه أعم  
وأخصر (قوله ولغير  
ذلك) أي لغير الرهن  
وإنما امتعت اعارة  
النقد ليصرفه في  
مشتري عين مثلاً  
لفوات شرط المعار الآتي  
في بابه وهوان لا يكون  
الذم المقصود في المعار  
بذهاب يمينه

الرهن وكونه محل ولايته وقضى الدين من ثمنه دفعا لفرض الرهن ويجوز للرهن يسه في دين حال بلذن  
الرهن وحضرته بخلافه في غيبته نعم ان قدر له الخن صح مطلقا لا تنفاد التهمة ولو شرط ان يبيعه ثالث عند  
الحل جاز يسه فمن مثل حال ولا يشترط مراعاة الرهن في البيع لان الاصل بقاء اذنه بل الرهن من لانه قد يميل  
أو يرى (وعلى مالكه) من رهن أو يبدله (مؤنة) للرهن كنقعة رقيق وكسوة وعلف دابة وأجرة  
رد آتني ومكان حفظ واعادة ما يهدم اجماعا خلافا لما ذهبه الحسن فان غاب أو أفسد رابع الرهن الحاكم  
وله الاتفاق باذنه ليكون رهنه بالثقة أيضا فان تعذر استئذانه وأشهد بالانفاق ابرج رجع والا فلا (وليس  
له) أي للمالك بعد لزوم الرهن بيع ووقف (ورهن لآخر) لثلاث اقسام للرهن (ووطء) للرهن ببلانته وان  
لم يحل حسبا للباب بخلاف سائر التمتع فتحل ان أمن اوطءه (وزوج) لامة مروهة لقصة القيمة (لا)  
ان كان الزوج بيع (منه) أي للرهن أو باذنه فلا يتبع على الرهن وكذا لا يجوز الاجارة للرهن بل ان كان  
ان جاوزت مدتها المحل ويجوز له الا ستفاد بالركوب والسكنى لا الباء والعرض نعم لو كان الدين مؤجلا وقال  
أنا أقفل عند الاجل فله ذلك وأوطء الرهن الجار بقله روهة ولو باذن للمالك فراحب علم السحر بم فعله  
الحذ و يزنه المهر ما لم تطاوعه عاله المحرم ومنسب الى عطاء من نحو زه الوطء بادن المالك ضيف جدا  
يق بل انه مكذوب عليه وسئل القاضي العبد الشاربي عن الحكم فيما اعتاده النساء من ارهان الخيل مع  
الاذن في لبسها فأجاب لاضايل على الرهن مع اللبس لان ذلك في حكم اعادة فائدة مطلقا بان العرض  
لا تقترض ما لا الاجل الارهان والمسلم فخل ذلك عوضا فادى في غالبة اللبس (ولو احتلها) أي الرهان  
والرهن (في) أصل (رهن) كان فالرهن كذا ما سكر الآخر (أو) في قدره أي للرهن كرهني  
الارض مع شجرها فله بل وحدها أو قدر للرهن به كالأقن فله بل بآت (صدق رهن) يمينه وان  
كان للرهن يمينه لان الاصل عدم ما يدعي الرهن ولو ادعى رهنه هو يدين له فبصدقه بالان  
وأنكره الرهن وقال بل غصبته أو أعزته كذا في حقه صدق في حقه يمينه (مخرج) من عليه امان  
بأحدهم الرهن أو كفيل فأدى ألفا وقال أدينه عن ألف الرهن صدق يمينه لان المؤدى اعرف بقصده  
وكيفيته ومن لم يؤدى لادته شيئا وقصدته عن دينه وقع عنه وان ظه الدائن هدية كذا قالوه نعم ان لم يو  
الدفع شيئا حال الدفع جعله عشاء منها لان التعيين اليه (تمة) الفاس من عليه دين لأدى حال راند على  
ماله بمجرد عليه يطلبه العجز على نفسه أو طلب غرامته وبالحجر يتعلق حق الغرامه بماله ولا يصح نصرة فيه  
بما يضرهم كوقف وهبة ولا يبيع ولو لغرامته بدينهم بفرض القاضى وبصح اقراره بين أردن اسند  
وجوبه لما قبل الحجر ويأخذ قاض يبيع ماله ولو سكنه وخادمه بحضرته مع غرامته وضمنه يمين غرامته  
كبيع مال متنع عن أداء حق وجب عليه أدائه وقاض اكراهه متنع من الاداء بالجلس ربعه من أنواع  
التعزير ويعبس مدين مكلف عهده المال لأصل وان علان جهة أب أو أم بدين فرضه حللا لا يحاوى  
كالزالي واذا ثبت اضرار مدين لم يحجز حسبه ولا ملازمته بل يميل حتى يبرر والدائن مارة من لم يثبت  
اعساره ما لم يختر المدين الحبس فيجب عليه وأجره الحبس وكذا اللارم على المدين والحاكم مع المحبوس  
عن الاستئناس بالمحاجة وحضور الجمعة وعمل الصنعة ان رأى المصلحة فيه ولا يجوز للدائن نحو بيع الدين بيع  
الطعام كما أفنى به شيخنا الرمزى رحمه الله تعالى ويجوز لغيره من الفاس المحجور عليه أو الملتى الرحوم فورا  
الى متاعه ان وجد في ملكه ولم يتعلق به حق لازم والعوض حال وان تفرغ البيض البيع وبث البئر واشتد  
حب الزرع لانها حدثت من عين ماله وبحل الرحوم من البائع ولو بلا قاض بنحو فسخت ورجعت في  
البيع لا ينحو بيع وعق في

(فضل) بجور بمجنون الى افاقة وصبا الى باوغ مكال خمس عشرة سنة قرة تحديد الشهادة على بلن خير ين  
أو خروج من أو حبض وامكانهما كمال تسع سنين ويصدق مدعى باوغ بامناه أو حبض ولو في خصومة بلا

(قوله صح: طلقا) أي  
حضر الرهن أو غاب  
(قوله واعادة ما يهدم)  
يجر اعادة عطا حل  
نقعة فيلزم المالك تعبير  
نحو البيت أو الاذن في  
بيعه وانه أعلم (قوله  
والا) أي والايستلم  
استئذانه بأن سهل  
أشهادا ولا أو فخر ولم  
يشهد ففي الصور  
الثلاث لا يرجع بما أفق  
(قوله وامكانهما) أي  
المعتمدين للتي والحبض  
ما خرج عند كمال تسع  
سنين وبالأولى ما يخرج  
بعد كمال التسع هذا  
مقاد كلام الشارح  
لكنه غير شامل لما  
خرج قبل التسع بما  
لا يسع أقل حبض  
وطهر مع أن ذلك  
ملحق بما بعد كمال  
التسع فحكمه حكم  
الحبض فنبه وأقل ما  
يسع أقل طهر وحبض  
سنة عشر يوما بلياها



يعين إذ لا يعرف الأمنه ونبت العانة المشنة بحيث تحتاج إلى الحلق في حق كافر ذكر أو أنثى أمارة على بلوغه بالسن أو الاحتلام ومثله وللمن جهل اسلامه لامن عنهم من يعرف سنه على الأوجه وقيل يكون علامة في حق المسلم أيضا وأخوفاً لعانة الشمر الخشن في الأبط وإذا بلغ الصبي رشيدا أعطى ماله والرشد صلاح الدين والمال بأن لا يضل محرما يظل عدالة من ارتكاب كبيرة أو أصرار على صغيرة مع عدم غلبة طاعته معاصيه و بأن لا يبرئ بتفخيخ المال بائنا حل حين فاقش في المعاملة وانفاق ولو فلسا في محرم وأما معرفه في الصدقة ووجوبها لغير والمطاعوم والملابس والمدايا التي لا تليق به فليس بتقدير وبدافاة المحجوبين وبلوغ الصبي ولو بلا رشد يصح الاسلام والطلاق والحلع وكذا التصرف المالي بعد الرشد وولي الصبي أب عدل فأبوه وإن علا فوصي فقاضي بلد المولى إن كان عدلا أئينا فان كان ماله يلد آخر فولي ماله فاضي بلد المال في حفظه وبيعها واجارته عند خوف هلاكه فصلحاه بلده ويتصرف الولي بالمصلحة ويازمه حفظ ماله واستناؤه قدر النفقة والزكاة والمؤمن إن أمكنه وله السفر به في طريق من لمقصداً برا لا بحرا وشراء عقار يكتفيه غلته أولى من التجارة ولا يبيع عقاره إلا بحاجة أو غبطة ظاهرة وأقضى بعضهم بأن الولي الصالح على بعض دين المولى إذا تعين ذلك طريقا لتخليص ذلك البعض كما أنه لا يبازمه دفع بعض ماله سلامة باقيه اتبى وله بيع ماله نسبت لمصلحة وعليه ارتمان بالثمن رعتا وافيان لم يكن المشتري موسرا وولي أقراض مال محجور لضرورة ولقاض ذلك مطلقا بشرط كون المقرض مليئا آمينا ولا ولاية لأهل على الاصح ومن أكل بهوا لا نصبه نعم لهم الاتفاق من مال الطفل في تأديبه وتعليمه لانه قليل فوسجبه عند فقد الولي الخاص ويصدق أب أوجد في أنه تصرف لمصلحة بحيث وقاض بلايين إن كان ثقة عدلا شهر رافعة وحسن السيرة لأوصى وقوم وحاكم فاسق بل المصدق يمينه هو المحجور حيث لا يئنه لانهم قد تديمون ومن لم يملو كانت الأموصية كانت كالاولين وكذا آباؤها (فرع) ليس لولي أخذ شيء من مال مولى إن كان غنيا مطلقا فان كان فقيرا واقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته وإذا أيسر لم يبازمه بدل ما أخذته قال الأستاذ في هذا في وصي وأمين أما أب أوجد في أخذ قدر كفايته اتفاقا سواء الصحيح وغيره وقبس بولي اليتيم فيأخذ من جمع ماله لك أسير أي مثلا فله إن كان فقيرا الأكل منه واللاب والجدا استخدام محجوره فيما لا يقابل بأجرة ولا يضر به على ذلك خلافا لمن جزم بأنه ضربه عليه وأقضى النووي لاستخدام ابن بنته لزمه أجرته إلى بلوغه ورشده وإن لم يكرهه ولا يجب أجرة الرشيد إلا إن أسره ويحري هذا في غير الجدل للدم وقال الجلال البلقيني لو كان الصبي مال غائب فأنفق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع إذا حضر ماله رجع إن كان أبأ أوجدا لأنه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي حتى الحاكم بل يأذن لمن ينفق ثم يوفيه وأقضى جمع فيمن ثبت له على أبيه دين فادعى اتفاه عليه بأنه يصدق هو وأولاده باليمين

(قوله نسخ حوالة)  
الحوالة بتسح الحياه  
أصح من كسرها  
ومتناها في الأفة  
الانتقال من قولهم  
حال عن العهد إذا  
انتقل منه وتغير وفي  
الفرع عقد يقتضى  
قلدين من ذمة إلى  
ذمعه يطلق على اتفاهه  
من ذمة إلى أخرى  
(قوله وحلف عليه)  
أي على عبده للحوالة  
بأن قال لم يحك على أو  
لمن الحيل كأن قال لم  
يكن له على دين

(فصل في الحوالة) تصح حوالة (مبيقة) وهي باعجاب من الحيل كأحلتك على فلان بالدين الذي لك على أو نقلت حقتك إلى فلان أو جعلت مالى عليه لك وقول من المحتاج بلا تعلق ويسح بأخني (و برضا محيل ومحتاج) ولا يشترط رضا المحال عليه (ويلازم بها) أي الحوالة (دين محال محال عليه) فغيراً المحيل بالحوالة ضمن دين المحال والمحال عليه من دين المحيل ويتحول حق المحال إلى ذمة المحال عليه عاجا (فان تعذر أخذ ذمته بظلم) حصل للمحال عليه وإن قارن الفليس الحوالة (أو جهد) أي أنكر منه للحوالة لو دين المحيل وحلف عليه أو يبرئ ذلك كعزز للمحال عليه وموت شهود الحوالة (لم يرجع) المحال (على محيل) بشئ وإن جهل ذلك ولا يتخير بولي المحال عليه معسر أو لن شرط يساره ولو طالب المحال للمحال عليه فقال أبرأني المحيل قبل الحوالة وأقام بذلك بينة سمعت وإن كان المحيل في البلد ثم المتجه أن للمحال الرجوع بدينه على المحيل إلا إذا استمر على تكذيب المحال عليه ولو بلغ عبدا وأحال بتمنه ثم اتفق للتبايعان على حريته وقت البيع أو ثبتت حريته حينئذ بينة شهدت حسبه أو أقامها العبد لم تصح الحوالة وإن كذبها المحال في الحرية ولا يئنه فلكل منهما

تحليفه على نفي الطمأنينة وبقيت الحوالة (ولو اختلفا) أي اللذان والمدين في أنه (هل وكل أو أبل) بأن قال المدين وكلتك لتقبض لي فقال اللذان بل أحلتني أو قال المدين أحلتك فقال اللذان بل وكنتي (صدق منك حوالة) يعني فيصدق المدين في الأولى والثانية في الأخيرة لأن الأصل بقاها الحق في ذمة المستحق عليه (حتى) يصح من مكلف وشيخان يدين واجب سواء استقر في ذمة المضمون له كحقيقة اليوم ومقابله لزوجة أولم يستقر كثمان مبيع لم يقبض وصادق قبل وطه لا بما يجب كدين قرض وثقة غدا زوجة ولا بنفقة القريب مطلقة ولا يشترط رضا اللذان والمدين صح ضمان الرقيق بأذن سيده وتصح منه كغفلة بعين مضمونة كخصومة وه سعة وأبدن من يستحق حضوره مجلس حكم بأذنه وبرأ الكفيل باحضار مكفول شخصيا كان أو عينا إلى المكفول له وإن لم يطالبه وبخبره عن جهة الكفيل بلا حائل كاستقبال بالمكان الذي شرط في الكفالة الاحضار إليه والالتفات وقعت الكفالة فيه فإن غاب لزمه احضاره إن عرف محله وأمن الطريق والأفلا ولا يطالب بكفيل بمال وإن غابت التسليم بموت أو غيره فلا شرط أنه يقرم للمال ولومع قوله إن غابت التسليم للمكفول لم تصح وصيغة الالتزام فيها كتمنت دينك على فلان أو تعملت أو تكلفت يدينه أو أنا بل بال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل ولو قال لا أدري للمال أو أحضر الشخص فهو وعد بالتمام كاهو صريح الصفة نعم إن حفت به قرينة تصرفه إلى الانشاء فنقد به كإعائه ابن الرخصة واعتدله السبكي ولا يصحان بشرط براءة أصيل ولا بتعليق وتوقيت والمستحق مطالبة الضامن والأصيل ولو برى برى أو الضامن ولا عكس في الإبراء دون الأداء ولومات أحدهما والدين مؤجل حل عليه والضامن رجوع على أصيل إن غرم ولو صالح عن الدين بمادونه لم يرجع إلا بما غرم ولو أدى دين غيره بأذنه رجع وإن لم يشترط له الرجوع لأن أداء بقصد التبرع (فرع) أفي جمع محققون بأنه لو قال رجلان لأخضرا ماله على فلان طالب كلا بجمع الدين وقال جمع مقدمون طالب كلا نصف الدين وماله إليه الأذني قال شيخنا انما يسقط الضمان في أتي متاعا في البحر وأما وركب السفينة ضامنون لأنه ليس ضمان حقيقة بل استدعاء ألاف مال للصحة فاقضت التزويج لا يفرق الناس عنها \* وأعلم أن الصلح جائز مع الإقرار وهو على شيء غير المدي معارضة كما لو قال صلحتك عما تدعيه على هذا التوب فله حكم البيع وعلى بعض المدي إبراء إن كان دينا فلو لم يقل للمدي أ رأيت ذمتك لم يضره وإن هو الصلح حيث لا حاجة للمدي مع الانكار أو السكوت من المدي عليه فلا يصح الصلح على الانكار وإن فرض صدق للمدي خلافا للأدلة الثلاثة نعم يجوز للمدي الحق أن يأخذ ما بذله في الصلح على الانكار ثم إن وقع فيه مدي به كان ظاهرا وسيأتي حكم الظفر (فرع) يحرم على كل أحد غرس شجرة في شارع ولو لمعوم النفع للسلمين كبناء دكة وإن لم يضر فيه ولو نكح أيضا وإن انتفى الضرر حالا أو كانت الدكة بفناء داره ويحمل الفرس بالمسجد للسلمين أو ليصرف ريسه بل يكره

### (باب في الوكالة والأقراض)

(تصح وكالة) شخص متمكن لنفسه كمدون فاسق في قبول نكاح ولو بلا إذن سيد لا إيجابه وهي قنويض شخص أمره إلى آخرها فيقبل النيابة ليعمله في حياته فتصح (في كل عقد) كبيع ونكاح وهب وتبرع من وطلاق منجز (و) في كل (فسخ) كإقالة ورذيع وفي قبض وإقباض للدين أو العاين وفي استيفاء حق بآدمي والدعوى والجواب وإن كرهنا خصم وانما تصح الوكالة فيما ذكر إن كان (عليه ولاية لموكل) تلك التصرف فيه حين التوكيل فلا يصح في بيع ما سلكه وطلاق من سينكحها لأنه لا ولاية له عليه حيث ذكر كذا لو وكل من يزويج موليت إذا طلقت واقضت عنه ما على ماله الشيطان هنا لكن رجوع في الروضة في النكاح الصحة وكذا لو قال له وهي في نكاح أو عدة أذنت لك في تزويجي إذا طلقت ولو علق ذلك على الانقضاء أو الطلاق فسلت الوكالة ونفذ التزويج إلا أن (لا) في (أقرل) أي لا يصح التوكيل فيه بأن يقول لغيره وكلك لترضى فلان بكذا فيقول الوكيل أقررت عليك كذا لأنه إخبار عن حق فلا يقبل التوكيل لكن يكون الموكل مقرا

(قوله ليس ضامنا حقيقة) أي فلا يقبل عدم محتمل كونه من باب ضمان ما لم يجب (قوله إن لم يضر) أي البناء وقوله في أي في الشارع (قوله ولو بلا ذن سيد) أي لا فرق في صحة توكيله بين أن يأذن له سيده أو لم يأذن (قوله وهي قنويض) هذا معنى الوكالة شرعا كما تقدم

بالتوكيل (و) لاقى (يعني) لان القصد بها تعظيم الله تعالى فأشبهت العبادة ومثلها النذر وتعليق العتق والطلاق بسفة ولا في شهادة لحاقا لها بالعبادة والشهادة على الشهادة ليست بوكيلا بل الحاجة جعلت الشاهد المتحمل عنه كما كمد أدى عنه عندما كمد آخر (و) لاقى (عبادة) لاقى حج وعمرة وذبح نحو أخمية ولا تصح الوكالة إلا (بإيجاب) وهو ما ينشر رضا للموكل لاقى يصح مباشرته للموكل فيه في التصرف (كوكنتك) في كذا أو فوضت اليك أو أتيته أو أتيته بك في (أو يم) كذا أو زوج فلاة أو أطلقها أو أعطيت يديك طلاقها أو أعطى فلانا قال السكي يؤخذ من كلامهم صحة قول من لاولى لها أدت لكل عقد في البلد أن يزوجني قال الأذرى وهذا ان صح محله ان عيئت الزوج ولم تقوض الأصفة فقط وبعود ذلك اقضى ابن الصلاح ولا يشترط في الوكالة القبول لفظا لكن يشترط عدم الرد فقط ولو صرف غير عالم بالوكالة صح ان تبين وكالت حين التصرف كمن باع مالا بآية طائنا حياته فبان ميتا ولا يصح تعليق الوكالة بشرط كذا جاء رمضان فقد وكنتك في كذا فلو تصرف بعد وجود الشرط للعق كأن وكه بالطلاق زوجة سينكحها أو يبيع عبد سيملكه أو يزوج بنته اذا طلقت واعتدت فخلق بعد ان نكح أو باع بعد ان ملك أو زوج بعد العدة نفذ عمله بموم الاذن وان قلنا بفساد الوكالة بالنسبة الى سقوط الجعل للمسي ان كان ووجوب اجرة المثل وصح تعليق التصرف فقط كعه لكن بعد شهر وتأقها كوكالك الى شهر رمضان ويشترط في الوكالة أن يكون الموكل فيه معلوما فلوكل ولو بوجه كوكنتك في بيع جميع أموالى وهتق أرقاى وان لم تكن أمواله وأرقاؤه معلومة لقلة العرويه بخلاف بيع هذا أرك ذلك وفارق أحد عبيدى بان الاحصاء على كل وخلاف بيع بعض مالى نعم يصح بيع أو هب منه ما شئت وتبطل في المجهول كوكنتك في كل قليل وكثير أو في كل أمورى أو تصرف في أمورى كيف شئت لكثرة العرويه (وباع) كالشريك (وكيل) صح مباشرته التصرف لنفسه (بغير مثل) فأكثر (حالا) فلا يبيع بنسبة ولا يقرق بالبلد ولا يقرق فاحش بان لا يحمل غالبا فيبيع ما سواى عشرة بنسبة محتمل وبثانية غير محتمل ومضى خاف شيا مما ذكره فسد تصرفه وضمن قيمته يوم التسليم ولومثليا ان أقض المشتري فان بقي استرده وله حينئذ يبعه بالاذن السابق وقض الثمن ولا يضمنه وان تلف غرم للموكل ببله الوكيل أو المشتري والقرار عليه وهذا كذا (اذا أطلق الموكل) الوكالة في البيع بان لم يقيد بزمان ولا حول ولا تأجيل ولا هتق وان قيد بشئ اتبع (مربع) لو قال لوكيله بعه بكم شئت فله يبعه بغير فاحش لانبسبة ولا يقرق بالبلد أو بما شئت أو بما تراه فله يبعه بغير نقد البلد لا بدين ولا بنسبة أو بكم شئت فله يبعه بنسبة لا بدين ولا بغير نقد البلد أو بما شئت وهان فله يبعه بغير رغبين ولا بنسبة (ولا يبيع) الوكيل (لنفسه) ومولى به وان أذن له في ذلك وقدر له الثمن خلافا لابن الرضا لامتناع اتحاد الموجب والقابل وان انتفت التهمة بخلاف آية وولاه الرشيد ولا يصح البيع بغير الثمن مع وجود راضب بزياة لا يتقيا بتمثلها ان وفى به قال الأذرى ولم يكن مما طلا ولما له أو كسب حواما أى هو كاه أو أكثره فان وجد راضب بالزياة في زمن خيار المجلس أو الشرط ولوللشترى وحده ولم يرض بالزياة ففسخ الوكيل العقد وجوب بالبيع للراضب بالزياة والا تنفس بنفسه ولا يسلم الوكيل بالبيع بحال المبيع حتى يقضى الثمن الحال والاضمن للموكل قيمة المبيع ولومثليا (وليس له) أى للموكل بالشراء (شراء معيب) لا قضاء الاطلاق صرفا التسليم (ووقع) الشراء (له) أى للموكل (ان علم) العيب واشتره بغير الثمن لانه وان ساءى للمبيع الثمن الا اذا عينه للموكل وعلم بعيه فبيع كما اذا اشتراه بغير الثمن أو بغير ماله جاهلا بعيه وان لم يسا للمبيع الثمن وعلم بماسر أنه حيث لم يقنع للموكل فان كان الثمن عين ماله بطل الشراء والواقع للموكل ويجوز لعامل القراض شراؤه لان القصد من الرج قضيته أنه لو كان القصد هنا الرج بجز وهو كذلك ولكل من للموكل والوكيل في صورة الجهل رد بيب لالوكيل ان رضى به موكل ولودفع موكله اليه مالا لشراء وأمره بتسليمه في الثمن فسلم من عنده فخير حتى لو تعذر

(قوله) وهذا ان صح عمله (الخ) عبارة مر فيه يشترط في الوكيل تعيينه فلو قال لا تبين وكلت أسد كفى بيع دارى مثلا أو قال أدت لكل من أراد يبيع دارى ان يبيعه مالم يصح نعم لو قال وكلت زيدا فاني بيع كذا مثلا وكل مسلم صح كما بعته شيخنا وقال عليه العمل (قوله) صح ان تبين وكالت أى لما تقدم من أن العبرة في العقود بماتى نفس الامر فقط

مال الموكل له عوضية فمفتاح إذ يمكنه الاضهاد على أنه أدى عنه يرجع أو اخبار الحاكم بذلك فان لم يدعه له شيئاً أو لم يأمره بالتسليم فيه رجع لقربة الدالة على اخذته في التسليم عنه (ولا) له (توكيل بلاذن) من الموكل (فبايناً في منه) لانه لم يرض بغيره فتم لو كفه في قبض دين قبضه وأرسله مع أحد من عياله لم يضمن كقائه للجوري قال شيخنا والذي يظهر أن المراد بهم أولاده وبما ليك وزوجته بخلاف غيرهم ومثله ارسال نحو ما اشتراه مع أحدهم وخرج بقوله فيما تأتي منه المأثبات منه لكونه يتسرع عليه الا تباين به لكثرة أو لكونه لا يحسنه أولاً يليق به فله التوكيل عن موكله لاعتنائه وقضية التعليل المذكور امتناع التوكيل عند جهل الموكل بحاله ولو طرأ له العجز لطرأ محومرض أو سفر لم يجز له أن يوكل وإذا وكل الوكيل باذن الموكل فالثاني وكيل الموكل فلا يعزله الوكيل فان قال الموكل وكل عنك ففعل فالثاني وكيل الوكيل لانه مقتضى الاذن فيعزل بغيره ولازم الوكيل أن لا يوكل إلا أميناً ما لم يعزله غيره مع علم الموكل بحاله أولاً يقل له وكل من شئت على الأوجه كما قالت ولو لم يزوجني عن شئت فله تزويجه بامن غير السكف أيضاً وقوله لو كلفه في شيء افضل فيه ما شئت أو كل ما مضى له جائز ليس إذا في التوكيل (فرع) لو قال بع شخص معين كزيد لم يبع من غيره ولو كلف زيد أو بشئ معين من المال كلفه بزيادة البيع بالمرامح على المعتد أو في مكان معين تعين أو في زمان معين ككثير كذا ويوم كذا تعين ذلك فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في المطلق وإن لم يمتد في غير موضع عملاً بالاذن وفارق إذا جاء رأس الشهر فأمر بزوجتي بيدك ولم يرد التقييد برأسه فله بيعه بعده بخلاف طاقها يوم الجمعة فانه يقتضي حصر الفعل فيه دون غيره وليمة اليوم مثله ان استوى الراغبون فيها ولو قال يوم الجمعة أو العيد مثلاً تعين أو لجمعة أو عيد ليقاه وانما تعين المكان إذا لم يقدر الثمن أو نهاه عن غيره والأجار البيع في غيره (وهو) أي الوكيل ولو جعل (أمين) فلا يضمن ما تلف في يده بلاعتق يصدق بيمينه في دعوى التلف والرد على الموكل لانه انتمت بخلاف الرد على غير الموكل كرسوله فيصدق الرسول بيمينه ولو وكله قضاء دين فقال قتيبه وأنكر المستحق دفعه اليه صدق المستحق بيمينه لان الأصل عدم القضاء فيحلف ويطالب الموكل فقط (فان تعدى) كان ركباً لسايقولس الثوب تعدياً (ضمن) كسائر الأمانة ومن التعمد أن يضع منه المال ولا يعزى كيف ضاع أو وضيع بمحله ثم نسيه ولا ينزل بتعدي بغير اتلاف الموكل فيه ولو أرسل إلى بزاز لأخذ منه ثوباً سوماً فتلف في الطريق ضمنه للرسول لا للرسول (فرع) لو اختلفا في أصل الوكالة بعد التصرف كوكايتي في كذا فقال ماوكتك أو في حقها بأن قال وكنتني بالبيع نسبة أو بالشراء بعشرين فقال بل نقداً أو بعشرة صدق الموكل بيمينه في الكل لان الأصل معه (وينزل) الوكيل (يعزل أحدهما) أي بأن يعزل الوكيل نفسه أو يعزل الموكل سواء كان بلفظ العزل أم لا كفصحت الوكالة أو أطلتها أو أزلتها وإن لم يعزل المزعول (د) ينزل أيضاً يخرج أحدهما عن أهلية التصرف (بموت أو جنون) حلاً لأحدهما وإن لم يعلم الآخر به ولو قصرت مدة الجنون (وزوال ملك موكل) عملاً كل فيه أو منفعة كأن باع أو وقف أو آجر أو رهن أو زوج أمة (ولا يصدق) للموكل (بعد تصرف) أي تصرف الوكيل في قوله كنت منزلة (الابنية) يقيمها على العزل قال الانسوي وصورته إذا أنكر الوكيل العزل فان وافقه على العزل لكن ادعى على أنه بعد التصرف فهو كدعوى الزوج تقدم الرجعة على انقضاء العدة وفيه تفصيل معروف انتهى ولو تصرف وكيل أو عامل بعد نوله جاهلاً في عين مال موكله بطل وضمنها إن سلمها أو في ذمته انقلبه (فرع) لو قال لبلدية اشترى عبداً بما في ذمتك ففعل صح للموكل وبيرى المدين وإن تلف على الأوجه ولو قال لبلدية أنفق على اليتيم الفلاني كل يوم درهمان دعى الذي عليه ففعل صح ويرى على مالائه بعضهم ويوافق قول القاضي لو أمر مدينه أن يشتري له بدين طعاماً ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام فتلف في يده أبرئ من المدين ولو قال لو كلفه بعمه ببلد كذا واشترى بثمنها جنازه

إداعها في الطريق أو التقصد عند أمين من حاكم فغيره إذا عمل غير لازم له ولا تفرير منه بل المالك هو  
 المخاطر بماله ومن ثم لو باعها لم يلزمه شراء القن ولو اشتراه لم يلزمه رده بل له إيداعه عندهم ذكر وليس له  
 رد لقن حيث لاقرينة قوية تدل على رده كما استظهره شيخنا لأن المالك لم يأذن فيه فإن فعله فوق ضلته  
 حتى يصل للملكه من مدعى أنه وكيل قبض ماعلى زيد من عين أو دين لم يلزمه الدفع إليه لا بينة بواله  
 ولكن يجوز الدفع له إن صدقه في دعواه أو ادعى أنه محتال به وصدقه وجب الدفع لاعتراؤه بانتقال المال إليه  
 وإذا دفع إلى مدعى الوكالة فانكر المستحق وحلف أنه لم يوكل فإن كان المار فوجع عينا استرده إن بقيت  
 والأغرم من شاء منها ولا رجوع للعالم على الأخلاقه . ظالم يزعمه أودينا طالب الدافع فقط أو إلى مدعى  
 الحولة فانكر الدائن الحولة وحلف أخذ دينه عن كان عليه ولا يرجع للمؤدى عن م دفع إليه لأنه اعترف  
 بالملكه قال إكمال السبيري لو قال أنا وكيل في بيع أو نكاح وصدقه من يسهل صدق العقد فلو قال بعد العقد  
 لم يكن وكلا لم يلتفت إليه (ويصح قراض) وهو أن يقعد على مال يدفعه لغيره ليتجر فيه على أن يكون  
 الربح مشتركا بينهما (في نقد خالص مضروب) لأنه عقد ضرر لعدم انضباط العمل والوقوف بالربح وإنما  
 - زور الحاجة فاختص بما يروج غالبا وهو النقد المضروب ويجوز عليه وإن أبطله السلطان وخرج بالنقد  
 العرض ولو مالوا وبالنخالص المشوش وإن سلم قدر غشه أو استهلكه وجاز التعامل به بالمضروب التبر  
 وهو ذهب أو فضة لم يضرب وأطلق فلا يصح في شيء منها وقبل يجوز على المشوش إن استهلك غشه وجز به  
 الجرائق وقبل أن يراج واختاره السبكي وغيره وفي وجه ثالث في زوال الدارضة أنه يجوز على كل مثل \* وإنما  
 يصح القراض بصيغة من إيجاب من جهة رب المال كقولك أوعا لك في كذا أو أخذ هذه البراعم  
 وانجرها فأي نوع أو اشتر على أن أبيع بنتا وقبول فوراً من جهة العامل لفظا وقيل يكفي في صيغة الأمر  
 كذا هذه وانجرها القبول بالفعل كما في الوكالة وشرط المالكو العامل كالوكل والوكيل صحة مباشرتهما  
 التصرف (مع شرط ربح له) أي لك والعامل فلا يصح على أن لأحدهما الربح (و بشرط كونه أي  
 الربح معلوما بالجزئية) كنصف ذلك ولو قال قرضك على أن أبيع بستانك مناصفة أو على أن أكرع  
 سدس العشر صح وإن لم يعلما عند العقد لسهولة معرفته وهو جزء من مائتين وأربعين جزءا ولو شرط  
 لأحدهما عشرة أو ربع صنف كالرفيق فسد القراض (والعامل في) عقد قراض (فاسد أجرة المثل) وإن لم  
 يكن ربح له عمل لماعا في المسمى ومن القراض الفاسد على ما أفتى به شيخنا ابن زباد رحمه الله تعالى  
 ما اعتاده بعض الناس من دفع مال إلى آخر بشرط أن يرد له لكل عشرة أو ثلث عشران ربح أو خسر فلا  
 يستحق العامل إلا أجرة قائل وجميع الربح أو الخسران على المالك ويده على المال بدأمة فإن قصر بان  
 حازر المكان التي أذن له فيه ضمن المال انتهى \* ولا أجرة للعامل في الفاسدان شرط الربح كما لا شك لأنه لم  
 يسمع في شيء ونتجه أنه لا يستحق شيئا أيضا إذا علم الفساد وإنه لا أجرة له ويصح تصرف العامل مع فساد  
 القراض لكن لا يحل له الأقدام عليه بعد علمه بالفساد ويتصرف العامل ولو يمرض بمصلحة لا يبين فاحش  
 ولا يسيئة بل لا يذن فيها ولا يسافر بالمال بلا إذن وإن قرب السفر واتت الخوف والمؤنة فيضمن به وبأنه  
 ومع ذلك اقراض على حاله أما بالذن فيجوز لكن لا يجوز ركوب في البحر إلا بنص عليه (ولا يضمن)  
 أي لا ينفق منه على نفسه حضرا ولا سفرا لأن له نصيبا من الربح فلا يستحق شيئا آخر فلو شرط المؤنة في  
 العقد فسد (وصدق) عامل يمينه (في) دعوى (تلف) في كل المال أو بعضه لا مأمون ثم نص في الو يعطى  
 واعتمده جمع مقدمون أنه لو أخذ مالا بمكنة القيام به فتلف بعضه ضمنه لأنه فرط بأخذه . يطر ذلك في  
 الوكيل والوديع والوصى ولو ادعى المالك بعد التلق أنه قرض والعامل أنه قراض حلف العامل كما أفتى به  
 ابن الصلاح كالبغوي لأن الأصل عدم الضمان خلافا لما رجحه الزركشي وغيره من تصديق المالك فإن أقام

يوم السبت صدق يمينه  
 انها ما اتفقت يوم  
 الخيس لاتفاقهما على  
 وقت الرجعة والأصل  
 عدم انقضاء العدة قبله  
 هذا ما سذكروا الشارح  
 في باب الرجعة فقص  
 عليه

بينة قدمت بينة المالك على الارجح لان معها زيادة علم (و) في (عند ربح) أصلا (و) في (قنره) عملا بالاصل فيها (و) في (خسر) يمكن لانه أمين ولو قال ربح كذا ثم قال غاملت في الحساب وأكذبت لم يقبل لانه أقرب بحق اذ فيه قبل رجوعه عنه وقبل قوله بعد نسرت ان احتمل كان عرض كساد (و) (ل) (رد) لذلك على المال لانه يتجه كالودع ويصدق العمل أيضا في قنر رأس المال لان الاصل عدم الزائد وفي قوله اشترت هذا لي والقراض والمقد في التهمة لانه أعلم بقصد أمواله كان الشراء بعين مال القراض فانه يقع للقراض وان نوى نفسه كإدائه الامام وجزمه في المطلب وعليه فتقسم بينة المالك أنه اشتراء بمال القراض وفي قوله لم تنتهي عن شراء كذا لان الاصل عدم النهي ولو اختلفا في القدر المشروط له أهو النصف أو الثلث مثلا تخافوا العمل بدالة شيخ أجي: المثل والربح جبهه للمالك أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك بجبهه ولا أجرة عليه للعمل (نقد) الشركة نوعان أحدهما فيما ملكه انسان مشتركا كارت أو شراء والثاني أن يه أقسام منها قسم صحيح وهو أن يشترك اثنان في مال لم يلحقا فيه وسائر الأقسام باطله كان بشرط اثنان ليكون كسبهما بينهما بقسا أو قفاوت أو ليكون بينهما ربح مائشترتانه في ذمتها بمؤجل أو حال أوليكون بينهما كسبهما وربحهما بينهما أو مالهما وعليهما ما تعرض من غرم بشرط فيها لفظ يدل على الاذن في التصرف بالبيع والشراء فالواقتصر على اشتراكنا لم يكف عن الاذن فيه ويسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر أصلا بان يكون فيه مصلحة فلا يبيع ثمن مثل ومراغب بأزيد ولا يسافر به حيث لم يضطر اليه لنحوه في خوف ولا يضيئه بفراذه فان سافر به ضمن وصح تصرفه أو أضيئه بدفعه لمن يعمل لمعاقبه ولو تبرعا بلاذن ضمن أيضا والربح والخسران بقدر المالكين فان شرطا خلافة فسد العقد فلكل على الآخر أجرة عماله ونفذ التصرف منهما مع ذلك الاذن وتفسخ بموت أحدهما وجوزوه ويصدق في دعوى الرد إلى شريكه وفي الخسران والتلف وفي قوله اشترت لي أول للشركة لاني قوله اقتصمنا وصار ما بيدي لي مع قول آخر لا بل هو مشترك فالصدق المسكون الاصل عدم القسمة ولو قبض وارث حصة من دين مورثه شاركه لا خولو باع شريكه كان عبدا مصفقه وقبض أحدهما حصته لم يشاركه (أقضى النودي كابن الصلاح فمن غصب نحو نقد أو بر وخطه بماله ولم يتميزان له افراز قدر المصنوب وبطل التصرف في الباقي (فصل) اعانت ثلث الشفعة لشريكه لاجل في بيع أرض مع تابعها كبناء وشجر وغر غير مؤبر فلا شفعة في شجرة أفردها لبيع أو بيع مع مفرقه فقط ولا في بر ولا يملك الشفع الابلغة كاخذت بالشفعة مع بذل الثمن للشركى

### (باب الأجرة)

هي لغة اسم للأجرة وشرعا تمليك منفعة بعوض بشروط آتية (نصح أجارة بايجاب كاجر تك) هذا أو أكرى بك أو ملكتك منافعه سنة (بكذا وقبول كاستأجرت) واكثرت وقبلت قال النووي في شرح المذهب ان خلاف المعاطاة يجري في الأجرة والزمن والمهبة وانما تصح لأجرة (باجر) صح كونه ثمن (معامل) للعاقدين قدرا وجسا وصفة ان كان في التهمة والا كفت معاينته في أجارة العين أو التهمة فلا تصح أجارة دار ودابة بهيمة لها وعلف ولا استئجار لسلخ شاة مجلد ولطحن عو يرتبيض دقيق (في منفعة متقومة) أي لها قيمة (معاملة) عينا قدرا وصفة (واقعة لا كثرى غير متقومة من الاستغناء عين قصد) بأن لا يتضمنه العقد وخروج بمقومة ما ليس لها قيمة فلا يصح كإتراء ببيع للتلف بمحض كالأوكلات يسيرة على الأوجه ولو إيجابا وقبولا وان رجعت السلعة إلى الأقيمة لها ومن ثم اخص هذا ببيع مستقر القيمة في البلد كالجزر بخلاف نحو عبد وثوب مما يخضع فثمنه باختلاف متعاطيه فيخصص بعه من البيع بمؤبر بدفع فيصح استئجاره عليه وحيث لم يصح فان تب بكتة تردد أو كلام فله أجرة للمثل والأفلا وأقضى شيخنا المحقق ابن زباد بحرمه أخذ القاضي الأجرة على مجرد تلقين الإيجاب إذا كانت في ذلك وسبقه العلامة عمر الفتي بالإفتاء

(قوله تخافا) أي  
كاختلاف المتبايعين في  
قدر الثمن فلا ينسخ  
بالتخالف خسلافا  
للرواين (قوله بعد  
الفسخ) أي بفسخه  
أو فسخ أحدهما أو  
الحاكم (قوله أجرة  
المثل) أي اللغة ما بلغت  
لتصرف رجوع عمله اليه  
فوجب له قيمته وهو  
الأجرة ولو كان  
القراض لم يجز علي  
وهدم العامل دون  
الأجرة فلا تخالف  
كنظيره من الصداق  
(قوله لم يكف عن  
الاذن) أي على الأصح  
ولا يتصرف كل منه  
إلا في نصيبه لاحتمال  
كون ذلك اخبارا عن  
حصول الشركة في  
المال ولا يلزم من  
حصولها جواز  
التصرف بدليل المال  
الموروث بشرطه وقبولا  
لاني قوله اقتصمنا الخ  
أما لو قال هو لي وأ  
يسنده إلى القسمة بل  
قال هو لي وقال شريكه  
هو للشركة صدق ذو  
اليد يمنة

بالجواز ان لم يكن ولي المرأة فقال اذلقن الولي والزوج صيغة النكاح فله ان يأخذ ما اتفقا عليه بالرضا وان  
 كثر وان لم يكن لما ولي غيره فليس له أخذ شيء على إيجاب النكاح لوجوبه عليه حينئذ اه وفيه نظر لما  
 تقررا آخفا ولا استنبحار مدرهم ودنا غير مرة للترين لان منفعة نحو التزين بها لا تقابل بمال وأما المرأة  
 فيصح استنبحارها على ما بحثه الاذنى لانها حينئذ حرة واستنبحار الحرة صحيح قطعا وبما عاينه استنبحار  
 المجبور لما جرى نكاحه احدى الدارين باطل وبواقعة المكسرى ما يقع فنعها الأجير فلا يصح الاستنبحار لعبادة  
 تحب فيها نية غير نكاح كاصالة لان المنفعة في ذلك للأجير لا للمستأجر والامامة ولو نزل قل كالترابيح لان  
 الامام مصل لنفسه فمن أراد اقتسدى به وان لم ينو الامامة أماما لا يحتاج الى نية كالاذان والاقامة فيصح  
 الاستنبحار عليه والاجرة مقابلة لجمعه مع نحو رعاية الوقت ونحو زيلت وتعليم القرآن كله أو بعضه وان  
 تعين على العمل للخبر الصحيح ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله قال شيخنا في شرح المنهاج فيصح  
 الاستنبحار لقراءة القرآن عند القراء ومع الدعاء بمثل ما حصل له من الاجرة أو لم يجره عنها عين زمانا أو مكانا  
 أو لونية الثواب له من غير دعاء لغو خلا فاجع وان اختار السكى ما قالوه وكذا أهديت قراءتي أو ثوابها  
 خلا فاجع أيضا أو بمحضرة المستأجر أى أو نحو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالها كذا كره بعضهم  
 وذلك لان مرضها موضع بركة وتنزل رحمة والدعاء بعدها أقرب بابا وباحضار المستأجر في القلب سبب  
 لشمول الرحمة اذا نزلت على قلب قارئ وألحق بها الاستنبحار لخمس الذكر والدعاء عقبه وألقى بعضهم  
 بانه لو ترك من القراءة المستأجر عليها آيات لزومه قراءة مائة ولا يلزمه استئصال ما بعده وبان من  
 استنبحار قراءة على قبل لا يلزمه عند الشروع أن ينوي أن ذلك ممن استنبحر عنه أى بل الشرط عدم  
 الصارف به فان قلت صرحوا في النذر بانه لا بد أن ينوي انها عنه قلت هاتق يتعارف وقوعها ممن  
 استنبحر ولا كذلك ومن ثم لو استنبحرنا لمط في القراءة ومحمدنا احتاج لنية فيما يظهر أو لا المطلقة  
 كقراءة محضرته لم ينجح لما ذكر القبر مثال اه ملخصا وبغير متضمن لاستيفاء عيننا ضمن استيفاءها  
 فلا يصح أكثر استنبحار بستان ثمرة لان الاعيان لا تملك بمقدار الاجرة قصدا ونقل الناج السبكي في توشيعها اختيار  
 ولله التي السبكي في آخر عمره محبة اجرة الاشجار لثمرة صرحوا بصحة استنبحار قنادة أو بشر لان ارتفاع  
 بمائها للعاجلة قال في العباب لا يجوز اجارة الارض لمن لبيت حرمته ينشئ قبل بلاته وجهالة وقت البلى  
 (د) يجب (على مكر تسليمه لاجدار) لمكتر ولوضع من المكسرى وح على المكسرى تحديد به والمراد  
 بالفتح مفتاح الخلق المثبت أما غيره فلا يجب تسليمه بل ولا قبله كسائر المقولات (ومعناها) كيناه وتطمين  
 سطح ووضع باب واملاح منسكسر وليس المراد يكون ماذكر واجبا على المكسرى أنه يأثم بتركه أو أنه  
 يعبر عليه بل أن تركه ثبت للمكسرى الخيار كما بينته بقولي (فان بادر) وفعل ما عليه فذلك (والأفلة كترى  
 خيال) ان ذمته المنفعة (وعلى مكتر تنظيم عرصتها) أى الدار (من كناعة) وتلجج العرصة كل بقعة بين  
 السور واسعة ليس فيها شيء من بناء وجهها عرصات (وهو) أى المكسرى (أمين) على العين المكسرة  
 (مدة الاجرة) ان قدرت بزم من أومدة امكان الاستيفاء ان قدرت بمحل عمل (وكنا بعدها) ما لم يستعملها  
 استعمالا لما كان لانه لا يلزمه الرد ولا مؤته بل لو شرط أحدهما عليه فسد العقد وانما التمس عليه للتخلة  
 كالوديع ورجع السبكي أنه كالامانة الشرعية فيلزمه اعلام مالكها بأول رد فوراً والاضمن والمعتد  
 خلاه واذا قلنا بالاصح ان ليس عليه الا التخلة قضيتها أنه لا يلزمه اعلام المؤجر بتغير العين بل الشرط  
 أن لا يستعملها ولا يعبسها لو طلبها وحينئذ ان لم من ذلك أنه لا فرق بين أن يقفل باب نحو الحانوت بعد  
 قفريه أو لا لكن قال البقوى لو استأجر حانوتا شهرا فاطلق بابيه وغاب شهرين لزومه المسمى للشهر الاول  
 وأجرة المثل للشهر الثاني قال شيخنا في شرح المنهاج وما ذكره البقوى في مسئلة التغطية متعه ولو استعمل  
 العين بعد المدة لزمه أجره المثل (كاجير) فانه أمين ولو بعد المدة أيضا (فلا ضمان) على واحد منهما

(قوله فلا يصح أكثره)  
 بستان لفرته) هذا هو  
 للمعتد للثقة به وأما  
 ما اختاره السبكي  
 فنصيف أما أكثره  
 الشخراير بطا بها نحو  
 دابة أو يستظل بها أو  
 الطائر للاستئناس بصوته  
 كالعندليب أولونه  
 كاطلوس فيصح لان  
 المنفعة مقصودة متقومة  
 ويصح استنبحار المرأة  
 لمقع الفارة والفهد  
 والبازر للصيد لان ما فيها  
 قيمة (قوله ولو  
 استعمل العين بعد  
 للمدة لزمه أجره المثل)  
 أى الزائد والسبكي للمدة

فلو كترى دابة ولم يندم بها فتلقت أوا كترى لخياطة ثوب أو صفة فتلقت فلا يضمن سواء انفر دالاجير  
 باليد أم لا كأن قعد المسكترى معه حتى يعدل أو أحضره منزله ليعمل (الابتصير) كان ترك المسكترى  
 الانتفاع بالدابة فتلقت بسبب كانه سدا سقف إصطباها عليها في وقت لوانتفع بها في عادة سلمت وكان  
 ضربها أو أركبها أقتل منه ولا يضمن أجير لحفظ دكان مثلا إذا أخذ غيره مافيا قال الزركشي انه لا ضمان  
 أيضا على الخفير وكان استأجره ليرى دابته فأعطاهما آخر رعاها فيضمنها كل منهما والقرار على من تلقت  
 بيده وكان أسرف خباز في الوقود أو مات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن ويصدق الاجير في انه لم يقصر  
 مالم يشهد بخيران بخلافه ولو كترى دابة ليركبها اليوم ويرجع غدا فأقام بها ورجع في الثالث ضمنها فيه  
 فقط لانه استعملها فيه تديا ولو كترى عبدا لعمل معلوم ولم يبين وضعه فذهب به من بلد العقد الى آخر  
 فأقضى ضمنه مع الاجرة (فرع) يجوز لنحو القصار حبس الثوب كرهنه باجته حتى يستوفى (ولا أجرة)  
 لعمل كق راس وخياطه ثوب وقصارته وسبغه بصنغ ماله (بلا شرط) الاجرة فلا يدفع ثوبه الى الخياط  
 ليخيطه أو قصر ليقصه أو صباغ ليصبغه ففعل ولم يذكر أحدهما أجرة ولا ما بينهما فلا أجرة لانه متبرع  
 قال في البحر ولانه لو قال أسكني دراك شهر أفاسكنه لا يستحق عليه أجرة إجماعا وعرف بذلك العمل بها  
 لعدم التزامها ولا يستثنى وجوبها على داخل جام أو راكب سقفة مثلا بلاذن لاستيفائه النفعه من غير  
 أن يصرفها صاحبها اليه بخلافه انه أما اذا ذكر أجرة فيستحقها قطعان صح العقد والأجرة المثل أما  
 اذا عرض بها كراكب أو لا خيك أو زوى ما يترك فيجب أجر المثل (وتقرر) أي الاجرة التي سميت  
 في العقد (عليه) أي المسكترى (بعض مدة) في الاجارة المقطرة بوقت أو مضى مدة مكان الاستيفاء في  
 المقطرة (عمل) (وان لم يستوف) للسأجر النفعه لان المنافع تلقت تحت يده وان ترك لنحو مرض أو عرف  
 طريق إذ ليس على المسكترى الاتفكين من الاستيفاء وليس له بسبب ذلك تسفيع ولا رد في تفسير العمل  
 (وتنسخ) الاجارة (تلتف) مستوفى منه معين في العقد كموث بخوداية وأجير معينين وانتهد دار ولو  
 بفعل المسأجر (في) زمان (مستقبل) لفوات محل النفعه فيه لاني ماض بعد القبض اذا كان المثله أجرة  
 لاستقراره بالقبض فيستقر قسطه من المسمى باعتبار أجرة المثل وخروج المستوفى منه غيره مما يأتي به المعين  
 في العقد المعين مما في التهمة فان تلقها لا يوجب انفساخا بل بدلا وان يثبت الخيار على التراضي على المعتمد  
 بعرب نحو الدابة المقارن اذا جهله والحادث لتضرره وهو ما أثر في النفعه تأثيرا يظهر به تفاوت أجرتها ولا  
 خيار في اجارة الدابة بسبب الدابة بل يلزمه الإبدال ويجوز في اجارة عين أو دمة استبدال المستوفى كل راكب  
 والساكن والمستوفى به كالمحمول والمستوفى فيه كالمثل يقي بمثلها أو بدون مثلها مالم يشترط عدم الإبدال  
 في الآخر (فرع) لو استأجر ثوبا ليس المطلق لابس له وقت التوهم لئلا وان اطردت عادتهم بذلك  
 ويجوز لاستأجر الدابة مثلا من المؤجر من حل شيء عليها (فائدة) قال شيخنا ان الطيب الماهر أي بان  
 كان خطأ نادرا لو شرط له أجرة وأعطى ثمن الادوية فعالج بها فلم يبرأ استحق المسمى ان تحت الاجارة  
 والأفاجرة المثل وليس للعليل الرجوع عليه بشئ لان المسأجر عليه المعالجة لا النفع بل إن شرط بطلت  
 الاجارة لانه يبدله تعالى لا غير أما غير الماهر فلا يستحق أجرة ويرجع عليه ثمن الادوية لتقصيره بباشرة  
 بما ليس هو له بأهل (ولو اختلف) أي المسكترى والمكترى (في أجرة أو دمة) أو قدر نفعه هل هي عشرة  
 فراست أو خمسة أو في قدر المسأجر هل هو كل الدار أو بيت منها (مخالفاً) أو فسخت أي الاجارة ووجب على  
 المسكترى أجر المثل لما استوفاه (فرع) لو وجد المحمول على الدابة مثلا نافعا نقصا يؤثر وقد كاله للمؤجر  
 حط قسطه من الاجرة ان كانت الاجارة في التهمة والالم يحط شيء من الاجرة ولو استأجر سقفة فدخلها سمك  
 فهل هو له أو للوؤجر وجهان (تتم) يجوز المساقاة وهي أن يهمل المالك غيره على نخل أو شجر عنب

(قوله أم لا) أي لم يندم  
 باليد كان قعد فقوله  
 كأن الخ يمثلي لما إذا لم  
 يندم باليد (قوله معه)  
 أي بحضرته قال حجج  
 ويظهر الضبط هنا بما  
 مر في ضبط مجلس  
 الخياط (قوله وأحضره  
 منزله) أي وان لم يهده  
 معه أو جعل المنافع ومشى  
 خافه لثبوت بدال المالك  
 عليه حكاه حجج  
 (قوله لو وجد المحمول  
 على الدابة مثلا نافعا  
 الخ) قد علم عا سمران  
 ذلك النص غير  
 مضمون على المسكترى  
 إذ هو معه أمه مالم  
 يقصر في حفظه فان  
 تنازع للمسكترى  
 والمكترى في التقصير  
 صدق المسكترى في عدم  
 التقصير بيمينه فان نكل  
 حلف المكترى وغرم  
 المكترى النقص



مغروس معين في العقد سرقي لها عنده ليعتده بالثمن والقيمة على أن الثمرة الحادثة أو الموجودة عليها ولا تجوز في غير محل وحب التبطلها وجوزها القديم في سائر الأشجار وبه قال مالك وأحد واختاره جمع من أصحابنا \* ولو ساقه على واد غير مغروس لغيره ويكون الشجر أو ثمره إذا أثمر لها لم تجز لكن قضية كلام جمع من السلف جوازها والشجر لمالك وعليه الذي له الأرض أجرة مثلها (الزراعة) هي أن يعامل المالك غيره على أرض يزرعها بجزء معامد عما يخرج منها والبئر من المالك فإن كان البئر من العامل فهي مخبرة وهما بالملان انتهى عنهما واختار السبكي كجمع آخرين جوازهما واستدلوا بعمل عمر رضي الله عنه وأهل المدينة وعلى المرجع فلا أفردت الأرض بالزراعة فالملك للمالك وعليه العامل أجرة عمله ودوابه وآلاته وإن أفردت الأرض بالتجارة فالملك للعامل وعليه المالك الأرض أجرة مثلها وطريق جعلها غلظها ولا أجرة أن يكثرى العامل نصف الأرض ونصف البئر ونصف عمله ونصف منافع آلاته أو ونصف البئر ويترجم بالعمل والمنافع إن كان البئر من المالك استأجره نصف البئر ليزرع له النصف الآخر من البئر في نصف الأرض ويعيره نصفها

(باب في العارية)

بشئ يداليه وتخفيفها وهي اسم لما يعار والعقد المضمن لأجرة الانتفاع بما يصل الانتفاع به مع بقاء عينه لبرده من عارذاد وجب بقاء العين من العار \* وهي مستحقة أصالة لشدة الحاجة إليها وقد تجب كإعارة ثوب توقفت بمصلحة عليه وما يقدّر بقاء أو يذبح به حيوان محترم يخشى موته (صح) من ذي تبرع (إعارة عين) غير مستعارة (الانتفاع) مع بقاء عينه (ملوك) ذلك الانتفاع ولو بوضعية أو لأجرة أو وقف وإن لم يملك العين لأن العارية ترد على المنفعة فقط وقيد ابن الرضا بمقتضى الموقوف عليه بما إذا كان أطرافا قال الأسنوي يجوز لأدمام إعارة بيت المال (مباح) فلا يصح إعارة ما يحرم الانتفاع به كالقلمو و فرس وسلاح خروفي وكأمة مشبهة لحمة أجنى \* وإنما صح الإعارة من أهل تبرع (بلفظ) بشرط أن فيه (أي) الانتفاع (كأعراك) وأنتك منفعة أو كركب وخشنة تنتفع به ويكفي لفظ أحدهما مع فعل الآخر ولا يجوز لاستعارة عينة مستعارة بالأذن معبر وله أمانة من يستوفي المنفعة له كأن يركب دابة استعارها للركوب من هو مثلها أو دونه لحاجة \* ولا يصح عارضا لا ينتفع به مع بقاء عينه كالشمع للوقود لاستهلاكه ومن ثم محتمل لقرين به كالتفك حيث لم تصح العارية جرت ضمننت لأن الفاسد حكم صحيح وقيل لأضمان لأن ما جرى بينهما ليس بعارية صحيحة ولا فاسدة ولو قال باع في أرضي بشئ لنفسك فخر لم يملكها ولا أجرة له على الأمر فإن قال أمرتني بأجرة فقال لها نصدق الأمر ورأى ولو أرسل صبياً ليستعمله شيئاً لم يصح فلو تلف في يده أو أنفق لم يضمنه هو ولا امرأته كذا في الجواهر (و) يجب (على مستعير ضمان قيمة يوم تلف) العار إن تلف كله أو بسنة في يده ولو بأجرة من غير تقصير بدلا أو أرسا وإن شرطنا عدم ضلابة خبر أبي داود وغيره العارية مضمونة أي بالقيمة يوم التلف لا يوم القبض في التقوم والمثل في المثل على الإوجه وجزء في أنوار لزوم القيمة ولو في التل تكسب وحجر وشرط التلف المضمن أن يحصل (لأبستمال) وإن حصل منه فإن تلف هو أو جزء لم يستعمل لأذن فيه كركوب أو حمل أو ليس اعتيد فلا ضمان للأذن فيه وكذا لأضمان على مستعير من نحو مستأجر لجارة صحيحة فلا ضمان عليه لأنه نائب عنه وهو لا يضمن فكذا هو وفي معنى المستأجر الموصى به بالمنفعة والموقوف عليه وكذا استعار لرهن تلف في يده من ضمان عليه كالأهين وكتاب موقوف على المسلمين مثلاً استعاره فقيه فلف في يده من غير تقصير بل لأنه من جهة الموقوف عليهم (فرع) لو اختلفا في أن التلف بالاستعمال للأذن فيه أو بغيره صدق المعبر كإعمال الجلال البلقيني لأن الأصل في العارية الضمان حتى يثبت مسقطه (و) يجب (عليه) أي على المستعير (مؤثر) للعار على المالك وخرج مؤثره أزد مؤثره العار فترام المالك لأنها من حقوق المالك وخالف القاضي فقال لها على المستعير

(قوله يجوز للأدمام)  
إعارة بيت المال في  
التحفة عن الأسنوي  
إعارة مال بيت المال له

(قوله ولا رجوع للمستعير

الح) زيد على هذه

مسائل لا رجوع فيها

منها مالوكف للميت

أجنبي فلا رجوع له

لكن لو نيش قبله مسبح

وأكله جزؤه الرجوع

في الكفن ومنها مالو

قال أتيروا داري بعد

مسوق لزيد شهر لم

يكن لمالك وهو الوارث

الرجوع قبل الشهر

ومنها ما ونذر المبرأ

لا يرجع إلا بعد سنة أو

بشر أن يعبره سنة مثلا

امتنع عليه الرجوع

قبلها وغير ذلك (قوله

ولونسيه) أي نسي

الغائب المصوب منه

هذا إذا علمه ابتداء أو

لم يعلمه أصلا فالحكم

كذلك يبرأ الغائب

برد المصوب إلى القاضي

(قوله بالسكينة) ومنها

الكتابة وهل يصح

قبول بعض الموهوب

وقبول أحد الشخصين

نصف ما وهب لهما

وجهان أوجهها كما

قال شيخنا تباع بعض

الحياتين الصحة

بخلاف البيع فإنه لا

يصح لاته معاوضة

بخلاف الهبة اه مر

(و) جار (المسكن) من المبر والمستعير (رجوع) في العارية مطلقه كانت أم مؤقتة حتى في الاعارة لمدن ميت قبل مواريثه بالتبرار ولو بعد وضعه في القبر لا بعد للواراة حتى يبل ولا رجوع للمستعير حيث تنزبه الاستعارة كاسكان معتدة ولا مبر في سفينة صارت في اللجة وفيها متاع المستعير وبحث ابن الرقصة أنه له الاجرة ولا في جذع لدمع جدار مائل بعد استناده وله الاجرة من الرجوع ولو استعار لبناء أو القراس لم يجز لذلك الاسرة واحدة فالواقع ما بناء أو غرسه لم يجز له إعادة الاذن جديد الا اذا صرح له بالتجديد مرة أخرى (فروع) لو اختلف مالك عين والمتصرف فيها كأن قال المتصرف أعزتي فقل المالك بل آجرتك بكذا صدق المتصرف بيمينه ان بقيت العين ولم يضر مدة لها اجرة والا حلف المالك واستحقها كما لو اكل طعام غيره وقال كنت ابحث لي وأنكر المالك أو عكسه بأن قال المتصرف آجرتني بكذا وقال المالك بل آجرتك والعين باقية صدق المالك بيمينه ولو اعلى رجلا حانوتا ودرهم أو أراضوا بذرا وقال آجرا أو زرعها فيها لفسك فاعطى عارية وغيره قرض على الاوجه خلافا لبعضهم ويصدق في قصده ولو أخذ كوزا من سقاء لي شرب منه فوقع من يده وانكسر قبل شربه أو بعده فإن طلبه مجاز ضمنه دون الماء أو بعض والماء قدر كفايته ففسكه ولو استعار حليا وألبسه بنته الصغيرة ثم أمر غيره بحفظه في بيته ففعل فسرق غرم المالك المستعير ويرجع على الثاني ان علم أنه عارية وان لم يكن يعلم أنه عارية بل ضمنه لا رد أصم بل ضمن ومن سكن دار امدة باذن مالك أهل ولبيد كوله اجرة لم تنزبه (مهمة) قال البدوي وغيره في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلحه الا لصحف فيجب قال شيخنا والذي يجه أن المملوك غير المصحف لا يصلح فيه شي إلا ان ظن رضا مالكة به وأنه يجب اصلاح المصحف لكن ان لم ينصه خطه لردائه وان الوقف يجب اصلاحه ان يتيقن الخطأ فيه

(فضل) النصب استيلاء على حق غير ولومنة كاقامة من قصد بمسجد أو سوق بلا حق كجلبه على فراش غيره وان لم ينقله وان عاجه عن داره وان لم يدخلها وكر كوي دابة غيره واستخدام عبده (وعلى الغائب رد ضمان متقوم تلف بأقصى قيمة من حين غصب إلى تلف وضمن مثلي) وهو ما حصره كيل أو وزن وجار السلم فيه كقنن ودقيق وماء ومسك ونحاس ودرهم ودنانير ولوموشوشا ونحو وز ييب وحسب جاف ودهن وسمن (بمثله) في أي مكان حل به المثل فان فقد المثل فضمن ناقص قيم من غصب إلى فقد ولو تلف المثل فله مطالبته بثله في غير المكان الذي حل به المثل ان لم يكن لقله مؤنة وأمن الطريق والا فيا أقصى قيم المكان وهو ضمن متقوم تلف كالمسافع والحيوان بالقيمة ويجوز أخذ القيمة عن المثل بالراضى واذا أخذ منه القيمة فاجتمعها ببدل التلف لم يرجعها إلى المثل وحيث وجب مثل فلا أرأفلا أو رخص (فروع) لو حذر باط سفينة فغرقت بسببه ضمنها أو بمحدث ربح فلا وكذا ان لم يظهر سبب ولو حصل وناق بهيمة أو عبد لا يبيز أو فنتع قصفا عن طير غرقوا ضمن ان كان يهبه وفتنيره وكذا ان اقصر على الفتح ان كان الخرو حلالا لعبد اعاقلا حقه فأتى برؤمعتادا لاداق ولو ضرب ظالم عبد غيره فأتى لم يضمن ويبرأ الغائب براد العين إلى المالك ويكتفى وضعها عنده ولونسيه يرى بالرادي القاضي ولو خلط مثايا أو متقوما بما لا يميز كدهن أو حب وكذا درهم على الاوجه بحفنه أو غيره وتمنع التمييز صار مالكا لا مشترك في ملكه الغائب لكن الاوجه أعجب حرج عليه في التصرف فيه حتى يعطى بله

### (باب في الهبة)

أي مطلقا الشامل للصدقة والهبة (الهبة تملك عين) يصح بيعها غالبا أو دين من تبرع أهل (بلا عوض) واحترازنا بقولنا بلا عوض عن البيع والهبة بثواب فإما بيع حقيقة (بإيجاب كوهبتك) هذا وملكتك ومنعتك (وقبول) متصل به (كقبول) ورزيت وتعتد الكتابة كذلك هذا أو كسوتك وهذا بالمعاطة على المختار قال شيخنا في شرح المنهاج وقد لا تشترط الصيغة كما لو كانت ضمنية كاعتق عبدك عنى فاعقته

وان لم يقل بجمنا وكلازين ولله الصغير على خلاف زوجته لانه قال على نيكه بنولى الطرفين قاله انفصل  
وأقره جمع لكن اعترض بان كلام الشيخين يخالفه حيث اشترطا في هبة الاصل بنولى الطرفين بإيجاب  
وقبول هبة ولى غيره أن يقبلها الحاكم أو نائبه وتقلوا عن العبادى وأقره أنه لو غرس أشجارا وقال عند  
الغرس أغرسها لاني مثلا لم يكن إقرارا بخلاف ما قال لعين في يد، اشترتها لاني أو فلان الاجنبى فانه  
اقرار ولو قال جعلت هذا لاني لم يملكه الا ان قبضه وضغط السبكي والاخرى وغيرهما قول الخوارزمي  
وغيره إن الباس الاب الصغير حليا بملكه اياه ونقل جماعة عن فتاوى انفصل نفسه أنه لو هبته بنته مع أمته  
بلا تعليق يصدق بيمينه أن أنه لم يملكها ان ادعتة وهذا صريح في رد ما سبق عنه وأقضى القاضي فيمن يهب  
بنته وجهها الى دار الزوج بانه ان قال هذا جهاز بنتي فهو ملك لها والا فهو عارية يصدق بيمينه وتكلم المالك  
لاعتياد عدم اللفظ فيها انتهى ونقل شيخنا ابن زيد عن فتاوى ابن الخياط اذا أهدى الزوج الزوجة بعد العقد  
بسببها فانه يملكه ولا يحتاج الى إيجاب وقبول ومن ذلك ما دفعه الرجل الى المرأة صباح الزواج مما يسمى  
صبيحة في عرفنا وما دفعه اليها اذا غضبت أو تزوج عليها فان ذلك تملكه المرأة بمجرد الدفع اليها انتهى  
ولا يشترط الإيجاب والقبول قطعا في الصدقة وهي ما أعطاه عتاجا وان لم يقصد الثواب أو غنيا لاجل ثواب  
الآخرة بل يكفي فيها الاعطاء والأخذ ولو في الهدية ولو غيب ما كره وهي ما نقله الى مكان الموهوب له اكراما  
بل يكفي فيها البعث من هذا واقتضى من ذلك وكلها مسنونة وأفضلها الصدقة وأما كتاب الرسالة الذي  
لم نقل قرينة على حودقه فقال المتولى انه ملك المكتوب اليه وقال غيره وهو باق بملك الكاتب ولم يكتب  
اليه الا لاتعاقبه على سبيل الاباحة وتصح الهبة باللفظ المذكور (بلا تعليق) لا تصح مع تعليق كالذاكر  
النهر فقد هبته لك وأبرأتك ولا مع تأقيت بنهر عمري وربي فان أقت الواهب الهبة بعمر انتب كوهبت  
لك هذا عمرك أو ما عشت صحت وان لم يقل فاذممت فهي لورثك وكذا ان شرط عودها الى الواهب أو  
وارثه بعلوم التهب فلا تعود اليه ولا الى وارثه الخبر الصحيح وتصح ويلغو الشرط اذا أقت بعمر  
الواهب أو الاجنبى كعمرتك هذا عمرى أو عمر فلان لم تصح ولو قال لغيره أنت في حل مما تأخذ أو تعطى  
أو تأكل من مالى فله الاكل فقط لانه اباحة وهي تصح بمجهول بخلاف الاخذ والاعطاء قاله العبادى ولو  
قال يوهب لك جميع مالى أو نصف مالى صحت ان كان المالك أو نصفه معلوما لهما والا فلا وفي الانوار لو قال  
أعنت مالى دارى أو ماقى كرمى من العنب فلها كله دون بيعه وحله وطعامه لغيره وتقتصر الاباحة على  
الموجود أى عندها في دار أو الكرم ولو قال أعنت لك جميع مالى دارى أو كلاً واستمدا ولم يعلم المبيع الجميع  
لم تحصل الاباحة انتهى وجزم بعضهم أن الاباحة لا ترتد بالرد وشرط الموهوب كونه عينا يصح بيعها فلا تصح  
هبة المجهول كبيعهم وقد مر أنفا بيان خلاف حديثه وصدقه فصحة فيها استظهره شيخنا وتصح هبة  
المشاع كبيعهم ولو قل القسمه سواء وهب لشرىك أو غيره وقد تصح الهبة دون البيع كهبه حبلى بر ونحوهما  
من المحقرات وجعل تجس على تناقض فيه في الروضة وكذا من متنجس (وتنزه) أى الهبة بانواعها الثلاثة  
(قبض) فلا تنزه بالتعديلات القبض على الجديد خبراته عليه السلام أهدى للنجاشى ثلاثين أوقية مسكافات  
قبل أن يصل اليه قسمه عليه السلام بين نسائه ويقاس بالهدية الباقى وانما يعتد بالقبض ان كان باقباض  
الواهب أو بذنه أو اذن وكيفيةه ويحتاج الى اذنه فيه وان كان الموهوب في يد المتهب ولا يكفي هنا الوضع  
بين يدي المتهب بل اذن فيه لان قبضه غير مستحق له باعتبر تحققه بخلافه في البيع فلو بات أحدهما قبل  
القبض قام مقامه ولرثه في القبض والاقباض ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المتهب  
بعد صدق الواهب على ما استظهره الاخرى لكن ميل شيخنا الى صدق المتهب لان الاصل عدم الرجوع  
قبله وهو قريب ويكفي الاقرار بالقبض كان قبيله وهبت كذا من فلان وأقبضته فقال نعم وأما الاقرار

(قوله بغير عمرى)  
ورقبي أى ما بهما ادلا  
بضر التعليق ويلغو  
التعليق وتبقى مؤبدة  
(قوله للخبر الصحيح)  
هو حديث الصحيحين  
العمرى ميراث لاهلها  
اه مژ (قوله الباقى)  
أى من الهبة والصدقة  
(قوله غير مستحق له)  
أى وبذلك طرق رضع  
المغضوب بين يدي  
المغضوب منه

أو الشهادة بمجرد الية فلا يثبت القبض فم يكفى عنه قول الواهب ملكها المتهب ملكا لازما قال بعضهم  
 وليس للحاكم سؤال الشاهد عنه ثلاثيته له (ولا صل) ذكر أو أثنى من جهة الأب أو الأم وإن علا  
 (رجوع نيا وهب) أو تصدق أو أهدى لأمه أبرا (الفرع) وإن سفل (ان بقی) الموهوب (في سلطنته) بلا  
 استهلاك وإن غرس الأرض أو بنى فيها أو غخلل صيد موهوب أو أخرج أو علق عتقه أو رهنه أو وهبه بلا  
 قبض فربما لبقائه في سلطنته فلا رجوع إن زال ملكه بهبة مع قبض وإن كانت الية من الابن لا ينعأ لأبيه  
 لأبيه أو يبيع ولومن الواهب على الأوجه أو يوقف ويمتنع الرجوع بزوال الملك وإن عاد إليه ولو باقاة  
 أو رد يبيع لأن الملك غير مستفاد منه حينئذ ولو وهبه الفرع لفرعه وأقبضه ثم رجع فيه ففي رجوع الأب  
 وجهان والأوجه منهما عدم الرجوع لزوال ملكه ثم عوده ويمتنع أيضا أن يتعلق به حق لازم كأن رهنه لغير  
 أصل وأقبضه ولم ينفك وكذا إن استهلك كان تفرغ البيض أو ثبت الحطب لأن الموهوب صار مستهلكا  
 ويحصل الرجوع (بشعور جعت) في الية كقتنتها أو أبطلتها أو ردت الموهوب إلى المالك وكذا بكتابة  
 كأخذته وقبضته مع النية لا بنحو بيع واعتناق وهبة لغيره ووقف لملك الفرع ولا يصح تعالى الرجوع  
 بشرط ولو زاد الموهوب ربيع بزيادة المنفعة كعطل الصنعة لا المنفعة كالاجرة والولد والحل الحادث على  
 ملك فرعه ويكره للأصل الرجوع في عطية الفرع إلا أن كان الواهب عا أو يهره في محبة وبحت  
 البلقيني امتناعه في صدقة واجبة كزكاة ونذر وكفارة وما ذكره أثنى كثيرون عن سبقة وتأخره  
 وله الرجوع فيما أقر بأنه لفرعه كما أثنى به النووي واعتدده جمع متأخرون قال الجلال البلقيني عن أبيه  
 وفرض ذلك فيما إذا فسر محابته وهو فرض لا بد منه انتهى وقال النووي لو وهب وأقبض ومات فادعى  
 الوارث كونه في المرض والمتهب كونه في الصحة صدق انتهى ولو أقام بينتین قدمت بينة الوارث لأن معها  
 زيادة علم (وهي تدبر للدين إيراد) له عنه فلا يحتاج إلى قول نظر إلى (ولغيره) أي الدين بهبة (مصححة)  
 إن عاقد الفرع كما صح جمع تبعاً للصحة خلافاً لما صححه المنهاج (فتنبه) لا يصح الإبراء من المجهول للدين  
 أو المدين لكن فيها فيه معارضة كان أبرأني فأنت طالق لا ينعأ ذلك على المعتد وفي القديم يصح من  
 المجهول طلاقاً ولو أبرأ ثم ادعى المجهول ليقبل ظاهره بل بالطلاق كرهه الرافي وفي الجواهر من الزيل تصدق  
 الصغيرة المزوجة إجباراً عينيها في جهلها بمهرها قال الفري وكذا الكبيرة المهرية إن حل الحال على جهلها  
 وطرق الإبراء من المجهول أن يرثه مما يعلم أنه لا ينقص عن الدين كأنف شك هل دينه يبلغه أو ينقص  
 عنها ولو أبرأ من معين معتقداً أنه لا يستحقه فإن أنه يستحقه يرى ويكره لمط تفضيل في عطية فروع  
 وإن سفلوا ولو الأحفاد مع وجود الأولاد على الأوجه سواء كانت تلك العطية هبة أم هدية أم صدقة أم وقفاً  
 أو أصول وإن بعدوا سواء الذكر وغيره الائتفاوت حاجة أو فضل على الأوجه قال جمع يحرم وتقلي الروضة  
 عن الدرعي فإن فضل في الأصل فيفضل الأم وأقره لما في الحديث أن طائفتي البربل في شرح مسلم عن  
 الحاسي الإجماع على تفضيلها في البر على الأب (فروع) الهدايا المعمولة عند الختان ملك للأب وقال جمع  
 لأن فعلية يان الأب قبولها وعمل الخلاف إذا أطلق المبدى فلم يقصد واحداً منهما والأفهي لم يقصد أحداً  
 ويمر ذلك فيما يبطاه خادم الصوفية فهو له فقط عند الإطلاق وأقصده ولم عند قصدهم له ولم عند  
 قصدهما أي يكون له النصف فيما يظهر وخفية ذلك أن ما اعتد في بعض النواحي من وضع طامة بين يدي  
 صاحب الفرع لينع الناس فيها نراهم ثم يقسم على الحق أو الخائن أو نحوهما يجري فيه ذلك التفضيل فإن  
 قصد ذلك وحده أومع نظراً له المعاونين له عمل بالتصديق وإن أطلق كان ملكاً لصاحب الفرع يعطيه لمن يشاء  
 وهذا يعلم أنه لا نظراً هنا لغيره أمام قصد خلافه فواضح وأما مع الأخلاق فلأن حله على من ذكر من الأب  
 والخادم وصاحب الفرع نظراً غالباً أن كان من هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقدم على العرف  
 المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكم فيه العادة ومن ثم لو نذر لولي ميت بمال فإن

(قوله لا ينعأ ذلك)  
 وماعداً هو الإبراء في  
 غير معارضة (قوله على  
 للمعتد) أصل أن  
 ما اعتد من محبة  
 الإبراء من المجهول في  
 غير المعارضة هو  
 الضعيف وإن الذي  
 عليه الفتوى المتمد  
 في المنعبد هدم محبة  
 الإبراء من المجهول  
 لا فرق بين أن يكون  
 في معارضة أم في غيرها

قصدانه يملكه لما ولن أطلق فان كان على قبره ما يحتاج للصرف في صالحه صرفه والا فان كان عنده قوم اعتدوا قسدهم بالنظر الى صرف علم ولو أهدى لمن خلصه من ظلم ثلاثينقص ماضيه لم يجعل له قبوله والا لعل أيون تعين عليه تخليصه ولو قال خذنا واشترك به كذا تعين ما لم ير ذلك بسط أي أو تعين قرينته حاله عليه ومن دفع لخطوبته أو وكيلها أو وليها طعنا أو غيره ليتوجهها فقبل العقد رجع على من أقبضه ولو بث هديته إلى شخص فأتى المهدى اليه قبل وصولها بقيت على مالك المهدى فان مات المهدى لم يكن للرسل جعلها إلى المهدى اليه

### (باب في الوقت)

هو لغة الحس وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف باح وجبة والاصل فيه خبر مسلم اذا مات المسلم أقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح أي مسلم يسهو له رجل العلماء الصدقة الجارية على الوقت دون نحو الوصية بالمنافع الباحة ووقف عمر رضى الله عنهما رضا أصابها تغيير بأمره عليه السلام وشرط فيها شروطا منها ان لا يباع أصلها ولا يورث ولا يهب وان من ولا يبايأ كل منها المعروف ويطمع صدقة غير مستول رواد الشيعان وهو أول من وقف في الاسلام وعن أبي يوسف أنه لم يسمح غير عمر أنه لا يباع أصلها رجع عن قول أبي حنيفة ببيع الوقت وقال لو سمعه لقال به (صح وقف عين) معناه (علاوة) ملكا قبل النقل (تفيد) فائدة حالا أو ما لا كشمرة أو منفعة يستأجرها غالبا (وهي باقية) لانه شرع ليكون صدقة جارية وذلك كوقف شجر لربه وحل لبس ونحو ذلك لم ويرحم من زرع بخلاف عود البخور لانه لا ينتفع به الا باستهلاكه والمطعمون لان فقه في اهلاكه وزعم ابن الصلاح محبة وقف الماء اختياره وبيع وقف المنسوب وان يجوز عن تخليصه ووقف الماء دون السفل مسجدا والأوجه محبة وقف للمساكين وان قل مسجدا ويحرم للمساكين فيه على الجانب قطليا للتعويتع احتكاف وصلاة بلهين غير ان مالك المنفعة (بوقفت وسبلت) وحسبت (كذا في كذا) أو أرض موقوفة أو وقف عليه ولو قال تصدقت بكذا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة أو صدقة لا تبايع أو لا تهب أو لا تورث صريح في الاصح (و) من الصريح قوله (جعل هذا) للمكان (مسجدا) فيصير به مسجدا وان لم يقله ولا في شيء مما سار لان المسجدا لا يكون الاوقافا ووقته الصلاة صريح في الوقفية وكناية في خصوص المسجدة فلا بد من بينها في غير الموات ونقل القموني عن الروايات وأقره من أنه لو عمر مسجدا خرابا لم يقف إلا ما كانت عار به يرجع فيها حتى شاء انتهى ولا ثبت حكم المسجد من محبة الاحتكاف وحسبة المسك للعجب لما أضيف من الأرض للموقوفه اذا احتيج الى توسعة على ما أفتى به شيخنا ابن زياد وغيره وعلم مما سار ان الوقت لا يصح الا بلفظ ولا يأتي فيه خلاف المعاطاة فلو بني بناء على هيئة مسجد وأذن في اقامة الصلاة لم يخرج بذلك عن ملكه كما اذا جعل مكانا على هيئة المقبرة وأذن في الدفن بخلاف ما لو أذن في الاحتكاف فيه فانه يصير بذلك مسجدا قال البغوي في فتاوه لو قال لقيم المسجد ضرب الابن من أرضي المسجد فغضبه وبني بالمسجد صار له حكم المسجد وليس له تقضيه وله استرداده قبل ان يبني به انتهى وأخفى البلقيني بالمسجد في ذلك البحر المفورة السبيل والاسنوي والمدارس والر والى وقال الشيخ أبو محمد وكذا أبو أخذ من الناس ليعني به زوايا أو رباطا فيصير له كذلك بمجرد بنائه وضعه بعضهم ويصح وقف بقرة على رباطا يشرب لبنها من ترثه أو يلبس نسلها لصالحه (وشرطه) أي الوقت (تأيد) فلا يصح تأقيته كوقفته على نيسة (وتنجيز) فلا يصح تعليقه كوقفته على زيد اذا جازع رأس الشهر ثم يصح تعليقه بالموت كوقفته داري يمدوني على الفقراء قال الشيعان وكأبوصية لقول الفضل انه لو عرضها للبيع كان رجوعا (و) اما كان تملك) لوقوفه عليه العين الموقوفة ان وقف على معين واحد أو جمع بأن يوجد خارجا متاهلا لك فلا يصح الوقف على معلوم كمل مسجدين بيني أو على ولده ولا ولده أو على من يولني ثم الفقراء لا تقطاع أوله

(قوله بقيت على ملك المهدى) أي لو كان لما مات النجاشي قبل وصول ما أهداه رسول الله ﷺ اليه رد الهدية (قوله على الوقت) أي لان غيره من الصدقات ليست جارية بل ملك التصديق عليه أعيانها ومنافعها بائزا وأما الوصية بالمنافع وان شملها الحديث فهي نادرة تحمل الصدقة في الحديث على الوقت أول (قوله لا يصح الا بلفظ) هذا في الناقض أما الآخرس فيقع منه بكتابته مع النية كالناطق وبإشراكه ولو غير مفهومة والافهام شرط أي لكونه وقفا يحكم لظاهره في نقضه لا لحصول الوقت ولو نوى بقلبه أو أشار إشارة لم تفهم صح الوقت فبايئه وبين الله ان كان لا اطلاع لنا على ذلك وفائدته حصول الثواب قاله الاسنوي اه مناول

أولى فقراء أولاده ولا فقير فهم أو على أن يعطى المساكين يسه على رأس قبره بخلاف قبر أبيه الميت وأفتى  
 ابن الصلاح بالوقوف على من يقرأ على قبره بعد موته فأتى ولم يعرف له قبر بطل انتهى ويصح على المعلوم  
 نبعا للوجود كوقفة على ولدي ثم على ولدي ولدي ولا على أحد هذين ولا على عمارة مسجد إن لم يمتنه ولا على  
 نفسه لعدم تملك الإنسان ملكه أو منافع ملكه لنفسه ومنه أن يشترط نحو قضاء دينه مما لو قف أو اتخاذه  
 به لا شرط نحو شراء به أو مطالعة من يقرأ أو كتاب وقفة مما على نحو الفقراء كذلك بعض شراح المنهاج ولو وقف  
 على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا جاز له الأخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف ويصح شرط النظر لنفسه  
 ولو يعقاب إن كان قد أبرج أو مثل فأقل ومن حيل صحة الوقف على نفسه أن يقف على أولاد أبيه ويذكر  
 صفات نفسه فيصح كما قاله جمع متأخرون واعتماد ابن الرضا وعمل به في حق نفسه فوقف على الألقه من بني  
 الرضا وكان يتناوله ويطل الوقف في جهة مصيبة كهدية الكنائس وكوقف على قطاع طريق ووقف على  
 عمارة قبور غير الأبناء والعلماء والصالحين (فرع) يقع لكثير من أنهم يقفون أموالهم في محبتهم على ذكر  
 أولادهم قاصدين بذلك سومان انهم وقد تنكر من غير واحد الانشاء بطلان الوقف حينئذ قال شيخنا  
 كاطبناؤى فيه فنظر ظاهر بل الوجه الصحة (القول) فلا يشترط (ولو من معين) نظر إلى أنه قرب بل  
 الشرط عدم الرد وما ذكرته من المعين هو المنقول عن الأكثرين واختاره في الرضا ونقله في شرح الوسيط  
 عن نص الشافعي وقيل يشترط من المعين القبول نظر إلى أنه تملك وهو ملحق بعماله كالمصنف فاذر للمعين  
 بطل حقه سواء شرطنا قبوله أم لا نعم لو وقف على ولده الحاضر شيئا فخرج من الثلث لزم وإن دمر وخرب بالمعين  
 الجهة العامة وجه التحريم كالمسجد فلا قبول فيه جزأ ولو وقف على اثنين معينين ثم الفقراء فأتى أحدهما  
 فتمسكه بصرف للأخر لأنه شرط في الانتقال إلى الفقراء اقراضهما جميعا ولم يوجد (ولو اقترض) أي  
 الموقوف عليه المعين (في منقطع الآخر) كان قال وقت على أولادى ولم يذكر أحدا بعد أو على زيد ثم نسبه  
 ونحوهما لا يندوم (مصرفه) القبر (الأقرب) رحا لارنا (إلى الواقف) يوم اقراضهم كان البنت وإن  
 كان هناك ابن أخ مثلا لأن الصدقة على الأقارب أفضل وأفضل منه الصدقة على أقربهم فاقرهم ومن ثم  
 يجب أن يخص به فقرائهم فإن لم يعرف أر باب الوقف أو عرف ولم يكن له أقرب فقراء بل كانوا أغنياء  
 وهم من حوت عليه الزكاة صرفه الإمام في مصالح المسلمين وقال جمع يصرف إلى الفقراء والمسكين أى  
 ببلد الموقوف ولا يطل الوقف على كل حال بل يكون مستمرا عليه الأفياء ليدرك للمصرف كوقفت هذا  
 وإن قال له لأن الوقف يقتضى تملك النافع فإذا لم يصيب ممتلكا بطل وانما صح أو صحت بشئ وصرف  
 للمساكين لأن غالب الوصايا لهم فعمل الإطلاق عليهم والافق منقطع الأول كوقفت على من يقرأ على قبري  
 بعد موتى أو على قبري وهو في بطل بخلاف وقفته الآن أو بعد موتى على من يقرأ على قبري بعد موتى  
 فاته وصية فإن خرج من الثلث أو أجز وعرف قبره صحت والا فلا حيث صحنا الوقف والوصية كفى  
 قراءة شيء من القرآن بلا تعيين بسورة يس وإن كان غالب قصد الواقف ذلك كما أفتى به شيخنا الزمزمي  
 وقال بعض أصحابنا وهذا إذا لم يطر دعرف في البلد بقراءة قدر مقام أو سورة معينة عمله الواقف والأفلا بد  
 منه إذ عرف البلد المطرد في زمنه بمنزلة شرطه (ولو شرط) أى الواقف (شيئا) يقصد كشرط أن لا يؤجر  
 مطلقا أو لا كذا كسنة أو أن يفضل بعض الموقوف عليهم على بعض ولو أفتى على ذكر أو يسوى بينهم  
 أو اختصاص نحو مسجد كندسة ومقبرة بلا طاعة كشافية (اتباع) شرطه في غير حالة الضرورة كسائر  
 شروط التي لم تخالف الشرع وذلك لما فيه من وجود المصلحة أما ما خالف الشرع كشرط العزوبة في مكان  
 للدرسة أى مثلا فلا يصح كما أفتى به البلقيني وخرج في غير حالة الضرورة ما لم يوجد غير المستأجر الأول وقد  
 شرط أن لا يؤجر لسانا أكثر من سنة أو أن الطالب لا يشبع أكثر من سنة ولم يوجد غيره في السنة الثانية

(قوله كشرط أن لا يؤجر مطلقا أو لا كذا كسنة) قال في م ر لو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين فاجزه ست سنين فإن كان في عقد لم يصح في شيء منها ولا يخرج على فخر في الصقة كما مرث الإشارة إلى في ضلله اه (قوله كشرط العزوبة الخ) هل فساد ذلك بان فيه مخالفة الكتاب والسنة والاجماع إذ مقتضى الثلاثة طلب التزويج ومقتضى ذلك الشرط طلب ترك التزويج فتدبر



في فوائده تصرف الملاك بنفسه، وبغيره ما لم يخالف شرط اوقاف لان ذلك هو المقصود من الوقف وأما الجمل  
 لما رن فوقه تعالى له أما اذا وقتت عليه عين لمفع خاص كدابة الركوب فقوا تها منهم من نحو الواقف  
 ولا يجوز وطه أمة موقوفة ولومن واقف أو موقوف عليه لعلم ملكهما بل بحدان ويزوجهما قاض بأذن  
 الموقوف عليه لاله ولا الواقف، وأعلم أن الملك في قبلة الموقوف على معين أو جهة ينتقل إلى الله تعالى أي  
 ينفك عن اختصاص الأديين فلو شغل المسجد بأمتعة وجبت الاجرة له فتصرف لمصلحة حل الأوجه  
 (فائدة) ومن سبق إلى عمل من مسجد لا قراءة قرآن أو حديث أو علم شرعي أو آله أول تعلم ماذ كرا أو كساج  
 درس بين يدي مدرس وفارقه ليعود إليه ولم تطل مفارقتها بحيث انقطع عنه الالفة فحقه ما قبل لان له غرضا في  
 ملازمة ذلك للموضع لا لفائدة الناس وقيل يبطل حقه بقيامه وأطالوا في ترجيعه قتلا ومعنى أو الصلاة ولو قبل  
 دخول وقتها أو قراءة أو ذكر وظاهره بصدرك قضاء حاجة واجابة دع غنمباق ولو صبيا في الصف الأول في  
 تلك الصلاة وان لم يترك ردا فيه فيحرم على غيره العالم الجالس فيه بغير إذنه أو طعن رضاهم ان أقمت الصلاة  
 في غيبته وانصلت الصفوف فلو جبه سد الصلح مكانه حاجة تمام الصفوف ذكره الا ذم في غيره فلو كان له  
 سجدة فيه فينحيا برجله من غير أن يرفعها بها عن الأرض ثلاثا تدخل في ضلته أما جالس لا تكاف فان  
 لم ينو مدة يبطل حقه بخروجه ولو لحاجة والام يبطل حقه بخروجه أثناء الحاجة وأقضى القفال بمنع تعليم الصبيان  
 في المساجد (ولا يباع موقوف وان خرب) فلو اتهم مسجد بتعذر اعادته لم يبيع ولا يعود ملكا بحال لا مكان  
 الصلاة والاعتكاف في أرضه أو جنب الشجر الموقوف أو قلعه ربح لم يبطل الوقف فلا يباع ولا يوهب بل  
 ينتفع به الموقوف عليه ولو جعله أبوابا إن لم يمكن إجارته خشيا بحاله فان تعذر الاتماع به الإستهلاك  
 كان صار لا ينتفع به إلا بالحقاق اقتطاع الوقف أي يملكه الموقوف عليه حيثئذ على الاعتماد فينتفع به غيره  
 يديه ويجوز بيع حصر المسجد للموقوفة عليه اذا بليت بأن ذهب جالها ونفعا وكانت المصلحة في بيعها  
 وكذا جنيوعه المنكسرة خلافا لمجمع فيها ويصرف منها لمصلحة المسجدان لم يكن شره حبرا أو جنيوعه  
 والخلاف في الموقوفة ولو بأن اشتراها الناظر ووقفها بخلاف الموهوبة والمشتراة المسجد فتباع بجزأ مجرد  
 الحاجة أي المصلحة وان لم تزل وكذا نحو القناديل ولا يجوز زاستمال حصر المسجد ولا فراشه في غير فرشه  
 مطلقا سواء كانت حاجة أم لا كما أقي به شيخنا ولو اشترى الناظر أخشابا للمسجد أو هبته وقبلها الناظر  
 جاز بيعها للمصلحة كأن خاف عليها نحو سرقة لان كانت موقوفة من أجزاء المسجد بل تحفظ له وجوب باذ كره  
 الكمال الرداد في فتاوى ولا ينتقض المسجد الا اذا خيف على نفسه فينقض ويحفظ أو يعمر به مسجد آخر  
 ان رآه الحاكم والأقرب إليه الأولى ولا يعمر بغير جنسه كرى باط وجر كالعكس الا اذا تعذر جنسه والذي يتجه  
 ترجيعه في ربيع وقت التندم أنه ان توقع عوده حفظه والا صرف لمسجد آخر فان تعذر صرف الفقراء كما  
 يصرف القرض لنحو رباط وسئل شيخنا عما اذا عمر مسجد ثلاث جدد وبقيت آله القديمة فهل يجوز  
 عمارة مسجد آخر قديم بها أو تبايع ويحفظ ثمنها فأجاب بأنه يجوز عمارة مسجد قديم وحادث بها حيث قطع  
 بعدم احتياج ساهي منه اليها قبل فاتها ولا يجوز بيعه بوجه من الوجوه اه وقل نحو حصر المسجد وقناديله  
 كتنقل الآخر ويصرف ريع الموقوف على المسجد مطلقا أو على عمارته في البناء ولو لم تارته وفي التجهيز  
 الم حكم والسلم وفي أجرة التيمم للزؤن والامام والمحرر والعهن الا ان كان الوقف لمصلحة فيصرف في ذلك  
 لافي التزويج والنقش وما ذكرته من أنه لا يصرف للزؤن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى ما نقله  
 النووي في الروضة عن البغوي لكنه نقل بعده عن فتاوى الفزالي أنه يصرف لمهاره الأوجه كما في الوقف  
 على مصالحه ولو وقف على دهن لاسراج المسجد به أسرج كل الليل ان لم يكن مغلقا مهجورا وأقضى ابن  
 عبدالسلام بجواز إقتاد اليسير من المصاييح فيه لئلا احترام مع خلوه من الناس واعتمده جمع وجزم في

رمونه وتعذر (عائنه)  
 أي بنقشه ثم ان رجى  
 عوده حفظ نفسه  
 وجوبا ولو ينقله الى  
 محل آخر ان خيف  
 عليه لوقي ولعلاكم  
 هدمه ونقل قصه الى  
 محل أمين ان خيف  
 على أخذه لولم يهدم  
 فان لم يرج عوده بنى به  
 مسجد آخر لا نحو  
 مدرسة وكونه بقر به  
 أوله فان تعذر المسجد  
 بنى به غيره وأما غلته  
 التي ليست لارباب  
 الوظائف بان كانت  
 لصلواته وحصره  
 وقناديله فكنتمضولا  
 فهي لاربابها وان  
 تعذر أي الوظائف  
 لعدم نصبرهم كدرس  
 لم تحضر طلبة بخلاف  
 امام لم يحضر من يصل  
 معه فلا يستحق الا ان  
 صلى في البقعة وحده  
 لان عليه فعل الصلاة  
 فيه وكونه اماما فاذا  
 تعذر أحد هاتين الآخر  
 وهذا في مسجد يمكن  
 فيه تلك الوظائف والا  
 كسجد بجانب البحر  
 مثلا وصرأى المسجد  
 داخل البقعة فينبغي  
 نقل وظائف أي مع  
 بقائها لاربابها لينقل  
 اليه نفسه اه قل  
 اه يجزى على المنهج



الروضة بحمرة اسراج الخالي قال في المجموع بحرم أخذ شئ من زينة وشعده كحماه وتراه (فرع) ثم  
 الشجر الناتج بلقبة المباحة مباح وصرفه لمصلحتها أولى ونظر القروس في المسجد ملكة ان غرس له  
 فيصرف لمصلحه وان غرس لغيره كل أو جعل الخلل فباح وفي الانوار ليس الامام اذا اندرست مقبرة ولم يبق  
 بها أثر اجارتها لزراعة أي مثلاً وصرف غلتها للمصلح وحل على الموقوفة فالمملوكة لمالكها ان صرف  
 والاقلال ضام أي ان ليس من معرفته يعمل فيه الامام بالمصلحة وكذا المجهولة وسئل العلامة الطنيداي  
 في شجرة نبتت بمقبرة مسيلة ولم يكن لها ثمر ينفع به الا أن بها أشجاراً كثيرة تصلح للبناء ولم يكن لها  
 ناظر خاص فهل لناظر العام أي للقاضي يصار قطعها وصرف قيمتها الى مصالح المسلمين فأجاب نعم للقاضي  
 في المقبرة العامة المسيلة بهما وصرف غلتها في مصالح المسلمين كشمرة الشجرة التي لها رواقان صرفها في مصالح  
 المقبرة أولى هذا عند سقوطها بنحو ربح وأما قطعها مع سلانتها فيظهر اجتازها الرقيق بالزائر والمشيح (ولو)  
 شرط واقف نظره) أي لنفسه (أو لغيره تابع) كاستشرطه وقبول من شرطه النظر كقبول الوكيل  
 على الأوجه وليس له عزل من شرط نظره حال الوقت ولو لصاحبه (والا) بشرط لأحد (فهو قاض) أي  
 قاضي بلد الموقوف بالنسبة لحفظه وإجاريته وقاضي بلد الموقوف عليه بنفسه لماعد ذلك على المذهب لأنه  
 صاحب النظر العام فكان أولى من غيره ولو واقفاً أو وقوقاعليه وجزم الخوارزمي بوجوبه لواقف وذريته  
 بلا شرط ضعيف قال السبكي ليس للقاضي أخذ ما شرط لناظر الا ان صرح الواقف بنظره كما أنه ليس له أخذ  
 شئ من سهم عامل الزكاة قال ابن التاج وعمله في قاضيه قدر كفايته ويحث بعضهم أنه لو غشى من القاضي  
 أكل الوقت لجوره جائز لمن هو يده صرفه في مصارفه أي ان عرفها والافوضه لفقهاء عارف بها أو أساءه  
 وصرفها وشرط لناظر واقفاً كان أو غيره العدالة والاهتمام على التصرف المفوض اليه ويجوز لناظر ما شرط  
 له من الأجرة وان زاد على أجرة مثله مالم يكن الواقف فان لم يشرط له شئ فلا أجرة له نعم له دفع الأجر الى  
 الحاكم ليقرره الاقل من نفقة وأجرة مثله كولي اليتيم وأخفى ابن الصباغ بأن له الاستقلال بذلك من غير  
 حاكم وينظر الناظر بالنسبة فيكون النظر للعامة ولواقف عزل من ولاه ونصب غيره الا ان شرط نظره  
 حال الوقت (تمت) لو طلب المستحقون من الناظر كتاب الوقت ليكتبوا منه نسخة حفظاً لاستحقاقه لزمه  
 تمكينهم كما أتى به بعضهم

#### (باب الاقرار)

هو لغة التثبت وشرها اخبار الشخص بحق عليه ويسمى اعترافاً (يؤخذ باقرار مكاتب مختار) فلا يؤخذ  
 باقرار صبي وجنون ومكره وغيره حق على الاقرار بأن ضرب لغيره أما مكره على الصدق كأن ضرب لصدق  
 في قضية انهم فيها فيصح حال الضرب وبسده على اشكال قوي فيه سباً ان علم أنهم لا يرفعون الضرب الا  
 بأخذت مثلاً ولو ادعى سباً أو مكره أو جحونون عهداً أو كرها أو مكره أو كسب أو ترسم وثبت بيينة  
 أو باقرار المقر له أو يمين مردودة صدق يمينه مالم يتم بيينة بخلاف وأما اذا ادعى السبى بلوغاً بانهما  
 فيصدق في ذلك ولا يحلف عليه أو يمين كلف بيينة عليه وان كان غريباً لا يعرف وهو رجلان نعم ان  
 شهدار مع نسوة يولدنه يوم كذا قبلن وبثبت بهن السن تبعاً كما قاله شيخنا (وشرط فيه) أي الاقرار  
 (لفظ) يشترط بالترام بحق (كلمة) أو عندى (كذا) زيد ولوزاد فيها اظن أو أحسب لهما ثم ان كان المقر به  
 معيناً كزيد هذا الثوب أو خذبه أو غيره كه ثوب أو ثوبه لشرط أن يضم اليه شئ مما ياتي كعندى أو  
 على وقوله على أو في عندي اللين ومضى أو عندى اللين ويحمل العين على أدنى اللواتب وهو الوديعة فيقبل  
 قوله يمينه في الرد والثابت (د) (ك) (ن) (م) ولى وصدقت (وأبرأتى) منه أو أبرأتى منه (وقضت لمجوب  
 ليس لى) عليك كذا (أو) قاله (لى عليك كذا) من غير استيفاء لان المفهوم من ذلك الاقرار ولو قال  
 اقض لائق لى لى عليك أو أخبرت لى لى عليك ألفاً فقال نعم أو أمهلنى أولاً أنكر ما تدعيه أو شئ أفتح  
 الكسب أو أجد الفتح أو الهراهم مثلاً باقرار حيث لا استهزاء فان اقترن بواحد مما ذكر قرينة استهزاء

(قوله له دالة) قال  
 لئن سوى الباطنة  
 والكفاية ومن لازمها  
 الاحتدال التصرف  
 لان من لا يهتدى اليه  
 لا يكون كافيوا كفتاه  
 السبكي الظاهرة أمثال  
 الاخرى في تزيفه  
 قال البليسى ونظر  
 التبي على وقت الذي  
 للموقوف على أهل  
 للجنة اذا كان عدلاني  
 دية كوصية ذم لى لى  
 كذلك والاصح فيها  
 الصحة وكذا ولاية  
 كافر على مال طفل  
 كافر اه

كايراد كلامه بنحوه فك ومن زراس عما يدل على التجهب والانكار أى ثبت ذلك كما هو ظاهر لم يكن به مقرا على المتعبد وطلب بيع اقرار بالملك والعارية والاجارة بملك المنفعة لكن تعينا الى المقر وأما قوله ليس لك على أكثر من ألف جوابا لقوله عليك ألف أو تحاسب أو أكتبوا لى يذعن ألف درهم وأشهدوا على بكذا أو بما في هذا الكتاب فليس باقرار بخلاف شهدكم مضافا لنفسه وقوله لمن شهد عليه هو عدل فيما شاهده اقرار كذا شهد على فلان بمائة أو قال ذلك فهو صادق بأنه اقرار وان لم يشهد (و) شرط (في مقربه أن لا يكون) ملكا (لمقر) حين يقر لان الاقرار ليس بإزالة من الملك وانما هو اخبر عن كونه ملكا للمقره اذا لم يكذبه فقوله دارى أو ثوبى أو دارى التى اشترى بها لنفسى لز يد أودى التى على زيد وعمرو لغولان الاضافة اليه تنفى الملك له فتبقى الاقرار به لغيره إذ هو اقرار بحق سابق ولو قال مسكنى أو لمبوسى لى يذعن أو اقرار لانه قد يسكن ويلبس ملك غيره ولو قال الدين الذى كتبت أو باسى على زيد وعمرو صح وأدين التى على زيد وعمرو لم يصح الا قال وأسمى فى الكتاب على زيد ولو أقر بغيره عبد معين فى يذعنه أو شهد بها ثم اشترى لنفسه أو ملكه بوجاهة خرج بحكمه ولو شهد بها سيقربا ليس عليه فأقران عليه فلان كذا زعم ولم ينفع ذلك الشهاد (وصح اقرار من مريض) مرض موت (ولو لوارث) بدن أو عين فيخرج من رأس المال وان كذبه ببقية الورثة لانه انتهى الى حالة يصدق فيها الكتاب وبتوب الفاجر فالظاهر صدقه لكن للوارث تحليف المقره على الاستعحاق فيما استظهره شيخنا خلافا للفتاوى ولو أقر بنحوه مع قبض فى الصحة قبل وان أطلق أو قال فى عين عرف أنها ملكه عنده لوارثى نزل على حالة المرض فله التقاضى فيترتب على اجزائه بقية الورثة كما لو قال وجبت فى مرضى واختلج عدم قبوله ان انهم لفساد الزمان بل قد تقطع القرائن بكذبه فلا ينبغي لمن يغشى الله أن يقضى أو يقضى بالصحة ولا شك فيه اذا علم أن قصده الحرمان وقد صرح جميع بالحرم حينئذ وأنه لا يصل للمقره أخذه ولا يقدم لإقراره على اقرار مرض (د) صح اقرار (بمجهول) كشيء أو كذا فيطلب من المقر تفسيره فلو قال له على شيء أو كذا قبل تفسيره بغير عيادة لم يرض ورد سلام ونجس لا يقتضى كذا زير ولو قال له على مال قبل تفسيره يتمول وان قل لا نجس ولو قال هذه النار وما فيها فلان صح واستحق جميع دفعها وقت الاقرار فان اختلفا فى شيء أهو بها وقته صدق المقر وطى المقره الينة (و) صح اقرار (بنسب) أخفه بنفسه كأن قال هذا ابنى (بشرط امكان) فيه بأن لا يكذبه الشرع والنسب بأن يكون دونه فى السن زمن يمكن فيه كونه ابنة وبأن لا يكون معروف النسب بغيره (و) مع (صديق مستلحق) أهل له فان لم يصدقه أو سكت لم يثبت نسب الالينية (ولو أقر ببيع أو هبة وقبض واقباض) بعدها (فادعى فساده لم يقبل) فى دعواه فساده وان قال أقررت لطفى الصحة لان الاسم عند الإطلاق يحمل على الصحيح ثم ان قطع ظاهر الحال بصدقه كيدوى حلف فينبى قبول قوله كما قاله شيخنا وخارج اقباض ما لو اقتصر على الهبة فلا يكون مقر اقباض فان قال ملكها ملكا لا ما هو يعرف معنى ذلك كان مقر اقباض وله تحليف المقره أنه ليس فاسدا لا مكان ما يصدق له لتقبل بيته لانه كتبها باقراره فان نكل حلف المقر انه كان فاسدا وطل البيع أو الهبة لان التحين المردودة كالقرار ولو قال هذا لزيد لم عمرو أو غصبت من زيد بل من عمرو وسأله يسوء قال ذلك متعاقبا بغيره أو متصلا عنه وان طال الزمن لامتناع الرجوع عن الاقرار بحق آدمى وغرم ببله لعمرو ولو أقر بشئ ثم أقر ببعثه دخل الاقل فى الاكثر ولو أقر بدى لآخر ثم ادعى اداءه اليه وأنه نسي ذلك حالة الاقرار سمعت دعواه لتعليف فقط فان أقام بيته بالإداه قبلت على ما أفتر به بضمهم لا احتال ماله كما قال لائنة لى ثم أتى بيته تسمع ولو قال لاحق لى فلان فيه خلاف والراجح منه أنمان قال فيما أظن أو فيما أعلم ثم أقام بيته بأنه عليه حقا قبلت وان لم يقبل ذلك لم تقبل بيته الا ان اعتذر بنحو نسيان أو غلط ظاهر

(قوله فليس باقرار)

أما بالنسبة الاولى فلان

فى الزائد عليه لا يوجب

بنايه ولا يثبت مادونه

وأما بالنسبة لثانى فلم

يذعن له شئ وأما الثالث

فلان الامر بأن يكتب

له ألف بل ولا لورث

كتب بنفسه أن له عليه

ألفا ليس باقرار إذ

يست الكتابة المجرده

عن اللفظ اقرارا

( باب في الوصية )

هي لغة الاتصال من وصي الشيء بكذا وصلا به لان الموصى وصل غير ذنياه بخبر عقابه وشرعا تبرع بحق مضاف لما يملك الموت وهي سنة مؤكدة اجماعا وان كانت الصدقة بصفة فرض أفضل فينبى أن لا يغفل عنها ساعة كما صرح به الخبير الصحيح لما حق امرئ مسلم شئ بوصي فيه بيت ليله أو ليلتين الاوصيته مكتوبة عند رأسه أى مال الحزم أو المعروف شرعا لذلك لأن الانسان لا يدري متى ينفجوا الموت وتكره الزيادة على الثالث ان لم يقصد حرمان ورثته والا حرمت (تصح وصية مكلف حر) مختار عند الوصية فلا تصح من صبي ومجنون ورقيق ولو مكاتب لم يأذنه السيد ولا من مكروه والسكران كالمكلف وفي قول تصح من صبي غير (لجنة حل) كهمارة مسجد لمصالحه وتحمل عليها عند الاطلاق بأن قال أوصيته به للمسجد ولو غير ضروريه مملأ بالعرف وبصرفه الناطر للاهم والاصح لاجتناده وهي للكعبة وللضريح النبوي تصرف لمصلحتها الخاصة بما كثر ميم ما وهي من الكعبة دون بقية الحرم وقيل في الاول لمساكين مكة قال شيخنا يظهر أخذنا مما قاله في النثر للقب المعروف جريان صفة الوصية كما وقف لضريح الشيخ الغفاني وبصرف في مصلح قبره والبناء الجائز عليه ومن يخدمونه أو يقرؤن عليه أما اذا قال للشيخ الغفاني ولم ينو صريحه ونحوه فهي اطالة ولو أوصى لمسجد سبني لم تصح وان بني قبل موته الاتباع وقيل تبطل فيها لقال أردت تخليكه وهمارة نحو قبة على قبر نحو عالم في غير مسجلة ووقع في زيادات العبادي ولو أوصى أن يدفن في يده بطلت الوصية \* وخرج بجهة حل جهة المصيبة كهمارة كنيسة واسراج فيها كتابة نحو نورا وعلم محرم (وتصح لجل) موجود حالة الوصية يقينا فتصح لجل افضل به حياة مستقرة لبون ستة أشهر من الوصية أو لاربعة سنين فأقل ولم تكن المرأة فراشا زوج أو سيد أو مكمن كون الرجل من لان الظاهر وجوده عندها لندرة وطء الشبهة وفي تقدير الزنا اساءة ظن بها ثم لم يولد تسكن فراشا قط لم تصح الوصية قطها لجل سيحدث وان حدث قبل موت الموصى لانها تخليك وتخليك المعلوم متنع فاشبهت الوقف على من سبب له نعم ان جعل للمعلوم تبعا للوجود كان اوصى لاولاد زيد الموجودين ومن سيحدث من الاولاد تمت لهم تبعا ولا يبر معين فلا تصح لأحد هذين هذا اذا كان بلغظ الوصية فان كان بلغظ أعطوا هذا لأحدهما صح لانه وصية بالتخليك من الموصى اليه (وتصح لوارث) للموصى (مع اجازة) بقية (ورثته) بدموت الموصى وان كانت الوصية ببعض الثلث ولا لأولادهم في حياة الموصى إذ لاحق لهم حينئذ \* والحيلة في أخذه من غير توقف على اجازة أن يوصي لفلان بأق أي وهو نكته بأقل ان تبرع لولده بخمسائة أو بألفين كما هو ظاهر فاذا قبل وأدى للابن ما شرط عليه أخذ الوصية ولم يشارك بقية الورثة الابن فما حصل له ومن الوصية ابرأ وهو به والوقف عليه لم يوقف عليهم ما يخرج من الثالث على قدر نصيبهم فنقدم غير اجازة فليس لهم تقصير الوصية لكل وارث بقدر حصته كنعف وثلاث لولاه يستحقه بغير وصية ولا يأثم بذلك وبعين هي قدر حصته كأن ترك الابن وقتا ودار اقيمتهما سواء نقص كلا بواحد صححة ان أجرا ولو أوصى للفقراء شئ لم يجز للموصى أن يعطى منه شئ لورثة الميت ولو فقراء كائنوا عليه في الام وانما تصح الوصية (بأعطوه كذا) وان لم يقل من مالى أو وهبته له أو جعلته له (أو بدموتى) في الاربعة وذلك لان اضافة كل ميتا لوصيته بتمت معنى الوصية (و بأوصيته) بكذا وان لم يقل بدموتى لوضعه شرعا لذلك فلا تقتصر على نحو وهبته فهو هبة جائزة أو على نحو اهدوا اليه من مالى كذا أو أعطوا فلانا من مالى كذا فتوكيل برفع يدهو الموت ولايس كناية وصية أو على جعلته احتمل الوصية والميتان علمت ذنبه لأحدهما والا بطل وأعلى ثلث مالى للفقراء لم يكن اقرارا ولا وصية وقيل وصية للفقراء قال شيخنا و يظهر أنه كناية وصية أو على هوه فاقرا فان زاد من مالى كناية وصية وصرح جمع متأخرون بصحة قوله لمدنيه ان مت فاعط فلانا بذي التنى عليك أو ففرق

( قوله مضاف ) أى ولو

تقدرا ( قوله لما بعد

للموت ) أى وليس

بتدبير ولا تعليق حق

وان التحق بها حكما

كالشروع المتجرى في

مرض الموت أو للمحق

به \* وأركان الوصية

أربعة موصى وموصى

له وبه وصيغة

( قوله مختارا عند

الوصية ) أى فقط فلا

كان مختارا عندها ثم

أكراه على بقائها رهنم

الرجوع عنها فهي

صححة باقية على

صحتها واثقة أعلم ولم

أمرن صرح به فخره

على العقرام ولا يقبل قوله في ذلك بل لا بد من يثبت به وتعقد بالسكينة كقوله عفت هذا له أو عفى عني هذا والسكينة كناية فتعقد بهامم النية ولومن ناطق ان اعترف نطقا أو وارنه بقية الوصيتها ولا يكفي هذا خطي وما فيه وصبي وتصح بالالفاظ المذكورة من الموصي (مع قبول) موسى له (معين) محصور ان تأمل والافتحو وليه (بعد موت موسى) ولو بترافق فلا يصح القبول كل رد قبل موت الموصي لان الموصي ان يرجع فيها فمن رد قبل الموت القبول بعده ولا يصح الرد بعد القبول ومن صرح بالرد رددتها أولا وقبلها ومن كسأته لأحاجة لى بها وأغاضى عنها ولا يشترط القبول في غير معين كالعقرام بل تأنم بالموت ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم وإذا قبل الموصي له بعد الموت بأنه أى بالقبول المالك له في الموصي به من الموت فيحكم بترتيب أحكام المالك حينئذ من وجوب نفقة وفطرة والقرض بالفوائد الخاصة وغير ذلك (لا) نصح الوصية (في زائد على ثلث في) وصية وقمت في (مرض غشوف) لتلوه الموت عن جسده كثيرا (ان ردته وارث) خاص مطلق التصرف لانه حقه فان كان غير مطلق التصرف فان تواترت أهليته عن قرب وقضاها والابطلت ولو أجاز بعض الورثة فقط صح في قدر حسنة من الزائد وان أجاز الوارث الاهل فأجازته تنفيذ الوصية بزائد والخوف كسهال متتابع وخروج الطعام بلا استعانة هضم أو كان يخرج بشدة ووجع أو معد من عضوشريف كالسكين دون البواسير أو بلا استعانة وحى مطبقة وكلطى حامل وان تكررت ولادتها لعظم خطره ومن ثم كان موتها منه شهادة وبقاء مشيمة والاحتام قتال بين النسكاعين واضراب رجب في حق ركب سفينة وان أحسن السباحة وقرب من البر وأملز من الوباء والطاعون فنصرف الناس كلهم فيه محسوب من الثلث ويذني لمن ورثته أغنياء أو فقراء ان لا يوصى بزائد على ثلث والاحسن أن ينقص منه شيئا (ويعتبر منه) أى الثلث أيضا (حق على الموت) في الصحة أو المرض (و) تبرع بجزء في مرضه (كوقف وهبة) وإبراء ولو اختلف لوارث والمنه هل الهبة في الصحة أو المرض صدق المنه بيمينه لان العين في بده ولو وهب في الصحة وأقبض في المرض اعتبر من الثلث أمال المتبرع في محضه فيجب من رأس المال كحكمة الاسلام وعنتي المستوفاة ولو ذهى الوارث موته في مرض تبرعه والمتبرع عليه شفاؤه وموته من مرض آخر أو نجاة فان كان مخوفا صدق الوارث والا فلا آخر ولو اختلفا في وقوع التصرف في الصحة أو في المرض صدق المتبرع عليه لان الاصل دأوم الصحة فان أقاما يثبتن في موت بنية المرض (فرء) أو وصى بغيره فلا ريب بين دارا من كل جانب فقسم حصه كل دار على عدد سكانها أو للمصداق فلما حدث يعرف حال الراوى قوة أوضتها والمروى محنة وضدها ومفسر يعرف معنى كل آية وما أريد بها وفقه يعرف الأحكام الشرعية نصا واستنباطا والمراد هنا من جعل شيئا من الفقه بحيث يتأهل به لفهم فيه وليس منهم بخوى وصرفي ولغوى ومكلم ويكنى ثلاثة من أصحاب اليوم الثلاثة أو بعضها ولو وصى لأهل الساس اختص باقضاء أولا راء لم يعط الامن يحفظ كل القرآن عن ظهر قلوب ولا جهل الساس صرف لعباد الوثن فان قال من المسلمين غن يسب الصحابة ويدخل في وصية الفقراء المساكين وعكسه ويدخل في أقرب زيد كل قريب وان بعد لأصل وفرع ولا تدخل في أقرب نفسه ورثته (وتبطل) الوصية المعلقة بالموت ومثلها تبرع على الموت سواء كان العاقل في الصحة أو المرض فامضى الرجوع فيها كالمدة قبل القبض بل الأولى ومن ثم لم يرجع في تبرع بجزء في مرضه وان اعتبر من الثلث (برجوع) عن الوصية (ينحو نقضها) كأبطالها أو رددتها أو أزلتها والأوجه صحة تعليق الرجوع فيها على شرط لجوار التعليق فيها فأولى في الرجوع عنها (و) ينحو (هذا لوارث) أو ميراث حتى سواء أأنسى الوصية أم ذكرها وسئل شيخنا عما لو وصى له بثلث ماله الاكتبه ثم بعد مدة أوصى له بثلث ماله ولم يستثن له ليعمل بالاولى أو بالثانية فأجاب بأن الذي يظهر العمل بالاولى لانه انص في إخراج الكتب والثانية محتملة انه ترك الاستا فيها لتصرف بحسبه في الأولى وانه تركه ابطاله والنص مقدم على المحتمل

(قوله غشوا) بأن  
لا يندر الموت منه حل  
وفي شرح م ر ان  
الخوف ما يكثر فيه  
الموت عاجلا وان خاف  
الخوف عند الاطباء  
فلا يشترط في كونه  
مخوفا غلبة حصول  
الموت بل عدم ندمه  
كالبرسام الذي هو  
مرض في حجاب القلب  
أو الكبد يصعد أثره  
الى الساع كاختلاصه من  
الامام وأقره وهو  
المدة حداه (قوله)  
وعنتي المستوفاة اعلم  
أن الوصية بنحو الثلث  
لنحو مستوفاه  
صحيحة وان تأخر العتيق  
والتملك عن موت  
الموصى وتقدم سبب  
ذلك المستوفاة بالوصية  
لها لا يمنعه تأخر عتقها  
بموت سيدها خلافا  
لمسابق في ذهن بعض  
الطلبة ونحو عليه علم  
صحته وصية السيد  
استوفاه

(و) ينمو (يبرورهن) ولو بالقبول (عرض عليه) وتوكيل فيه (و) نحو (غراس) في أرض أوصى بها بخلاف زرعه بها ولو اقتص نحو الغراس بعض الأرض اختص الرجوع بمحله وليس من الرجوع انكار الموصي الوصية إن كان لفرض ولو أوصى بشئ يزعم أوصى به لعدم ما ليس رجوعا بل يكون يتم انصفين ولو أوصى به الثالث كان بينهم أثلاثا وهكذا قال الشيخ زكريا في شرح المنهج ولو أوصى زيدا بمائة ثم تمسك فليس له إلا خمسون لتضمن الثانية الرجوع عن بعض الأولى فله النوى (وتدفع ميتا) من وارث وغيره (صدقة) عنه ومنها وقف لمصنف وغيره وبناء مسجد وحفر بئر وغرس شجرة. ثم في حياته أو من غيره عنه بعد موته (ودعاء) له إجماعا وصح في الخبر إن الله تعالى يرفع درجة العبد في الجنة باستغفار ولده له وقوله تعالى - وأن ليس للإنسان إلا ما سعى - عام مخصوص بذلك وقيل منسوخ ومعنى نفعه بالصدقة أنه يصير كأنه تصدق قال الشافعي رضي الله عنه - وأوسع فضل الله أن يثيب المصدق أيضا ومن ثم قال أصحابنا يسر له نية الصدقة عن أبيه مثلا فإنه تعالى يشيها ولا يقص من أجره شيئا ومعنى نفعه بالاستعاء حصول المدعى به إذا استجيب واستجابته محض فضل من الله تعالى أما نفس الدعاء وثوابه فهو للدهي لأنه شفاعته أجور للشافع وقصودها للشفوع له ثم دعاء الولد يحصل ثوابه نفسه لا الولد الميت لأن عمل ولده لتسببه في وجوده من جهة عمله كما صرح به خبر ينقطع عمل ابن آدم إلا من ثلاث ثم قال أو لاد صلح أي مسلم يدعو له جعل دعاءه من عمل الولد أما القراءة فقد قال النووي في شرح مسلم المشهور من ذهب الشافعي أنه لا يصل ثوابها إلى الميت وقال بعض أصحابنا يصل ثوابها لميت بمجرد قصدتها ولو لم يها وعليه الأئمة الثلاثة واختاره كثير من أئمتنا واعتد به السبكي وغيره فقال والشيء دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن إذا قصده نفع الميت ونفعه وبين ذلك وحل جمع عدم الوصول الذي قاله النووي على ما إذا قرأ لأب عمدة الميت ولم ينو القارئ ثواب قراءة له أو نواه ولم يدع وقد نص الشافعي والإمام على نوب قراءة ما تيسر عند الميت والدعاء عنها أي لأنه - أشد أوجب للإحالة ولأن الميت تناله بركاء قراءة كالحى للحاضر قال ابن الصلاح وبني الجزم بنفع الأهم وأصل ثواب ما قرأ أي مثله فهو المراد وإن يصرح به لفلان لأنه إذا قصده الدعاء بما ليس للدهي فإله أولى ويجري هذا في سائر الأعمال من صلاة وصوم وغيرهما

### (باب الفرائض)

أي مسائل قسمة الميراث جمع فرصة بمعنى مفروضة والفرض لغة التقدير وشرعاهنا نصب مقدر للوارث وهومن الرجال عشرة ابن وابنه وأب وأبوه وأنهم مطلقا وابنه الامن الأم وعموا بنه الا لأم وزوج وذو لاء ومن النساء سبع بنت وبنت ابن وأم وجة وأخت وزوجة وذات لاء ولو فقد الورثة كلهم فاصل للمذهب أنه لا يورث ذوات الارحام ولا يرد على أهل الفرض فيها إذا وجد بعضهم بل للميت الميت المال ثم إن لم ينظم بيت المال رد ما ضل عنهم عليهم غير الزوجين بنسبة الفرض ثم ذوى الارحام وهم أحدهم ولد بنت وأخت وبنت أخ وعمو وأم وخالة وعمه وأن أم وأم أبي وأم ولد أخ لام (الفروض) المقنعة (في كتاب الله) ستة ثلثان ونصف وربع وثلث وسدس (والثلثان) فرض أربعة (لأثنين) فأكثر (من بنت وبنت ابن وأخت لأبوين ولأب وبنت الابن والأخت لأبوين ولأب) (أخ سوي) له في الرتبة والادلاء فلا يصعب ابن الابن البنت ولابن ابن الابن بنت ابن لعلم المساواة في الرتبة ولا يصعب الاخ لأبوين الاخت لأب والاخت لأبوين لعدم المساواة في الادلاء وإن تساوى في الرتبة (و) حسب (الآخرين) أي الاخت لأبوين ولأب (والاوليان) وهما البنت ولأبوين والمعنى أن الاخت لأبوين ولأب مع البنت أو بنت الابن تكون حصة فتسقط أخت لأبوين ولأب اجتمعت مع بنت أو بنت ابن أما لأب كما يسقط الاخ الاخ لأب (ونصف) فرض خمسة (لثلاثة) أي لمن ذكر من حال كونهم (منفردات)

(قوله للفرائض) قد

ورد الخ على تعميم

الفرائض وتعليمها في

خبر ضعيف فصاروا

الفرائض وعلموها

فإن نصف العلم أي

صنف منه أولئك

بالموت المقابل للحياة

وهو أول علم يرفع من

أشئ أي يموت أهل

وصح تعلموا الفرائض

وعلموه فإني أصرو

مقبوض وإن العلم

مقبوض وتظهر الدقة

حتى يختلف الرجال

في الفريضة فلا يجدان

من يقضي بينهما اهـ

عن أخواتهن وعن مصهبن (وزوج ليس لزوجة فرع) وارث ذكر كان أو أختي (وربع) فرض اثنين  
 (له) أي الزوج (معه) أي مع فرعها (و) ربع (لها) أي زوجة فأكثر (دونه) أي دون فرعها (وثن  
 لها) أي للزوجة (معه) أي مع فرع زوجها (وثالث) فرض اثنين (لأم ليس ليتهما فرع) وارث (والاعدد)  
 اثنان فأكثر (من أخوة) ذكر كان أو أختي (ولوليسها) أي ولدي أم فأكثر يستوي فيه الذكر والأنثى  
 (وسا) فرض سبعة (لأب وجد ليتهما فرع) وارث (ولم يتهما ذلك أو عدد من أخوة) وأخوات إناث  
 فأكثر (وجدة) أم أب وأم أو إناث سواء كان معها ولأم أم لها هذا إن لم تعدل بذكر بين اثنين فإن أدلت  
 به كأم أبي أم لم ترث بخصوص القرابة لانها من ذوى الأرحام (و بنت ابن فأكثر مع بنت أو بنت ابن أعلى)  
 منها (وأخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين وواحد من ولد أم) ذكر كان أو غيره (وثالث باقي) بعد فرض  
 الزوج أو الزوجة (لأم مع أخ وزوجين وأب) لثالث الجميع ليأخذ الأب مثلى مانأخذ الأم فإن كانت مع زوج  
 وأب فالسبعة من ستة للزوج ثلاثة ولأب اثنان وللأم واحد وإن كانت مع زوجة وأب فالسبعة من أربعة  
 للزوجة واحد وللأم واحد ولأب اثنان واستوفوا فيها لفظ الثالث محافضة على الأب في عواقبه قوله تعالى  
 - وورثه أبوه فلامه الثالث - والألفا نأخذها في الأولى سدس وفي الثانية ربع (ويحبب ولدين ابن أو  
 ابن ابن أقرب منه) ويحبب (بجد أب) ويحبب (بجد أم) لأنها أدلت بها (و) جدة (لأب أب)  
 لأنها أدلت به (وأم) بالأجاء (و) يحبب (أخ لأبوين أب وابن وابنه) وإن نزل (و) يحبب (أخ لأب  
 بهما) أي أب وابن (و) بأخ لأبوين) وبأخت لأبوين معها بنت أو بنت ابن كإسائي (و) يحبب (أخ  
 بأب لأم) وأيه وإن علا (وفرع) وارث لبيت وإن نزل ذكر كان أو غيره (و) يحبب (ابن أخ لأبوين  
 بأب وجد وابن) وابنه وإن نزل (أخ لأبوين) أولاب (و) يحبب ابن أخ (لأب بهؤلاء) الستة (وابن  
 أخ لأبوين) لأنه أقوى منه ويحبب عم لأبوين بهؤلاء السبعة (وابن أخ لأبوين أولاب وعم لأب بهؤلاء  
 الثمانية) وبم لأبوين وابن عم لأبوين بهؤلاء التسعة (و) أحبب (ابن عم لأب بهؤلاء العشرة) وابن عم  
 لأبوين ويحبب ابن ابن أخ لأبوين وابن أخ لأب لأنه أقرب منه ونات الابن ابن أو بنتين فأكثر لبيت  
 إن لم يصب أخ وابن عم فإن صعبت به أخذت معها الباقي بعد ثلثي البنتين بالتصيب والأخوات لأب بائنتين  
 لأبوين فأكثر لا أن يكون معهن ذكر فيصهبن ويحببن أيضا بأخت لأبوين معها بنت أو بنت ابن  
 \* وأعلم أن ابن الابن كالابن لأنه ليس له مع البنت مثلهما والجدة كالأم لأنها لارث الثالث ولثالث الباقي  
 بل فرضها دائما السدس والجدة كالأب لأنه لا يحبب الأخوة لأبوين أولاب وبنت الابن كالبنت لأنها  
 تحبب لابن والأخ لأب كالأخ لأبوين لأنه ليس له مع الأخت لأبوين مثلاً (وماضل) من التركة  
 عمر له فرض من محاب الفروض (أو الكل) أي كل التركة إن لم يكن له ذوفرض (لصبة) ويسقط عند  
 الاستغراق (وهي ابنه) بعده (ابنه) وإن سفل (فأب أبوه) وإن علا (فأخ لأبوين) أخ (لأب فبنوها)  
 كذلك (فعم لأبوين فلاب فبنوها) كذلك نعم الأب ثم بنوه ثم عم الجد ثم شوه وهكذا (ف) بعد عصبة  
 النسب عصبة الولاد وهو (معتق) ذكر كان أو أختي (ه) بعد المقتق (ذكر وعصبة) ذون اناتهم ويؤخر  
 هنا الجد عن الأخ وابنه فمقتق المقتق فصيت (فلما اجتمع بنون وبنت أو أخوة وأخوات فالتركة) لهم  
 (لذكر مثل حظ الأنثيين) فضل الذكر بذلك لاختصاصه بزوج مالا يوزم الاثني من الجهاد وغيره وولد  
 ابن كولد وأخ لأب كالأخ لأبوين فيأخذ

(قوله فرع وارث) أما  
 الفرع القيد للورث  
 لنحو قتل أو اختلاف  
 دين فوجده كعصمه  
 (قوله في الأولى) أي  
 سورة زوج وأب وأم  
 (قوله وفي الثانية) هي  
 زوجة وأب وأم (قوله  
 ابن) أي وإن انفرد  
 لأنه يحمى الجميع

(فضل) في بيان أصول المسائل \* (أصل المسئلة عدد الرؤس إن كانت الورثة مصبات) كثلث بنين أو  
 أعمام فأصلها ثلاثة (وفتر الذكرا اثنين إن اجتمعا) أي الصنفان من نسب في ابن وبنت يقسم الميراث على  
 ثلاثة للابن اثنان وللبنات واحد ومخارج الفروض اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وتعاشر وأربعة

وعشرون فان كان في المسئلة فرضان فأكثر كفي عند تماثل المخرجين بأحدهما كصفتين في مسئلة زوج وأخت فهي من الاثنين وعند تماثلهما بأكثرهما كسدس وثلاث في مسألة أم وولديها وأخ لأبوين وأولاب فهي من ستة وكذا يكفي في زوجة وأبوين وعند توافقهما بمضروب وفق أحدهما في الآخر كسدس وثمن في مسئلة أم وزوجة وابن فهي من أربعة وعشرين حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف الستة أو اثنتا عشرة في الآخر وعند تماثلها بمضروب أحدهما في الآخر كثلث وربيع في مسئلة أم وزوجة وأخ لأبوين وأولاب فهي من اثني عشر حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (وأصل) مسألة (كل فرينة فيها نصفان) كزوج وأختين لأب (أو نصف وما في) كزوج وأخ لأب (اثنتان) مخرج النصف (أو) فيها (ثلاثان وثلاث) كأختين لأب وأختين لأم (أو ثلاثان وما في) كبنتين وأخ لأب (أو ثلاث وما في) كأب وعم (ثلاثة) مخرج الثالث (أو) فيها (ربيع وما في) كزوجة وعم (أربعة) مخرج الرابع (أو) فيها (سدس وما في) كأب وابن (أو سدس وثلاث) كأب وأختين لأم (أو) سدس (ونصف) كأب وبنت (سبعة) مخرج السدس (أو) فيها (ثمان وما في) كزوجة وابن (أو) ثمن (ونصف وما في) كزوجة وبنت وأخ لأب (ثمانية) مخرج الثمن (أو) فيها (اربعة وسدس) كزوجة وأخ لأم (اثنا عشر) مضروب وفق أحد المخرجين في الآخر (أو) فيها (ثمان وسدس) كزوجة وجدة وابن (أربعة وعشرون) مضروب وفق أحدهما في الآخر (وتقول) من أصول مسائل الفرائض ثلاثة (مسئلة عشرة) وتروا شفعها فوصلها إلى سبعة كزوج وأختين لغير أم وإلى ثمانية كهم وأب وإلى تسعة كهم وأخ لأم وإلى عشرة كهم وأخ لأم (و) تقول (اثنا عشر السبعة عشر وتروا) فوصلها إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لغير أم وإلى خمسة عشر كهم وأخ لأم وإلى سبعة عشر كهم وأخ لأم (و) تقول (أربعة وعشرون لسبعة وعشرين) فقط كبنتين وأبوين وزوجة لابنتين ستة عشر ولأبوين ثمانية ولزوجة ثلاثة وتسعى بالنسبة لأن هيلارضى الله عنه كان يخطب على منبر السكوفة ثلاث الجدلثة التي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى إليه المآب والرحمى فسل حيث تدعي هذه المسئلة فقال أربعا لأم وابن المرأة تسعا ومضى في خطبته وانما علو اليدخل النص على الجميع كأب لأبوين والوصايا اذا ضاق المال عن قدر حتمهم

(فصل) صح أيداع محترم بأرءنك هذا أو استعطفك به ويضمن مع مئة ويحرم على عاين عن حفظ الوديعة أخذها وكره على غير واثق بأمانته ويضمن وديع بأيداع غيره ولو قاضيا بلاذن من المالك لأن كان لعنر كرض وسفر وخوف سرق واشراف سوز على خواب وبوضع غير حوز مثلها ونقلها إلى دون حوز مثلها وترك دفع متلعنا كتهوية ثياب صوف أو ترك إيسها عند حاجتها ويعادل عن الحفظ المأمور به من المالك ويجحدنها وتأخير تسليمها للمالك بلاعذر يطلب مالها وابتفاع بها كلبس وركوب بلا غرض للمالك وبأخذ درهم مثلا من كيس فيه دراهم مودعة عنده وإن رد إليه مثله فيضمن الجميع اذا لم يميز الدرهم المردود عن البقية لأنه خلطها بمال نفسه بلا تمييز فهو متد فان تميز بنحو سكة أو رد إليه عين الدرهم ضمنه فقط وصدق بوديع كوكيل ومزيك وعامل قراض يمين في دعوى ردّها على مؤثقه لاعلى وارنه وفي قوله مالك حندي وديعة وفي تلفها مطلقا أو بسبب خفي كسرة أو بظاهر كحرقه في حرق دون عموم فان عرف عموم لم يحلف حيث لا تهمه (فائدة) الكذب حرام وقديب كما اذا سأل ظالم عن وديعة يريد أخذها فيجب أنكارها وإن كذب ولما حلف عليه مع التورية اذا لم ينكرها ولم يمتنع من اعلامه بها جهده ضمن وكذا لو رأى مصوما اختفى من ظالم يريد قتله وقديب يجوز كما اذا كان لا يتم مقصود حوب واصلاح ذات البين وارشاء زوجته الا بالكلب فيالج ولو كان تحت يده وديعة لم يعرف صاحبها وأيس من معرفته بعد البحث التام صرفه فيها يجب على الاما بالصرف فيه وهو مال المسلمين مقدما أهل الضرورة

(قوله) فان كان في المسئلة فرضان (الخ) هذا شروع في تصحيح المسئلة والحاصل أن العرضي أول ما ينظر إلى مخرج الفروض المذكورة الموجودة في المسئلة فان وجدها متجانسة كصفتين وثلاثين أخذ من المتأخرين واحدا وان وجد للخارج متداخلة أتى بغنى أصغرهما أعكسها لو زيد بالتعطف أخذ الأكبر وابن وجدها متوافقة كخرج الربع والسدس أخذ وفق أحدهما وضرب به في كامل الآخر فما تحصل جعله أصلا للمسئلة وإن كان بينهما تباین كخرج النصف والثالث فيضرب كامل أحدهما في كامل الآخر ويجعل المتحصل أصلا للمسئلة ثم متى صح المسئلة من أصلها واقسمت على الورقة فلا يتكلف شيء غير ذلك (قوله) ويضمن وديع بأيداع غيره

وشدة الحاجة لاقى بناء نحو مسجد فان جهل ماذا كرد دفعه لثقة عالم بالمصالح الواجبة التقديم والاروع الاعل اولى  
**(فصل)** لوانتظ شيأ لا يخشى فسادة كنفد ونحاس بيطرة أو مفازة عرفه سسته في الاسواق وأبواب  
 المساجد فان ظهر مالكة والاعلمك بلفظ تمسكت وان شاء باعه وحفظ ثمنه أو ما يخشى فسادة كهرية  
 وبقولها كفة ورطب لا يتم في خبر منقطع بين أهله متملكة وبغير قيمته وبين يده ويعرفه بيديعه  
 ليمسك منه بعد التبريف فان ظهر مالكة أعطاه قيمته ان أكله أو غنمه ان باعه وفي التبريف بعد الاكل  
 وجهان أحدهما في العبرة وجوبه وفي المفازة قال الامام الظاهر أنه لا يجب لانه لا فائدة فيه ولو وجد ببت  
 درهمًا مثلاً يجوز أنه لمن بدخله عنه عرفه لم كالقطة قاله القفال ويعرف حقيرة لا يعرض عنه غالباً وقيل  
 هو درهم زماناً بظن أن فاقده يعرض عنه بصدده غالباً ويختلف ذلك باختلاف المال فداني القطة حالا  
 والشعب نحو ثلاثة أيام أماما يعرض عنه غالباً كحبة زبيب استدبته واجده بالتبريف ومن رأى القطة  
 فرصها رجليه يعرفها وزكها لم يضمنها ويجوز أخذ نحو سنابل الحصادين التي اعتيدت الاراض منها ولو ما  
 فيه زكاة خلاها الزركشي وكذا برادة الحدادين وكسرة خبز من رشيد وبحود ذلك ما يعرض عنه عادة  
 فيملكه أخذه وينفذ تصرفه فيه أخذاً بظاهر أحوال السلف ويعزم أخذ ثم يرسق ان حوّل عليه وسقط  
 داخل الجدر قل في المجموع ماسقط خارج الجدران لم يعتد باحاطته حرم وان اعتيد حل عملاً بالعادة المستمرة  
 الغلبة على الظن لإحاطتهم

### (باب النكاح)

وهو إجماع الغم والاجتماع ومنه قولهم تناكحت الأشجار إذا تمايلت وانضم بعضها إلى بعض \* وشرعاً عقد  
 يتضمن لإباحة وطء بلفظ النكاح أو تزويج وهو حقيقة في العقد مجز في الوطء على الصحيح (سن) أي  
 النكاح (لأن) أي محتاج للوطء وان اشتغل بالعبادة (قادر) على مؤنة من مهر وكسوة فصل تمسكين وثيقة  
 يومه للإخبار الثابتة في السن وقد أوردت جملة منها في كتابي أحكام أحكام النكاح ولما فيه من حفظ الدين  
 وبقاء النسل وأما الثاني العاشر من المؤن فالاولى تركه كسر حاجته بالصوم لا بالسواء وكره لما جوعن المؤن  
 غير باقي وبسبب التذرع حيث تدب (و) سن (نظر كل) من الزوجين بعد العزم على النكاح وقبل الخطبة الاخر  
 (غير عورة) مقررة في شروط الصلاة فينظر من الحرة وجهها يعرف جلالها وكيفية ظهرا ويطنا يعرف  
 خصوصية بدنها ومن يهراق ما عدا ما بين السرة والركبة وهما نظران منه ذلك ولا بد في حل النظر من يقين  
 حلوا من نكاح وعدة وأن لا يضل على ظنه أنه لا يجب وأنجب ونجب لمن لا يتيسر له النظر أن يرسل نحو امرأة  
 لتأملها وتفصله وخرج بالنظر المس فيحرم إذا الحاجة اليه (مهمة) يحرم على الرجل ولو شيخاً ما تعمد  
 نظريه من بدن أجنبية حرة أو أمة بلغت حداً انتهى فيه ولو شوهة وهجوزة وتمسكه خلافاً للعاوي  
 كالرافعي وان نظر في خبر شوهة أو معة من الفتنة على العلة عدلاني نحو امرأة كما أفي به غير واحد وقول الاسنوي  
 تبعاً للروضة الصواب حل النظر إلى الوجه والكفين عند أمن الفتنة ضعيف وكذا اختيار الاندري قول  
 جمع محل نظريه وكف سجوز يؤمن من نظرها الفتنة ولا يحل النظر إلى عنق الحرة ورأسها قطعاً وقبل  
 يحل مع السكره النظر بلا شهوة وخوف فتنة إلى الامة الاما بين السرة والركبة لانها عورتها في الصلاة  
 وليس من العورة الصوت فلا يحرم سماعه الا ان خشي منه فتنة أو التذبح كما يحتمل الزركشي وأفي بعض  
 المتأخرين يجوز نظر الصغير للنساء في الولائم والافراح والمعتمد عند الشيخين علم جواز نظر فرج  
 صغيرة لا تنهى وقيل يكره ذلك ويصح للمولى حل نظر فرج الصغير إلى التحيز وجزمه غيره وقيل يحرم  
 ويجوز لنحو الام نظر فرجها ومسه زمن الرضاع والثرية للضرورة وللعبد العدل النظر إلى سيده المتصفة  
 بالعدالة ما عدا ما بين السرة والركبة كهي ولحم ولو فاسقاً أو كافراً انظر ما وراء سرة وركبة منها كنظرها

### (فصل في كل من)

ضمن الوديعة بالاتلاف  
 ضمنها بالتفريط  
 الصبي المبرقانه ضمنها  
 بالاتلاف في الاطهر ولا  
 يضمنها بالتفريط قطعاً  
 لان المفريط هو النسي  
 أودعه (قوله عرفه)  
 أي وجوباً ان لقط  
 لحفظ فان لقط غليظة  
 امتنع قمرها لاجل  
 التملك ولودع لقطة  
 قاض زمة قبولها

وليعرف الاقاط جنس  
 مائطه وصفته وقدره  
 وركاه ثم يعرض نحو  
 سوق (قوله النكاح)  
 قال الباقين ليس لنا  
 عبادة شرعت في عهد  
 آدم ثم تستمر في الجنة  
 الا الايمان والنكاح  
 اه أشبه وصيانة  
 شيخنا البيهقي  
 يجوز للانسان النكاح  
 أي في الجنة ولو تخارمه  
 ما عدا الاصول والغروم  
 فلا ينكح أمه ولا بنته  
 (قوله أي محتاج) قال  
 في المغني ولو خسيا كما  
 اقتضاه كلام الاصحاب



البحر وبحر ومماثل من ما وراء السرة والركبة نعم من ظهر أو ساق محرمه كأمه وبنته وعكسه لا يحل الا  
 حاجة أو شقة أو حيث نظرهم حرمه بلا محال لانه أبلغ في اللذة نعم يحرم من وجه الأجنبية مطلقا  
 وكل ما حرم نظره منه أو منها متصلا حرم نظره منفصلا كقائمة يد أو رجل وشعر امرأة وعانة رجل فيجب  
 موارئهما به وتحتجب بوجوبه بإسالة عن كافر أو كذا عقيقة عن فاسقة أي بسحاق أو زنا أو قيادة وبحرم  
 مضاجعة رجلين أو امرأتين عاريين في ثوب واحد وإن لم ينسا أو تباعدا مع اتحاد الفرائض خلافا للسبكي  
 وبحسب استثناء الأب أو الأم لخبره بعيد جدا • ويجب التفريق بين ابن عشرين وأبوه وأخوته في  
 المضجع وإن نظره فيه بعضهم بالنسبة للأب أو الأم ويستحب تصافح الجانبين أو الرأسين إذا تلاقيا وبحرم  
 مصافحة المرأة لجليل كمنظره بشهوة ويكره مصالحة من به عاهة كالإبرص والأجذم ويجوز نظره المرأة  
 عند المعاملة يبيع وغيره لا حاجة إلى معرفتها وتعلم ما يجب فعله كالتفاحة دون ما يسمن على الأوجه والشهادة  
 تحملا وأداما أو عليها وتعتمد النظر للشهادة لا يضر وإن تسرع وحود نساء أو محارم يشهدون على الأوجه  
 (و) يسمن (خطبة) يضم الخاء من الولي (له) أي النكاح الذي هو له • قد بأن تكون قبل إجماع فلا تندب  
 أخرى من الخطاب قبل قوله كما صحه في المنهاج بل يستحب تركها خوفا من خلاف من أهلها كما صرح  
 به شيخنا وشيخه زكريا رحمة الله أسكن الذي في الروضة وأصلها بدم أو تسمن خطبة أضاف إلى الخطبة  
 وكذا قبل الإجابة فيبدأ كل جلد أثناء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ثم يوصي  
 بالتقوى ثم يقول في خطبة الخطبة جئتكم بأمر الله عز وجل من أمركم أو فسادكم وإن كان وكلا قال جاءكم موكلي  
 أو جئتكم عنه خاطبا كرميتمكم فيخطب لولي أو نائبه كذلك ثم يقول استمروا بحرم غيوب عنكم • ويستحب  
 أن يقول قبل العقد أن تزوجك على ما أمر الله عز وجل من أمركم بمعرف أو تسرع إحسان (فروع)  
 يحرم التصريح بخطبة الفتنة من غير رجعية كانت أو بائنا بطلاق أو فسخ أو موت ويجوز التعريض  
 بها في عدة غير رجعية وهو كانت جيلة ورب راغب فيك ولا يحل خطبة المطلقة منه فلانا حتى تتحل  
 وتنقضي عدة الحلال إن طلق رجعيًا والأجاز التعريض في عدة الحلال وبحرم على عالم بخطبة الغير والأجابه  
 خطبة على خطبة من جازت خطبته وإن كرهت فقد صرح لفظا بإجابه الإباحة له من غير خوف ولا حياة  
 أو بأمره كأن طال الزمن بعد اجابته ومنه • فله البعد ومن استشير في خائب أو نحو عالم يريد الاجتماع  
 به ذكر وجوب ما مساويه بصدق بذل النصيحة الواجبة (ودينة) أي نكاح المرأة البتة التي وجدت فيها صفة  
 المدالة أولى من نكاح الفاسقة ولو بغير محو زنا أخبر المتفق عليه فاطر بذات الدين (ونسبة) أي معروفه  
 الأصل وطبقة نسبها إلى العلماء والصالحين أولى من غيرها لخبره بخبره والطقم ولا تضعوها في غير الألفاء  
 وتكره بنت الزنا والفارق (وجيلة) أولى لخبره النساء من تسرا إذا نظرت (و) قرابة (بعيدة) عنه ممن  
 في نسبه أولى من قرابة قرينة أو أجنبية لأنصف الشهوة في القرينة فيجوز الولد تخفيفا والقرينة من هي  
 في أول درجات العمرة والخلوة والأجنبية أولى من القرابة القرينة ولا يشك ما ذكر برزق النبي ﷺ  
 زينب من أنها بنت عمته لانه تزوجها بيانا للجواري ولا يزوج على فاطمة رضي الله عنها لأنها بعيدة إذ  
 هي بنت ابن عمه لا بنت عمه (وبكر) أولى من الثيب للإمر به في الأخبار الصحيحة إلا أنكر كضعف آله عن  
 الافتراض (وولد) وودود (أولى) للإمر بهما يعرف ذلك في البكر بأقربها والأولى أبنا أن تكون  
 وافر العقل وحسن الخلق وأن لا تكون ذات ولد من غيره المصلحة وأن لا تكون شقراء ولطوية  
 مهزولة للنهي عن نكاحها ومحارباة جيع ما صيرحت لم تتوقف العفة على غير متعة بها والأفصى أولى  
 قال شيخنا في شرح المنهاج ولو تعارضت تلك الصفات فالتى يظهر أنه يقدم الدين • طامتا ثم العقل وحسن  
 الخلق ثم الولادة ثم النسب ثم البكارة ثم الجمال ثم المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده اه وبزم في شرح

(قوله مساويه) يفتح  
 اليم ميوه أي ذكر  
 حيوة الشرعية وكذا  
 العرفية فيها يظهر أخذنا  
 من الخبر الآتي وأما  
 معاوية فصار لك لأمال  
 له هذا إن لم يزوج  
 المستشير بقول المستشار  
 ما يصلح كقوله النوى  
 كالقصر والاقصر  
 المستشير على أقل ما  
 يزوج به المستشير

الارشاد بتقديم الولادة على العقل ونسب الولي عرض موليت على ذوى الصلاح \* ويسن أن ينوي النكاح السنة وصون دينه وأمنائه عليه أن قصد به طاعة من نحو عفة أو إصلاح وأن يكون العقد في المسجد وبوم الجمعة وأول النهار وفي شوال وأن يدخل فيه أيضا «أركانه» أي النكاح خمسة (زوجة وزوج وولي وشاهدان وصيغة وشرط فيها) أي الصيغة (إيجاب) من الولي وهو (كزوجتك أو أنكحتك) موليتي فلانة فلا يصح الإيجاب بالأباعدنين للفظين خبر مسلم اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فرجهن بكلمة الله وهي ماورد في كتابه ولم يرد فيه غيرهما ولا يصح بأزواجك وأنكحك على الأوجه ولا بكناية كأهلكك ابنتي أو عقدتها لك (وقبول متصل به) أي بالإيجاب من الزوج وهو (كنزوتها أو أنكحتها) فلا بد من دال عليها من نحو اسم أو ضمير أو إشارة (أو قبلت أو رضيت) على الأصح خلافا للسبكي لافعلت (نكاحها) أو تزويجها أو قبلت النكاح أو التزويج على المعتمد لأبواب ولا قبلها مطلقا أي المنكوح ولا قبلت أي النكاح والاولى في القبول قبلت نكاحها لانه القبول الحقة في (وصح) النكاح (ترجمة) أي ترجمة أحد اللفظين بأي لغة ولو عني بحسن العربية لكن بشرط أن يأتي بما يفهم أهل تلك اللغة صريحا في إقترافهم هذا أن فهم كل كلام نفسه وكلام الآخر والشاهدان وقال العلامة التتبي السبكي في شرح المنهاج ولتوطأ أهل قطر على لفظ في إرادة النكاح من غير صريح ترجمته لم ينقد النكاح به إء والمراد بالترجمة ترجمة معناه القوي كاصم فلا ينقد بالفاظ اشهرت في بعض الاقطار للنكاح كما أفتى به شيخنا المحقق الرضوي ولو عقد القاضي النكاح بالصيغة العربية ليجوز لا يعرف معناها الاصل بل يعرف أنها موضوعة لعقد النكاح صح كذا أفتى به شيخنا والشيخ عتيبة وقال في شرحي الارشاد والمنهاج انه لا يصح ركن الهوى كفتح ناء النكاح وإبدال الجيم زاي أو عكسه \* وينقد بإشارة أخوس مفهمة وقيل لا ينقد النكاح إلا بالصيغة العربية فعليه يصير عند الجز إلى أن يتم أو يوكل وحكي هذا عن أحد وخرج بقولي متصل ما إذا تخلل لفظ أجنبي عن العقد وأن قل كأسمعتك ابنتي فأنصرف ما خيرا ولا يصح تخلل خطبة خفيفة من الزوج وأن قلنا بعدم استحبابها خلافا للسبكي وابن أبي شريف ولا يقل قبلت نكاحها لانه من مقتضى العقد أو أوجب من يرجع عن إيجابه أو رجعت الأذنة في إذنها قبل القبول أو أوجت وأرتدت امتنع القبول (مخرج) لو قال الولي تزوجتكها بهر كذا فقال الزوج قبلت نكاحها ولم يقل على هذا الصداق صح النكاح بهر المثل خلافا للبارزي (لا يصح النكاح (مع تعليق) كالبيع بل أولى لاختصاصه بمزيد الاحتياط كأن يقول الأب للأخت أن كانت بنتي المقت واعتدت فقد تزوجتكها فقبل ثم بان إقضاء عدتها وأنها أذنت فلا يصح لفساد الصفة بالتعليق ويبحث بعضهم الصحة في أن كانت فلانة موليتي فقد تزوجتكها وفي تزوجتك أن شئت كالبيع إذ لا تعليق في الحقيقة (و) لومع (تأقيت) بالنكاح بمدة معلومة أو مجهولة فيفسد صحة الهوى عن نكاح المتعة وهو الموثق ولو بألف سنة وليس منه ما لو قال تزوجتكها بمدة حياتك أو حياتها لانه مقتضى العقد بل يبقى أثره بعد الموت ويؤزمه في نكاح المتعة والمهر والنسب والعدة ويسقط الحدان عقدي بولي وشاهدان فإن عقد دينه وبين المرأة وجب الحدان وطئ وحشو وجب الحد إن ثبت المهر ولما بعده وينقد النكاح بلا ذكر مهر في العقد بل يسن ذكره فيه وكره أخلاؤه عنه نعم لو تزوج أمته بعيد لم يستحب (و) شرط في الزوجة أي المنكوحه (خلو من نكاح وعدة) من غيره (وتعيين) لها من زوجتك إحدى بناتي بطل ولومع الإشارة وبقي التعيين بوصف أو إشارة كزوجتك بنتي وليس لمغيرها أو التي في العار وليس فيها غيرها أو هذنه وإن سماها بغير اسمها في الكل بخلاف زوجتك فاطمة وإن كان اسم بنته لأن نواها ولو قال تزوجتك بنتي الكبرى وسماها باسم الصغرى صح في الكبرى لأن الكبرى قائمة بذاتها بخلاف الاسم فقدم عليه ولو قال تزوجتك بنتي خديجة فبانت بنت ابنته صح أن نواها أو عينها بإشارة أولم

(قوله ولا يصح تمثيل  
خطبة الخ) المراد  
بالخطبة هنا الحمد لله  
والصلاة على نبيه  
والوصية بالقوى لا غير  
(قوله وإن قلنا بعدم  
استحبابها) أي وهو  
المعتمد خلافا لما في  
الروضة فكل هذا يكون  
الطالوب للنكاح ثلاث  
خطب واحدة للخطبة  
بالكسرة ولثانية لقبولها  
وثالثة من الموجب للعقد



أوجد منها شبهة أيضا أم لا لكن يحرم على الواطئ بشبهة نهار أم اللوطاة وبنتها ومسهما (فرع) لو  
 انحطت محرمة بنسوة غير محصورات بأن يصبر عدهن على الأحاد كالفاسر أو تنكح من شاء منهن إلى  
 أن تبقى واحدة على الأرجح وإن قدر ولو بسهولة على متيقنة الحل أو بمحصورات كمشرين بل مائة لم  
 ينكح منهن شيئا نعم إن قطع خبرها كسوداء اختلطت بمن لا سودافين لم يحرم غيرها كالسنظرة شيخنا  
 (فتاويه) اعلم أنه يشترط أيضا في المنكحة كونها مسلسلة أو كتابية خاصة ذميمة كانت أو حرة فتحل مع  
 السكرانة نكاح الاسرائيلية بشرط أن لا يعلم دخول أول آبائها في ذلك للذين بعدهن عيسى عليه السلام  
 وإن علم دخوله فيه بعد التحريم ونكاح غيرها بشرط أن يعلم دخول أول آبائها فيه قبلها ولو بعد التحريم  
 أن يجنبوا المحرم ولو أسلم كتابي وتحته كتابية دام نكاحه وإن كان قبل الدخول أو وثني وتحته وثنية  
 فتخلفت قبل السخول نتجت للفرقة أو يهود وأسلمت في العدة دام نكاحه والافارقة من أسلمه ولو  
 أسلمت وأصر عن الكفر فإن دخل بها وأسلم في العدة دام السكاح والافارقة من أسلمها وحيث أدمن  
 لا يضرمقارنة مفسده زائل عند الإسلام فتقر على نكاح في عدة هي منقضية عند الإسلام وعلى غضب  
 حر في طرية أن اعتقه نكاحا وكان غيب الطاوعة قاله شيخنا ونكاح الكفار صحيح على الصحيح ولا  
 يصح نكاح الجنية كهكس على ما عليه أكثر المتأخرين (و) شرط (في الزوج تعين) فزوجت بنتي أحدكما  
 باطل ولو لمع الإشارة (وعدم محرمة) كأنتم وعمه أو خاله (للخطوبة ينسب أو رضاع تحت) أي الزوج ولو  
 في العدة الرجعية لأن الرجعية كالزوجة بدليل التوارث فإن نكح محرمين في عقد باطل فيها إذ لا مرجع  
 أو في عقدين باطل الثاني وصا به من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع يحرم تباهيهما إن  
 فرضت أحدهما ذكرا ويشترط أيضا أن لا تكون تحت أربع من الزوجات سوى للخطوبة ولو كانت  
 أحدها في العدة الرجعية لأن الرجعية في حكم الزوجة ولو نكح الحرة خاسمها باطل في الخامسة أو في عقد  
 باطل في الجميع أو زاد العدلى اثنتين باطل كذلك أما إذا كانت محرمة للخطوبة أو إحدى الزوجات الأربعة في  
 العدة الباتة فيصح نكاح محرمتها والخامسة لأن الباتة أجنبية (و) شرط (في الشاهدين أهلية شهادة)  
 تأتي شروطها في باب الشهادة وهي حرة كاملة ذكورة محقة وعدالة ومن لازمها الإسلام والتكليف  
 وسمع ونطق وبصريا أي أن الأقوال لا تثبت إلا بالمعانية والسمع وفي الإجماع وجه لأنه أهل للشهادة في  
 الجملة والاصح لو أن عرف الزوجين ومثله من بظنة شديدة ومعرفة لسان المتعاقدين (وعدم تباهيهما) أو  
 أحدهما (الولاية) فالاصح السكاح بمحضرة عديدين أو امرأتين أو طائفتين أو أصميين أو أعميين أو غيبين  
 أو من لم يفهم لسان المتعاقدين ولا بمحضرة متعينين للولاية ولو وكل الأب أو الأخ المنفرد في النكاح وحضر مع  
 آخر لم يصح لأنه ولي عاقد فلا يكون شاهدا ومن ثم لو شهد أخوان من ثلاثة وعقد الثالث بغير وكالة من  
 أحدهما صح والأفلا (فتاويه) لا يشترط الأشهاد على إذن معتبرة الاذن لأنه ليس ركن العقد بل هو شرط  
 فيه فلم يجز لأشهاد عليه أن كان الولي غيبا كما وكذا إن كان حاكما على الأوجه ونقل في البحر عن  
 الأصحاب أنه يجوز اعتماد صبي أرسله الولي إلى غيره ليزوج موليته أي إن وقع في قلبه صدق الخبر (فرع) لو  
 زوجها ووليها قبل بلوغ أدها لم يصح على الأوجه إن كان الاذن سابقا على حالة الزوج لأن العبرة في العقود  
 بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف (وصح) النكاح (بمستوري عدالة) وهما من لم يعرف لها مفسق كما  
 نص عليه واحتدم جمع وأطالوا فيه وبطل السرد بتجريح عدل وإذا تاب العاصق لم يلتحق بالمستور ويسن  
 استتابة المستور عند العقد ولو علم الحاكم فسق الشاهدين لزما التفريق بين الزوجين ولو قبل الترافع إليه على  
 الأوجه ويصح أيضا بائني الزوجين أو عدوتيهما وفيصح كون الأب شاهدا أيضا كان تكون بنته قننة  
 وظاهر كلام الحنابلة بل صرحا بأنه لا يلزم الزوج البحث عن حال الولي والشهود قال شيخنا وهو كذلك

(قوله لو اختلعت  
 محرمة) أي بنسب أو  
 رضاع أو مصاهرة أو  
 محرمة بسبب آخر  
 كالعم أو وثني (قوله على  
 الأرجح) أي خلافا  
 للسبكي وقال الروائي  
 ورجحه أنه ينكح إلى  
 أن تبقى عدد محرم  
 فقط وعليه - قول  
 الخطيب والدي مال فيه  
 حج هو ما جرى عليه  
 مؤلفنا اه (قوله  
 بمستوري عدالة) قيد  
 خرج بمستور الإسلام  
 والحرة بأن لم تعرف  
 حالتها منهما باطنا  
 وإن كان يحد كل أهله  
 مسلمون أو أحقر  
 لسهولة الوقوف على  
 الباطن فيها وكذا  
 البلوغ ومعه ٥٥ امر  
 نعم إن بائنا مسلمين أو  
 حرين أو بائنين مثلا  
 بان اعتقاده كالوبان  
 الغنى ذكر اه هر  
 ومثله حج

(قوله فلا ولاية لفساق)

وأما الكافر الأصلي

غير الفاسق في دينه

فيل الكافرة وإن

اختلف دينهما سواء

أكل الزوج مسلما

أو ذميا وهي حجة وأخير

حجة لقوله تعالى

«ولذين كفروا

بعضهم أولياء بعض -

للملحمة اجتماعا ولا

المسلم الكافرة إلا الامام

أو نائبه فإنه زوج من

لاولى لها ومن عضلها

وليها عموم الولاية اهـ

لأنه يظن وجود مفسد العقد (وبأن بطلانه) أي النكاح (بمحجة فيه) أي في النكاح من بينة أو علم حاكم  
(أو بأقرار الزوجين في حقهما بما يمنع محرم) أي النكاح كفسق الشاهد أو الولي عند العقد والرق والصبا  
لها وكوقعه في العدة وخرج في حقهما حق الله تعالى كان طلقها ثلاثا ثم اهاقا على فساد النكاح بشئ وما  
كر وأراد أن يحاجدها فلا يقبل إقرارها بل لا بد من محلل للثمة ولا حق الله ولو اقام عليه بينة لم تسمع  
أماينة المحسنة فتسمع نعم محل عدم قبول إقرارها في الظاهر أما في الباطن فالظن لما في نفس الأمر ولا يبين  
البطلان بأقرار الشاهدين بما يمنع الصحة فلا يؤثر في الإبطال كما لا يؤثر فيه بعد الحكم بشهادتهم ولا أن الحق  
يسلم لها فلا يقبل قولها أما إذا أقر به الزوج دون الزوجة فيفرق بينهما مؤاخذه له بإقراره وعليه نصف المهر  
إن لم يدخل بها ولا حكمه إذ لا يقبل قوله عليها في المهر بخلاف ما إذا أقرت به دونها فيصدق هو بيمينه لأن  
الصحة بيده وهي تردها فلا تقبل به من طلفت قبل وطء وعليه أن وطء الأقل من المسمى ومهر المثل  
ولو أقرت بالذن ثم ادعت أنها إنما أذنت بشرط صفة في الزوج ولم توجد ونفي الزوج ذلك صدقت بيمينها فيما  
استظهره شيخنا (و) إذا اختلفا فادعتاهم محرمة بنحو رضاء أو أنكر (حلفت مدعية محرمة) وصدقت  
وبأن بطلان النكاح فيفرق بينهما إن (لم تره) أي لزوج حال العقد ولعقبه لإجبارها أو أذنها في غير  
معين ولم تره بعد العقد بنفي ولا يمكن لاحتمال ما يدعيه مع عدم سبق منازعة فهو كقولها ابتداء  
فلا أنسخي من الرضاء فلا تزوج منه فإن رضيت ولم تعتد بنحو نسيان أو غلط لم تسمع دعواها (و) إن  
اعتذرت سمعت دعواها للمهر ولكن (حافظ هو) أي تزوج (لراضية اعتذرت) بنسيان أو غلط (و)  
شرط (في الولي عدلة وحرة وكاف) فلا ولاية لفساق غير الامام الأعظم لأن الفسق نقص يقدر في  
الشهادة فيمنع الولاية كقوله هذا هو المذهب الجبر الصحيح نكاح الابن مرسد أي عدل وقال بعضهم  
أهمل والذي اختاره النووي كان الصلاح والسكينة ما أفتى به الغزالي من بقاء الولاية للفاسق حيث تنتقل  
لحكم فاسق ولو تاب الفاسق ثوبة صحيحة زوجة على ما عتمدته شيخنا كغيره لكن الذي قاله الشيخان  
أنه لا يزوج بعد الاستبراء واعتمده السبكي ولا رقيق كنه أو بعض لقسمه ولا الهوي ومجنون لقسمهما أيضا وإن  
تقطع الجنون قلبيا لزمنه المقتضى لسلب العبارة فيزوج الأب بعد زمنه فقط ولا ينتظر إفاقته ثم إن قصر زمن  
الجنون كيوم في سقنا تنظرت إفاقته وكذا الجنون ذوالم يشغله عن النظر بالصلحة ومحل النظر ينحو  
هرم ومن به بعد الإفاقة آثار غيبلة توجب حدة في الحلق (و ينقل ضد ذلك) من الفسق والرق والصبا  
والجنون (ولاية لا بعد) لاحكام ولو في باب الولاء حتى لو اعتقت شخص أمه ومات عن ابن صغير وأخ كبير  
كانت الولاية لأخ لأحكام على العتد ولا ولاية أيضا لأختي فلا تزوج امرأة نفسها ولو بأذن من وليها ولا  
بناتها خلافا لأبي حنيفة فبهما ويقبل إقرارها بكافة به لمصدقها وإن كذبها وليها لأن النكاح حتى الزوجين  
فيثبت بتصادقهما (وهو) أي الولي (أب) عند عدمه حسا أو شرعا (أبوه) وإن علا (فهو زوجان) أي  
الأب والجد حيث لا عداوة ظاهرة (بكر أو ثيبا بلاوطه) كن زالت بكارتها بنحو أصعب (بغير اذنهما) فلا  
يشترط الإذن منها بالغة كانت أو غير بالغة لكامل شفقتهم ونحو الدار فاعني الثيب أحق بنفسها من وليها والسكر  
يزوجها أبوها (للكفاءة) موسر بمهر المثل فإن زوجها المجبر أي الأب أو الجد لغير كفاءة لم يصح النكاح  
وكذا إن زوجها لغير موسر بالمهر على ما عتمدته الشيخان لكن الذي اختاره جمع محققون الصحة في  
الثانية واعتمده شيخنا ابن زياد ويشترط لجواز مباشرته لذلك لالصحة كونه بمهر المثل الحال من نقد  
البلد فإن تنقيصا بمهر المثل من نقد البلد (فرع) لو أقر جبر بالنكاح لكفاءة قبل إقراره وإن أنكرته  
لأن من ملك الأنثاء ملك الأقرار بخلاف غيره (لا) تزوجان (ثيبا بلاوطه) ولو زنا وإن كانت ثيبا بنحو قولها  
إن حلفت (الأبنا نطقا) الخبر السابق (بالغة) فلا تزوج الثيب الصغيرة العاقلة الحرة حتى تبلغ لعدم

اعتبار اذنها خلا لما لا ينفرض الله عنه (وتصدق المرأة باللفة (في دعوى (بكره بلايين في ثوبه قبل عقد) عليها (بينهما) وان لم تزوج ولم تذكر حبيها فلا تسأل عن السبب التي صارت به ثيبا وخرج بقولي قبل عقد دعواها الثوب به بدران زوجها الاب بدرانها بطنه بكر فلا تصدق هي لما في تصديقهم بل ابطال النكاح مع ان الاصل بقاء البكره بل لو شهدت أربع نسوة بثبوها عند العقد لم يطل لاحتمال ازالها بنحو اصبح او خلقت بنوها وفي فتاوى الكمال الرداء يجوز للاب تزوج صغيرة اخبرته ان الزوج الذي طلقها لم يطأها أي اذا غلب على ظنه صدق قولها وان عاشرها الزوج أيا ما ولا ينتظر بلوغها للزوج (ثم) بعد الاصل (عصبتها وهو) من على حاشية النسب فيقدم (أخ لا يوين فأخ لاب فينوها) كذلك فيقدم بنو الاخوة لا يوين ثم بنو الاخوة لاب (ف) بعد ابن الاخ (عم) لا يوين ثم لاب ثم بنوها كذلك ثم عم ثم لاب ثم بنوه كذلك وهكذا (ثم) بعد فقد عصبة النسب من كان عصبة بولاء كترتيب ارثهم فيقدم (معتق فمعتبه) ثم معتق المعتق ثم معتبه وهكذا (في زوجون) أي الاولياء المذكورون على ترتيب ولا ينسب (بالفة) لا صغيرة خلافاً لأبي حنيفة (بأن) يرب بوطه (نطقاً) غير لما رُفِعتي السابق ويجوز لأن من لفظ الوكالة كوكالك في تزويجي ورشيت بمن يرصاه أي أو يما يفعله أي لا يما يفعله أي لا يما لا تهتد ولان رضى أبي أو أي للتطيق ورضيت فلا تزوجاً أو رضيت أن أزوج وكذا بأذنته أن يعقد لي وان لم تذكر نكاحاً على ما بحث ولو قبل لها أرصيت بالزوج فقالت رضيت كفي (وصمت بكر) ولو عتيقة (استؤذنت) في كفء وغيره وان بكت لكن من غير صياح أو ضرب غداً ظهر والبكر تستأمر واذا سكتها وخرج شيب بوطه من الة البكره بنحو اصبح فحكمها حكم البكر في الاكشافه السكوت بعد الاستئذان وينسب للاب والجداً استئذان البكر باللفة تطيباً لحاطرها أما الصغيرة فلا نكاح لها ويحث ندهي في المبرة وفي غيرها الاشهاد على الاذن (فرع) لو أعتق جاعة أمه اشتراط رضا كلهم فيكون واحداً منهم أو من غيرهم ولو أراد أحدهم أن يزوجه تزوجه الباقر مع القاضي فان مات جميعهم كفي وضاكل واحد من عصبة كل واحد ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق في درجة جدران زوجها أحدهم رضاها وان لم يرض الباقر (ثم) بعد فقد عصبة النسب والولاء (فأض أو أئنه) لقوله وَالْوَلَاءُ لِلْمَوْلَى السلطان ولين لاوليها والمراد منه ولاية من الامام والقضاء وتزويجهم (في زوج) أي القاضي (بكفء) لا بغيره (بالفة) كائنه في محل ولا يتحالة العقد ولو جتزاة به وان كان اذنها له وهي خالصة أما اذا كانت خالصة عن محل ولا يثبت حاله فلا يزوجه وان اذنته قبل خروجها منه أو كان هو فيه لان الولاية عليها لاتعلق بالخاطب وخرج باللفة البنية فلا يزوجه القاضي ولو حنفياً لم يأذن له سلطان حنفي فيه وتصدق المرأة في دعوى البلوغ بمحض اوائها بلايين إذ لا يعرف الامنها لا في دعوى البلوغ بالنسب الابنية خيرة تذكر عدد السنين (عديم لولها) الخاص بنسب أولاده (أو غاب) أي اقرب أوليائها (مرحلتين) وليس له وكيل حاضر في التزويج وتصدق المرأة في دعوى غيبته لولي وخالها من الذكاح والعدة ولو لم تهم بذلك ويسن طلب يده بذلك منها والافتحليها ولو زوجها لغيبته لولي فبان أنه قريب من بلد العقد وقت النكاح لم ينعقدان ثبت قر به فلا يتقدم في محنة النكاح مجرد قوله كسنت قر يباين البلد بل لا بد من يثله إلى أوجهه خلافاً لما نقله الزركشي والشيخ ذكر با عن فتاوى البغوي (أو) غاب إلى دونهما لكن (تعذر وصول اليه) أي إلى الولى (طوف) في الطريق من القتل أو الضرب أو أخذ المال (أو قد) أي الولى بان لم يعرف مكانه ولا مونه ولا حياته بعد غيبته أو حضور قتال أو انكسار سفينة أو أسر عدو هذا ان لم يحكم بموته والزوجها الأبعد (أو عضل) الولى ولو جبراً أي منع (مكافه) أي بالفة عاقلة (دعت إلى) تزويجها من (كفء) ولو بدون مهر مثل من تزويجها به (فرع) لا يزوج القاضي ان عضل مجبر من تزويجها بكفء عيبته وقدر عين هو كفاً آخر غير معينها وان كان معينه دون معينها كفاءة ولا يزوج غير المهر ولو أبا أن كانت ثيباً لا آمن

(قوله وفي غيرها أي  
الاب والجدان وينسب  
لغيرهما الاشهاد على  
الاذن للمعتبر ولا  
يشترط ذلك لصحة  
النكاح (قوله مع  
القاضي) أما الباقر  
فصح انفسهم وأما  
القاضي فمن الزوج إذ  
ليس له أن يزوجه  
بنفسه فليس له أن  
يتولى الطرفين

حيته والا كان عاضلا ولو ثبت تورى الولي أو تزوجه الحاكم وكذا يزوج القاضي إذا أحرم الولي أو  
أراد نكاحها كابن عم فقدم من مساويه في السرية ومعتق فلا يزوج الأبعد في الصور المذكورة لبقاء الأقرب  
على ولايته وانما يزوج القاضي أو طفله إذا أراد نكاح من ليس لها ولي قاض آخر بمحل ولايته أى إذا كانت  
للرأة في حمله أو نائب القاضي القضى يتزوج هو أو طفله (ثم) ان لم يوجد ولي من مرفوز زوجها (محكم عدل) حرم  
ولته مع خالها أمرها لتزوجها منه وان لم يكن بجته إذا لم يكن ثم قاض وغير أهل والأبشترت كون  
الحكم بجته قال شيخنا نعم ان كان الحاكم لا تزوج الإبراهيم كما حدث لأن فيجته أن لها أن تولى عدلا  
مع وجوده وان سلمنا أنه لا ينزل بذلك بان علم مولى ذلك بمنع التولية اه ولو ولى في نكاح بلأولى كان  
زوجه نفسها ولم يحكم كما صحته ولا يطلانه لزمه مهر للثل دون المسمى لفساد النكاح ويزوجه معتقد  
نحر به ويسقط عنه الحد (و) يجوز (قاضي تزوج من قالت أأخيه عن نكاح وعدة) أو لقتى زوجي  
واعتدت (ما لم يعرف لها زوجا) معنا (والا) أى وان عرف لها زوجا باسمه أو شخصه أو عينته (شرط)  
في صحة تزوج الحاكم لها دون الولي الخاص (اثبت لفراقه) بنحو طلاق أو موت سواء أغاب أو حضر  
وانما فرقوا بين المعين وغيره مع أن المهر على العلم بسبق الزوجة أو بعده حتى يعمل بالاصل في كل منهما  
لان القاضي لما تعين الزوج عنه باسمه أو شخصه تأكد له الاحتياط والعمل بأصل بقاء الزوجة فاشتراط  
الثبوت ولاها لما ذكرت معنا باسم العلم كأنها أذنت عليه بل حرموا إلهاد دعوى عليه فلا بد من اثبات  
ذلك بخلاف ما إذا عرف مطلق الزوجة من غير تعيين بما ذكرنا فكتفى بإخبارها بالخلو عن الموانع لقول  
الاصحاب ان العبرة في العقود بقول أهلها وأما لولى الخاص فيزوجها ان صدقها وان عرف زوجها الاول  
من غير اثبات طلاق ولا يمين لكن يسن له كقاضي لم يعرف زوجها لمطلب اثبات ذلك وفرق بين القاضي  
والولى حيث فصل بين المعين وغيره وفي ذلك دون هذا لان القاضي يجب عليه الاحتياط أكثر من الولي (و)  
يجوز (المهر) وهو الاب والجد في البكر (توكيل) معين صح تزوجه (في تزوج ولته) بغير اذنها وان لم  
يعين المهر الزوج في توكيله (وطى توكيل) ان لم يعين الولي الزوج (رعاية خط) واحتياط في أمرها فان زوجها  
بغير كفء أو يكف وقد خطبها ككفائه لم يصح التزوج بخلافه الاحتياط الواجب عليه (و) يجوز التوكيل  
(لقهره) أى غير المهر بان لم يكن لها ولا جدا في البكر أو كانت مولية نيا فايوكل (بعد اذن) حصل منها (له)  
(فيه) أى التزوج ان لم تنه عن التوكيل واذا عرفت لولى رجلا فليعت لوكيل والام يصح تزوجه ولولن  
عينته لان الاذن المطلق مع أن المطلوب معين فاسد وخرج قول بعد اذنها لولى في التزوج ماله وكله قبل  
اذنها فيه فلا يصح التوكيل ولا النكاح ثم لو وكل قبل أن يعلم اذنها غابا جواز التوكيل قبل الاذن فروجها  
الوكيل صح ان تبين أنها كانت أذنت قبل التوكيل لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن  
المكلف والأفلا (فروع) لو تزوج القاضي امرأة قبل ثبوت توكيله بل بخبر عدل نفذ وصح لكنه غير جائز  
لأنه تعالى عقدا فاسدا في الظاهر كما قاله بعض أصحابنا ولو بطلت لولى امرأة اذن موليته فيه صدقها وكل  
القاضي فروجها صح التوكيل والتزوج ولو قالت امرأة لوليا أذنت لك في تزوجي بمجي لمن أراد تزوجي الآن  
و بعد طلاق وانقضاء صدى صح تزوجه بهذا الاذن ثانيا فلو وكل لولى أجنبي بهذه الصقة صح تزوجه  
ثانيا أيضا لأنه وان لم يملكه حال الاذن لكنه تابع لما ملكه حال الاذن كما أفتى به الطيب الناشري وأقره  
بعض أصحابنا ولو أمر القاضي رجلا بتزوجه من لولى لها قبل استئذانها فيه فروجها باذنها جائز بناء على  
الاصح ان استأنته في شغل معين استخلاف لا توكيل (فروع) لو استخلف القاضي فقيا في تزوجه امرأة لم  
يكف الكتاب فقط بل يشترط اللفظ عليه منه وليس المكتوب إليه الاضهاد على الخط هذا ما في أصل الروضة  
وتضعيف البلقيني له محدود بتصرعهم بان الكتابة وحدها لا تنفي في الاستخلاف بل لابد من اشهاد  
شاهدين على ذلك قال شيخنا في شرحه الكبير (و) يجوز (زوج توكيل في قبله) أى النكاح فيقول

(قوله معتقد محرم)  
أبلمن لا يعتقد محرمه  
تكنى أو مقلده في فلا  
يعزبه وهذا هو  
المعتمد خلافا لما  
أسلمناه من ابن الصلاح  
المضى على الضيف (قوله  
طلب) فاصل يسن  
(قوله اثبات ذلك)  
ابنم الإشارة عاكدة على  
الطلاق (قوله من  
اشهاد شاهدين على ذلك)  
على الاستغناء

وكيل الولي الزوج زوجته فلان بن فلان ثم يقول موكل أو وكالة عنه لمن جعل الزوج والشاهدان  
وكالته والام يشترط ذلك وان حصل الصلح باخبار الوكيل ويقول الولي لو وكيل الزوج زوجت بنتي فلان ابن  
فلان فيقول وكيله كما يقول ولي الصبي حين يقبل النكاح له قلت نكاحها له فان ترك لفظه له فيها لم  
يصح النكاح وان نوى المولى أو المولى كالقول بالزوجت بدل فلان لعدم التوافق فان ترك لفظه له في هذه  
انقضى للوكيل وان نوى موكله (فروع) من قال أنا وكيل في تزويج فلانة فلن صدقة قبول النكاح منه  
ويجوز لمن أخبره عدل بطلاق فلان أو موته أو توكيله أن يعمل به بالنسبة لما يتعلق بنفسه وكذا خطه  
المؤنوق به وأما بالنسبة لغيره أو لما يتعلق بالحاكم فلا يجوز اعتداد عدل ولا خط فاض من كل ما ليس  
بمجة شرعية (فروع زوج حقيقة امرأة حية) عدم ولي عتيقها نسبا (وليها) أي العتقة تبعاً لولايته عليها  
في تزويجها أبو العتقة ثم جدها بترتيب الأولياء ولا يزوجه ابن العتقة مادامت حية (بإذن عتيقة) ولو لم ترض  
العتقة إذ لا ولاية لها فإذا ماتت العتقة زوجها ابنها (و) زوج (أمة) امرأة (قائمة) رشيدة (وليها) أي  
ولي السببة (بإذنها وحدها) لأنها المالكة لها فلا يعتبر إذن الأمة لأن سيدتها أجارها على النكاح  
ويشترط أن يكون إذن السيدة نطقاً وان كانت بكراً (و) زوج (أمة صغيرة بكراً وصغيراً) فأبوه (العتقة)  
وجدت كتحصيل مهر أوقفة (لا يزوجه غيرها) لا تقطاع كسبه عنها خلافاً لما لك ان ظهرت مصلحة  
ولأمة تب صغيرة لأنه لا يلى نكاح مالكتها ولا يجوز للقاضي أن يزوجه أمة الغائب وان احتاجت إلى النكاح  
وتفصرت بعدم النفقة ثم إن رأى القاضي غيرها لا يخطب فيها الغائب من الاتفاق عليها باعها (و) زوج  
(سيد) بالملك ولو فاسقاً (أمة) المملوكة كلها لا للمشرقة ولو باغتلم بينه وبين جماعة أخرى بغير رضا  
جميعهم (ولو) بكراً (صغيرة) أو ثيباً غير بالغة أو كبيرة بلا إذن منها لأن النكاح يرد على منافع البضع وهي  
مملوكة وله إجبارها عليه لكن لا يزوجه له كصفه عيب مثبت للغير أو فسق أو حرقة ذنية الإبرضاها  
وله تزويجها بريق ودعى نسب لعدم النسب لها ولكاتب للسيدة تزويج أمه أن أذن له سيده فيه ولو  
طلبت الأمة تزويجها لم يلزم السيد لأنه ينقص قيمتها قال شيخنا زوج الحاكم أمة كافر أسلمت بإذنه  
والمروقة بإذن الموقوف عليهم أي أن انحصر هو والام تزويجها يظهر (ولا ينكح عبد) ولو مكاتباً (الأبازن  
سيده) ولو كان السيد أتي سواء أطلق الإذن أم قيد بإمرأة معينة أو قبيلة فينكح بحسب إذنه ولا يعدل  
عما أذن له فيه صراحة لحقه فلن عدل عنه لم يصح النكاح ولو نكح العبد بلا إذن سيده بطل النكاح  
ويفرق بينهما خلافاً لما لك فان وطئ فلاحى عليه رشيدة مختارة أمالسفية والصغيرة فيلزم فيها مهر  
للثل ولا يجوز للعبد ولو مأذوناً في التجارة أو مكاتباً أن يتسرى وان جازله النكاح بالإذن لأن المأذون له  
لا يملك ولنصف المالك في المكاتب ولو طاب العبد النكاح لا يجب على السيد إجابته ولو مكاتباً ولا يصدق  
مدعى عتق من هب أو أمة الابالية المعتبرة الآن يثبتها في باب الشهادة وصدق مدعى حرة أصله يمين  
ما لم يسبق إقرار برق أولم يثبت لأن الأصل الحرية

(فصل في الكفاءة) وهي معتبرة في النكاح لاصحة بل لا نهانق للراة ولولي فلها استقلال (لا يكتفى  
حرة) أصلية أو عتيقة ولان لم يفسد الرق أو أباءها أو الأقرب إليها من غيرها بأن لا يكون مثله في ذلك ولا  
أترلس الرق في الأمهات (ولا عفيفة) وسنة غيرها من فاسق ومبتدع فالفاسق كصفه لفاسقة أي ان  
استوى صفهما (و) لا (نسبية) من عرية وقرشية وهاشمية ومطلبية غيرها يعني لا يكتفى عريسة أبا  
غيرها من الهم وان كانت أمه عرية ولا قرشية غيرها من بقية العرب ولا هاشمية أو مطلبية غيرها  
من بقية قرش وصح نحن وبنو المطلب شيئاً واحد فهم امت كافران ولا يكتفى من أسلم بنفسه من لها أب  
أو كثر الإسلام ومن له أو نولن لها ثلاثة آباء فيه على ما صرحوا به لكن حكى القاضي أبو الطيب وغيره

(قوله فيها) أي في  
الصورتين السابقتين  
(قوله مادامت حية)  
فقد أخرج به ما دامات  
العتقة فيزوج عتيقها  
ابنها لا انتقال الولاية  
إليه إذ هو أقرب  
صحات العتق (قوله  
في الكفاءة) هي لغة  
المساواة في نحو الرتبة  
(قوله من فاسق) أي  
فوجود الفسق فيه أو  
في أحد آباءه مانع  
للكفاءة ما لم تكن  
هي مثله أو أكثر منه



في وجهها أنهما كفؤان واختاره الروائي وجرم به صاحب العباب (و) لا (سليمة من حرف د نيثة) وهي  
 ما دلت ملايت على انحطاط اللوذة غيرها فلا يكفى من هو أو أبوه حجام أو كناس أو راع بفت خياط ولا هو  
 بنت تاجر وهو من عجب البضائع من غير تنقيد بجنس أو بزائر هو بالعم البز ولاها بنت عالم أو قاض عدل  
 قال الروائي وصورة الأذرى ولا يكفى عائلة جاهل خلافا للروضة والأصح أن اليسار لا يعتبر في الكفاءة  
 لأن المال ظل زائل ولا يفخر به أهل المروآت والبصائر (و) لاسليمة حالة العقد (من عيب) مثبت لخيار  
 (نكاح) جالها به حالته (كجنون) ولو متقطعا وإن قل وهو مرض يزول به الشعور من القلب (و) جذام  
 مستحكم وهي علة يجرم منها الضوم يسود ثم يتقطع (و) برص) مستحكم وهو بياض شديد يذهب  
 دموه الجلدة وإن قل وعلة الاستحكام في الأول أسوداد العضو وفي الثاني عدم احمراره عند عصره (غير)  
 من به عيب منها لأن النفس تعاف محبة من به ذلك ولو كان بها عيب أيضا فلا كفاءة وإن اتفقا أو كان  
 ما بها أقبح أم العيوب التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر كالعمى وقطاع الطرف وتشوه الصورة خلافا لجمع مقدمين  
 (فتة) ومن عيوب النكاح رفق وقرن فيها وجب وعلة فيه فلكل من الزوجين الخيار فوراً في فسخ  
 النكاح بما وجد من العيوب المذكورة في الآخر بشرط أن يكون بحضور الحاكم وليس منها استحاضة  
 ونحوه وضمان وقروح وسيلالة وصيق ومنفذ ويجوز لكل من الزوجين خيار بخلاف شرط وقع في العقد لا قبله  
 كأن شرط في أحد الزوجين حرة أو نسب أو جال أو يسار أو بكارة أو شباب أو سلامة من عيوب كزواجك  
 بشرط أنها بكر أو حرة مثلاً فإن بان أدنى مما شرط فله فسخ ولو بلا قاض ولو شرطت بكارة فوجدت ثيباً  
 وادعت ضاها عانده فأنكر صدقت عيناها لدفع الفسخ أو ادعت اقتضاها ضاها فأنكرها فقولها يمينها  
 لدفع الفسخ أيضاً لكن يصدق هو يمينه لتشهار المهر إن طلق قبل الدخول (ولا يقابل بعضها) أي بعض  
 خصال الكفاءة (بعض) من تلك الخصال فلا تزوج حرة بمجنية برقيق عري ولا حرة فاسقة بعد عفيف  
 قال المتولي وليس من الحرف الله نيثة خبازة ولو اطرد عرف بلد بتفضيل بعض الحرف الدينية التي نصوا  
 عليها لم يعتبر ويعتبر عرف بلدتها فيما ينصوا فيه وليس للاب تزويج ابنته الصغيرة لأنه مأمون الفتنة  
 (و) بزوجهما بغير كفء (ولي) بنسب أو أولاد (لافاض) رضا لكل منها ومن وليها أو ولياتها المستوين  
 الكمالين زوال المانع رضاهم أم القاضى فلا يصح له تزويجها بغير كفء وإن رضيت به على المتمدان كان  
 لها ولي غائب أو مفقود لأنه كالنايب عنه فلا يترك الخطأ له وبحث جرم متأخرون أنها لو لم تجد كفؤاً واخافت  
 الفتنة لزم القاضي إيجابها للضرورة قال شيخنا وهو متجه مدركا أمامن ليس لها ولي أصلاً تزويجها القاضي  
 بغير كفء يطلبها الزوج من صحيح على المختار خلافاً للشيخون (فرع) لو زوجت من غير كفء بالاجبار  
 أو بالاذن المطلق عن التنقيد بكفء أو بغيره لم يصح الزوج ليعدم رضاهما فإن أذنت في تزويجها بمن طهته  
 كفؤاً فإن خلاصه النكاح ولا خيار لها لتتصبر به بترك البعث ثم لا خيار إن كان معيباً أو رقيقاً وهي حرة  
 (فتة) يجوز للزوج كل تمتع منها بما سوى حلقة دبرها ولو بهن يظنها أو استئمانه ميدها لا يده وإن خاف  
 أن يخالطها لأجد ولا اقتضاها بأصبع ويسن ملاعبة الزوجة إيناساً وأن لا يخلها عن الجماع كل أربع ليال  
 مرة بلا عذر وأن يتحرى بالجماع وقت السحر وأن يهمل التنزل إذا تقدم أنزاله وأن يجامها عند التقدم من  
 سفره وأن يطيقا للفشيان وأن يقول كل ولومع اليأس عن الولد بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب  
 الشيطان ما رزقنا وأن ينما في فراش واحد والقوى به بأدوية مباحة بقصد صالح كهفة ونسل وسيلة  
 محبوب فليكن محبواً فيما يظهر قال شيخنا ويحرم عليها منه من استمتع جائز ويكره لها أن تصف  
 زوجها أو غيره امرأة أخرى بغير حاجة وله الوطء في زمن يعلم دخول المكتوبة فيه وخروجه قبل  
 وجود الماء وإنها لا تنفصل عقبه وقوت الصلاة

(فصل) في نكاح الامة (حرم الحزن) ولو عقبا أو آيسا من الولد (نكاح أمة) لغیره ولومبعضه (الا) بثلاثة

(قوله ولو متقطعا) تبع  
 في هذا التصحيح شيخه  
 صحيح قال م. و يستثنى  
 من المتطاع كما قاله  
 المتولي الشافعي القى  
 يطرأ في بعض الأزمان  
 اه قال حش أي كوم  
 في ستة اه (قوله)  
 ويعتبر عرف بلدتها  
 (الح) أي بلد الزوجة  
 لا بلد العقد لأن المدار  
 على عاها به وصدمه  
 وذلك إنما يصرف  
 بالنسبة لعرف بلدتها  
 أي التي هي بها حالة  
 العقد كما في صحيح (قوله)  
 بظرها) بإلهامه التي  
 قطعها الخاتمة من  
 فرج المرأة عند الختان  
 كما في هر

شروط أحدھا (يجز عن صلح لم) ولواة أوروبية لأنها في حكم الزوجة ما لم تنقض عدها بدليل التوارث بأن لا يكون تحت شيء من ذلك ولا قرا على نكاح حرة لعدنها أو فقره أو التسرى بعلم الأمة ملكه أو تمن لشراؤها ولو وجد من يقرض أو يهب مالا أو جارية له لم يلزمه القبول بل يحل مع ذلك نكاح الأمة الامن له ولد موسرأما إذا كان تحت صغيرة لا تحتل الولد أو هرة أو مجنونة أو مجنونة أو برصاء أو رقواء أو قرقاء فتحل الأمة وكذا إن كان تحت زانية على ما أفتى به غير واحد ولو قدر على غائبة في مكان قريب لم يشق قصدها أو مكن انتقالها لبلده لم يحل الأمة أما لو كان تحت غائبة في مكان بعيد عن بلده ولحقه مشقة ظاهرة بأن ينسب متحملها في طلب الزوجة إلى مجازة الحد في قصدها أو يخاف الزنا مدة قصدها فهي كالمدم كالتى لا يمكن انتقالها إلى وطنه المشقة الغربية له (و) ثانيا (بخوف زنا) بغلبة شهوة وضعف تقواه فتحل للأمة لأنه لا يخاف الزنا ولو خاف الزنا من أمة بعينها لقوة ميله إليها لم يحل له كاصحوا به والشرط الثالث أن تكون الأمة مسلمة يمكن طؤها فلا تحل للأمة الكتائية وعند أبي حنيفة رضى الله عنه يجوز للعمر نكاح أمة غيره إن لم يكن تحت حرة (فروغ) لو نكح الحر الأمة بشروطه ثم أقره أو نكح الحر لم ينسخ نكاح الأمة وولد الأمة من نكاح أو غيره كزنا أو شبهة بأن نكحها وهو موسر قن لئلا يفسد ولغير واحد بحرية أمة وزوجها فأولادها الخالصون من أحرامها لم يعلم رقها وإن كان عبداً ولا يزم قيمتهم يوم الولادة (وحل لسل) حر (وطه) أمة (الكتائية) لا لوفية والمجوسية (حقه) لا يضمن سيدها في نكاح عبده مهر ولا مؤنة وإن شرط في إذا ضان بل يكونان في كسبه وفي مال تجارة أن لا يفيها ثم إن لم يكن مكسبا ولا مأذونا فيها في ذمت فقط كذا على مقدره ومهر وجب بوطه في نكاح فاسد لم يأذن فيه سيده ولا يثبت مهر أصلا بترجم أمته لبعده وإن ساء وقيل يجب ثم يسقط

(فصل في الصدق) وهو ما وجب بنكاح أوطه وسعى بذلك لأشعاره بصدق رغبة بإذنه في النكاح الذى هو الأصل في إيجابه ويقال له أيضا مهر وقيل الصدق ما وجب بسمية في العقد والمهر ما وجب بغير ذلك (سن) ولو تزوج أمته بعبده (ذكر صدق في عقد) وكونه من فئة للاتباع فيها وعدم زيادة على خسارة درهم صدقة بانه صلى الله عليه وسلم أو نقصان عن عشرة دراهم خاصة وكراهة اختلاؤه عن ذكره وقد يجب لعارض كأن كانت المرأة غير جائزة التصرف (وماصح) كونه (مناصح) كونه (صدقا) وإن قل لصحة كونه عرضا فإن عقد بما لا يتجمل كخواة وحصاة وقم بأذبحان وترك حد قد فسد النسبة لخروجها عن العوض (ولها) كولى نافذة بغير أذن سيدها (حس) نفسها لقبض غير مؤجل من المهر المعين أو الخالص سواء كان بضمه أم لم يكن أو كان مؤجلا فلا حبس لها وإن حل قبل تسليمها نفسها له ويسقط حق الحبس بوطه إياها طاعة كاملة فغيرها الحبس بعد الكمال إلا أن يسلمها الولي بمصلحة وتعمل وجوباً لنحو تنظف بالطلب منها أو من وليها ما يراه قاض من ثلاثة أيام فأقل لا لانتقاط حبس وتفاضل نعم لو خشيت أنه يطؤها سلمت نفسها وعليها الامتناع فإن علمت أن امتناعها لا يفيده واقتضت القرائن بالقطع بأنه يطؤها لم يعد لها بل عليها الامتناع حينئذ على ما قاله شيخنا (ولو أنكح) الولي (صغيرة) أو مجنونة (أو رشيدة بغير أذن بدون مهر مثل) أو عينت له قدر اقتضى عنه أو أطلقت الأذن ولم تعرض لمهر فنقص عن مهر مثل (صح) النكاح على الأصح (بمهر مثل) لفساد المسمى إذا قبل النكاح لعله يفوق مهر مثل من ماله ولو ذكر أو مراهرا أو أكثر منه جهرا لزمه ما عقده باعتباره بال عقد وإذا عقد سرا بأف ثم أعده جهرا بأفني تجمل لزم أف (وفي وطه نكاح) أو شراره (فاسد) كما في وطه شبهة (يجب مهر مثل) لاستيفاء منفعة البضع ولا يتعدد بتعدد الولد إن تحدث الشبهة (ويقرر كله) أى كل الصدق (يجوز) لاحدها ولقبول الولد لأجاء الصحابة على ذلك (أو وطه) أى بغية الحشقة وإن بقيت البكارة

(قوله في ذمت) أى يطلب بهما بعد التتق واليسار لوجوبهما برضا مستحتهما وفى قول على السيد لان لأن لمن هذا حاله التزام اللؤن والسيد السفر به إن تكفل بالهر والنفقة وبغوت الاستمتاع عليه للملكة الرقبه وتقدم حقه (قوله ذكر صدق) أى فى صاب العقد فلا اعتبار بالوافق قبله أو بعده فى استحباب أو التزم حتى لو خالف المسمى فيه المتفق عليه قبله وبعده كان المتبرع صاب العقد

(ويستطاع أي كنه) (بفراق) وقع منها (قبله) أي قبل وطء (كفسخها) بيعه أو باعساره وكردتها أو  
 بسببها كفسخه ببيعها (ويشطر) أي يبيع نصفه فقط (بطلاق) ولو اختارها كان موقوف الطلاق إليها  
 فطلقت نفسها أو علقه بعلها ففعلت أو فورقت بالخلع وبانفاسخ ككاح برده وحده (قبله) أي الوطء  
 (وصدق بالوطء) من الزوجين يمينه لأن الأصل عدمه إلا إذا نكحها بشرط البكارة ثم قال وجدتها ثيباً ولم  
 أعلمها فقالت بل زنا بوطئك فتصدق يمينها بدفع الفسخ وصدق هو لتشطيره أن يطلق قبل وطء (وإذا  
 اختلفا) أي الزوجان (في قدره) أي المهر المسمى وكان ما بدعه الزوج أقل (أو) (في صفته) من نحو جنس  
 كدناير وحاول وقدر أجل وصحة وضدها (ولابينة) لأحدها أو تعارضت بينهما (تحالفا) كما في البيع (ثم)  
 بعد التحالفا (فسخ المسمى) ويجب مهر للثلث وإن زاد على ما دعت له زوجة وهو ما يرغب به عادة في مثلها  
 نسباً وصفة من نساء صبتها فاقدم اختياراً بين فلا ب يفت أخ فصة كذلك فإن جهل مهره فيعتبر  
 مهر رحم لها بكثرة وخالفه قال الماردي والروائي تقدم الأم فالاحتلام فالحاجة فالتأخير فبنت الاخت أي  
 للأم فبنت الخلقة وأواجتمع أم أب وأمهم فالذي يتجه استواؤها فإن نصرت اعتبرت بمثلها في الشبه من  
 الاجنبيات ويستمع ذلك باختلافه غرض كسب ويسار و بكارة وجمال وفصاحة فإن اختصت عنهن  
 بفضل أو قدر يزيد عليه أو نقص منه لاثني بالحل بحسب ما رآه قاض ولوساحت واحدة لم يجب موافقتها  
 (وليس لولي) صفوة من مهر) لوليته كسائر ذويها وحقوقها ووجدت من خط العلامة الطنبداري أن  
 الحيلة في براءة الزوج عن المهر حيث كانت المرأة غيرة أو مجنونة أو سفية أن يقول الولي مثلاً طلق ولبي  
 على خمسين درهم مثلاً على طينقي ثم يقول الزوج أحلت عليك موليتك الصداق الذي طلق على فيقول الولي  
 قبلت فيبرأ الزوج حينئذ من الصداق اهـ ويصح التبرع بالمهر من مكهة بلفظ الإبراء والعفو والاسقاط  
 والاحلال والتحليل والإباحة والمبة وإن لم يحصل قبول (مهمات) أو خطب امرأة ثم أرسل أو دفع بلا نكاح  
 إليها مالا قبل العقد أي لم يقصد التبرع ثم وقع الأعراس منها أو منه رجع بما وصله منها كصرح به جمع  
 محققون ولو أعطاهامالا قبل العقد هدية وقال صداق صدق يمينه وإن كان من غير جنسه ولو دفع لخطوبته وقال  
 جعلته من الصداق الذي سيجب بالعقد أو من الكسوة التي ستجب بالعقد والتكفين وقالت بل هي هدية  
 فالذي يتجه تصديقها إذا قرئته لها على صدقة في قصده ولو طلق في مسئلتنا بعد العقد لم يرجع حتى يكارجه  
 الآخرى خلافاً للفقهاء لأنه إنما أعطى لأجل العقد وقد وجد (نكحة) يجب عليه لزوجة موطوءة ولوامة  
 متعة بفراق يبرئ سببها أو بغير موت أحدها وهي ما يترضى الزوجان عليه وقيل أقل مال يجوز جعله صداقاً  
 ويسن أن لا ينقص عن ثلاثين درهماً فإن تنازعا فترها القاضي بقدر حالهما من يساره وأعسارها ونسبها  
 وصفتها (خاتمة) أو لقيمة لمرسدة وكدة الزوج الرشيد وولي غيره من مال نفسه ولاحد لأقلها لكن  
 الأفضل للقارشة وقتها الأفضل بعد الدخول لأتباع قبله بعد العقد يحصل بها أصل السنة والمتجه  
 استمرار طلبها بعد الدخول وإن طال الزمن كالعقيقة أو طلقها وهي لا أولى ويجب في غير مذكور بأعداد  
 الجمعة وقاض الإجابة لوجبة عرس جعلت بعد عقد لاقبله إن دعاه مسلم إليها بنفسه أو ناته الثقة وكذا عزلم  
 يهدمه كذب وعمه البهلاء الموصوفين بوء فبقصد كبرانه وعشيرته أو أصدقائه أو أهل حرفته فلو كثر  
 نحو عشرينه أو مئتينه عن الاستعجاب لفقده لم يشترط عموم الدعوة على الأوجه بل الشرط أن لا يظهر منه قصد  
 تخصيص لغيره وأن يبين المدعو بینه أو وصفه فلا يكفي من أراد فليضر أو ادعى من شئت أولقت  
 بل تسن الإجابة حينئذ وأن لا يترتب على إجابته خلوة محرمة فالمرأة تنجيب المرأة إن أذن زوجها أو سيدها  
 لا لرجل إلا أن كان هناك مانع خلوة محرمة كحرمها أو له أو امرأته أطلع الخلوة فلا يجيبها مطلقاً وكذا  
 مع علمها أن كل الطعام خاصاً به كأن جلست بيتاً وبثله الطعام إلى بيت آخر من دلوها خوف الفتنة

(قوله وإذا اختلفا أي  
 الزوجان في قدره الخ)  
 قد عقد صاحب النكاح  
 لهذا البحث فصلا  
 (قوله أي المهر المسمى)  
 إنما قيده بالمسمى  
 ليخرج المهر واجباً  
 مثل لنحو فساد تسمية  
 ولم يعرف لها مهر مثل  
 فاختلف فيه فيصدق  
 الزوج يمينه لأنه غارم  
 (قوله ولو دفع لخطوبته  
 الخ) مفعول دفع  
 محذوف أي مالا أو شيئاً  
 (قوله فحتى) خرج ماله  
 خص الفقراء لفقيرهم  
 فلا يمنع من الوجوب  
 وهو صادق بثلاث  
 صور بأن يتم النوعين  
 أو يخص الفقراء  
 لفقيرهم أو يخص  
 الأغنياء لكونهم أهل  
 حرفة أو تجارة

بخلاف ما إذا لم تحف فقد كان سفيان وأضرابه يزورون راحة العدو ويسمعون كلامها فان وجد رجل  
كسفيان وصراة لم يراة لم يحرم الاجابة بل لا تنكره وأن لا يدهي لنحو خوف منه أو طمع في جاهه أو  
لإعانه على باطل والى شبهة بأن لا يعلم حوام في ماله أما إذا كان فيه شبهة بأن علم اختلاطه أو طعام الوليمة  
بحرام وإن قل فلا تجب الاجابة بل تنكره إن كان أكثره حراما فإن علم أن عين الطعام حرام حوت الاجابة  
وإن لم ير ذلك منه كما استظهره شيخنا والى محل فيه منسكرا لا يزول بحضوره ومن المنكر ستر جدار  
بحرير وفرش مضوبة أو مسروقة ووجود من يضحك الحاضرين بالفضح والكذب فإن كان حوت  
الاجابة ومنه صورة حيوان مشتملة على مالا يمكن تناوله بدونه وإن لم يكن له نظير كغرس بأجنحة وطير  
بوجه انسان على سقيا وجدار أو ترعق لزينة أو باب ملبوسة أو وسادة مضوبة لانهائته الاصنام  
فلا تجب الاجابة في شيء من الصور المذكورة بل يحرم ولا أثر يحمل النقدا الذي عليه صورة كلمة لانه  
الحاجة ولا يمانع منه بالعادة بها ويجوز حضور محل فيه صورة تنهن كاصور يسايط داس ومخدة ينم أو  
ينسكأ عليها وطبق وخوان وقصة وأريق وكذا إن قطع رأسها لزال ما بالحياة ويحرم ولو على نحو  
أرض تصوير حيوان وإن لم يكن له نظير فم يجوز تصوير لعب البنات لان عائشة رضي الله عنها كانت تلبس  
بها عنده عليه السلام كما في مسلم وحسنته فريهين على أمر القرية ولا يحرم أيضا تصوير حيوان بلا رأس خلافا  
للثولي ويحل صوغ حل وزدحج وبلية على النساء فم صنعت لمن لا يعمل لاستعماله حوام ولودعاه اثنتان  
أجاب أسبقه مادعوة فإن دعياه معا أجاب الأقرب رحه فذراهم بالقرعة وتسن إجابة سائر الوالام كاعمل  
العثان والولة وسلامة المرأة من الطلق وقدم المسافر وختم القرآن وهي مستحبة في كلها **(فروع)**  
يندب الاكل في صوم نفل ولو مؤكدا لارضاء ذي الطعام بأن شق عليه إمساكه ولو آثر التها للامس القطر  
ويشرب على ما مضى وقضى ندبا يوما مكاه فان لم يشق عليه إمساكه لم ينسحب الاقطار بل الإمساك أولى  
بما قال الغزالي ينسب أن ينوي بقطر ادخاله سرور عايعو مجبور للضعف بأن كل ما يقدم باله لظن من الضيف  
فإن انظر غيره لم يحز قبل حضوره الا لفظ منه وصرح الشيخان بكرهه الا كل فوق التشميع وآخرون  
بحرمته وورد بسند ضعيف جزو التي عليه السلام أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الاكل مال ما كونه نوع  
من الانكاه فالسنة الاكل أن يجلس في ناحية على ركبته ويظهر قدميه أو ينصب رجله اليمنى ويجلس  
على اليسرى ويكره الاكل مسككا وهو المتمد على وطئه تحته ومضطجعا الا في بيتا ينقل به لاقائما والشرب  
فأشخا خلافا للأولى ويسن للأكل أن يغسل اليدين والقدم قبل الاكل وبعده يقرأ سورة الاخلاص وقريش  
بعده ولا يتبع ما يخرج من أسنانه بالخل ل يرميه بخلاف ما يحمله بسانه من بينهما فانه يتلعه ويحرم  
أن يكبر اللقم مسرعا حتى يستوفي أكثر الطعام ويحرم غيره ودخل على كائن فأذناه لم يجزله الاكل  
معهم إلا أن ظن أنه عن طيب نفس لا لحر حياء ولا يجوز للضيف أن يأكل ما لا أؤمره إلا أن علم رضاءه  
ويكره للداعي تخصيص بعض الضيفان بطعام نفيس ويحرم للأراذل كل ما يقدم للإمام ولاتناول ضيف  
إثناء طعام فأكسرمته منه كما يحسن الزكشي لانه في يده في حكم العارية ويجوز للإنسان أخذ من نحو  
طعام صديقه مع ظن رضا مالكه بذلك ويختلف بقدر الأخوذ وجسه وبحال الضيف ومع ذلك ينبغي له  
مرعاة نصفه أصحاه فلا يأخذ إلا ما يخصه أو يرضونه عن طيب نفس لاعتن حياء وكذا يقال في قران  
نحو ترين أماعتد الشك في الرضا فيحرم الأخذ كالطفل ما لم يم كآن فتح الباب ليدخل من شاء وزم  
مالك طعام الطعام مضطر قد سترقه إن كان معصوما مسلما أو ذميا وإن احتاجه مالكه ما لا وكذا  
بهيمة الغير المحترمة بخلاف ح في ومرتدة وزان محسن وتارك صلاة وكتب عقور فإن منع قلبه أخذه قهرا  
بعوض أن حضر والافسية ولو أظفعه ولم يذ كر عوضا فلا عوض له لتصيره ولو اختاف في ذكر العوض  
صدق المالك بيمينه ويجوز نثر نحو سكر وتبيل وتركه أولى ويحل التقاطه للعلم بزمانه ويكره أخذه

(قوله وفرش مضوبة)

عبارة غيره وفرش مالا

يحل قال البجيرمي هذا

لا يتناول نسيبه على

الجدران مع أنه حرام

على الرجال والنساء

الزكشي ومعه النسبة

الحضور أما محرمه

المنحول فلا يحرم على

يكره كما في الشرح

الصغير من الاكثري

فما في غيره عنهم

التحريم ضيف **(قوله)**

وتارك صلاة أي بعده

أمر الامام ولم يفعل

أما قيل أمر الامام

فحسبكم كما هو ظاهر

**(قوله صدق المالك)**

يمينه أي في استحقاقه

أصل العوض لا في قهوه

أما إذا اختلفا في قهوه

فالمصدق الفارم بيمينه

حيث لا يذنه لأخو

**(قوله تبيل)** شجر

معروف عند أهل اليمن

لانه دناءة ويحرم أحد طرفي عشق بلك الغير وسلك دخل مع الماء حوضه

(فصل في القسم والنشوز) (عجب قسم لزوجات) ان بات هند بعضهن شرعة وأغيرها فيازمه قسم لمن  
يقى منهن ولو قام بهن عن كرض وحيف وتسكن النسوية يبينهن في سائر أنواع الاستمتاع ولا يؤخذ  
بميل القلب الى بعضهن وأن لا يسطلن بأن يبيت عندهن ولا قسم بين اماء ولاماء وزوجة ويجب على  
الزوجين أن يتعاشرا بالمعروف بأن يتمتع كل عما يكرهه صاحبه ويؤدى اليه حقه مع الرضا وطلاقة لوجه من  
غير أن يحوجه الى المؤنة وكلمة في ذلك (غير) معتدة عن وطء شبهة لتحريم الخوة بها وصغيرة لتطبيق  
الوطء و (ناشزة) أى خارجة عن طاعته بأن تخرج من غير إذنه من منزله أو تنه من المنعها وتناقى الباب  
في وجهه ولو بمحونة وغير مسافرة وحدها لحاجتها ولو باذنه فلا قسم لمن كالأشفة لمن (فرع) قال  
الاذننى نقلا من تجزئة الروايات ولو ظهر زناها حل له منع قسمها وحقوقها تقتدى منه نص عليه في الام  
وهو أصح القولين اه قال شيخنا وهو ظاهر أن أراد به أنه يحل له ذلك لبطانها عاقبتها لتلطخ فراشه أما في  
الظاهر فدعواه عليها ذاك غير مقبولة بل ولو ثبت زناها لا يجوز للقاضي أن يكسبه من ذاك فبها طهر (وله) أى  
للزوجة (دخول في ليل) لو واحدة (على زوجة) (أخرى ضرورة) لالغيرها كرضها المخرف ولو طنا (و) له  
دخول (في نهار الحاجة) كوضع متاع أو أخذه وعبادة وتسليم نفقة وتعرف غير (بلا إطلاء) في مكث عرفا  
على قدر الحاجة وإن طال فوق الحاجة عصي لجوره وقضى وحبوا إلى انبات النوبة بقدر ما مكث من نوبة  
المدخول عليها هذا ما في المذهب وغيره وقضية كلام المنهاج والروضة وأصلهما خلافة سببا ادا دخل في النهار  
لحاجة وإن طال فلا يجب تسوية في الإقامة في غير الأصل بأن كان نهارا أى في قدرها لانه رقت الردء وهو  
يقول ويكثر وعند محل الدخول يجوز له أن يتمتع ويحرم بالجماع لانه لا بل لا يخرج ولا يترك قضاء الوطاء  
لتعلقه بالفتنة بل قضى زمنه إن طال عرفا واعلم أن أقل القسم (للكل واحدة) وهي من الغروب الى  
المغرب (وأكثره ثلاث) فلا يجوز أكثر منها وإن تفرق في البلاد الأبرصا من عليه يعمل قول الام قسم  
مشاهدة ومسائته والأصل فيه لمن عمله نهارا الليل والنهار قبله أو بعده وهو أولى نعم ولحرة لثان ولامة  
سلكه ليل والنهار ليله ويبدأ وجوبا في القسم شرعة (ولجديدة) نكحها وفي عصمت زوجة فأكثر  
(بكر سيم) من الأيام يقبها عندها متوالية وجوبا (و) لجديدة (ثب ثلاث) ولاء بلا قضاء ولامة فيها  
لقوله عليه السلام سبع للبكر وثلاث للثيب ويسن تخيرا ثيب بين ثلاث بلا قضا، وسبع بقضاء (للابتاع) (نبيه)  
يجب عند الشيخين وإن طال الاذننى كالزكر كشى فرده أن يتخلف لىالى مدة الزفاف عن نحو الخروج  
للحياطة وتشيع الجنائز وأن يسوى لىالى القسم بينهما في الخروج لذلك أو عدمه فبأن يتخصص ليله واحدة  
بالزوج لذلك (و) يوطء زوجته بالأجل خوف وقوع نشوز منها كالإراض والعويى بعد الإقبال وطلاقة  
الوجه والكلام الخشن يعدلينه و (هجر) ان شاء (منجعا) مع وعظها لافى الكلام بل يكره فيه ويحرم  
المعجر به ولو لغير الزوجة فوق ثلاثة أيام الخبر الصحيح نعم ان قصده ردءا عن المعصية وإصلاح دينها جار  
(وضربها) جواز ضربها غير مبرح ولا مدم على غير وجه ومقتل ان أفاد الضرب في طء ولو بسوط وعصا  
لكن قتل الزواني تعينه يده أو بمندبل (بنشوز) أى بسببه وإن لم يتكرر خلافا للمحرر ويسقط بذلك  
القسم ومنه امتناعه ان اذاعها عن الى بيته ولو لا شغلها بما حاجتها لمقتضاها ثم ان عذرت لنحو مرض أو كانت ذات  
قدر وخفر لم تعد البروز لم تازها اجابته وعليه أن يقسم لها في بيتها ويجوز له أن يؤدبها على شتمه (له) (خانة)  
يصح بطلاق من لا تستوف حقا بل حضور وقته وإن كان الطلاق رجعي قال ابن الرقة ما لم يكن يسؤلها  
(فصل في الخلع) يضم الخاء من الخلع فتعها هو الزرع لأن كلام الزوجين لباس للآخر كفى الأتقوا صله  
مكروه وقديسحب كالأطلاق ويذهبنا بسنده لمن حاقب بالطلاق الثلاث على شئ لا بدله من فعله قال

(قوله وصغيرة) أى  
ومنسوبة ومحبوسة  
وأما لم يكمل تسليمها  
ومدعية عليه لطلقاتها  
كأنى حج (قوله وسبع  
بقضاء) أى بقضاء جميع  
السبع ناسيا بتخييره  
الشيخ أم سلمة فاختارت  
فلا ومن سافرت  
وحدها بغير إذنه ولو  
لحاجة ناشزة فلا قسم  
لها لم لو سافر بها  
السيد ولقد بات غيرها  
هند اخررة ليلتين  
فضمها لها اذ لم رجعت  
أما ان سافرت باذنه  
طابت فقط أو لحاجتها  
صا في قضى لها

شيخنا وفي نظر لكثرة القائلين بعدم الصفة فالأوجه أنه مباح لذلك لا مندوب وفي شرحي المنهاج والارشاد له  
 لو منعها نحو فقهه لا يختلف منه بماله ففعلت بطل الخلع ووقع رجعا كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ في حامد  
 أولا قصد ذلك وقع بأثنا وعليه يعمل ما نقله الشيخان عنه أنه يصح وبأثم فعله في الحالين وإن تعقبت زناها  
 لكن لا يكره الخلع حينئذ (الخام) شرعا (فرقة بعوض) مقصود لا كنية من زوجة أو غيرها وارجح  
 (زوج) أوسيد (بلفظ طلاق أو خلع) أو مفاداة ولو كان الخلع في رجعية لانها كل زوجة في كثير من الاحكام  
 (هاو حوى) الخلع (بلا) ذكر (عوض) معها (بنية التماس قبول) منها كأن قال خالعتك أو ماديتك ونوى  
 التماس قبولها فقبالت (فهر مثل) يجب عليها لاطراد لعرف بغير بيان ذم بموض فان جرى مع اجنبى طلقت  
 بها اكلو كان معه والعوض فاسد ولو اطلق فقال خالعتك ولم ينو التماس قبولها ووقع رجعا وان قبلت (واذا  
 بدأ الزوج) (١) صفة معاوضة (كخلعتك) أخرجنا منك (بألف معاوضة) لا خذ عروضا في مقابلة البضع المستحق  
 له وفيها شرب تعليق يتوقف وقوع الطلاق بها على القبول (فله رجوع قبل قبولها) لان هذا شأن المعاوضات  
 (وشرطه واما فوراً) أى في مجلس التواجب بلفظ قبلت أو ضمت أو فعل كاعطائها أو الف على ما نقله جمع  
 محققون في تحلل بين لفظه وقبولها من أو كلام طوى بل لم ينفذ ولو قال طلقك ثلاثا بألف قبلت واحدة بألف  
 ففعل الثلاث ونحب الألف فإذا بدأت الزوجة بطلب طلاق كطلقتي بألف أو ان طلقتي فلك على كذا فأجابها  
 الزوج فمعاوضة من جانبها فله رجوع قبل جوابه لان ذلك حكم للمعاوضة ويشترط الطلاق بعد سؤالها فوراً  
 فان لم يطلقها فوراً كان تطلقها ابتداء لطلاق قال الشيخ زكريا لو ادعى أنه جواب وكان جاهلا بمعنوا  
 صدق بغيره (أو بدأ) صفة (تعليق) في اثبات (كتمى) أى لو حين (أعطيتي كذا فأنات طالق) فتعليق  
 لا قضاء الصيغة له (ولا) طلاق لا بعد تحقق الصفة ولا (رجوع له) عنه قبل الصفة كسائر التعليقات (ولا  
 يشترط) فيه (قبول) لفظاً (ولا اعطاء فوراً) بل يكفي الاعطاء ليلا ولو بعد ان خرقا عن المجلس لادالته على  
 استمرار كل الزامته منه صريحا وانما وجب الفور في قولها متى طلقتي فلك كذا لان الغالب على جانبها  
 المعوضة فان لم يطلقها فوراً حل على الابتداء لقدرة عليه أما اذا كان التعليق في التخي كتمى لم تعانى أنه فأنات  
 طالق فالعوى فتعلق بغيره من يمكن فيه الاعطاء فلم تعطه (وشرط فوراً) أى الاعطاء في مجلس التواجب بأن  
 لا يخلو كلام أو سكوت طوى بل عرفا من حرة حاضرة أو غائبة علمته (فإن) أو اذا (أعطيتي) كذا فأنات  
 طالق ولا يمتنع مقتضى اللفظ مع العوض وخولف في نحوه في لصراحتها في جوازها لا أخير لكن لا رجوع له عنه  
 قبله ولا يشترط القبول لفظاً (تذنيه) الإبراء فبذلك كالا عطاء ففي إن أبرأتني لابد من إبرائها فوراً براءه  
 صحيحة عقب علمها والإبراء يقع واقتداء بعضهم بأنه يقع في الغائبة مطلقا لأنه لم يخطبها بالعوض بعيد مخالفت  
 لكلامهم ولو قال إن أبرأتني فأنات وكيل في طلاقها فأبرأته برى ثم الوكيل مخير فان طلق وقع رجعا لان  
 الإبراء وقع في مقابلة التوكيل ومن علق طلاق زوجته بإبرائها ياء من صداقها لم يقع عليه إلا ان وجدت براءة  
 صحيحة من جميعه فيقع بالتأني بان تكون رشيدة وكل منهما يعلم قدره ولم تتعلق بغيره كخلافنا لما نقله الرعي  
 أنه لا فرق بين تعلقاته وعدمه وان قلنا عن الحق بين وذلك لان إبراءها لا يصح من نفسها وقد علق بالإبراء  
 من جميعه فلم توجد الصفة الماتق عليها وقيل يقع بأثنا بغير المثل ولو أبرأته ثم ادعت الجهل بغيره فان زوجت  
 صغرة صدقت بيمينها أو باقة ودل الحال على جهلها به لكونها مجبرة لم تتأذن فكذلك والصدق يمينه  
 ولو قال إن أبرأتني من مهر ك فأنات طالق بعد شهر فأبرأته برى مطلقا ثم عاش إلى مضى الشهر طلقت  
 والا فلا وفي الأنوار في أبرأتك من مهرى بشرط أن تطلقى فطلق وقع ولا يبرأ لكن التخي في الكافي  
 وأفراد البتيني وغيره في أبرأتك من صداق بشرط الطلاق أو على أن تطلقى تبين ويبرأ خلافاً ان طلقت  
 ضرتي فأنات برى من صداق طلق الضررة وقع الطلاق ولا براءة قال شيخنا والمتجه ما في الأنوار لان

(قوله لان ذلك) له

التعبير المستفاد من

التنويه

(قوله ولا يشترط فيه)

أى في التعليق

(قوله إن أبرأتني فأنات)

وكيل في طلاقها الخ

صريحة صحت هذه الوكالة

وليس كذلك لوجود

التعليق فلو قال بدل

ذلك ولو وكل غيره في

طلاق زوجته ثم قال له

لا تطلقها إلا إن أبرأتني

لاستة مت العيار ونحوه



النورية بأن بنوى غير زوجته أو يقول سراعبه ان شاء الله فإذا قصد المكره الإيقاع بالطلاق وقع كما اذا  
 أكره بحق كأن قال مستحق القود طلق زوجتك والقلتك بطلاق أى أو قال رجل لأخوطها أو لأقربائك  
 غدا فطلق فيقع فيها (ب) صريح وهو لا يحتمل ظاهره غير الطلاق كـ (مشتق طلاق) ولون من مجبى حرف  
 أنه موضوع لحل عصمة النكاح أو بعده عنها وان لم يصرّف معناه لاصل كما أفخى به شيخنا (وفراق وسراح)  
 لتكرره فى القرآن كـ قللتك وفارقك وسرحتك وأوزجته وكـ كانت طالق أو طلاقه بتشديد اللام المفتوحة  
 ومفارقة ومسرحه أمام صادرها فكنية كانت طلاق أو فراق أو سراح (ننية) ويشترط ذكر مفعول مع  
 نحو طلقت ومبتدأ مع نحو طالق فلونى أحدهما لم يؤثر كما لو قال طالق ونوى أنت أو امرأتى ونوى لفظ طالق  
 الآن سرق ذكرها فى سؤال فى نحو طلق امرأتك فقال طلقت لا مفعول أو فوض إليها بطلاق نفسك فقالت  
 طلقت ولم تقل نفسى فيقع فيها (وترجته) أى مشتق ما ذكر بالجمية فترجة الطلاق صريح على اللذهب  
 وترجته صاحبه صريح أيضا على المتمد وتل الاذرى عن جمع الجزم به (و) منه (أعطيت) أو قلت  
 (طلاقك أو قمت) أو أقيمت أو وضعت (عليك الطلاق) أو طالق ويا طالق ويا مطلقة بتشديد اللام لأن  
 طلاق ولك الطلاق بل هما كنايةان كان فعلت كذا ففعله طلاقك أو فهو طلاقك فها استظهره شيخنا لان  
 المصدر لا يستعمل فى المعين الا وسعوا ولا يضر الخطأ فى الصيغة اذا لم يخل بالمعنى كـ لخطأ فى الاعراب (فروم)  
 لو قالت لطلقنى فقال هى مطلقة فلا يقبل إرادة غيرها لان تقديم سؤالها بصرف اللفظ اليها ومن ثم لم يقدم  
 لها ذكر رجوع لثبته فى نحو أنت طالق وهى غائبة أو هى طالق وهى حاضرة قال البغوى ولو قال ما كنت أن  
 أطلقك كان اقرارا بالطلاق انتهى ولو قال لوليها زوجها ففتر بالطلاق قال للزبد لو قال هذه زوجة فلان حكم  
 بارتفاع نكاحه وأفخى ابن الصلاح فها لو قال رجل ان غبت عنها سنة فما أنا لما بزواج بأه اقرار فى الظاهر  
 بزوال الزوجية بعد غيبته سنة فلها بعدها ثم بعد قضاء سنتها تزوج بغيره (فواند) ولو قال لأخوطك  
 زوجتك ملتصا بالاشاء فقال نعم أو لا وقع وكان صريحا فاذا هل طلقت فقط كان كناية لان نعم متعينة  
 للجواب وطلقت مستقلة فاحتلت الجواب والابتداء أما اذا قل له ذلك مستخبرا فأجاب بنعم فاقرار  
 بالطلاق ويقع عليه طهران كذب ويدرك وكذا لو جعل حال السؤال قال أردت طلاقا ما نيا وراجعت  
 صدق بيمينه لاحتماله ولو قيل لطلق طقت زوجتك ثلاثا فقال طلقت وأراد واحدا صدق بيمينه لان طلقت  
 محتمل للجواب والابتداء ومن ثم لو قالت لطلقى ثلاثا فقال طلقتك ولم ينو عددا فواحدة ولو قال لامزوجة  
 ابتك طالق وقال أردت بنتها الأخرى صدق بيمينه كما لو قال لزوجته وأجنبية أحدا كاطالق وقال قصدت  
 الأجنبية لتردد اللفظ بينهما فصحت ارادتها بخلاف ما لو قال زنب طالق واسم زوجته زنب وقصد أجنبية  
 اسمها زنب فلا يقبل قوله طهران كذب ويدرك وكذا لو جعل حال السؤال قال أردت طلاقا ما نيا وراجعت  
 أودا لها بالبدل وقع به الطلاق وكان صريحا حقان لم يطاوعه لسانه الاعلى هذا اللفظ للبدل أو كان عن ثبته  
 كذلك كاصرح به الجلال البلقين واعتمده جمع متأخرون وأفخى به جمع من مشايخنا والأفوه كناية لان  
 ذلك الإبدال أصل فى اللغة (و) يقع (بكناية) وهى ما يحتمل الطلاق وغيره ان كانت (مع نية) لإيقاع  
 الطلاق (مقترنة بأولها) أى الكناية وتغييرى بعقبة بأولها هومارجه كثير ون واعتده الاسنوى  
 والشبخ زكريا به الجمع محققين ورجع فى أصل الروضة الاكتفاء بالمقارنة لبعض اللفظ ولولآخره وهى  
 (كانت على حرام) أو حرمك أو حلال الله على حرام ولو تعارفوا طلاقا خلافا لرافعى ولونى تحرير  
 عينها أو نحو فرجها أو وطأها لم تحرم وعليه مثل كفارة بين وان لم يطأ ولو قال هذا الثوب أو الطعام حرام  
 على فلانة لثبته (و) أنت (خلف) أى من الزوج فنية بمعنى فاعلة أو بريمة منه (وبأن) أى مفارقة (و)  
 كانت (حرة) ومطلقة بتخفيف اللام أو أطقنتك (و) أنت (كأنى) أو بنى أو أخى (و) (كيا بنى)

(قوله أو بعده هنا)

أى أوعرف أن ذلك

اللفظ موضوع لأجل

البدن هنا أى عن

عصمة النكاح (قوله

ويا مطلقة بتشديد

اللام) أى للضرورة

وأما بكسرها فكنية

لا فرق بين نحوى

وغيره فيعتق الى نية

وأما طلاقك الله فصرح

وقد أحسن من قال فى

ذلك

ما فيه الاستقلال

بالانشاء \*

ومكان مسند النوى

الآلاء

فهو صريح ضده

كنية \*

فكن لنا الضابط ذا

درايه



لممكنة كونها ينته باختيار السن وإن كانت معلومة النسب (و) كذا (أعتقك وتركك) وقطعت نكاحك (وأزنتك) وأحلكت أي بالزواج وأفركك مع فلاة وقطعت منه أومن غيره (و) كذا (تزوجي) أي لاني طلقك وأنت حلال لغيري بخلاف قوله لولي زوجها فأنه صريح (واعتدي) أي لاني طلقك وودعيني من الوالد أي لاني طاقك (و) كذا (عندي طلاقك ولا حاجة لي فيك) أي لاني طلقك ولست زوجتي أن لم يقع في جواب دعوى والا فاقول (و) كذا (نهب طلاقك) وسقط طلاقك إن فعلت كذا (و) كذا (طلاقك واحد) وثنان فإن قصد به الإيقاع وقع والأفلا وكلك الطلاق أو طلقه وكذا سلام عليك على ما قاله ابن الصلاح ونقله شيخنا في شرح المنهاج (لا) منها (كطلاقك عيب) أو نقص (ولا قلت) أو أعطيت (كلك أو حكمك) فلا يقع بها الطلاق وإن نوى بها المثلغ الطلاق لأنها ليست من الكنايات التي تحتمل الطلاق بالتسلف ولا أثر لاشتراكها في الطلاق في بعض القطر كما أفتى به جمع من محقق مشايخ عصرنا ولو نطق بلفظ من هذه اللفاظ المأخوذة عند إرادة الفراق فقال له الآخر مستخبراً أطلقت زوجتك فقال نعم طأاً ووقع الطلاق باللفظ الأول لم يقع كما أفتى به شيخنا وسئل البقعي عما لو قال لها أنت على حرام وغلن أنها طلقت به ثلاثاً فقال لها أنت طالق ثلاثاً طأاً ووقع الثلاث بالعبارة الأولى فأجاب بأنه لا يقع عليه طلاق بما أخبر به ثانياً على الظن المذكور انتهى ويجوز لمن ظن صدقه أن لا يشهد عليه (فرع) لو كتب صريح طلاق أو كناية به ولم ينو يقع الطلاق فلفظاً لم يقع حال الكناية أو بعدها بصريح ما كتبه ثم قبل قوله أردت قراءة المكتوب لا الطلاق لاحتياؤه ولا يلحق الكناية بالصريح طلب المرأة الطلاق ولا قرينة غضب ولا اشتباه بعض ألفاظ الكنايات فيه (و) (صدق متكررة) في الكناية (بينه) في أنه ما نوى بها طلاقاً فاقول في النية اثباتاً ونفياً وقول التوهم إذ لا تعرف الأمانة فإن لم يمكن مراجعة نية بموت أو تقدم يحكم بوقوع الطلاق لأن الأصل بقاء العصمة (فرع) قال في العباب من اسم زوجته فاطمة مثلاً فقال ابتداء أوجوباً لطلبها الطلاق فاطمة ط أو أراد غيرها لم يقبل ومن قال لاسمائه يارب أن طالق واسمها طلقت للإشارة ولو أضاف إلى أجنبية وقال يا هرة أنت طالق واسم زوجته هرة لم يلقى ومن قال إصرائي طالق مشيراً لأحدى امرأتي وأراد الأخرى قبل بينه ومن له زوجتان اسم كل واحدة منهما فاطمة بنت محمد وعرف أحدها بزيد فقال فاطمة بنت محمد طالق ونوى بنت زيد قبل انتهى قال شيخنا ويقبل في المسألة الأولى أي طأها بل يدين نعم تنجيه قول إرادته المطلقة له اسمها فاطمة انتهى ولو قال زوجتي عائشة بنت محمد طالق وزوجته خديجة بنت محمد طلقت لاه لا يضر الخطأ في الاسم ولو قال لاه المكلف قل لا لك أنت طالق ولم يراد التوكيل بحتم التوكيل فإذا قاله لم يطلعت كما تطلق به لو أراد التوكيل وبحتم أنها تطلق وتكون الابن مخبراً بما قال حال الانسوى ومترك التردد أن الأمر بالامر بالثبوت إن جعلناه كمدور الأمر من الأول كان الأمر بالأخبار بمنزلة الأخبار من الأب فيقع والأفلا اه قال الشيخ زكريا وبالجملة فيبني أن يستفسر فان تعذر استفساره عمل بالاحتياط الأول حتى لا يقع الطلاق بقوله بل بقول الابن لأنه لا يقع الطلاق لا يقع بالشك (ولو قال طاعتك ونوى عدداً) اثنتين أو واحدة (وقع منوى) ولو في غير موطنه فإن لم يشوه وقع طلاقاً واحدة ولو شك في عدد الموقوف أو المدوى في أخذ الأقل ولا يخفى الورع (فرع) لو قال طلاقك واحدة وثلثين فقع به الثلاث كما هو ظاهر وبه أفتى به بعض محقق علماء عصرنا ولو قال للدخول بها أنت طالق طلقك بل طلقين فيقع به ثلاث كما صرح به الشيخ زكريا في شرح الروض (ويقع طلاق الوكيل) في الطلاق (بطلت) ثلاثاً ونحوه وإن لم يشوه عند الطلاق أنه مطلق لموكله (ولو قال الآخر أعطيت) أرجحت يديك (طلاق زوجتي) أو قاله روح بطلاقها وأعطها (فهو توكيل) يقع الطلاق بتطبيق الوكيل لا بقول الزوج هذا اللفظ بل بحصل الفرقه من حين قول الوكيل متى شاء طلقت فلاة لا بإعلامها الخبر بأن فلانا أرسل يدي طلاقك لا بإعلامها أن زوجك طلق وإذا قاله لا تعطه إلا يوم كذا فيطلق في اليوم الذي

هو مشيراً لأحدى  
امراتيه وأراد الأخرى  
لأن هذه في اجتماع  
الإشارة والنية مع  
اختلاف موجبها  
فتقسم النية على الإشارة  
لأنها اجتمعت الإشارة  
والعبرة واختلاف  
موجبها غلبت الإشارة  
على العبرة فلو قال  
طلقت فلاة هذه  
وسماها بغير اسمها صح

عينه أو بعده لأقله ثم إن قصد التقييد يوم طلق فيه لا بعده (ولو قال طالق) أي الزوجة المكلفة منجرا (طرق  
نفسك إن شئت فهو عليك) الطلاق لا توكيل بذلك ويبحث أن منه قوله طائفتين فقالت أنت طائفتي ثلاثا  
لكنته كإية نوى التفويض اليها طلق ولا مخرج بتقييد المكلفة غيرها لفساد عبارتها وبمخرج  
المعلق فلو قال أذلها رمضان فطابق نفسك لما وإذا قلنا أنه عليك (فيشترط الوقوع اطلاق) الموقض اليها  
(تطبيقها) ولو بكتابة (فورا) بأن لا يتخلل فاصل بين تقويضه وإيقاعها ثم لو قال طالق فطابق نفسك فقالت  
كيف يكون تطابق نفسي ثم قالت طلقت وقيل لأنه فصل يسير (مطلقت) نفسي أو طلقت فقط لا قبلت وقال  
بعضهم كخصر الروضة لا يشترط الفور في متى شئت فتطلق متى شئت وجزم به صاحب التنبه والكتابة  
لكن المتمدك قال قال شيخنا أنه يشترط الفورية وإن أتى بنحوه ويحوزه رجوع قبل تطبيقها كإثر  
العقد (فائدة) يجوز تعليق الطلاق كالمقيد بالشرط ولا يجوز له الرجوع فيه قبل وجود الصفة ولا يقع  
قبل وجود الشرط أو علقة بعله شيئا ففعله ناسيا للتعلق أو جاهلا بأنه المعلق عليه لم تعلق ولو عاق الطلاق  
على ضربين زوجته بغير ذنب فشمته فضر بها لم يعتن أن ثبت ذلك والاصدقت فحلف (مهمة) يجوز  
الاستثناء بنحو لا يسرط أن يسمع نفسه وأن يصل بالمد الملقوط كطلقت ثلاثا الاثنيتين فيقيم طلقه  
أو الواحدة فطلقتان ولو قال أنت طالق إن شاء الله لم تطلق (ومصدق مدعي الكراه) على طلاق (أو أغمض)  
حاله (أو سقى لسان) إلى اللفظ الطلاق (عينه إن كان ثم قر بنة) كبس وغيره في دعوى كونه مكرها  
وكرض واعتياد صرع في دعوى كونه مغشبا عليه وكسكون اسمه طابقا أو طاليا في دعوى سقى اللسان  
(ولا) نسكن ذلك فريسة (فلا) يصدق الابينة (تخف) من قال زوجتي يا كافرة مر بها حقيقة الكفر  
جوز فيها ما تنفرد في الردة أو الشتم أو الطلاق وكذا إن لم يرد شيئا لأصل بقاء العصمة وجوز إن ذاك الشتم  
كنه مراد به كفر النعمة (فرع) في حكم المطلقة الثلاث (حرم طهر) من طلقها ولو قبل الوطء ثلاثا ولعد  
من طلقه اثنتين في نكاح أو أسكنه (حتى تنسج) زوجها غيره بنكاح صحيح ثم طلقها وتنفق بذاتها  
سه كاهو حاله (و يوجب) عليها (حشفة) ما أوترها من فائدة ما عاقت اقتضاض أبيك وشرط كون الإلاج  
(بأنه شار) للذكر أي معه وإن قل أو عنب بنحو أصح ولا يشترط إزاله ذلك الآية \* والحكمة في اشتراط  
التحليل التنفرد من استقاء ما يملكه من الطلاق (و قيل قولها) أي المطلقة (في التحليل) وانقضاء عدة  
عند إمكان (وإن كذبها الثاني) في وطئه لها لعسر إثباته (و) إذا دعت نكاحا وانقضاء عدة وحلفت  
عليها جار (الزوج الأول نكاحها) وإن ظن كذبها لأن البينة في العقود يقول أربابها ولا عبرة بظن  
لأمستقله ولو ادعى الثاني الوطء وأنكرته لم نحل للأول ولو قالت لم أنكح ثم كذبت نفسها وادعت  
نكاحا بشرط جارية للأول نكاحها إن صدقها (ولو أخبرته) أي المطلقة زوجها الأول (أنها لم تحل) ثم رجعت  
وكذبت نفسها (بب) دعواها (قبل عقد) عليها الأول فلا يجوز له نكاحها (لا بعده) أي لا قبل  
إذكارها التحليل مد عقد الأول لأن زواجها بنكاحه يضمن الاعتراف بوجوده التحليل فلا يقبل منها  
خلافه (وإن صدقها الثاني) في عدم الإصابة لأن الحق لم يعلق الأول فلم تقدره ولا صدقها على رفه كما  
أفتى به جمع من مشايخنا المحققين (تخف) إنما ثبت الطلاق كالقرار به بشهادة رجلين حريين عدلين  
فلا يجرى بوقوعه بشهادة الأنثى ولو مع رجل أو زنت أربعا ولا بالعييد ولو صلحاه ولا بالفاسق ولو كان  
الفاسق بالخارج مكتوبة عن زوجها بلاعتر ولا بد ويشترط للإدعاء والقبول أن يسمعهما ويصيرا المطلق حين  
الظن به فلا يصح حملهما الشهادة اعتناء على الصوت من غير أن يريا المطلق لجواز اشتباه الأصوات  
وأن يبيننا لفظ الزوج من صريح أو كناية ويقل فيه شهادة أي المطلقة وإنها إن شهد أحسبه ولو تعارضت  
بينتا تطابق وتنجز قلتم الأولى لأن معها زيادة علم بسماع التعلق  
(فصل) في الرجعة هل هي للمرة من الرجوع \* وشرعا رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في عدة

(قوله عليك) أي معنى  
حكم التخليكات على  
العتد لأن ما يتعلق  
بغيرها كغيره من  
التخليكات منزل منزلة  
قوله ملكتك طلاقك  
ولما اشترط نكاحها  
ونكاحه (قوله) أي  
على قول التعليل لأن  
التعليل لا يصح تعليله  
كما إذا قال ملكتك هذا  
العبد إذا جاز رأس  
لشهر وجاز على قول  
التوكيل كما في توكيل  
الاجنبي له كذا في  
الروضة (فائدة) قال  
البيهقي في مذهب  
الامام أحمد بن حنبل  
إن الولد إذا كان دون  
عشر سنين يصح  
نكاحه بنفسه ويصح  
طلاقه ولا عدة عليه  
فإن بلغ عشرة وجبت  
لعدة ومنه العدل  
بها أحسن من العمل  
بالمفسق فإن بعض  
المعلم دعا على من  
يعمل بها وعمله ما لم يعلم  
أنه محمل فإن علم  
أنه عمل فلا يصح  
صدهم كما أخبرنا بذلك  
بعض علماء الحنابلة

(صح رجوع مفارقة بطلاق دون أكثره) فهو ثلاث طهر وثلاث لعبد (عجما) بلا عوض (بعد وطه) أي في عدة وطه (قبل انقضاء عدة) فلا يصح رجوع مفارقة بغير طلاق كفسخ ولا مفارقة بدون ثلاث مع عوض كتخلع لينوثها ومفارقة قبلوطه إذ لا عدة عليها ولأن انقضت عدتها لانها صارت أجنبية ويصح تجديد نكاحها بآن جديد وولي وشهود ومهر آخر ولا مفارقة بالطلاق الثلاث فلا يصح نكاحها إلا بعد التحليل وإنما يصح الرجوع (بواجب) أو رجعت (زوجتي) أو فلاة وإن لم يقبل إلى نكاحي أو إلى لكن يسن أن يزدأ أحدهما مع الصيغة ويصح ردها إلى نكاحي وبأسكتها وأما عقد النكاح عليها بإيجاب وقبول فكتابة تحتاج إلى نية ولا يصح تعليقها كراجعتك إن شئت ولا يشترط الشهاد عليها بل يسن (فروج) بحرم الفتح برجعية ولو بمجرد نظر واحد إن وطئ بل يصدر وتصدق بيمينها في انقضاء السنة بغير الاشهر من أقراء أو وضع إذا أمكن وإن أنكره الزوج أرخالت عدتها لأن النساء مؤمنات على أرحامهن ولو ادعى رجعة في العدة وهي منقضية ولم تنكح فإن انقضا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال رجعت قبله فقالت بل بعده حلفت أنها لا تم له راجع فتصدق لأن الأصل عدم الرجعة قبله فلا توافق على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت يوم الخميس وقال بل انقضت يوم السبت صدق بيمينه أنها ما انقضت يوم الخميس لاتفاقهما على وقت الرجعة والأصل عدم انقضاء العدة قبله (ولو تزوج رجلا مفارقتها) ولو خلج (بدون ثلاث ولو بعد) أن نكحت (لزوج آخر) ودخوله بها (عادت) إليه (ببقته) أي بقية الثلاث فقط من اثنتين أو واحدة

(فصل) في الإيلاء حلف زوج بتصور وطؤه على امتناعه من وطئه زوجته مطلقا أو فوق أربعة أشهر كأن يقول لا أنكحك أولا أنكحك خمسة أشهر أو حتى يموت فلان فإذا مضت أربعة أشهر من الإيلاء بلاوطه فلها مطالبته بالنكاح أو وطؤه أو بالطلاق فإن أبي طاق عليها قاضي يدينه عقدا لا يلاء بالحلف بالله له ولا بتعليق طلاق أو حتى أو التزام بقرية وإذا وطئ مختارا بطلبته أو دونها زنت كفارة يمين أن حلف بالله (فصل) في ما يصح الطاهر من صح طلاقه وهو أن يقول لزوجتي أنت كظهر أمي ولو بدرن على قوله أنت كأمي كناية وكلام محرم لم يطرأ تحريمها وتزمت كفارة طهر العود وهو أن يمسكها زمنا يمكن فراقها فيه (فصل في العدة) هي الأخوة من العدد لا شتمها على عدد أقراء وأشهر غالبا وهي شرعية تدبر بصرفها المرأة لعرة براءة رجها من أجل أول تعبد وهو اصطلاحا لا يعقل منه عداة كان أو غيرها أو لثقتها على زوج مات وشرعت أمالة حونا بالنسب عن الاختلاط (تجب عدة لقرة زوجي) بطلاق أو فسخ نكاح حاضر أو غائب مدونة (وطئ) في قبل أو دبر بخلاف ما إذا لم يكن وطئ وإن وجدت خاوة (وإن تبين براءة رحم) كما في صغيرة وصغير (ولو وطئ) حصل مع (شبهة) في حله كما في نكاح فاسد وهو كل مالم يوجب حد على الواطئ (فروج) لا يستمتع بموطأة بشبهة مطلقا مادامت في عدة شبهة حلا كانت أو غيره حتى تنقضي بوضع أو غيره لاختلال النكاح بتعلق حتى الغير قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلوة بها وإنما يجب لما ذكر عدة (ثلاثة قروء) واقراء هنا طهر بين دهي حيثين أو حيض ونفاس فلو طلق من لم تحض أو لأم حاض لم يحسب الزمن الذي طلق فيه قرأ إذا لم يكن بين دهي بل لابد من ثلاثة أطهار بعد الحيضة المتصلة بالطلاق وبحسب بقية الطهر طهرا في غيرها وتجب العدة بثلاثة أقراء (على حرة تنحيز) لقوله تعالى - والطلاقات يتر بسن بأنفسهن ثلاثة قروء - فمن طلقت طاهرا وقد بقي من الطهر لحظة انقضت عدتها بالعلن في الحيضة الثالثة لا طلاق القروء على أقل لحظة من الطهر وإن وطئ فيه أو عاضا وإن لم يبق من زمن الحيض إلا لحظة فتتقضى عدتها بالعلن في الحيضة الرابعة وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يتيين به انقضائها (و) تجب عدة (ثلاثة أشهر) هلالية لم تطلق

(قوله لا أنكحك خمسة أشهر) ولو قال والله لا أنكحك أربعة أشهر فليس بمول ولو قال لا أنكحك خمسة أشهر فلذا مضت فصوله لا وطئك سنة فايد أن لكل منهما حكمه اه (قوله بالسود) أي للفسر بقوله وهو أن يمسكها الخ قوله فراقها أي بطلاق أو غيره فلا طاهر منها فأنع صيغة الطاهر بصيغة فراق فلا كفارة عليه

أثناء شهر والام النسكس ثلاثين (ان لم تحض) أى الحرة أملا (أو) حاضت وأولام تقطع (يشت) من الحيض يلوغها الى سن يأس فيه النساء من الحيض غالبا وهوانتان وستون سنة وقيل خسون ولو حاضت من لم تحض قط في أثناء العدة بالاشهر اعتدت بالاطهار أو بعدها لم تستأنف العدة بالاطهار بخلاف الأيسة (ومن اقطع حضاها) بعد أن كانت تحض (بالعلة) تعرف (لم تنزج حتى تحض أو تياس) ثم تعتمد الاقراء أو الاشهر وفي القديم وهو مذهب مالك وأحد أنها تترى تسعة اشهر ثم تعد بثلاثة أشهر ليعرف فراغ الرحم اذ هي غالب مدة الحمل واستمره الشافعي بأن عمر رضى الله عنه قضى به بين المهاجرين والانصار ولم ينسكو عليه ومن ثم أفتى به سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام والبارزى والريسي واسماعيل الحضرى واختاره البلقيني وشيخنا ابن زباد رحمه الله تعالى أمانن اقطع حضاها بلة تعرض كرضاع ومرض فلا تنزج انفا حتى تحض أو تياس وإن طالت المدة (و) تجب العدة (لوفاة الزوج حتى (ط) حرة (رجعية وغير موطاة) أصغر أو غيره وإن كانت ذات اقراء (بأربعة أشهر وعشرة أيام ولياليها) للسكنا والسنة وتجب على المتوفى عنها زوجها العدة بما ذكر (مع احداث) يعنى يجب الاحداث عليها أيضا بأى صفة كانت للخبر المتفق عليه لا يعمل لاسراء تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحل متى فارق ثلاث الاطى زوج أربعة أشهر وعشرا أى فانه يحل لها الاحداث عليه هذه المدة أى يجب لان ما جاز بعدها تناعى واجب ولا رجوع على ارادته إلا ما حكى عن الحسن البصرى وذكر الايمان بالغالب أردنه أبث على الامتنال والا فمن لها أمان يازمها ذلك أيضا ويلزم الولي أمره بوليته به (فتية) الاحداث الواجب على المتوفى عنها زوجها ولو صغيرة ترك لبس مصبوغ لزيته وإن خشن وباحر إبر يسم لم يصبغ وترك التظيل ولو ليلا والحقى نهارا بحلى ذهب أو فضة ولو نحو خاتم أو قرط أو نعل الثياب لانهى عنه ومنه عمود بأحدهما ولؤلؤ ونحوه من الجواهر التى تتحلل بها ومنها العقيق وكذا نحو نحاس وعاج إن كانت من قوم يتحللون بهما وترك الاكحتل بالأمعد الحاجة وإن كانت سوداء ودهن شعر رأسها لاسائر البدن وحل تنظف بفصل وإزالة وسخ وأكل نفل ونسب احداث بلان يخلع أو فسخ أو طلاق ثلاثا يفضى بزينا لفسادها وكذا الرجعية إن لم يرج عوده بالترين فينبذ وتجب على المعتدة الوفاة وبطلاق بائن أو فسخ ملازمة مسكن كانت فيه عند الموت أو الفاقة الى انقضاء عدة ولها الخروج نهارا لشراء نحو طعام بيع غسل ولتعود احتطاب لا يلاذلول اوله خلافا لبعضهم لكن لها خروج ليلالى دار جارا ملاصق لعزل وحديث ونحوهما لكن بشرط أن يكون ذلك بقدر العادة وأن لا يكون عندها من عيادتها ويؤنسها على الأوجه وأن ترجع وتبيت في بيتها أما الرجعية فلا تخرج الا بإذنه أو لضرورة لان عليه القيام بجميع مؤنها كزوجته ومثلها بائن حامل وتذقل من المسكن لنحو على نفسها أو لولدها أو على المال ولو لفقرها كوديعة أو نقل وخوف هدم أو حرق أو سارق أو نأنت الجيران أى شديدا وعلى الزوج سكنى المفارقة ولو باجرة مالم تكن ناشزه وليس له مساكنتها ولا دخول محل على فيه مع انتفاء نحو المحرم فيحرم عليه ذلك ولو أعمى وإن كان الطلاق رجعيا لان ذلك يجزى الى الخلوة المحرمة بها من ثم لزما منه ان قدرت عليه (و) كما تعدت حرة بما ذكر (تعدت غيرها) أى غير الحرة (بنصف) من عدة الحرة لانها على النصف في كثير من الاحكام (وكل الطهر الثانى) إذ لا يظهر نصفه الا ظهور كله فلا بد من الانتظار الى أن يسود لسم (وتعدتان) أى الحرة والامة لوفاة أو غيرها وإن كانتا تحضان (بوضع حل) حلنا صاحب العدة ولو مضع تصور ولو بقيت لا بوضع علة (فرع) يلحق بالعدة الوالد الى أربع سنين من وقت طلاقه لان أت به بعد نكاح لغير ذى العنة وامكان لان يكون منه بأن أت به لسته أشهر بعد نكاحه (وتصدق) المرأة (فى) حصوى (انقضاء عدة) بغير أشهر ان (أمكن) انقضائها وإن خافت عاداتها أو كذبها الزوج إذ يصير عليها إقامة البينة بذلك ولا يهاؤمته على ما رجحها وامكان الانقضاء بالولادة ستة أشهر ولطقتان والاقراء طلق في طهراتان وثلاثون

(قوله ويجب العدة لوفاة زوج الخ) هذا شروع منه في بيان المضرب الثانى وهى فرقة الموت وقد عقد لهذا البحث غير المصنف فصلا فقال فصل عدة حرة وحائل أو حامل يجعل لا يلحق صاحب العدة لوفاة وإن لم توطأ أربعة أشهر وعشرة أيام بليالي لقوله تعالى - والله ين يشوفون منكم ويغيرون أزواجا يتربصت بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا - (قوله تصور لو بقيت) عبارة غير وتنقض العدة بحيث لا علة ومضع فيها صورة أدى أخبر بها أهل الخبرة بإريق الجرم ومنهم التوابل ومن خفت تلك الصورة على غير أهل الخبرة إذ البيرة بهم لا بكل أحد فان لم يكن فيها صورة لكن قلوا لو بقيت لتخلت فكانت فيها صورة

يوما ولحظتان وفي حيض سبعة وأربعون يوما ولحظة (فائدة) يفنى تخليف المرأة على انقضاء اعدة  
 (ولا يقبل دعواها) أي المرأة (عدم اقتضاها) أي العدة (بعد تزوج) لأن تزوجها بالسكاح يتضمن  
 ادعاء انقضاء العدة فلو ادعت بعد الطلاق لدخول فأنكر صدق بيانه لأن الأصل عدمه وعليها العدة  
 مؤخذة لها بقرارها وان رجعت وكذبت نفسها في دعوى الدخول لأن الانكاح بعد الاقرار غير مقبول  
 (فرع) لو اتضت عند الرجعة ثم نكحت آخر فادعى عليها عليها أو على الزوج الثاني رجعة قبل انقضاء  
 العدة فأثبت ذلك بينة أو لم يثبت لكن أقروا أي الزوجة والثاني له به أخذها لأنه قد ثبتت بآية أو الاقرار  
 ما يترتب من فساد النكاح لها عليه بالوطء مهر المثل فلو أنكر الثاني الرجعة صدق بيانه في انكاره لأن النكاح  
 وقع صحيحا والأصل عدم الرجعة أو أقرت هي دون الثاني فلا يأخذها لتعلق حق الثاني حتى تبين من الثاني  
 إذ لا يقبل اقرارها عليه بالرجعة مادامت في عصمتها لتعلق حقه بها أما إذا بان منه ففسل الأول بلا عقد  
 وأعطت وجوب الأول قبل يزوجها مهر المثل الحيالة الصادرة منها بينه وبين حته بالنكاح الثاني حتى لو  
 زال أخذت المهر لارتفاع الحيالة ولو تزوجت امرأة كانت في حيالة زوج بأن ثبت ذلك ولو باقرارها به قبل  
 نكاح الثاني فادعى الأول عليها قاه نكاحه وإن لم يوطئها وهي حرة لم يوطئها وانقضت عتبتها منه قبل أن  
 تنكح الثاني ولا يدة بالطلاق خلف أنه لم يوطئها أحدًا من الثاني لأنها أقرت له بالزوجة وهو اقرار  
 صحيح إذ لم يفتق على الطلاق (وتقطع عده) بغير رجل (بمخالطة) وفارق لفارقة (رجعية فيها) لأن  
 ولو تخلف كخاطلة لزوج زوجته بأن كان يوطئها بها ويتركها عليها ولو في الزمان اليسير سواء أحصل وطء  
 أم لا فلا تنقض اعدة لكن إذا زالت العشرة بأن نوى أنه لا يعود عليها كانت على ماضى وذلك لشبهة  
 الفرائش كالنكاح بها حالًا في العدة فلا يحسب زمن استفراسه عنها بل نقطع من حين الخلو ولا يبطل  
 بها ماضى فتبني عليه إذا زالت ولا يحسب الاوقات المتخللة بين الخلوات (و) لكن (لارجعة) له عليها  
 (بدها) أي بدها له بالافراش والأشهر على المعتد وإن لم تنقض عتبتها لكن بإحقها الطلاق إلى اقتضاها  
 والذي رجعه الباقين أنه لا مؤنة لها بعدها وبزوجه غيره فقال لا تورث بينهما ولا يحد بوطئها (تمة) لو  
 اجتمع هذا شخص على امرأة بأن وطئ مطلق الرجعية مطلقا أو البائن شبهة تكفي هذه الأخيرة منهما  
 فتعده من فرائضه وتدرج فيها بقية الأولى فإن كرر الوطء استأنفت أيضا لكن لارجعة حيث لم يبق  
 من الأولى بقية (فرع) في حكم الاستبراء وهو شرعا ترهب من فيه بارق عند وجود سبب مما يباقي العلم  
 ببرائة رجها أو لا يحد (بحسب استبراء) تمتع أو (زوج عاك أمة) ولو تمتع بشراه أو أوارث أو وصية  
 أو هبة مع قبض أو صي شرطه من القسمة أو الاختيار لك (وإن يقن براءة ورحم) كصبرة وبكر وسواء  
 أمسكها من صبي أم امرأة أم من بالغ استبرأها قبل البيع فيجب بهاد كذا الذببة لحل التمتع (و) بزوال  
 فرائش له (من أمة موطوءة) غير مسئولة (أو مسئولة لغتقها) أي إعانة السيد كل واحدة منها أو  
 مونة لأن استبراء قبل اعتاق غير مسئولة ممن زال عنها الفرائش فلا يجب بل تزوج حالًا إذ لا تشبه هذه  
 منكوبة بخلاف المستبرأة (و) (محرم بل) لا يصح تزوج موطوءة أي المالك (قبل) مضى (استبراء)  
 حلال من اختلاف الماديين أمّا غير موطوءة فإن كانت غير موطوءة لأحد فله تزويجها مطلقا أو موطوءة  
 غيره فله تزويجها من الماء منه ركضامن غيره إن كان للماء غير محترم أرمضت مدة الاستبراء منه ولو أعتق  
 موطوءة له نكاحها بلا استبراء (وهو) أي الاستبراء (لذات افراد معينة) كالأمة فلا يكفي بقيتها الموجودة  
 حالة وجوب الاستبراء ولو وطئها في الحيض حبلت منه فإن كان قبل مضى أقل الحيض انقضاء الاستبراء  
 وبقي التحريم إلى الوضع كالحبل من وطئها وهي طاهرة وإن حبلت بعد مضى أقله كفي في الاستبراء  
 لمضى حيض كامل قبل الحمل (وقد اتأشهر) من صغيرة أو أيسة (شهر) والحامل لا تعتمد بالوضع أي  
 وضع الحمل وهي التي حملها من الزنا أو المسبية للحامل أو التي هي حمل من السيد وزال عنها فراشه يفتق

(قوله كالوطءات من  
 وطئ وهي طاهرة)  
 أي ولا فرق بين أن  
 يكون ذلك الوطء حراما  
 كأن كان لغبر شبهة أو  
 ليس بمحرم كأن كان  
 شبهة أو خوف زنا  
 فتنبه

سواء الحمل المستولدة وغيرها (وضعه) أي الجن (فرع) لو اشترى نحو وثنية أو مائة غنم ثم بعد فراغ  
 الحيض أو في أثناءه ومثله الشهر في ذات الأشهر أسلفت لم يكف حيضها أو نحوه في الاستبراء لانه لا يستعقب  
 حل التمتع الذي هو القصد في الاستبراء (وتصدق) الملوكة بلا بين (في قولها حنت) لانه لا يعمل الامنها  
 (وحرم) في غيره سبية تمتع ولو: نحو نظر بشهوة ومسى (قبل) تمام (استبراء) لادائه الى الوطء المحرم  
 ولاحتمال أنها حامل بمجر فلا يصح نحو بيعها ثم تحلل له الخلوة بها أمانى المسبية فحرم الوطء والاستمتاع بغيره  
 من تقبل ومس لانه عليه السلام لم يحرم منها غير مع غلبة امتداد الاعين والابدى الى من الاماء سبها الحسان  
 ولان ابن عمر رضي الله عنه قبل أمة وقعت في سهمه من سبها أو طاس وأحق الماوردى وغيره بالمسبية حل  
 الاستمتاع بغير الوطء كل من لا يمكن جملها كسبية وآيسة وحامل من زنا (فرع) لانصراة فراشا لسيدها  
 الابوطء منه في قبلها ويعلم ذلك باقراره أو بيته فاذا ولدت لان كان من وطء ولده لحقه وان لم يعترف به  
 (فصل في النفقة) من الاطلاق وهو الاخراج (بجب) امتداد الآتي وما عطف عليه (زوجة) ولأومة ومريضة  
 (مكنت) من الاستمتاع بها ومن نقلها الى حيث شاء عندا من الطريق والمقصود ولو ركوب بحر غلبت فيه  
 السلامة فلا تجب بالعدد خلافا للقديم والتأجيل بالنسكين يوما فيوما ويصدق ويبيح في عدد النكسين  
 وهي في علم النشور والانعاق عليها واذا مكنت من تمكن التمتع بها ولو من بعض الوجوه وجبت مؤنثا وان  
 كان الزوج طفلا لم يمكن جاعه إذ لا منع من جهتها وان عجزت عن وطء بسبب غير الصغر كرتي أو مرض أو  
 جنون لان عجزت بالصغر بأن كانت طفلة لا تستعمل الوطء فلا نفقة لها وان سلمها الى الزوج إذ لا يمكن  
 التمتع بها كالنازلة مرة بخلاف من تحتها ويثبت ذلك بقراره وبشهادة اليقينة أو بأنها في غيبته بذاته للطاعة  
 ملازمة للسكن ونحو ذلك ولها مطالبة بها ان أراد سفرها طويلا (ولو رجعية) وان كانت حائلا أي بجب  
 لها ما ذكر ماعدا آلة التنظف لبقاء جسمها وقدرته على التمتع بها بالرجعة ولا تمناع عنها لم يجب لها آلة  
 التنظف ويسقط مؤنتها ما يسقط مؤنة الزوجة كالنشور وتصدق في قنر أقرائها بين ان كذبها والا فلا  
 بين ونجيب النفقة أيضا لطلقة حامل بائن بالطلاق الثلاث أو الخلع أو الفسخ فغير مقارن وان مات زوج قبل  
 الوضع ما ينشز ولو أفتى بطله فبان عدمه رجع عليها أما اذا بان للحامل بموته فلا نفقة وكذا لا نفقة  
 لزوجة تلبس بعدة شبيهة بأن وطئت بشبهة وان لم تحبل لانه لم يمكن إذ جعل بينه وبينها الى اقضاء العدة  
 ثم الواجب لنحو زوجة عن حر (مدطعام) من غالب قوت محل اقامتها لا قلمته ويكتفي دفعه من غير إيجاب  
 وقبول كالدين في التمة قال شيخنا ومنه يؤخذ ان الواجب لها عدم المصارف لا قسدا لاداءه خلافا للمقري  
 ومن تبعه (على معسر) ولو بقوله ما لم يتحقق له مال وهو من لا يملك ما يخرج من السكنة (ولو مكنتها)  
 وان قدر على كسب واسع (د) على رقيق ولو مكنتها وان كان مكنتها (ومدان على موسر) وهو من لا يرجع  
 بتكليفه مدين معسرا (ومتد نصف على متوسط) وهو من يرجع بذلك معسرا وبالنسب النفقة وقت  
 طار. فجر كل يوم فيوم (ان لم تأكله) على العادة برضاها وهي رشيدة فلا مكنت معه دون الكفاية وجب  
 لها تمام الكفاية على الأوجه وتصدق في قنر ما أكلته ولو مكنتها مؤكنته من غير رضاها أو أكلته  
 غير رشيدة بلاذن ولي فلا تسقط نفقتها به حينئذ هو متطوع فلا رجوع له بما أكلته خلافا للبقيني ومن  
 تبعه ولو زعمت أنه متطوع وزعم أنه مؤد عن النفقة صدق بيمينه على الأوجه وفي شرح المنهاج لو أضافها  
 رجل اكملها سقطت نفقتها ويكف من أراد سفرها طويلا طلاقها أو توكيل من ينفق عليها من مال  
 حاضر ويجب ماذكر (أبدم) أي مع آدم اعتيد وان لم تأكله كسمن وزيت وتبر ولتأكل عليه أو في اللحم  
 الآتي قنرته فاض باجتهاده فمافوا في قنر ذلك بين للموسر وغيره وتقدير الحواوي كالنص بأوقية زيت أو  
 سمن قنر وب يجب أيضا لهم اعتيد قنرا ووقناب حسب يساره وأصااره وان لم تأكله أيضا فان اعتيد مرة

(قوله لم يحرم منها  
 غيره) أي في قوله  
عليه السلام في سبها  
 أو طاس الآتي بيانه ألا  
 لا وطأ لحل حتى تضع  
 ولا غير ذات حل حتى  
 تحض حيضة (قوله  
 ويثبت ذلك) أي  
 النكسين المعتبر (قوله  
 ولو رجعية) أي لافرق  
 بين من طلقت رجعا  
 ومن لم تطلق أصلا  
 بخلاف من طلقت  
 طلاقا بائنا فانها ان  
 كانت حائلا فلا نفقة  
 لها وان كانت حاملا  
 فبصريح الشارح  
 بوجودها لم تنشز  
 (قوله يجب لها ماذكر)  
 أي من المذبح ونحوه

في الاسبوع فالاولى كونه يوم الجمعة أو سرتين والجمعة والثلاثة والنصف أو ينظر طول لحم في الاسبوع على المسعر  
ورطلان على المسعر محمول على قلة اللحم في أيده بمصر فيزاد بقدر الحاجة بحسب عادة اللحم في الأوجه أنه  
لأدم يوم اللحم ان كفاه غداء وعشاء والأوجب (و) مع (ملح) وحطب (وماء شرب وملح) لتوقف  
الحيلة عليه (و) مع (موة) كأجرة طحن ومجن وخبز وطبخ مالم تكن من قوم اعتادوا ذلك بأنفسهم كما  
يؤم به ان الرفعة والأذرى يؤم به غيرها بأنه لا فرق (و) مع (آلة) لطبخ وأكل وشرب كقصعة وكوز  
وجرة وقدر ومغرفة وأبريق من خشب أو خزف أو حجر ولا يجب من نحاس وصيني وإن كانت شريفة  
ويجب لها على الزوج ولومعسرا أول كل ستة أشهر كسوة تكفيها طولاً وضخامة قالوا يجب (فحص) مالم  
تسكن بمن اعتدلت الأزار والرداء فيجبان دونه على الأوجه (وازار) وسراويل (وخز) أي مقنعة ولولامة  
(ومكعب) أي ما يلبس في رجلها ويعتبر في نوعه هرف بلدها نعم قال الماوردي ان كانت بمن يعتدن أن  
لا يلبس في أرجلهن شيئاً في البيوت لا يجب لأرجلهن شيئاً ويجب ذلك لها (مع لحاف الشتاء) يعني وقت البرد  
ولو في غير الشتاء ويزيد في شتاء جبة محشوة أما في غير وقت البرد ولو في وقت الشتاء في البلاد الحارة  
فيجب لها رداء أو نحوه إن كانوا ممن يتادون غطاء غير لباسهم أو ينامون عريان كما هو السنة فإن لم يتادوا  
لنومهم غطاء لم يجب ذلك ولو اعتادوا ثوباً للنوم وجب كما يجب به بعضهم ويختلف جودة الكسوة وضدها  
يساره وضده ويجب عليه تواضع ذلك من نحو تكة وسراويل وزخوخة وصفيط وأجرة خياط وعليه  
مراش لنومها ومخدة ولو اعتادوا على السر يوجب (فرج) يجب تجدد الكسوة التي لا تدوم ستة بأن  
تطأها كل ستة أشهر من كل سنة ولونافت أثناء الفصل ولو بلا تقصير لم يجب تجديدها ويجب كونه جديدة  
(و) لها (عليه آلة تنظيف) لبندتها وثوبها إن غالب عنها لاحتياجها إليه كالادم فها سدر ونحوه (كشط)  
وسواك وخلال (و) عليه (دهن) لرأسها وكذلك لبندتها ان اعتدلت من سرج أو سمن فيجب الدهن كل  
أسبوع مرة فأكثر بحسب العادة وكذا دهن لسراجها وليس لحامل بالثمن ومن زوجها غائب الأمايزيل  
الثمن والوسخ على الذهب ويجب عليه الماء الفسل الواجب بسببه كفسل جاع ونفاس لا حيض واحتلام  
وغسل نجس ولأما وضوء الأذاضة بفسه (لا) عليه (طبيب) الاقلام ريج كرهه ولا كل (ودواء)  
لمرضه وأجرة طبيب ولطعام أيام المرض وأدماه وكسوتها وآلة تنظيفها وتصرفه للدواء وغيره (تنبيه)  
يجب في جميع ما ذكر من الطعام والأدم وآلة ذلك والكسوة والفرش وآلة التنظيف أن يكون ثلثها كذا دفع  
دراهم إيجاب وقبول وتملكه هي القبض فلا يجوز أخذه منها إلا برضاها أما المسكن فيكون امتناعاً حتى يسقط  
بمضي الزمان لأنه مجرد الاتقاع كاللحم وما جعل ثلثها كذا يصير ديناً بمضي الزمان ويتناض عنه ولا يسقط بموت  
أثناء الفصل (و) لها (عليه سكن) تأمن فيه لو خرج عنها على نفسها ومالها وإن قل للعاجلة بل للضرورة  
إليه (يلقب بها) عادة وإن كانت ممن لا يعتادون السكنى (ولومعسرا) ومكثري ولو سكن معها في منزلها بأنفسها  
أو لامتناعها من النقلة معه أو في منزل نحو أيها بلده لم يلزمه أجرة لأن الأذن المرى عن ذكر العرض ينزل  
على الإجارة والاباحة (و) عليه ولومعسرا خلا لجمع أوقنا (أخدا م حرة) بواحدة لا أكثر لأنه من  
العاشرة بالمعروف بخلاف الأمانة وإن كانت جيلة (تخدم) أي تخدم مثلها عادة عند أهلها فلا عجرة بقرعها  
في بيت زوجها وإنما يجب عليه الإخداع ولو بحرة محبتها أو مستأجرة أو بمعمر أو عموك لها ولو عبداً أو  
بهي غيرهما حق قالوا يجب الخادم الذي عنه الزوج مدة ثلاث على موسر ومدة على مسعر ومتوسط مع كسوة  
أمثال الخادم من قبض ووزارة ومقنعة ويزاد للخادمة مخف وملحفة إذا كانت تخرج وإن كانت قلة اعتادت  
كشف الرأس وإنما لم يجب الخلف والملاحقة للخدمة على المعتمد لأن له منهما من الخروج والاحتياج إليه  
أحوالاً تندر (تنبيه) ليس على خادما الأمايخصها وتحتاج إليه كمثل الماء للستحم والشرب وصبه  
على بدنهما وغسل خرق الحيف والطبخ لأكلاهما أما لا يخصها كالطبخ لأكله وغسل ثيابه فلا يجب على واحد

(قوله كل ستة أشهر)  
(الم) في حاشية شيخنا  
البايجوري على ابن  
قاسم ويجب لكل  
فصل من فصل الشتاء  
والصيف كسوة والمراد  
بالشتاء ما يشمل الربيع  
وبالصيف ما يشمل  
الخريف فالسنة عند  
الفقهاء فصلان وإن  
كانت في الأصل أربعة  
فصول وإذا حصل  
التفكيك في أثناء الفصل  
وجب من الكسوة  
بسط مما يجب فيه  
أد باختصار كتبه

منها بل هو على الزوج في نفسه أو بغيره (مهمات) من شرح المنهاج لشيخنا واشترى حليا أو ديباجا  
 لزوجته وزينها لا يصير ملكا بذالك ولو اختلفت هي والزوج في الاهداء والعارية صدق ومثله واره  
 ولو جهل بنته بجهال لم تملكه الا بايجاب وقبول والقول قوله في أنه لم يملكها ويؤخذ عما أقرره من ما يملكه  
 الزوج صلحة أو صباحية كما اعتيد بعض البلاد لانه لا يملك الا بلفظ أو قصد اهداء خلافا لما سري عن فتاوى  
 الخياطي وافتاء غير واحد بأنه لو أعطاهما صروفا لعرس ودفعها وصباحية فنشزت استردا لبيع غير صحيح  
 إذا التقييد بالنشوز لا يتأتى في الصباحية لما قرره فيها أنها كالصلحة لانه ان تلفظ باهداء أو قصده ملكته  
 من غير جهة الزوجية والا فهو ملكه وأما مصروف العرس فليس واجب فإذا صرفته باذن ضاع عليه وأما  
 النفع أي المهر فان كان قبل الدخول استرده والا فلا لقرره فلا يسترده بالنشوز (ونسقط) المأزون كلها  
 (بنشوز) منها اجماعا أي يخرج عن طاعة الزوج وان لم تأثم كصبرة ومجنونة ومكرهة (ولو ساعة) أي ولو  
 لحظة فتسقط نفقة ذلك اليوم وكسوة ذلك الفصل ولا نوزع على ما في الطاعة والنشوز ولو جهل سقوطها  
 بالنشوز فانفق رجوع عليها ان كان ممن يغني عليه ذلك وانما يرجع من أنفق في نكاح أو شراء فاسد وان  
 جهل ذلك لأنه شرع في عقدتها على أن يضمن المأزون بوضع اليد ولا كذلك هنا وكذا من وقع عليه طلاق  
 بالعلم أو يعلم فأنفق منه لم يعلم فلا يرجع بما أنفق على الأوجه ويحصل النشوز (بمنع) الزوجة الزوج (ون  
 تمنع) ولو بنحو لمس أو بوضع عين (لا) ان منعه عنه (لعن) ككبرائه بحيث لا تحمله ومرض بها  
 يضرمعه الوطء وقروح في فرجها وكنهه وحض ويشت كبرائه باقراره أو يرجل من رجال الختان  
 ويحتملان لا تتشازد كره بأى حيلة غير ابلاج ذكره في فرج محرم أو دبر أو بأى نسوة فان لم يمكن معرفته  
 الا بنظرهن اليهما مكشوفى الفرجين حال انتشار عذوه جاز يشهدن (فرج) لها منع التمتع قبض الصداق  
 احوال أصالة قبل الوطء بالغة أو غثارة إذا لها الانتماع حينئذ فلا يحصل النشوز ولا تسقط النفقة بذلك فان  
 منعت قبض الصداق المأزول أو بعد الوطء طاعة فتسقط فالومنته بذلك بعد وطئها مكرهة أو صغيرة ولو  
 بتسليم الولي فلا ولو ادعى وطئها بتسليمها وطلب تسليمها اليه فأفكرته واستمعت من التسليم صدقت  
 (وخروج من مسكن) أى المحل الذى رضى باقامتها فيه ولو بيتها أو بيت أبيها ولو لولاية وان كان الزوج غائبا  
 بتفصيله الآتى (بلاذن) منه ولا ظن رضاه فزوجها بغير رضاه ولو زياره صالح أو إعادة غير محرم أولى  
 مجلس ذكر عصيان ونشوز وأخذ الأذى وغيره من كلام الامام أن لها اعتماد العرف الدال على رضا أمثاله  
 بمثل الخروج الذى ترده قال شيخنا وهو محتمل ما لم تعلم منه غيره تقطعه عن أمثاله في ذلك (فتنبه) يجوز  
 لها الخروج في مواضع منها إذا أشرف البيت على الانهدام وهل يكفي قولها خشيت انه دمامه أو لابد من  
 فر يتنهدل عليه عادة قال شيخنا كل محتمل والاقرب الثانى ومنها اذا خافت على نفسها أو مالها من فاسق  
 أو سارق ومنها اذا خوت على القاضي طالب حقها ومنها خروجها لتعلم العلوم العينية أو للاستفتاء حيث  
 يفتها الزوج لثقة أو نحو محرمها فيما استطهره شيخنا ومنها اذا خرجت الى اكتساب نفقة بجماعة أو سؤال  
 أو كسب اذا عسر الزوج ومنها اذا خرجت على غير وجه النشوز في غيبة الزوج عن البلد بلاذنه زياره أو  
 عيادة قريب لا أجنبي أو أجنبية على الأوجه لأن الخروج لذلك لا يعد نشوزا عرفا قال شيخنا وظاهر أن محل  
 ذلك ان لم تمنعها من الخروج أو يرسل اليها بالمع (و يسفرها) أى يخرجها وحدها الى محل يجوز القصر  
 منه للسافر ولو زياره أبوها أو للحج (بلاذن) منه ولو فرضه ما لم تقطع كان جلا جميع أهل البلد أو نبي  
 من لا تأمن معه (أن) بإذنه ولكن (لفرضها) أو لفرض أجنبي فتسقط للمؤن على الأظهر لعدم التمكن ولو  
 سافرت بإذنه لفرضها معا فتقتضى الرجوع في الأعيان فيها اذا قال لزوجته ان خرجت لفرا لأم فأتت طالق  
 فخرجت لها ولفرها أنها لا تطلق علم السقوط هنا لكن نص الأم والمختصر يقتضى السقوط (لا) يسفره

(قوله المؤن كلها)

وكذلك يسقط قسمها

في الأمور التى نشزت

فيه وما بعده ما دامت

ناشرة وان لم تأثم

بالنشوز كصغيرة

ونحوها ما لم يرجع قبل

نوبتها اه مختصرا

من حاشية ابن قاسم

تقله مصححه (قوله

بوضع عينه) أى

كيدها وعينها وغذها

(قوله لعن) ومثله

مالذا منعت نداد لاقامه

لا يهدد نشوزا ه

شيخنا باجورى كتب

مصححه



(معه) أى الزوج بإذنه ولو فى حاجتها ولا يسفرها بإذنه لحاجته ولومع حاجة غيره فلا تسقط المؤن لانها ممكنة وهو المفقوت لحقه فى الثانية وفى الجواهر وغيرها عن الماوردى وغيره لو انتمت من النقلة معه لم تجب النفقة الا ان كان يمتنع بها فى زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعها عفواً عن النفقة حيث اذ قال شيخنا وقضيت جرياً من ذلك فى سائر صور النشوز وهو محتمل وتسقط المؤن أيضاً باغلاقها الباب فى وجهه وبدعوها طلاقاً بانما كذباً وليس من النشوز شتمه وايدأؤه باللسان وان استحققت التأديب (معه) أى تزوجت زوجة المفقود غيره قبل الحكم بموته سقطت نفقتها ولا تعود الا بعلمه عودها الى طاعته بعد الفرقة بينهما (قاعدة) يجوز للزوج منعها من الخروج من المنزل ولولدت أحداً بوليها أو شهوداً جنازته ومن أن تمكن من دخول غير خادمة واحدة لمنزله ولو أبويها أو ابنهما من غيره لكن يكره منع أبويها بحيث لا يعرف أن كان المسكن ملكها لم يمنع شيئاً من ذلك الا عند الرية (تمه) لو نشزت بالخروج من المنزل فغاب وأطاعت فى غيبته بنحو عودها للمنزل لم تجب مؤنتها مادام غائباً فى الأصح لخروجها عن قبضته فلا بد من تجديد تسليم وتسليم ولا يحصلان مع الغيبة فالمرضى فى حدود الاستحقاق أن يكتب الحاكم للقاضى ببلده ليثبت عودها للطاعة عنده فإذا علم وعاد وأرسل من يسلمها له أو ترك ذلك لغيره عذر عاد الاستحقاق وقضية قول الشافعى فى التقديم أن النفقة تعود عند عودها للطاعة لأن الموجب فى التقديم العقد لا النكاح وبه قال مالك وصرحوا أن نشوزها بالردة يزول اسلامها مطلقاً لزوال المسقط وأحد منه لا يذكر أنها لو نشزت فى المنزل ولم تخرج منه كان منعه نفسها فغاب عنها ثم عادت للطاعة علقت نفقتها من غير قاض وهو كذلك حتى الأصح ولو اتسنت زوجة غائب من القاضى أن فرض لها فرضاً عليها بشرط ثبوت النكاح واقامتها فى مسكنه وحلفها على استحقاق النفقة وإما لم تقبض منه نفقة مدة مستقبله غيبته ففرض لها عليه نفقة المعسر الا ان ثبت يساره (فرع فى فسخ النكاح) وشرع دفعاً لضرر المرأة يجوز (زوجة مكافئة) أى بالغة عاقلة لاولى غير المكافئة (فسخ نكاح من) أى زوج (أعسر) ما لا وكسباً لاتباعه حالاً (بأقل نفقة) تجب وهو مذ (أو) أقل (كسوة) تجب كقميص وخارجية شاة بخلاف نحو سوارى ولعل وفرش ومخدة والاراقى لعدم بقاء النفس بهما فلا فسخ بالاعسار بالادم وإن لم يسخ القوت ولا نفقة الخادم ولا بالهجر عن النفقة الناشئة كنفقة الامس ومقابلته لتزويجها منزلة دين آخر (أو) أعسر (بمسكن) وإن لم يعتاده (أو) أعسر (غير) واجب حاله لم يقبض منه شيئاً حال كون الاعسار به (قبل وطء) طاعة فلها الفسخ بالهجر عن تسليم العوض مع بقاء العوض بحاله واختيارها حينئذ عقب الرفع الى القاضى مرنى فيسقط الفسخ بتأخيرها بلا عذر كحسب ولا فسخ بعد الوطء لتلف العوض به وصيرورة العوض ديناً فى الزمة فلو وطئها مكرهه فلها الفسخ بعده أيضاً قال بعضهم الا ان سلمها الولي وهى صغيرة بنعيم صلحة فتعبر نفسها بمجرد ابوغها فلها الفسخ حينئذ ان هجر عنه ولو بعد الوطء لان وجوده هنا كعدمه أما اذا قبضت بعضه فلا فسخ لها على ما أفق به ابن الصلاح واعتمده الاسنوى والزر كشي وشيخنا وقال البارزى كالجورجى لها الفسخ أيضاً واعتمده الأذرى (تنبيه) يتحقق الهجر عمامى بغيرية ماله لمسافة القصر فلا يلزمها الصبر الا ان قال أحضره مدة الامهال أو بتأجيل دينه بقدر مدة احضار ماله الغائب بمسافة القصر أو بمحاولة مع اعسار المدين ولو تزوجت لانها فى حالة الاعسار لتصل لحاتها والمسر منظر وبهم وجدان المسكن من يستعمله ان قلب ذلك أو يعرض ما يمنعه عن الكسب (قاعدة) اذا كان للمرأة على زوجها الغائب دين حال من صدق أو غيره وكان عنده بعض ماله ودية فهل لها أن تستقل بأخذها لغيرها بالرفع الى القاضى ثم تفسخه أو لا فأجاب بعض أصحابنا ليس للمرأة للذكورة الاستقلال بأخذها بل ترفع الامر الى القاضى لان النظر فى مال الغائبين للقاضى نعم ان علمت أنه لا يأذن لها الا بشئ أخذته منها جاز لها الاستقلال بالاختلاف واذا فرغ المال

(قوله ثم عادت للطاعة)  
انظر باى شئ يحصل  
عودها هل هو بقصد  
الرجوع الى طاعته أو  
بلمه بذلك قصد أو  
لا بد من صريح اعط  
يفل طاعتها وببما  
الخبر وهذا هو المتبادر  
ولم يتوقف على قاض  
(قوله لعدم بقاء النفس)  
باسكان أنها أى لتوقف  
بقاء الزوج عليها

وأرادت أن يخاعسها الغائب فإن لم يعلم المال أحد ادعت اعساره وأنه لا مال له حاضر ولا ترك نفقة وأثبتت الاعسار وحادثت على الأخيرين نأوية بعدم ترك النفقة عدم وجودها الآن وفسخت بشروطه وإن علم المال غلايد من دينة فبواضعه أيضا انتهى (فلافسخ) على العتد (بامتاع غيره) موسرا أو متوسطا من الاتفاق حضرا وأغاب (إن لم ينقطع خبر) قال انقطع خبره ولا مال له حاضر جارها الفسخ لأن تعدم واجبا انقطع خبره كعتنره بالاعسار كاجزم به الشيخ زكربا وخالفه تليذه شيخنا واختار جمع كثير من محققي الآخرين في غائب تعدم تحصيل النفقة منه الفسخ وقواء ابن الصلاح وقال في فتاويه إذا تضررت النفقة لعدم مال حاضر مع عدم إمكان أخذها منه حيث هو بكتاب حكى وغيره لكونه لم يعرف موضعه وعرف وإنك تعلمت مطالبته عرف حاله في اليسار والاعسار ولم يعرف فلها الفسخ الحاكم والأفاد بالفسخ هو الصحيح انتهى ونقل شيئا كلاه في شرح الأكبر وقال في آخره وأجبت بما قاله جمع من متأثريه لئلا وقال العلامة المحقق الطنيدوي في فتاويه ولدى تختاره تبعاً لآلة المحققين أنما إذا لم يكن له مال كاسقط الفسخ وإن كان ظاهر المذهب خلافه لقره إلى - وما جزم عليك في الدين من حرج - رتقوله <sup>بالحقيقة</sup> بالحنيفية السمحة ولأن مدار الفسخ على الضرر ولا شك أن الضرر موجود فيها إذا لم يكن الوصول إلى النفقة منه وإن كان موسرا إذ سر الفسخ هو تضرر المرأة وهو موجود لا يسمع اعسارها فيكون تعدم وصولها إلى النفقة حكم حكم الاعسار انتهى وقال تليذه شيخنا خاتمة المحققين وابن زبنا في فتاويه وبالجملة فالذهب الذي جرى عليه زكرفي والووي عدم جواز الفسخ كاسبق والمختار الجواز عزم في فتاياه أنزى بالجواز (ولا يفسخ باعسار نفقة ونحوها أو بمجرد قبلت أو اعساره) أي الزوج إقراره أو دينة منذ كرا عساره الآن ولا كني بنية ذكرت أنه غابامعسر ويجوز للبيئة الاعتداد في الشهادة على استصحاب حاله التي غاب عليها من أسرارها ولا تسأل من أين لك أنه معسر الآن فلا يصرح بعسنته بالمت الشهادة (عند قض) أو محكم فلا بد من الرفع إليه فلا ينفذ ظاهرا ولا باطنا قبل ذلك ولا يحجب عدتها من الفسخ قال شيخنا فان قد قاض وحكم بحاها أو مجردت عن الرفع إلى القاضي كان قال لا يفسخ حتى تعطى ما استفتت بالفسخ للقصوره وبند ظاهرا وكذا باطا كما هو ظاهر خلافا لمن قيد بالأول لأن الفسخ معني على أصل صحيح وهو منازع المنفوذ بالما ثم رأيت غير واحد جزموا بذلك انتهى وفي فتاوي شيخنا ابن زباد لم تجز المرأة عن بنية لا عسار جارها الاستقلال بالفسخ انتهى وقال الشيخ عطية السكي في فتاويه إذا تضررت القاضى أو تضررت الأليات عدة لقعدا شهود أوعيتهم فلها أن تشهد بالفسخ ونفسخ نفسها كما قالوا في المهرن لغائب الراهن وتضررت الأليات الرهن عدل القاضي أن يبيع الرهن دون مراجعة قاض بل هذا أهم وأعم وقوعا اه (ه) أو توفرت شروط الفسخ من ملازمتها السكن ادغاب عنها وهي فيه وعدم صدور نشوزها وحملت عليها وعلى أن لا مال له حاضر ولا ترك نفقة وأثبتت الاعسار بنحو النفقة على العتد وتعدم تحصيلها على الخمار (يحمل) القاضي أو المحكم وجوبا (ثلاثة) من الأيام وإن لم يستعمل الزوج ولم يرج حصول شيء للمستقل ليحقق اعساره فيفسخ المير اعساره بمهر قائم على الفور وأجبت شيخنا أنه لا مهال فيفسخ نكاح الغائب (ثم) بعد مهال الثلاث بلياليها (يفسخ هو) أي القاضي أو المحكم أثناء الرابع بغير مال راضى واليه في الرجل لا يجد شيئا ينفق على امرأته يفرق بينهما وقضى به عمرو على وأبو هريرة رضي الله عنهم قال الشافعي رضي الله عنه ولا أعلم أحد من الصحابة خالفهم ولو فسخت بالحاكم على غائب ففاد وأدعى أنه لا مالا بالبلد لم يطل كما أفتى به العزالي إلا أن ثبت أنها تعلمه ويسهل عليها أخذ النفقة منه بخلاف نحو عقار وعرض لا يتيسر به فانه كالمعدم (أو) فسخ (هي يأنه) أي القاضي بلفظ فسخ السكاح فلا يفسخ نفقة الرابع فلا يفسخ ما مضى لانه صارد لنا ولو أعسر بعد أن سلم نفقة الرابع نفقة

(قوله اذ لم يكن له مال)  
أي أصلا أو كان وتعلم  
الاستيفاء منه ولو  
لتغيب الزوج لشوكته  
(قوله بالحنيفية) أي  
المائلة إلى الدين القيم  
بمعنى المستقيم أي التي  
لا عوجاج فيها بل هي  
في غاية الاستقامة  
السمحة السهلة التي  
يكتف فيها أحد الأ

رس

الجلسات على المدة ولم تستأنفها وظهر قولهم أنه لو أعسر بنفقة السادس استأنفها وهو محتمل  
 ويحتمل أنه ان تخطت ثلاثة وجب الاستئناف أو أقل فلا كما قاله شيخنا ولو تبرع رجل بنفقة لم يلزمها  
 القول بل لها النسخ (فرع) لها في مدة الامهال والرضا باعصار المخرج نهارا فقرا عليه لسؤال نفقة  
 أو اكتسبها وإن كان لها مال أو أمكن كسبها في بيتها وليس له منعها لأن حبسها إنما هو في مقابلتها  
 عليها وعليها الرجوع إلى مسكنها لا لأنه وقت الأيوام دون العمل ولها منه من التمتع بها نهارا وكذا ليلا  
 لكن يسقط نفقتها عن نفسه مدة اللع في الليل قال شيخنا وقياسه أنه لا غنقها زمن خروجها لكسب  
 انتهى (فرع) لا نسخ في غير مهر لسيدامة وليس له منعها من النسخ بمره ولا النسخ به عند رضاها  
 باعساره أو عدم نكاحها لأن النفقة في الأصل لها بل له إلجؤها إليه بأن لا ينفق عليها ويقول لها ادفعي  
 أوجوعي فها الضرع عنه ولو زوج أمته بعيدة واستخدمه فلا نسخ لها ولاه إذ مؤنتها عليه ولو أعسر  
 سيدا المستومة عن نفقتها قال أبو زيد أجبر على عتقها أو تزويجها (فائدة) لو فقد الزوج قبل النكاح  
 فظاهر كلامهم لا نسخ ومنه مال كرجاله لا فرق بين المكة وغيرها إذا علمت النفقة وضربت المدة  
 رهي عنده شهر للمحصن عنه ثم يجوز النسخ (تم) يجب على موصر كزواني ولو بكسب يلق به بما  
 فصل عن قوته وقرب موته يومه وليته وإن لم يضل عن دينه كغاية نفقة وكسوة مع آدم ودواء الأصل وإن  
 علا كزواني وفرع وإن نزل كذلك إذا لم يملكها وإن اختلفا ديناً لأن كان أحدهما حراً أو مملوكاً  
 قال شيخنا في شرح الأرشاد ولأن كان زانياً عسناً أو نارا كالعصاة حلالاً لما قاله في شرح المهباج ولأن  
 بلغ فرع وزك كسباً لا يتأ ولا أثر لصدرة أم أو بنت على النكاح لكن يسقط عنها بالعقد وفيه نظر لأن  
 نفقتها على الزوج إنما يجب بالنكاح كسراً وإن كان للزوج صبراً ما لم تنسخ ولا يصري مؤن القرب بغوتها  
 ديناً على الاقتراض فاضاً منقياً أو منصرفاً منه لأن منعه ومنع تزويج أو القرب لا انعاق أخذها  
 المستحق ولو بغير ذلك (فرع) من له أب وأم فنفقت على الأب وقبل هي عليها البالغ ومن له أصل  
 وفرع فلي القرب وإن نزل ولم يحتاجون من أصول وفرع ولم يقدر على كفايته قدم نفسه ثم زوجته وإن  
 تعددت ثم الأقرب فالأقرب نعم لو كان له أب وأم وابن قدم الابن الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير  
 ويجب على أم رضاع ولها الباء وهو اللبن أو الولادة ومدته يسيرة وقيل بقدر ثلاثة أيام وقيل بسعة ثم  
 بعدها إن لم توجد الأهل أو أجبية وجب رضاعه على من وجدت ولها طلب الاجرة عن تزويجه مؤنته وإن  
 وجدنا لم تجبر الأم خلية كانت أو في نكاح أبيه فإن رغبت في رضاعه فليس لأبيه منعها لأن طلبت فوق  
 اجرة مثل وعلى أب أجرة مثل لأم لارضاع ولها حب لا يتبرع لارضاع وكثير عراض بمراضيت

(فصل) في الأولى بالحضانة وهي تربية من لا يستقل في التمييز أم لم تنزل وصلاً أو فاهما وإن عاتق أب  
 فاهما نه فأخت غفلة فبنت أخت فبنت أخ فبنت أمه من النكاح كان عندهم اختار منها  
 ولأب اختيار منع الأخت لا الذكر زيارة الأم ولا تمنع الأم عن زيارتها على العادة والأم أولى بحر يرضعها  
 عند الأب إن رضى والافندها وإن اختارها ذكر فعندها ليلا وعنده نهاراً أو اختارها أنى فعندها أبداً  
 ويؤزرها لأب على العادة ولا يطلب احضارها عنده ثم إن لم يتفر واحد منها فلا أم أولى وليس لأحدها  
 طعمه قبل حولين من غير رضا الآخر ولها فطمه قبلهما إن لم يضره ولأحدها بدسولين ولها الزيادة في  
 الرضاع على الحولين حيث لا ضرر لكن أنى الخطأ يانه يسر عندها الحاجة ويجب على مالك كفاية  
 رقيقة لا مكاتباً ولو أحمى أو زنا ولو غنياً أو أكل لا نفقة وكسوة من جنس العتاد المثل من أرقاء البدول لا يفي  
 سائر العورة وإن لم يتأبه نعم إن اعتيد ولو ببلاد العرب على الأوجه كفي إذا تخبر حيزند وعلى السيدتين  
 دوات وأجرة الطبيب عند الحاجة وكسب الرقيق لسيدته بنفقة من إن شاء ويسقط ذلك بعض الزمان كنفقة  
 القربى يس أن يتأوله عما يتنهم من طعام وأدم وكسوة والافضل اجلاسهم لا كل ولو لم يجز أن يكلفه

(قوله أجبر على عتقها)  
 أو تزويجها) وفي هر  
 لو بحر السيد عن نفقة  
 لم ولده أجبر على تخليتها  
 لتكسب وتنفق على  
 نفسها أو على إيجارها  
 ولا يجبر على عتقها  
 وتزويجها كما لا يرفع  
 ملك العين بالبحر عن  
 الاستماع فإن جهزت  
 عن المكسب فنفتها  
 في بيت المال ما يعرفه  
 (قوله أو تارك الصلاة)  
 أي بعد أمر الامام  
 وكان على الشارح أن  
 يزيد ذلك إلا أن يقال  
 أنه متى أطلق تارك  
 الصلاة فلراد منه  
 التارك لها بعد أمر  
 الامام (قوله الباء)  
 بهزمة وقصر لأن  
 الولد لا يعيش غافلاً  
 بدونه ولها غيرها  
 لا يرضى عنه ولها أخذ  
 الأجرة عن ذلك إن  
 كان مما مثله أجرة ولا  
 يلزمها التبرع بالرضاع  
 كما لا يلزمه بذل الطعام  
 للضرب الإبدال

كالشرب عملاً لا يطيقه وإن رضى إذ يحرم عليه أضرار نفسه فإن أبي السيد ذلك يبيع عليه أي إن تعين البيع طريقاً والأوبى عليه أما في بعض الأوقات فيجوز أن يكفه عملاً شاقاً ويقع العادة في إراحتهم وقت القيولة والاستمتاع به منه من نفل صوم وصلاة وعلى مالك علف دابته المحترمة ولو كلباً محترماً وسقيها إن لم تألف الرافعي بكفها والاكتفى إرسالها للرعى والشرب حيث لا مانع فإن يكفها الرافعي لمزمة التمسك فإن امتنع من علفها أو إرسالها أجبر على إزالة ملكه أو دفعه للملكة فإن في فعل الحاكم الأصلح من ذلك ورقيق كدابة في ذلك كله ولا يجب علف غير المحترمة وهي الفواسق الخس وبجلب مالك الشرب بالانصر بها ولا يوبى لها وحرم ما ضر أحدكم ولو لولة العلف والظاهر ضبط الضرر بما يمنع من حق أمثاله وضبطه فيه بما يعضضه من الموت توقف فيه الرافعي فالواجب التركة له قدر ما يقيم حتى لا يموت \* ويسن أن لا يبالغ الخلب في الخلب بل متى في الضرر شيئاً وأن يقص أغظار يديه ويجوز الخلب إن مات الوالد بأي حيلة كانت ويحرم التهريش بين البهائم ولا يجب عمارة داره أو قفاه بل يكره تركه إلى أن تغرب بغير حذر كترك سقي زرع وشجر دون ترك زراعة الأرض وغرسها ولا يكره عمارة خلية وإن طالت والأخبار البالغة على منع ما زاد على سبعة أذرع محمولة على من فعل ذلك للخيل والفاخر على الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب الجنابة)

من قتل وقطع وغيرها واقتل ظلماً أكبر الكبائر بعد الكفر والقود لأن في مطالبة أخو به والفعل المذنب ثلاثة عمد وشبه عمد وخطأ (لأن قصاص الأفي عمد) بخلاف شبه الخطأ (وهو قصد فعل) ظلماً (و) عين (شخص) يعني الإنسان إذ لو قصد شخصاً ظلياً فإن إنساناً كان خطأ (بما يقتل) غالباً جارحاً كان كفراً إبرة بمقتل كدماغ وعين وخاصة واحليل ومثانة ومجان وهو ما بين النخية والبربر ولا كتجويع وسحر (وقصد) أي الفعل والشخص (بغيره) أي غير ما يقتل غالباً (شبه عمد) سواء أقتل كثيراً أم نادراً كضربة يمكن عادة إحالة الهلاك عليها بخلافها بنحو قتل أومع خفتها جداً فهدر ولو غرز إبرة بغير مقتل كآلية ونفذ وتألم حتى مات فمعد وإن لم يظهر أثر ومات حالاً فنبه محمد ولو حبسه كأن أخلق بالما عليه ومنعه الطعام والشراب أو أحدهما والطلب لذلك حتى مات جوعاً أو عطشاً فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً فعند ظهور قصد الهلاك به ويختلف ذلك باختلاف حال الحبوس والزمن وقوة وحوا وحدد الأطباء الجوع المهلك غالباً بالثنتين وسبعين ساعة متصلة فإن لم تحض للمدة المذكورة ومات بالجوع فإن لم يكن به جوع أو عطش سابق فنبه محمد فيجب نصف دية لحصول الهلاك بالأميرين ومال ابن العباد فيمن أشار لإنسان بسكين نحو رقائه فسقط عليه من غير قصد إلى أنه عمد موجب للقود قال شيخنا وفيه نظر لأنه لم يقصد عينه بالآلة فالوجه أنه غير عمد انتهى (نبه) يجب قصاص بسبب كباشرة فيجب على مكره بغير حق بأن قال أقتل هذا والأقلقتك فقله وعلى مكره أيضاً وعلى من ضيف بمسموم يقتل غالباً غير ميمر فإن ضيف به ميمراً أودسه في طعامه الغالب أكله منه فأكله جاهلاً فنبه محمد فيلزمه دية ولو أقود لتناوله الطعام باختياره وفي قول قصاص لغيره وفي قول لا شيء تغليباً للباشرة وعلى من ألقى في ماء مفرق لا يمكنه التخلص منه يوم أو غيره وإن التمه موت ولو قبل وصوله للماء فإن أمكنه التخلص يوم أو غيره ومنعه منه عارض كموج وريح فهلك فنبه محمد فقيده وإن أمكنه فتركه خوفاً أو عناداً فلا دية (فرم) لو أسكه شخص ولو لقتل فقتله آخر فالقصاص على القاتل دون الممسك ولا قصص على من أكره على صعود شجرة فزلق ومات بل هو شبه عمد إن كانت مما يزل على مثلها غالباً والاختطأ (وعدم قصد أحدكم) بأن لم يقصد الفعل كأن زلق فوقه على غيره فقتله أو قصده فقط كأن رمى لطف فأساب إنساناً ومات خطأ (ولو وجد) بشخص (من شخصين معاً) أي حال كونهما مقتربين في زمن الجنابة بأن قتلوا في الإصابة (فخلان)

(قوله ذلك) أي الطعام  
والشراب أو أحدهما  
وهل مثلها سواء  
المتوقف عليه البره  
بقول الطيب نعم  
كلفاء عند شدة البرد  
فتنبه (قوله على مكره)  
بغير حق وعلى مكره  
فإن وجبت الدية في  
صورة الإكراه كأن  
عاقص القصاص عليها  
وزنه عليها بالسوية  
كالشر يكين في القتل  
والولي الصغو هن  
أحدهما يأخذ نصف  
الدية من الآخر اه  
باختصار

من هتان) لروح (مذفان) أى مسرعان للقتل (كخر) لرفقة (وذئ) البجته (أولا) أى غير مذفين  
 (كقطع عضو) أى جرحين أوجرح من واحد وعشرة مثلاً من أخوات منها (فقاتلان) فيقالان  
 لأخرب جرحه نكابة بلهنا أى كثر من جروح فان ذنبا أى أسرع للقتل أحدهما فقط فهو القاتل ولا يقتل الآخر  
 وان شككتنا في تذيق جرحه لان لاصل عدمه والقود لا يجب بالشك (أو) يوجداه بينهما (مرباة) القاتل  
 (الأول ان أنهاد الى) حركة (مذبوح) بأن لم يبق فيه ادراك وابدأ ولفظي وسو كاختار يات و يعز الثاني  
 وان جنى الثاني قبل انهاء الأول اليها وذفف كحر به يعد جرح فالقاتل الثاني وعلى الأول قصاص العضو وأمال  
 بحسب الحال وان لم يذفف الثاني أيضاً ومات الجنى بالجنايتين كأن قطع واحد من السكوب والآخر من المرفق  
 فقاتلان لوجود السراية منهما (فرع) لو ان دملت الجراحة واستمرت حتى مات الحى فان قال عدلا لم ينه  
 من الجرح فالقود والا فلا ضمان (وشرط) أى للقصاص في النفس في القتل كونه عمداً عليه فلا قود في الخطأ  
 وشبه العمد وغير الظلم (وفي قتل عصمة) بايمان أو أمان يحقن دمه بعقوبة أو عهد فيه رد لحرى والرند  
 وزان محسن قله مسلم ليس زانياً محسناً سواء أ ثبت زناه ببدية أم باقرار لم يرجع عنه وخروج بقول ليس زانياً  
 محسناً الزانى المحسن فيقتله به مالم بأمره الامام بقتله قال شيخنا و يظهر ان يلحق بالزاني المحسن في ذلك كل  
 مهمل كترك صلاة وقاطع طريق متحتم قتله به والحاصل ان المهمل معصوم مثله في الاحكام وان اخفا  
 في سببه ويد السارق مهملته الاعلى مثله سواء المسروق منه وغيره ومن علب قصاص كعقوبة في العصمة في  
 حق غير المستحق فيقتل قاتله ولا قصاص على حو في وان عصم بعد لعلم التزامه لمساواته عنه <sup>والمذنب</sup> وعن  
 أصحابه من عدم الاقامة عن أسلم كوحشى قاتل حرة رضى الله عنها بخلاف الذى فعليه القود وان أسلم (و)  
 شرط في (قاتل تكليف) فلا يقتل مبي بجنون حال القتل والمذهب وجوبه على السكان للمتعدي بتأويل  
 مسكر فلا قود على غير متعبيه ولو قال كنت وقت اقتل مبياً أو مكن صباه فيه أو مجنوناً وعهد جنونه  
 فيصدق بيئته (ومكافأة) أى مساواة حال جنابة بأن لا يفضل قتله حال الجنابة (باسلام أو حرة أو أوصالة)  
 أو سيادة فلا يقتل مسلم ولو مهددا بنحو زنا بكفار ولا حرة بن فيه رق وان قل ولا أصل بفرعه وان سفل  
 ويقتل الفرع بأصله (ويقتل جمع بواحد) كأن جرحوه جراحات لها دخل في الزهوق وان غش بعضها أو  
 تفاوتوا في عددها وان لم يتواخوا وكان القود من عال أو في بحر لحرى الشافى رضى الله عنه وغيره أن  
 محرر رضى الله عنه قتل خمسة قتلا أو سبعة قتلا رجلا غيلة أى خديعة بموضع خال وقال أبو ثعلبة عليه أهل مناه  
 لقتلتهم به جميعاً ولم يشكر عليه فصار اجاباً والولى المعقود بعضهم على حصة من الدية باعتبار عدد الرؤوس  
 دون الجراحات ومن قتل جماعتاً قتل بأولهم (فرع) لو تشارعوا من بقود أو دية كل منهما ما تولى  
 في الآخر من الصراعة لان كلاماً لم يأخذ فها يؤدى الى تحرق قتل أو تفت عضو قال شيخنا و يظهر أنه لا أثر  
 لاعتقاد أن لا مطالبة في ذلك بل لا بد في انتفاها من مخرج الاذن (فتية) يجب قصاص في أعضاء حيث  
 أمكن من غير ظلم كيد ورجل وأصابع وأامل وذكر وأبطين وأذن وسن ولسان وشفة وعين وجفن  
 وملأ أنف وهو المألوف ويشترط قصاص الطرف والجرح ما شرط لنفس ولا يؤخذ بين يسار وأعلى  
 بأسفل وعكسه ولا قصاص في كسر عظم ولو قطعت يد من وسط ذراع اقتصر في الكف وفي الباقي حكومة  
 ويقطع جمع يد تحالوا عليها دفعة واحدة بمحدد فأبواها ومن قتل بمحدد أو خنق أو نجوى أو تفرق  
 بماء اقتصر ان شاء بمئة أو يسحر فيسيف (موجب العمد قود) أى قصاص سمي ذلك قوداً لأنهم بقودون  
 الجاني بجعل وغيره قلة الزهري (والدية) عند سقوطه بفعولته عليها أو بغيره عفو (بدل) عنه فلو عفا  
 المستحق عنه بجائاً أو مطلقاً فلا شئ (وحى) أى الدية لقتل حو مسلم ذكر (ماتة بعير مثله في عمد وشبهه)  
 أى ثلاثة أقسام فأنظر لتفاوتها عدداً (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة) أى حامل ببول

(قوله قتل بأولهم)  
 فان قتلهم معا قدم  
 بالقرعة وجوباً فإذا  
 اقتصر منه الأول أو من  
 خرجت قرعته أخذت  
 الباقون الديات من  
 مال القاتل فلو بادر الى  
 قتله غير من استحق  
 التقصم به عصى  
 ووقع قصاصاً ولباقى  
 المستحقين الديات  
 لمنع القصاص عليهم  
 بغير اختيارهم اه  
 باختصار (قوله تحالوا)  
 عليها دفعة) احتراز  
 به عما لو أبان كل منهم  
 بعض الطرف أو  
 تحالوا على قتله  
 بتمشيره بعضهم في  
 النهاب وبعضهم في  
 القود فله لا قود فيه  
 عند الجمهور لتعدد  
 الميقات اه باختصار

خير بن (ونحس في خطأ من بنات مخاض و) بنات (ليون و بنى ليون وحقاق وجذاع) من كل منها  
عشرون غيرة الترمذي وغيره (الا) ان وقع الخطأ (في) حرم (مكة أو) في (أشهر حرم) ذى القعدة وذى  
الحجة والحرم ورجب (أو محرم حرم) بالإضافة كأموأخت (ثلاثة) كماضله جمع من الصحابة رضى الله عنهم  
وأقرهم بالباقيون ولعظم سومة اللامة زوج عنها بالتفليظ من هذا الوجه ولا يلحق بها حرم المدينة ولا الاحرام  
والارمضان ولا ترخرم رضاع ومصاهرة وتخرج بالخطأ ضده فلا يزوجها بهما بهذه الثلاثة اكفاء بهما  
من التفليظ وأمادية الا في قصف دية الذكر (ودية عمد على جان مججلة) كسائر ابدال المتلفات (و) دية  
(غيره) من شبه عمد خطأ وان تثلث (على عاقلة) للجاني (مؤجلة ثلاث سنين) على النفي منهم نصف  
دينار والمتوسط ربع كل سنة فان لم يفوا فن بيت المال فان تعذر فعلى الجاني لخبر الصمعيين \* والمعنى في  
كون الدية على العاقلة فيهما أن القاتل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنون أولياءهم  
أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة ببدل المال وخص بحملهم بالخطأ وشبه العمد لانها بما يكثر لاسيا  
في متاعلي الأسلحة خست اعاقته لتلا بتضرر بما هو مذكور فيه وأجلت الدية عليهم رقة لهم وعاقلة الجاني  
عصابة المجمع على ارثهم بنسب أولاد اذا كانوا ذكورا مكلفين غير أصل وفرع ويقدم منهم الأقرب فالأقرب  
ولا يعقل فقير ولو كسوبا وامراة وخنى غير مكلف (ولو عدست ابل) في المحل الذى يجب تحصيلها منه حسا  
أو شرعا بأن يوجد فيه بأكثر من ثمن المثل أو بعدت وعظمت للمؤنة والمشقة (و) الواجب (قيمته) وقت  
وجوب التسليم من غاب تقدا للبدل وفي القديم الواجب عند عدمها في النفس الكاملة ألف مثقال ذهب أو  
ثنا عشر ألف درهم فضة (تنبية) وكل عضو مفرد فيه جال ومنفعة اذا قطعه وجبت فيه دية كاملة مثل دية  
صاحب العضو اذا قتله وكذا كل عضو من جنس اذا قطعهما ففيهما الدية وفي احدهما نصفها في قطع  
الاذنين الدية وفي احدهما النصف ولهما العينان والشفتان والكفان أصبعهما والقسمان بأصبعهما  
وفي كل أصبع عشرين ابل وفي كل سن خمس (و) ثبت (القود للورثة) العصة وذى الفروض بحسب  
ارثهم المال ولو لمع بعد اقتراب كذنى رحم ان ورثناه أو مع علمها كأخذ الزوجين والمعتق وعصبة (تنبية)  
يجب الجاني الى كمال العبي من الورثة بالبواغ وحضور الغائب وأذنه فلا يخل بكفيل لانه قد يهرب فيفوت  
الحق والكلام في غير قطع الظرفى أما هو اذا تختم قتله فيقتله الامام مطلقا ولا يستوفى القود الا واحدا من  
الورثة أو من غيرهم براض منهم أو من باقهم أو بقرعة بينهم اذا ائترضا ولو باذر أحد المستحقين قتله عالما  
بحرم المباحرة فلا قصاص عليه ان كان قبل عقوبته أو من غيره والا فعليه القصاص ولو قتله أجنبي أخذ  
الورثة الدية من تركه الجاني لامن الاجني ولا يستوفى المستحق القود في نفس أو غيرها الا باذن الامام أو نائبه  
فان استقل به عزير (تنبيه) يجب عندهم جنان البحر وخوف الفرق إلقاء غير الحيوان من المتاع سلامة  
حيوان محترم والقاء السواب سلامة الأذى المحترم ان تعين لدفع الفرق وان لم ياذن للمالك أما المهدر كحربى  
وزن محسن فلا يلحق لاجله مال مطلقا بل ينبغي أن ياتى هولاء للمال كما قاله شيخنا وبحرم إلقاء العبيد  
للاحرار والرواب لما لا روح له ويضمن ما أقتاد به من مالكة ولو قال لرجل ألقى متاعا زيد وعلى ضايله  
ان طالبك فضل ضمنه الملقى لا الأمر (فرع) ألقى أبو اسحق المروزي بحل سقى أمته دواء ليسقط ولدها  
مادام علقه أو مضغة وبالع الحنفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا قال شيخنا وهو  
الأوجه (خاتمة) تجب الكفارة لمن قتل من يحرم قتله خطأ كان أو عمدا وهي عقوبة فان لم يجد فقيام  
شهرين متتابعين

(باب في الردة)

(الردة) لغة الرجوع وهي أغش أنواع الكفر ويحبط بها العمل ان اتصل بالوث فلا يجب إعادة عباداته  
التي قبل الردة وقال أبو حنيفة تجب \* وشرعا (قطع مكاف) محترق لمن صلى ومجنون ومكره عليها اذا

(قوله على عاقلة) هذا  
ان وجدت له عاقلة  
غنية والا فترد عليه  
مؤجلة (قوله في الردة)  
أى في بيان ما يحصل  
الردة وما يقرب على  
من ارتد أعذا الله  
والسليم منها

كان قلبه مؤمنا (اسلاما بكفر عزمًا) حالا أو ما لا فيكفر به حالا (أو قولاً أو فعلاً باعتقاد) لتلك الفعل أو القول أى معه (أو) مع (عناد) من القائل أو الفاعل (أو) مع (استهزاء) أى استخفاف بخلاف ما لو اقتن به ما يخرج من الردة كسبق لسان أو حكاية كفر أو خوف قال شيخنا كشيخه وكذا قول الولي حال عيته أنا الله ونحوه بموقع لا تحته من العارفين كإن عر في أتباعه يحق ومواقع في عبارتهم بما يوهم كفرًا غير مراد به ظاهره كما لا يخفى على اللوحيين نعم يحرم على من لم يعرف حقيقة اصطلاحهم وطريقتهم مطالعة كتبهم فانها منزلة قدمه ومن ثم ضل كثير من افترقا وبظواهرها وقول ابن عبد السلام يميز ولي قال أنا الله فيه نظر لانه ان قاله وهو مكلف فهو كافر لا محالة وان قاله حال الغيبة المانعة للسكاف فأى وجه للتزير انتهى وذلك (كنفى صانعوا) لنى (نبي) أو تكذيبه (ومجدهم عليه) معلوم من الدين بالضرورة من غير تأويل وان لم يكن فيه نص كوجوب نحو الصلاة المكتوبة وتحليل نحو البيع والذكاح وتحريم شرب الخمر والواط والزنا والمكس ونسب الرواتب والعبد بخلاف مجمع عليه لا يعرفه الاخواص ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السلمي مع البنت وكثرة نكاح المعتدة للغير كقوله النووي وغيره بخلاف المفسر بكن قرب عهد بالاسلام (وسجود مخلوق) اختياراً من غير خوف ولونياً وان أنكر الاستحقاق أو لم يطابق قلبه جوارحه لان ظاهر حاله يكذب وفي أصل الرضة عن التذويب من دخل دار الحرب فسد علمه أو تلفظ بكفر ثم ادعى اكرامها قال فصله في خلوة لم يقبل أو بين أيديهم وهو أسير قبل قوله أو تابوا فلا يخرج بالسجود الركوع لان صورته تقع في العادة للمخلوق كثيراً بخلاف السجود قال شيخنا نعم يظهر ان محل الفرق بينهما عند الاطلاق بخلاف ما لو قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يحظم الله تعالى به فانه لا شك في الكفر حينئذ اتبى وكفى الى السكتائس بزهم من زيار وغيره وكافتاء ما فيه قرآن في مستقنر قال الروايات أو علم شرعي ومثله بالاولى ما فيه اسم معظم (وردد في كفر) أيفعله أو لا وكس كفر بمسئلته بلان أو ين لانه سمي الاسلام كفرًا وكفرًا بالكفر كأن قال لمن طلب منه تلقين الاسلام اصبر ساعة فيكفر في الحال في كل ما من مخالفة الاسلام وكذا يكفر من أنكر اجزاء القرآن أو حرمانه أو محبة أنى بكر أو قذف عائشة رضى الله عنها ويكفر في وجه حكم القاضي من سب الشيخين أو الحسن والحسين رضى الله عنهم لامن قال لمن أراد تحليفه لا بأى خلاف بالله بل بالطلاق مثلاً أو قال رؤى لياك كروية ملك الموت (نفية) بنفى اللفظ أن يحتاط في التكفير ما أمكنه اعظم خطره وغلبة عدم قصد ما من العلوم وما زال أغتيا على ذلك قديماً وحديثاً (ويستتاب) وجوباً (مرتد) ذكرنا كل ما أشى لانه كان محترماً بالاسلام وبما عرضته شهية تزال (ثم) إن لم ينب بعد الاساءة (قتل) أى قتل الحاكم ولو نائبه بضرب الرقبة لا بغيره (بلا إعمال) أى تكون الاستتابة والقتل حالاً لغير البخارى من بدل دينه فاقوله فاذا أسلم صح اسلامه وترك وان تكررت ردة لاطلاق النصوص نعم يعز من تكررت ردة لا فى أول أمره اذ انب خلافاً لما رجمه القضاة (تمة) إنما يحصل اسلام كل كافر أصلي أو مرتد بالتلفظ بالشهادتين من الطائفة فلا يكفي ما قبله من الايمان وان قال به أنزالى وجميع محققون ولو بالجمية وان أحسن العرب يتقبل للقول المعتد بالبيعة لها بلا فهم ثم الاعتراف برسالة صلى الله عليه وسلم الى غير العرب عن ينكرها في يد العيسوي من اليهود محمد رسول الله الى جميع الخلق والبراءة من كل دين يخالف دين الاسلام فيز بالمشرك كفرت بما كنت أشركت به وبرجوعه عن الاعتقاد الذى ارتد بسببه ومن جهل القضاة أن من ادعى عليه عندهم بردة أو جأهم بطلب الحكم بسلامه يقولون تلفظ بما قلت وهذا غلط فاحش فقد قال الشافعى رضى الله عنه اذعى على رجل ان ارتد وهو مسلم لم أكف عن الحال وقت له قبل أشهادن لإله إلا الله وأشهادن محمد رسول الله وأكبرى من كل دين يخالف دين الاسلام اذعى

(قوله اسلاماً) علم منه أن المشتق من دين آخر لا يسمى مرتداً ولن كان حكمه حكم المرتد فلا يقبل منه الا الاسلام اه باجورى باختصار (قوله أومع استهزاء) أى لقوله تعالى - قل أباة وآبائه ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتبروا قد كفرتم بعد إيمانكم - (تنبيه) ولد المرتد ان فقد قبل الردة فهو مسلم لانه انقضى في حال الاسلام لحكم عليه بالاسلام تبعاً ولا يؤز فيه طرق ردة أبيه أو أحدهما وكذا ان انقضى في الردة وكان في أصوله الدين ينسب اليهم مسلم وان كان أصوله مرتدين فهو مرتد تبعاً لهم لكن لا يقتل حتى يبلغ ويستتاب ولو كان أحد أبويه مرتداً والآخر كافراً أصلياً فكافر أصلي كما قاله البغوى اه ملخصاً من حاشية شيخنا الباجورى

قال شيخنا ويؤخذ من تكريره رضى الله عنه لفظ أشهد أن لا يسمه في محفل الاسلام وهو ما يدل عليه كلام  
الشيعين في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الاحاديث ما يدل لكل انتهى وينسب امر كل من  
أسلم بالايمان بالبحث ويشتري لنفع الاسلام في الآخرة مع ما مر تصديق القلب بوحدانية الله تعالى ورسوله  
وكتبه واليوم الآخر فان اعتقده هذا ولم يأت بما سلم يكن مؤمنا وإن أتى به بلا اعتقاد ترتب عليه الحكم  
الدينوي ظاهره

(باب الحدود)

أولها حد الزنا وهو أكبر الكبائر بعد القتل وقيل هو مقدم عليه (مجلد) وجوبا (امام) أو نأبىه دون  
غيرها خلافا للقتال (حوا مكلفاني) بإيلاج حشفة أو قدورها من فاقدها في فرج آدمي حتى قبل أو ورد ذكر  
أو أثنى مع علم نحره فلاحذ بعفاهة وساحقة واستمناة يده نفسه أو غير حليته بل يعزرفاعل ذلك ويكره  
بنحو يدها كتمكينها من اللعب بذكره حتى ينزل لأنه في معنى العزل ولا بإيلاج في فرج جبهة أوميت  
ولا بجذع الهيمة المأكولة خلافا لمن وهم فيه وانما يجلد من ذكر (مائة) من الجلدات (و يغرب عاما)  
ولاه لمساءة قصر فاكث (ان كان) الواطئ أو الموطوءة حوا (بكره) وهو من لم يأت أو توطأ في نكاح صحيح  
(الان) في (مع ظن حل) بأن أذناه وقد قرب عهده باسلام أو بعد عن أهله (أو مع تحليل عالم) يعتد بخلافه  
لشبهة اباحت وان لم يقبله الفاعل كنكاح ملاوي كذهب أي حنيفة أو بلاشهود كذهب مالك بخلاف الخالي  
عنهما وإن نزل عن داود وكنكاح متعة نظرا لخلاف ابن عباس ولومن معتقد نحره نعم إن حكما كم  
باطل النكاح لختلاف في حد ارتفاع الشبهة حيث قاله الماوردي ويحد في مستأجرة الزنا بها إذ لا شبهة  
لعدم الاعتداد بالقد الباطل بوجه وقول أي حنيفة أنه شبهة نافية الاجماع على عدم ثبوت النسب بذلك  
ومن ثم ضعف مدر كلوم برام خلافه وكذا في مبيحة لان الاباحتها لغو ومحرمه عليه لثبوتها ونحوه يبنونه  
كبرى وإن كان قد تزوجها خلافا لأي حنيفة لانه لا عبرة بالقد الفاسد أم محبوسة تزوجها فلا يحد بوطئها  
للإختلاف في حل نكاحها ولا يحد بإيلاج في قبل مملوكة له حوت عليه بنحو محرمة أو شركة لغيره فيها  
أو توثن أو تجسس ولا بإيلاج في أمه فرج ولو مستولنة لشبهة المالك بأعدا الأخيرة وشبهة الاعتفاف فيها وأما  
حد ذئق في محسن أو بكر ولو مبضا فنصف حد الخروج ويه فيه جلد تسعين وغرب نصف عام ويحد للزني  
الامام أو السيد (ورجم) أي الامام أو نأبىه بأن أمر الناس ليحيطوا به فيردوه من الجوانب بحجارة  
معتلة ان كان (محسنا) رجلا كان أو امرأة حتى يموت اجاعا لانه عليه السلام رجم ماعز أو الغامدي ولا يجلد  
مع الرجم عند جاهل العلماء وتعرض عليه توبة لتسكون خاتمة أمره ويؤمر بصلاة دخل وقتها ويجب  
لشرب لأكل ولصلاة ركعتين يعتد بقتله بالسيف لكن فات الواجب ويحسن مكفوس وطئ أو  
وطئت قبيل في نكاح صحيح ولو في حبس فلا احسان لسبي أو مجنون أو قن وطئ في نكاح ولان وطئ في  
ملك يمين أو نكاح فاسد ثم زنى (وأخر) وجوبا (رجم) كقود (لوضع حمل وفطام) للارض يرمى رؤه  
منه وهو ورد مفرطين ثم يؤخر الجلد لها ولارض يرمى رؤه منه أو لكونها حاملا لان القصد الردع  
لا القتل (وبئث) الزنا (بالقرار) حقيق مفصل نظير ما في الشهادة ولو بإشارة أخرس ان فهمها كل أحد  
ولو مرة ولا يشترط تكرره أو بها خلافا لأي حنيفة (وبئث) فصلت بذكر الزني بها وكيفية الاختال  
ومكانه ووقته كأشهد أن أدخل حشفته في فرج فلانة بمحل كذا وقت كذا على سبيل الزنا (ولو آخر) بالزنا  
(مهرج) عن ذلك قبل الشروع في الحد أو بعده بنحو كذبت أو ما زنت وإن قال بعده كذبت فيرجع  
أو كنت فاعتنت فظنت زنا وإن شهد حاله بكنبه فيها استظهره شيخنا بخلاف ما أقررت به لانه مجرد  
تكذيب البيينة الشاهدة به (سقط) الحد لانه عليه السلام عرض لما عزر بالرجوع فلولا أنه يشيد لما عرض له به  
ومن ثم سأل الرجوع وكذا في قبول الرجوع عنه كل حنيفة تعالى كشرط وسرقة بالنسبة لقطع وأفهم

(قوله أو يعذب من أهله)  
أي أهل الاسلام (قوله)  
بخلاف الخالي منهما  
تقدمه أن لأي حنيفة  
قولها الخالي والخالي  
ما هنا قوله فيها  
عدا الأخيرة) وهي أمه  
الفرع (قوله بحجارة  
معتلة) تكون بقدر  
ملء الكف لا بصحي  
صغير ثلاث طول عليه  
الامر ولا يصخر أي  
حجارة كبيرة للتأنيوت  
حالا فيفوت التسكيل  
الذي هو المقصود من  
لرجم



كلامهم أنه اذا ثبت بالبينة لا يتطرق اليه رجوع وهو كذلك لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية وملاك أمة وظن كونها حلية \* وثانيه: ان القذف وهو من السبع الموبقات (وحد قاذف) مكلف مختار لمنه للاحكم عالم التحريم (محسنا) وهو هنا مكلف حرم مسل عفيف عن زنا ووطء دبر حليته (ثمانين) جلدة إن كان القاذف حرا والأفأر بين \* ويحصل القذف بزني أو بإزائي أو بإغتصاب أو بطلت أربابك فخلان أو بالاطأ أو بالوطى وكذا به عتبة لاسرأة ومن صريح قذف المرأة أن يقول لزوجها زني يد مئلاست ابنه أو لست منه لا قوله لا بنيه لست ابني ولو قال لولده أو لغيره يولد زنا كان قذفا لأمة (ولا يحد أصل) لقذف فرج بل يميز كقذف غير مكلف ولو شهد بزنا دون أربعة من الرجال أو نساء أو عبيد حدوا ولو قاذفا لم يتقاصا وقاذف تحليف مقنونه أنه مازني قط وسقط بصفو من مقنونه أو واره الحائز ولا يستعمل القذف باستيفاء الحد ولزج قذف زوجته التي حلزناها وهي في نكاحه ولم يظن غنا، وكذا مع قرينة كأن آها وأجنبا في خلوة أو رآه خارجا من عندها مع شيوخ بين الناس بأنه زنى بها أو مع خبر ثقة انه رآه بزنى بها أو مع تكرار رؤيتها كذا كذا صرات ووجب في الولد إن يثق أنه ليس منه، وحيث لا يوثق به فالأولى له الاسترغاب وأن يظن أنها إن كرها فإن أحبا أمسكها لم يصح أن رجلا أنى النبي ﷺ فقال امرأتى لا تريد لأمس قة لظنتها قال انى أحبا قال أمسكها (فرج) اذا صب شخص آخر فلا حرج أن يصبه بغير مسبه عما لا كذب فيه ولا قذف كإطام أو أحمق ولا يجوز صب أيه وأمه \* وبالله حد الشرب (ويجحد) أى الامام أو نائبه (مكفأ) غارا (غالبا) يتحريم الخمر (شرب) لغبر دعاو (خرا) وحقيقته عندنا كثر أصابنا المسكر من عصير العنب وإن لم يقذف به بد فتحريم غيره قياسى بفرض عدم ررد وما يأتى والأفضل منه أن تحريم الأكل منصوص عليه وعندنا قههم كل مسكر ولكن لا يكره مستحل المسكر من عصير غير العنب الخلاف فيه أى من حيث الجنس محل قايه على قول جماعة أما للمسكر بالفصل فهو حرام إجماعا كما حكاه الحنفية فضلا عن غيرهم بخلاف مستحله من عصير العنب الأصرف الذى لم يطبخ ولو قلطره لأنه يجمع عليه ضرورى وخروج بالقيود المذكورة فيه أضعافها فلا حد على من اتصف بشئ منها من صبي ومجنون ومكره وجاهل يتحريمه أو بكونه خرا أن قرب اسلامه أو بعد عن العلماء ولا على من شرب لتداو وإن وجد غيرها كما نقله الشيخان عن جماعة وإن حرم التداوى بها (فائدة) كل شراب أسكر كثيره من خرا وغيره حرم قليله وكثيره غير الصحيحين كل شراب أسكر فهو حرام وخبر مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام ويحد شربه وإن لم يسكر أى متعاطيه وخروج بالشرب ما حرم من الجمادات فلا حد فيها وإن حرمت وأسكوت بل التنزيه ككثير البنج والحشيشة والأفيون ويكره أى كل يسر منها من غير قصد المدلومة ويباح حاجة التداوى (أو بين) جلدة إن كان (حرا) فى مسلم عن أنس كان ﷺ يضرب فى الخمر بالجريد والنعال أو بين جلدة وخروج بالحر الرقيق ولو مبعضا فيجلد عشرين جلدة وإنما يجلد الامام شارب الخمر إن ثبت (بأقره أو شهادة رجلين) لا يرجع خمر وهيته سكر وى وحد ثمان رضى الله عنه بالقي اجتهاده ويحد الرقيق أيضا بثلث اليد دون غيره (تمة) حرم صاحب الاستقصاء بحل أسقيتها لهاثم والزركشى احتال أنها كالآدى فى حرمه أسقيتها لها \* ورا بها قطع السرقة (ويقطع) أى الامام وجوبه على طلب المالك وثبوت السرقة (كوع بين بالغ) ذكرنا كل أو أمتى (سرق) أى أخذ خفية (ربيع دينار) أى متقال ذهب مضروب أو خالصا أو منحصل من مشغوش (أو قيمته) بالذهب المضروب أو الخالص وإن كان الربيع جماعة فلا يقطع بكونه ربيع دينار سبيكة أو حليا لا يساوى ربما مضروب (أو من حرز) أى موضع يعجز فيه مثل ذلك المروق عرفا ولا قطع بما السارق فيه فركة ولا يملكه وإن تلقى به بخورهن ولو اشترك اثنان أخرجهما فاصطفا لم يقطع واحد منهما وخروج يسرق ما لو اشتمل معتمدا الحرب أو اتهم معتمدا القوة فلا يقطع بهما الخبر الصحيح به ولا مكان دفعهما بالسلطان وغيره بخلاف السارق لأخذه خفية

(قوله) وقاذف تحليف  
(الح) أى رجاءه أن يشك  
القذف فى محلف  
القاذف فيسقط حد  
القذف (قوله) بالقيود  
للكورة (أى) بقوله  
مكفأ مختارا علما لغير  
تداو خرا لكن كلامه  
هامل الذى يقتضى أنه  
يحد بغير الخمر وليس  
كذلك (قوله) صاحب  
الاستقصاء هو الامام  
محمد بن محمد الفراءى

فشرع قطعه زجرا (لا) حال كون المال (منصوبا فلا يقطع سارقة من حوز) الغاصب وان لم يعلم أنه  
منصوب لان ملكه لم يرض بالحرازة به أو حال كونه (فيه) أى في مكان منصوب فلا يقطع أيضا سارقة من  
حوز منصوب لان الغاصب منوع من الاحراز به بخلاف نحو مستأجر ومعار ويشتاق الخرز باختلاف  
الاموال والاحوال والافات خرز الثوب والنقد الصندوق والمقفل والامتعة كما كين ونحو حارس ونوم  
بمسجد أو شارع على متاع ولو يتوسده حوز له لان وضعه بقر به بلا ملاحقة قوى يمنع السارق بقوة أو استعانة  
أو انقلاب عنه ولو قاب السارق فليس حوز له (ويقطع بمال وقب) أى بسرقة مال موقوف على غيره  
(و) مال (مسجد) كبابه وساربه وتديل زينه (لا) بنحو (حصره) وتبادل تسرج وهو مسلم لانها  
أصلت الانقطاع بها (ولابالصدق) أى كاذبة (وهو مستحق) لها بوصف فقر أو غيره ولو لم يكن له فيه  
حق كخفي أخذ مال صدقة وليس غارما لا صلاح ذات البين ولا غار يقطع لانتفاء الشبهة (و) لا بمال (صالح)  
كبيت المال وان كان غنيا لان فيه حقا لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد والرباطات فينتفع بها خفي  
والفقير من المسلمين (و) لا بمال (بعض) من أصل أو فرع (وسيد) اشبهه استحقاق النفقة في الجلفة  
(والأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أى بسرقة ماله المخرز عنه (فان عاد) بعد قطع بمنه الى السرقة ثانيا  
(و) يقطع (رجله اليسرى) من مفصل الساق والقدم (و) ان عاد ثالثا فتقطع (بده اليسرى) من كوعها  
(و) ان عاد رابعا فتقطع (رجله اليمنى) ثم ان سرق بعد قطع ما ذكر (عزير) ولا يقتل وما روى من أنه عليه السلام  
قتله ملسوخ أو مؤول بقلبه لاستحلال بل ضعفه البار قلتي وغيره وقال ابن عبد البر انه منكر لأصله  
ومن سرق مرارا بالقطع لم يزمه الاخذ واحد على المعتد فتكفي بمينه عن السكك لانهما السبب  
فتداخلت (وثبت) السرقة (برجلين) كسائر العقوبات غير لانا (واقرار) من سارق بعد دعوى عليه  
مع تفصيل الشهادة والاقرار بأن تبين السرقة والمسرقة منه وقدر السرقة والخرز بتعيينه (و) ثبتت  
السرقة أيضا خلافا لما اعتمد جمع (يعين رد) من المدهى عليه على المدهى لانها كاتر المدهى عليه  
(وقبل رجوع مقر) بالنسبة لقطع بخلاف المال فلا يقبل رجوعه فيه لانه حق آدمى (ومن أقر بعقوبة) (و)  
تعالى أى بوجوبها كزنا وسرقة وشرب خمر ولو بعد دعوى (فلقاض) أى يجوز له كافي الرضا وأصلها  
لكن نقل في شرح مسلم الاجماع على نفيه وحكمه في البحر عن الامحاب وقضية تخصيصهم بالقاضى بالجوار  
حرمته على غيره قال شيخنا وهو محتمل ويحتمل أن غير القاضى أولى منه لامتناع التلقين عليه (تعرض)  
له (برجوع) عن الاقرار أو بالانكار فيقول املك فاخذت أو أخذت من غير حوز أو ماله خرا لانه  
عليه السلام عرض لاسع وقال لمن أقر عنده بالسرقة ما اذناك سرقت وخرج بالتمريض التمرريض كارجع  
عنه أو اوجده فيأثم به لانه أمر بالكذب ويعرم التمريض عند قيام البيئة ويجوز للقاضى أيضا التمريض  
لشهود بالتوقف في عدالة تعالى ان رأى المصلحة في السر والافلا وبه يعلم أنه لا يجوز التمريض ولا لهم  
التوقف ان ترتب على ذلك ضياع السرقة أو حد الفير كحد الكذف (خاتمة في قطع الطريق) لو علم الامام  
قوما يخفون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا نفسا عزهم وجوب ما يحبس وغيره وان أخذ القاطع المال  
ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فرجله اليمنى ويده اليسرى وان قتل قتل حتما ولا عفا  
مستحق القود وان قتل وأخذ نصابا قتل ثم صلب بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه ثلاثة أيام حتما ثم ينزل  
وقيل يبقى وجوبه حتى يهرى ويسيل صلبه وفي قول يصاب حيا قليلا ثم ينزل فيقتل  
(فصل في التزير) (و) يعزير أى الامام أو نائبه (لصحة لا حد لها ولا كفارة) سواء كانت حقاقة تعالى  
أم لأدى كباشرة أجنبية في غير فرج وسب ليس بقتل وضرب لغير حق (غالبا) وقد يشرع التعزير بلا  
معصية كمن يكسب بالهو الشئ لامعية فيه وقديته في مع انتفاء الحد والكفارة كصغيرة صارت بمن

(قوله فينتفع به النبي  
والفقير من المسلمين)  
بخلاف الثمينين فيقطع  
النبي بسرقة ذلك ولا  
نظر لانفاق الامام عليه  
من بيت المال عند  
الحاجة لانه انما ينفق  
عليه للضرورة وبشرط  
الضمان اه باجوريم  
(قوله غير لانا) أى أما  
لانا فلا ثبت بأقل من  
اربعة كما تقدم (قوله  
وضرب لغير حق)  
وكسرقة ما لا قطع فيه  
وتزوير أى كما لا تلط  
وتحسين الكلام على  
الناس ليدخل عليهم  
أنه حق وهو باطل  
وشهادة زور ومنع حق  
مع القدرة عليه ومراعاة  
الكفار في أعيادهم  
وتحريمها ومسك الحيات  
ودغول النار وأن يقول  
لنبي يا لاج فلان اه  
باجوريم ملخصا

لا يعرف بالشر الحديث صححه ابن حبان أقبلوا ذوى الهيات عثمانهم الأجلود وفي رواية زلاتهم وفسرهم  
 الشافعي رضي الله عنه بمن ذكر وقيل هم أصحاب الصفار وقيل من يندم على القنب ويتوب منه وقتل من  
 رآه يزني بأهله على ما حكاه ابن الرقعة لأجل الحيلة والغضب ويحل قتله باطنا ولا يجمع التعزير بالكفارة  
 كجمع حليل في نهله رمضان ويحصل التعزير (بضرب) غير مبرح أو صفع وهو الضرب بجمع اليكف  
 (أو جلس) حتى عن الجسعة أو تو يبع بكلام أو تفر يب أو أقامة من مجلس ونحوها مما يراها التعزير جسا  
 وقدر الإحليل حية به قال شيخنا وظاهره من معلقها وهو انما يجس على حرمته التي عليها أكثر المتأخرين  
 أما على كراهته التي عليها الشيطان وآخرون فلا وجه لهم إذا رآه الإمام انتهى ويجب أن ينقص التعزير  
 عن أربعين ضربة في الحر وعن عشرين في غيره (وعز راب) وإن علا وألحقه الرافعي الأم وإن علت  
 (وما ذنبه) أي من أذن له في التعزير كالعلم (صغيرا) وسفها بارتكابها لا يلحق زنا الهيا عن سن الأخلاق  
 ولعلم تعزير المتعلم (و) عزير (زوج) زوجته (لحقه) كنشوزها لا يلحق الله تعالى وتحت أنه لا يضربها  
 على ترك الصلاة وأقضى بعضهم بوجوبه والأوجه كما قال شيخنا جواز له والسيد تعزير رقيقه لحقه وحق الله  
 تعالى ما يحرم من مرتبة يضرب غير مبرح فإن لم يزد تعزيره إلا ببيع ترك لأنه مهلك وغيره لا يفيد به وسئل  
 شيخنا عبد الرحمن بن زباد رحمه الله تعالى عن عبد ملوك عصى سيده وخالف أمره ولم يخدمه خدمة مثله  
 هل سيده أن يضربه ضربة غير مبرح أم ليس له ذلك وإذا ضربه سيده ضربة مبرحا ورفع به إلى أحد  
 حكام الشرطة فهل للحاكم أن يمتعه عن الضرب المبرح أم ليس له ذلك وإذا امتعه الحاكم مثلا ولم يمتنع فهل  
 للحاكم أن يبيع العبد ويسلمه إلى السيد أم ليس له ذلك وبما ذابيعه بمثل الثمن التي اشتراه سيده أو  
 بما قاله المتقون أو بما انتهت إليه الرغبات في الوقت به فإجاب إذا امتنع العبد من خدمة سيده الخدمة  
 الواجبة عليه شرعا فليسيد أن يضربه عن الامتناع ضربة غير مبرح أم إذا الضرب المذكور وليس له أن  
 يضربه ضربة مبرحا وبمعه الحاكم ممن ذلك فإن لم يمتنع من الضرب المذكور فهو كالأول كلفه من العمل  
 ما لا يطبق بل أولى إذا الضرب المبرح بما يؤدي إلى الزهوق بجمع التحريم وقد أفق القاضى حسين بأنه إذا  
 كف ملوكه ما لا يطبق أنه يباع عليه بمن المثل وهو ما انتهت إليه الرغبات في ذلك الزمان والمكان انتهى  
 (وصل) في الصيال به وهو الاستطالة والنوب على الغير (عجوز) للشخص (دفع) كل (صائل) مسلم وكافر  
 مكلف وغيره (على معصوم) من نفس أو طرف أو منعه أو ضعه ومقدماته كتقيل ومعاينة أو مال وان لم  
 يتحول على ما اقتضاه إطلاقهم كحبة بر أو اختصاص كجدة ميتة سواء كانت للدافع أم لغيره وذلك للحديث  
 الصحيح أن من قتل دون دمه أو أهله فهو شهيد ويزم منه أن له القتل والقتال أي وما يسرى  
 اليها كالجرح (لن يجب) عليه إن لم يخف على نفسه أو عضوه الدفع (عن بضم) ومقدماته ولومن غير  
 آثاره (ونفس) ولو ملوكه (قصدها) كافر أو بهيمة أو مسلم غير محقون (الم) كزائن حصن وتارك صلاة  
 وقاطع طريق تختم قتله فيحرم الاستسلام لهم فإن قصدها مسلم محقون الم لم يجب الدفع بل يجوز الاستسلام  
 له بل يسن للأمر به ولا يجب الدفع عن مال لا روح فيه لنفسه (وليدفع) الصائل المعصوم (بالاخف) فالاخف  
 (أن أمكن) كهر بخرجو كلام فاستغاة أو تحصن بحصانة فضر بيده فبسط فبعضا فقطع فقتل لأن  
 ذلك يجوز للضرورة وللضرورة لا لقل مع إمكان الاخف فخي خالف وعدل إلى رتبة مع إمكان الاكتفاء  
 بدونها ضمن بالقود وغيره نعم لو التحم القتل بينهما واشتد الأمر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب ومحل  
 رعاية الترتيب أيضا في غير الفاحشة فلوراء قد أوجب في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وإن ادفع بدونه لأنه في  
 كل لحظة واقع لا يستترك إلا لأنه المأوردى بالرواية والشيخ زكريا وقال شيخنا هو ظاهر في الحصن  
 ما غيره فاتلجه أنه لا يجوز قتله إلا إن أدى البغض بغيره إلى المضي زمن وهو متلبس بالفاحشة انتهى وإذا

(قوله وهو) أي الصيال  
 ومثله المحاولة اه  
 وأدرج المصنف في  
 الفصل حكم المختار  
 وضمان البهائم (قوله  
 بالاخف فالاخف) ولو  
 علم للمول عليه أن  
 الصائل لا يندفع عنه إلا  
 بالقتل من ابتداء الأمر  
 فهل له ابتداءه بذلك أو  
 يجب الترتيب حسب  
 الأمكان ولن يندفشيا

سورة

لم يكن الدفع بالاخف كان لم يجد الا نحو سيف فيضرب به أما اذا كان الصائل غير معصوم فله دمه بلادفع  
بالاخذ لعدم حرمته (فرع) يجب الدفع عن منكر كشراب منكر وضرب آلة هو وقتل حيوان ولو  
للقاتل (ووجب ختان المرأة والرجل حيث لم يولد المختونين قوله تعالى - أن اتبع - آية ابراهيم - ومنها  
الختان اختن وهو ابن ثمانين سنة وقيل واجب على الرجال وستة لفساد وقتل عن أكثر العلماء (يلاوغ)  
وعقل إذا تكافف قباهما فيجب بعدهما فوراً وبحث الزر كشي وجوبه على ولي عين وفيه نظر فالواجب  
في ختان الرجل قطع ما يعلو شفته حتى تكشف كلاهما والمرأة تطع حتى يقع عليه الاسم من اللحمة الموجودة  
بأعلى الفرج فوق قبة البول تشبه عرف الديك وتسمى البظر بموحدة مفتوحة فحجة ساكنة وقيل  
الرد بلى عن الامام ولو كان ضعيفاً الخلق بحيث لو ختن خيف عليه لم يخن إلى أن يغلب على الظن سلاته  
وينب تجمل سابع وم الولادة للاتباع فان أعونه في الأربعين والافى السنة السابعة لانه وقت أمره  
بالعلاء ومن مات بغير ختان لم يحن في الأصح ويسن إظهار ختان الذكر وإخفاء ختان الانثى وأما مؤنة  
الختان ففي مال المختون ولو غير مكلف ثم على من تنازله نفقته ويجب أيضاً قطع سرة المولود بعد ولادته بعد  
تحور بطنها لتوقف امساك الطعام عليه (وحرم تثقيب) أنف مطلقاً (أذن) صبي قطعاً وصبيته على الأرجح  
لتعليق الخلق كما هو في الغزالي وغيره لانه لا يلزم دفع اليه حاجة وجوزة الزر كشي واستدل بما في حديث  
أبزرع في الصحيح وفي فتاوى قاضيخان من الحنفية أنه لا بأس به لانهم كانوا يفعلونه في الجاهلية فلم ينكر  
عليهم رسول الله ﷺ وفي الرعاية للحناية يجوز في الصبيته لغرض الزينة ويكره في الصبي انتهى مقتضى  
كلام شيخنا في شرح المنهاج جوازها في الصبيته لا الصبي لما عرف أنه زينة مطلوبة في حقهن قديماً وحديثاً  
في كل محل وقد جوز الشيخ العبد المذنب فكل هذا أيضاً والتعذيب في مثل هذه  
الزينة الداعية لرغبة الأزواج الإبن سهل محتمل ومقتضى المصلحة فتأمل ذلك فانه مهم (تتم) من  
كان مع دابة ضمن ما أنفقت ليلانهاراً وان كانت وحدها فأنفقت زرعاً أو غيره نهاراً لم يضمن صاحبها أو  
ليلا ضمن إلا أن لا يفرط في ربطها وأتلف بمحورة طيراً أو طعنا عهداً لئلا يضمن مالكها ليلانهاراً ان  
قصر في ربطه وتدفع المرأة الضاربة على نحو طير أو طعنا لتأكله كصائل برعاية الترتيب السابق ولا تقتل  
ضاربة ساكنة خلافاً لما كان التحريم عن شرها

### (باب الجهاد)

(وهو فرض كفاية كل عام) ولو مرة إذا كان الكفار ببلادهم ويتعين إذا دخلوا بلدنا كأي شيء وحكم فرض  
الكفاية أنه إذا فعله من فهم كفاية سقط الحرج عنه وعن الباقيين ويأثم كل من لا فعله من المسلمين  
ان تركوه وإن جهلوا وفروضا كبادرة (كقيام بجميع دينية) وهي البراهين على إثبات الصانع سبحانه  
وما يجعله من الصفات ويستحيل عليه منها وعلى إثبات النبوات وما ورد به الشرع من المعاد والحساب  
وغير ذلك (وعالم شرعية) كفسر حديث وفقه زائد على ما لا بد منه وما يتعلق بها بحيث يصلح للقضاء  
والافتاء للمعالجة اليها (ودفع ضرر معصوم) من مسلم وذمي ومستأمن جائم لم يصل لحالة الاضرار أو أضرار  
نحوهما والمخاطب به كل مؤسس بما زاد على كفاية سنة له ولمونه عند اختلاف بيت المال وعدم وفاة زكاة  
(وأمر بمحروف) أي واجبات الشرع والكف عن محرمانه فشمع النهي عن منكر أي المحرم لكن محله في  
واجب أو حرام يجمع عليه أوفى اعتقاد الفاعل والمخاطب به كل مكلف لم يخف على مجموعته ومال وان قتل ولم  
يغلب على ظنه أن فاعله يزديه عنادا وإن هل عادة له لا يفيد بآن يفرض بكل طريقاً يمكنه من دفعه  
فاستغاث بالعربان عجزاً أنكره قبله وليس لاحد البحث والتحسس واقتحام الدور بالظنون \* نعم إن أخره  
تتمه بمن اختفى منكر لا يتذكر كالاقتل والزنا لزمه ذلك ولو توقف الانكار على الرفع للسلطان لم يجب لما  
فيه من هتك حرمة وتقرير مال قاله ابن القشيري قال شيخنا وله احتمال بوجوده إذا لم يزوج الأب وهو  
الأبوة وكلام الروضة وغيرها مرع فيه انتهى (وتحمل شهادة) على أحد له - حضرايه المشهود عليه أو

(قوله ما أنفقت أي من  
نفس أو مال وإنما ضمن  
من كانت معه لانها  
في يده وعليه تعهدا  
وحفظها ولان فعلها  
مستوجب اليه متى كان  
معها والآنسب لها  
كالكلب إذا أرسله  
صاحبه وقتل الصيد  
حسب وان استرسل  
بنفسه فلا اه

عليه ان عذر بندرجة (وأدائها) طمن تحملها ان كان أكثر من نصاب والافه وفرض عين (وكاحياه  
 كعبة) بجمع وعمرة (كل عام) وتشيع جائزة (وردة سلام) مسنون (عن جمع) أي اثنين فأكثر فاسقط  
 الفرض عن الباقيين ويختص بالثواب فان وردوا كلهم ولو مر ثانياً ثبوا ثواب الفرض كالمصلين على الجنائز  
 ولو سلم جمع مرتبون على واحد فرد مرة فاصدا جميعهم وكذا لو أطاق على الواجب أجزاءه ما لم يحصل فصل  
 ضار ودخل في قولي مسنون سلام امرأة على امرأة أو نحوهم أوزوج وكذا على أجنبي وهي  
 مجوز لا تشترى ويلزمها في هذه الصورة ردة سلام الرجل أمام شتهة ليس معها امرأة أخرى فيحرم عليها  
 ردة سلام أجنبي ومثله ابتداءه ويكره ردة سلامها ومثله ابتداءه أيضا والفرق ان ردتها وابتداءها يعلمه  
 لطمه فيها أكثر بخلاف ابتداءه وردته قال شيخنا ولو سلم على جمع نسوة وجب ردة إحداهن إذا لم ينشئ  
 فتنه حينئذ ويخرج بقولي عن جمع الواحد فالردة فرض عليه ولو كان المسلم صبيغرا ولا بد في الابتداء والرد  
 من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع الحقيقي ولو في تقليل السمع نعم ان مر عليه سر ساجد بحيث لا يبلغه صوته  
 فالنسي يظهر كما قاله شيخنا أنه يكرهه الرفع وسعيه دون العدو خلفه ويجب اتصال الرد بالسلام كاتصال قبول  
 البيع بالقبول ولا بأس بتقديم عليك في ردة سلام العائب لان الفصل ليس بأجنبي وحيث زالت القورية فلا  
 قضاء خلافا لما يروى من كلام الروافى ويجب في الرد على الأصم أن يجمع بين اللفظ والاشارة ولا يلزمه الرد  
 إلا إن جمع له المسلم عليه بين اللفظ والاشارة (وابتداءه) أي السلام عند إقباله وانصرفه حتى سلم غير نحو  
 فاسق أو مستمع حتى يصي المعيز وان ظن عدم الرد (سنة) عينا للواحد وكفاية الجماعة كما تسمية للأكل  
 غير ان أولى الناس باقعة من بداهم بالسلام وأقضى القاضي بأن الابتداء أفضل كما أن إبراهيم المصطفى أفضل من  
 انظاره وبصفة ابتداءه السلام عليكم أو سلام عليكم وكذا عليكم السلام أو سلام عليكم مكرهه انتهى عنه ومع  
 ذلك يجب الرد فيه بخلاف وعليكم السلام بالواو إذ لا يصح للابتداء والافضل في الابتداء والرد الايتان  
 بسيفه الجمع حتى في الواحد لأجل اللاتسكة والتعظيم وزيادة روجعائه وبركائه ومغفرته ولا يكفي للأفراد  
 الجماعة ولو سلم كل على الآخر فان ترتبا كان الثاني جوابا أي ما لم يقصد به الابتداء وحده كما بحث بعضهم والازم  
 كالرد (فرع) يسن إرسال السلام للغائب ويلزم الرسول التبليغ لانه أمانة ويجب أتاؤها وعمله اذا  
 رضى يتحمل تلك الأمانة أما لو ردّها فلا وكذا ان سكنت وغاب بعضهم يجب على الرضى به تبليغه وعمله كما  
 قال شيخنا ان قبل الوصية بلفظ يدل على التحمل ويلزم المرسل اليه الرد فوراً باللفظ في الإرسال وبه أو  
 بالكتابة فيها ويندب الرد أيضا على المبلغ والبداهة فيقول عليك وعليه السلام لا يخبر بالتهور فيه وحكي  
 بعضهم نيب البداهة بالمرسل ويحرم أن يبدأ به ذميا ويستثنى وجوب إقباله ان كان مع مسلم ويسن لمن  
 دخل محلا خاليا أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولا يندب السلام على قاضي حاجة بول أو غائلا  
 أو جامع أو استنجاه ولا على شارب وآكل في هذا القمعة لشغله ولا على فاسق بل يسن تركه على بجمه بفسقه  
 ومن تكسب ذنب عظيم لم يندب منه ويستدع إلا لعذر أو خوف مفسدة ولا على مسلم وساجد ومؤذن ومقيم  
 وخطيب ومستمع ولارده عليهم الاستماع الخطيب فانه يجب عليه ذلك بل يكره الرد لقاضي الحاجة والجامع  
 ولا يستجى ويسن لأكل وإن كانت القمعة بفسقه ثم يسن السلام عليه بعد البيع وقبل وضع القمعة بفسقه  
 : يلزمه الرد ويسن الرد لمن في الجامع وملب باللفظ والمسلم ومؤذن ومقيم بالاشارة والافبعد الفراغ أي ان  
 قرب الفصل ولا يجب عليهم ويسن عند التلاقي سلام صغير على كبير ومش على واقف وراكب عليهم  
 وقيلين على كثيرين (فوائد) وحكي الظاهر مكرهه وقال كثير من حرام وأقضى النووي بكرهه الاتحاء  
 بالراس وقيل نحو رأس أوبد أو رجل لاسما لنحو غنى لحدب من تواضع لغنى ذهب ثلثا دينه ويندب  
 ذلك لنحو صلاح أو علم أو شرف لأن أبا عبيدة قبل بد عمر رضى الله عنهما ويسن القيام لمن فيه فضيلة

(قوله إن عذر بندرجة)  
 جمعة قال حج أي ولم  
 عذر للمطلوب ولو لم نحو  
 جمعة أيضا يظهر اه  
 (قوله ويلزم المرسل  
 اليه الرد فوراً) أي متى  
 تلفظ الرسول بصيغة  
 السلام أو قال له فلان  
 يسلم عليك بشرط أن  
 يكون المرسل قد أتى  
 بصيغة سلام ولا يضر  
 الكلام السابق على  
 نحو صيغة السلام من  
 المرسل اليه أو الرسول  
 أو منهما وهل يضر سبق  
 كلام المرسل بمحضرة  
 المرسل اليه فيما إذا تأخر  
 تبليغ الرسول أو لا يضر  
 فيتعلق الرد بقول  
 الرسول فلان يسلم  
 عليك أو يقول لك  
 السلام عليكم تدبر اه

ظاهرة من نحو صلاح أولهم أو ولادة أولاته مصحوبة بصيانة ألباب عبد السلام أولن يرمى غيره أو  
يتخفى شره ولو كافر أخشى منه ضررا عظيما ويحرم على الرجل أن يحب قيامه له ويسن تقبيل قدم من سقر  
ومحادثته إلا بابع (كشمة عاتس) بالغ (جد الله تعالى) يرحك الله أو رحك الله وصغير ميز جد  
الله بنحو أصاحك الله فانه سنة على الكفاية ان سمع جافة وسنة عين ان سمع واحد ١١ جد الله العاطس  
البحر عقب عطاسه بأن لم يتخلل بينهما فوق سكتة نفس أو هي فانه يسن له أن يقول عقبه الله - الله - وأفضل  
منه الحمد لله رب العالمين وأفضل منه الحمد لله على كل حال وخرج بقول جد الله من لم يحمد عقبه فلا يسن  
التشميت له فان شك قال رحم الله من حمله ويسن تكبيره الحمد وعند توالي العطاس يشتمه ثلاث ثم  
يدعوه بالشفا ويسره للمنى ويحمد في نفسه ان كان مشغولا بنحو بول أو جوع ويشترط رفع بكل  
بحيث يسمعه صاحبه ويسن للعاطس وضع شيء على وجهه وخفض صوته ما أمكنه وأجابه - شتمه بنحو  
يهديكم الله ويصلح بالكم أو يغفر الله لكم ثلاثه ويسن للشائب والتائب طاقته وسفره ولو في  
الصلاة - يده اليسرى ويسن إيماءة الداعي بليك - والجهاد فرض كفاية (على) كل (مسلم مكلف) أي بالغ  
عائق لرفع الظلم عن غيره ما (ذكر) أضغف المرأة عنه غالبا (حو) فلا يجب على ذئق رومكنا ومبعضا  
وان أذن له سيده لقصا (مستطيعه سلاح) فلا يجب على غيره مستطيع كقطع وأعمى وفاقه منكم أصابع  
يده ومن به عرج بين امرض تعظم مشقة وكادهم مؤن ومركوب في سفر نصر فاضل ذلك عن مؤنة من  
تأزمه مؤنته كما في الحج ولا على من ليس له سلاح لان ذلك لا نصرة به (وحرم) على مدين موسر عليه  
دين حال لم يركل من يقضى عنه من دله لخصر (سفر) الجهاد وغيره وان قصر وان لم يكن مخفوا أو كان  
لطلب علم رعا بخلق الغير ومن ثم جاء في مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين (بلاذن غريم) أو  
ظن رضاه وهو من أهل الأذن ولو كان الغريم ذميا أو كان بالدين رهن وثيق أو كفيل موسر قال الانسوى  
في المهمات ان سكوت رب الدين ليس بكافي في جواز السفر معتدا في ذلك على ما فهم من كلام الشيباني  
هنا وقال ابن الرفعة والقاضي أبو الطيب والبندنجي والقرويني لا بد في الحرمة من التصريح بالمنع ونقله  
القاضي ابراهيم بن طبرية ولا يحرم السفر بل ولا يمنع منه ان كان معسرا أو كان بالدين مؤجلا أو قرب حلوله  
بشرط وصروا لما يحصل له ما يقتصر وهو مؤجل (و) حرم السفر للجهاد وحيث تطلع بلاذن (أصل) مسلم  
أب وأم وان عليا ولو أذن من هو أقرب منه وكذا يحرم بلاذن أصل سفر لم تغلب فيه الصلاة لتجارة  
(لا) سفر (لتعلم فرض) ولو كفاية كطاب النحو ودجسة الفتوى فلا يحرم عليه وان لم يأذن أصله (وان  
دخلوا) أي الكفار (بلدة لثنتين) الجهاد (على أهلها) أي يتعين على أهلها الدفع بما أمكنهم (والدفع  
مرتين) أي أحدهما ان يحمثل الحال اجتماعهم وتأهبهم للحرب فوجب الدفع على كل منهم بما يقدر عليه  
حتى على من لا يراه الجهاد بخوف غير وولد ومدن وعبد وأمرأة فهاقوة بلاد بمصر ويفتقر ذلك لهذا  
الخطب العظيم الذي لا سبيل لاهله وولدا بينهما أن يشاهم الكفار ولا يتكسبون من اجتماع وتأهب فن  
قصده كافر أو كفار وعلم أنه يقتل ان أخذه فعليه أن يدفع عن نفسه بما أمكن وان كان من لاجم أحده عليه  
لا متنازع الاستسلام لكافر (فرم) وإذا لم يتمكن تأهب لقتال وحوز أسرا وقتل فله قتال واستسلام ان  
علم أنه ان امتنع قتل وأمنت المرأة فاحتسب ان أخذت والاثنتين للجهاد فمن علم أو ظن أنه ان أخذ قتل عينا  
امتنع عليه الاستسلام كاسر آتقا ولأسروا مسلما يجب النهوض اليهم فورا على كل قادر خلاصه ان رجي  
ولو قال الكافر أطلق أسيرك وعلى كذا فأقلقه لزمه ولا يرجع به على الأسير الا ان أذن له في مفاداة  
فيرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع (و) تعين على (من دون مسافة قصر منها) أي من البلدة التي دخلوا  
فيها وان كان في أهلها كفاية لانهم في حكمهم وكذا من كان على مسافة اقصر ان لم يكف أهلها ومن  
بابهم فيصير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (وحرم) على من هو من أهل

(أقوله فرض كفاية)  
أي في كل سنة لا فرض  
عين والانتعط للعائش  
(أقوله على مسلم) أي  
أقوله تعالى - يا أيها  
الذين آمنوا اتقوا الذين  
يؤنكم من الكفار -  
نقلب به المؤمنين  
دون غيرهم فلا جهاد  
على كافر ولو ذميا لانه  
يبدل الجزية لنذبه عنه  
لا لنذبهنا اه ما خصا  
من حاشية الشيخ  
الباجوري مع الشرح

فرض الجهاد (انصراف عن صف) بعد التلاقي وإن غلب على ظنه أنه إذا ثبت قتل لعنه عليه السلام الفرار من الزحف من السبع الموبات ولودهب سلاحه وأمكن الرمي بالحجارة لم يجز له الانصراف على تناقض فيه ويجزم بعضهم بأنه إذا غلب ظن الهلاك بالثابت من غير نكاح فيهم وجب الفرار (إذا لم يزدوا) أي الكفار (على مثلين) الآية وحكمة وجوب مصارعة الضعف أن المسلم يقاتل على إحدى الحسينين الشهادة والفوز بالنيمة مع الأجور والكافر يقاتل على الفوز به. يناقضه أما إذا زادوا على المثلين كائنين وواحد عن مائة فيجوز الانصراف مطلقاً وحرم جمع مجتهدون الانصراف مطلقاً إذا بلغ المسلمون اثني عشر ألفاً خبر ابن يغلب اتنا عشر ألفاً من قلة وبه نصت الآية ويوجب بأن المراد من الحديث أن الغالب على هذا العدد الظفر فلا تعرض فيه حرمة فرار ولا لعدوها كما هو واضح وإنما يحرم الانصراف إن قاومهم الامتحرراً لقتال أو متحيزاً إلى فئة يستنجد بها على العدو ولو ببيعة (ورق ذراري كافر) ويصيدهم ولومسليين كاملين (بأسر) كما يرقى في مقهور حر في القهر أي يصيرون بنفس الأسر أرقاء لنا ويكونون كسائر أموال الغنيمة ودخل في الترابي الصبيان والمجانين والنسوان والاحتدائين وطغ غانم أو أنور أو سيده أمة في الغنيمة ولو قبل اختيار العواك لان فيها شبهة ملك ويعز علم التحريم لاجل حاله إن عذر لقرب اسلامه أو بعد محله عن العلماء (فرع) يحكم بإسلام غير بالغ ظاهره وأبنا وإتباعا لسانى المسلم ولو شاركه كافر في سيده وإتباعا لأحد أصوله وإن كان اسلامه قبل علوقه فلا يقرأ أحداهما بالكفر بعد البلوغ فهو مرتد من الآن (والامم) أو أمير (خيارى) أمير (كامل) يبالغ وعقل وذكورة وحيوة (بين) أربع خصال من (قتل) بضرب الرقبة لا غير (ومن) عليه بغضه سبيله (وفداء) بأسرى منا أموال فيخمس وجوباً أو بنحو سلاحنا ويقادى سلاحهم بأسرانا على الأوجه لا يمال (واسترقاق) فيفعل الإمام أو نائبه وجوباً لا يحظ للمسلمين بالجنادة ومن قتل أسيراً غير كامل لزمته قيمته أو كاملاً قبل التخيري في عزز فقط (واسلام كافر) كامل (بعد أسرى مصمم دمه) من القتل لغيره اصححيين أمرت أن تقتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ولم يذكرونا ماله لأنه لا يصح إذا اخبر الامم رقه ولا صار أولاده للعلم بإسلامهم تبعاله ولن كانوا يدار الحرب وأرقاء وإذا تبعوه في الاسلام وهم أسوار لم يرقوا لامتناع طروق على ما قرآن اسلامه حريته ومن ثم أجسوا على أن الحرف للمسلم لا يسي ولا يسترق أو أرقاء لم يتغير قيمتهم ومن ثم لم يملك حر في صغره ثم حكم بإسلامه تبعاً لاصله جارسه واسترقاقه وبقى الخيار في باقى لخصال السابقة من المن أو الفداء والرق ومحل جواز المغادة مع إرادة الإقامة في دار الكفر إن كان له ثم عشيرة يأمن معها على نفسه ودينه (واسلامه) قبله أي قبل أسرى بوضع أيدينا عليه (بمصمم دمه) أى نفساً عن كل مامر (ومالاً) أى جميعه بدارنا ودارهم وكذا فرقه الحر الصغير والمجنون عند النسي عن الاسترقاق لزوجته فإذا سبيت ولو به النحول أقطع نكاحه حالا وإذا سبي زوجان أو أحدهما انفسخ النكاح بينهما لما في خبر مسلم أنهم لما امتنعوا يوم أوطاس من وطء المسيبات المتزوجات نزل والمخصنات أى المتزوجات من النساء الامم لمسكت أيمانكم غرم الله تعالى المتزوجات للإماميات (فرع) لو ادعى أمير قدار قس اسلامه قبل أسره لم يقبل في الرق ويجعل مسلماً من الآن وبثبت بشاهد راسر اثنين ولو ادعى أسيرانه مسلم فإن أخذ من دار تصدق قيمته أو من دار الحرب فلا (وإذا أرق) الحرى (وعليه دين) لمسلم أودى (لم يسقط) وسقط إن كان لحرى ولو اقترض حرى من حرى أو غيره أو اشترى منه شيئاً ثم أسلم أو أحدهما لم يسقط لالتزامه بدفع محض لو تلف حرى على حرى شيئاً أو غصب منه فأسلم أو أسلم التلف فلا ضمان لأنه لم يلزم شيئاً يقدسى بدمه حكمه ولان الحرى لو تلف من مسلم أودى لربضنه فأولى مال الحرى (فرع) لو قهر حرى دانه أو سيده أو زوجته ملكه وارفع الدين والرق النكاح وإن كان

(قوله فيجوز الانصراف مطلقاً) أى غلب على الظن الهلاك أولاً (قوله إذا بلغ المسلمون اثني عشر ألفاً) أى كما كان ذلك في غزوة هوازن (قوله خبر ابن يغلب) قال قاتل مثل ذلك في غزوة حنين متحجراً فكره عليه الصلاة والسلام هذه المقالة فأزل الله تعالى - ويوم حنين إذ أجبتمكم - الآية وقد علم أن النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه لم يميزوا بل نصروا على صدوهم فأصبحوا ظاهرين اه (قوله ويثبت) أى الاسلام قبل الأسر الذى بثبوته يتنوع استرقاقه

المقهور كمالا وكذا ان كان العامر بعضا للمقهور ولكن ليس القاهر به مع مقهوره البعض لعقته عليه خلافا  
 لسمهودي (مهمة) قال شيخنا في شرح النهاج قد كثرت اختلاف الناس وتأليفهم في السراري والارواء  
 بل يبين من الروم والهند يد وحاصل معتقد مذهبنا فهم ان من لم يعلم كونه غنيمة لم يتخمس ولم قسم محل  
 شراؤه وسائر التصرفات فيه لاختلاف ان أسرته البائع له أو لا في أودى فانه لا يخمس عليه وهذا كثير  
 لاندرك فان تحقق أن أخذه مسلم نحو سرقة أو اختلاس لم يجز شراؤه الاعلى الوجه الضعيف انه لا يخمس  
 عليه فقول جمع المتقدمين ظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء السراري المجاول من الروم والهند  
 الا ان ينصب من يقسم القناتم ولا حيف يتعين حله على ما علم أن القانم له المسلمون وانه لم يسبق من أميرهم  
 قبل الاعتنا من أخذ شيأ فله لجواره عند الائمة الثلاثة وفي قول الشافعي لم يزعم الناج الفزاري أنه لا يلزم  
 الامام قسمة القناتم ولا تخمسها وله أن يحرم بعض الفاعين لكن رده المصنف وغيره بأنه مخالف للاجماع  
 وطريقه من وقع بيده غنيمة لم يخمس ردها لمستحق على ولا نقاضى كلال الفاتحة أي الذي لم يقع اليأس  
 من صاحبه والا كان ملك بيت المال فلم يه فيه حق الظفر به على المعتقد ومن ثم كان للمعتقد كاسر أن من  
 وصل له شيء يستحقه منه حله أخذه وان ظلم الباقون ثم الورع لم يدا لتسرى أن يشتري ثانيا من وكيل  
 بيت المال لان الغالب عدم التخمس واليأس من معرفة مالهما فيكون ملكا لبيت المال انتهى (تمت)  
 يقتضي رقيق حربي اذا هرب ثم أسلم ولو بعد الهدنة أو أسلم ثم هرب قبلها وان لم يهاجرونا لاعتكبه بأن أسلم  
 بعد هدنة ثم هرب فلا يصح لكن لا يرد الى سيده فان لم يمتقه باعه الامام من مسلم وأدفع لسيده قيمته من  
 مال الصالح واعتقه عن المسلمين والولا لهم وان أمانا بعد الهدنة وشرط رد من جاء منهم اليانا حذر  
 مكلف مسلما فان لم تكن له ثم عشيرة تحميه لم يرد والرد عليهم بطلبهم بالتخلية بينه وبين طالبه بلا جبار  
 على الرجوع مع طالبه وكذا لا يرد حربي ومجنون وصفا الاسلام أم لا امرأة وغنى أسلمنا أي لا يجوز ردهم  
 ولو لم نحو الأب اشغفهم ويغرمون لما يقب رقيق الرمة دون الحر المرند

### ( باب القضاء )

بالد أي الحكم بين الناس به والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى - وأن احكم بينهم بما أنزل الله - وقوله  
 - فاحكم بينهم بالقسط - واخبار تكبر الصححين اذا حكموا كم أي أراد الحكم فاجتهد ثم أصاب فله أجور  
 واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر وفي رواية بدل الاولى فله عشرة أجور قال في شرح مسلم أجمع المسلمون  
 على أن هذا في حاكم عالم مجتهد ما غيره فاقسم بجميع أحكامه وان وافق الصواب لان أصابته اتفاقية وصح  
 خبر القضاء ثلاثة قاض في الجنة وقاضيان في النار وفسر الاول بأنه من عرف الحق وقضى به والآخرا بمن  
 عرف وجارى الحكم ومن قضى على جهل وما جاء في التحذير عنه تكبر من جعل قاضيا عند ذبح بغير سكين  
 مجرول على عظم الخطأ فيه أو على من تكره له القضاء أو يحرم (هو) أي قبوله من متعددين صالحين له  
 (عرض) كفاية في الساحة بل أسمى فروض الكفايات حتى قال الغزالي انه أفضل من الجهاد فان امتنع  
 الصالحون له منه أعمو أماتولية الامام لاحدهم في اقليم ففرض عين عليه ثم على ذي شوكة ولا يجوز اخلاء  
 مساهة الهدوى عن قاض (فرع) لا بد من تولية من الامام أمأذونه ولوان تعين القضاء فان فقد الامام  
 فتولية أهل الحل والعقد في البلد أو بعضهم مع رضا الباقين ولو لا أهل جانب من البلد صح فيه دون  
 الآخر ومن صرح بالتولية وليتك أو قل ذلك القضاء ومن كسايتها عولت واعتمدت عليك فيه ويشترط  
 لقبول لفظا وكذا فورا في الحاضر وعند باوخ الخبر في غيره وقال جمع محققون الشرط عدم الرمد ومن توبن  
 في ناحية لزمه قبوله وكذا طلبه ولو ببذل مال وان خاف من نفسه الجبل فان لم يتعين فيها كره للفضول  
 القبول والطلب ان لم يمتنع الاضلل ويحرم طلبه بعزل صالح ولو مفضولا (وشرط قاض كونه أهلا للشهادات)  
 كلها بأن يكون مسلما مكافرا ذكره عدلا سمعا ولو باصالح بصيرا فلا يولى من ليس كذلك ولا أعنى

(قوله خلافا لسمهودي)

أي القائل بان له بيعه

هكذا يؤخذ من سياق

الشرح (قوله وصفا

الاسلام الخ) انما لم

يقول أسما لعدم صحة

اسلامهما اذا شرط

الاسلام بالابوغ والعقل

(قوله على أن هذا في

حاكم عالم الخ) عبارة

مر عن شرح مسلم في

حكم عالم أهل الحكم

ان أصاب فله أجور

باجتهاده واصابته

وان أخطأ فله أجر

باجتهاده في طلب الحق

(قوله أما تولية الامام

لاحدهم الخ) وأما إقناع

القضاء بين المتنازعين

ففرض عين على الامام

بنفسه أو نائبه واذا

ترافعا الى النائب فإقناع

القضاء بينهما فرض

عين عليه ولا يجوز له

الرفع اذا سكتان فيه

تسليط وتطويل نزاع



١ قوله وان أطلق التولية أى بأن لم يأخذ له فى الاستخلاف ولم ينهه عنه وقوله استخلف أى ولو بعهه وقوله فيما لا يقتدر عليه أى حاجته اليه دون ما يقتدر عليه ولو أطلق الاذن بأن لم يعمله فى الاذن فى الاستخلاف ولم يخص فيستخلف مطلقا وان خصه بنى لا يندم اه اونهه عن الاستخلاف لا يستخلف ويقتصر على ما يمكنه ان كانت توليته أكثر منه اه قوله مصححه من شرح المنهج بعض زيادة (فائدة) يجوز نصب أكثر من فاض بمحل كبلد وان لم يخص كلا منهم يمكن اوزمان أو نوع كالاموال أو النساء أو الفروج هذا ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف فى محل الاجتهاد اه فى شرح المنهج

وهو من يرى الشيع ولا يميز الصورة وان قربت بخلاف من يميزها اذا قربت بحيث يعرفها ولو بدكار ومن يد تأمل وان يجوز عن قراءة المکتوب واختير صحة ولا يلازمى (كفاية) لا يتم بنصب القضاء فلا يولى مغل ومغل نظر بكبراً ومريض (مجهولاً) فلا يصح تولية جاهل ومقلد وان حفظ مذهب امامه اجهزه عن ادراك غوامضه والمجتهد من يعرف بأحكام القرآن من العلم والخاص والمجمل والمبين والمطلق والمفيد والنص والظاهر والساخ والنسوخ والحكم والمنشأه وبأحكام السنن من التواتر وهو ما تعددت طرقه والآحاد وهو بخلافه والمصلح والما لى رسول الله ﷺ ويسى المرفوع أو الى الصحابي فقط ويسى للموقوف والمرسل وهو قول التابى قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا وبحال الرواة قوة أو ضعفاً وما تواترنا قوله وأجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عدالة ناقله وله الاكتفاء بتعديل امام عرف صحة مذهبه فى الجرح والتعديل ويقسم عند التعارض الخاص على العلم والمقتضى على المطلق والنص على الظاهر والحكم على المنشأه والناسخ والمتصل والقوى على مقابلها ولا تنحصر الاحكام فى خمسة آية ولا خبائفة حديث خلاها راعيهما بالقياس بأنواعه الثلاثة من الجلى وهو ما قطع فيه بنى اله رقى كقياس ضرب الواعد على تأقيفه أو المساوى وهو ما يعد فيه انتفاء الفارق كقياس احراق مال اليتيم على آكله أو الألدون هره ما لا يعد فيه انتفاء الفارق كقياس الترة على البدر فى الرابح بجامع الطام وباسان العرب لغة ونحوها وصرفاً وبأغنة وبأفوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم ولو فيها ينكلم فيه فقط للاختلافهم قال ابن الصلاح اجتمع ذلك كله انما هو شرط للمجتهد المطلق الذى يبقى فى جميع أبواب الفقه امام قائل لا يعدو مذهب امام خاص فليس عليه غير مرفة قواعد امامه وليراع فيها ما رعى له لائق فى قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمتد مع نصوص الشرع ومن لم يكن له عدول عن نص امامه كالا يجوز الاجتهاد مع النص اه (فانولى سلطان) ولو كافراً أو (نوشوك) غيره فى بلد بأن انحصرت قوتها فيه (غير أهل) للقضاء كخادم وجاهل وفاسق أى مع علمه بنقصه والابان ظن عدالة مثلاً ولو علم فسقه لم يوليه فظاهر كاجزم به شيخنا لا ينفذ حكمه وكذا لو زاد فسقه أو لركب مفسقا آخر على تردد فيه اه وجزم بعضهم بنفوذ توليته وان ولاه غير عالم نفسه وكبد وامرأة وأحمى (نفذ) ما فعله من التولية وان كان هناك مجتهد عدل على المتمد فينفذ قضاء من ولاه الضرورة وللتنصل مصالح الناس وان اخرج كذبون فيأذرك فى الفاسق وأطالوا وصوبه الزركشى قال شيخنا وما ذكر فى المقلد محله ان كان من مجتهد وانفتحت تولية المقلد ولومن غير ذى شوكه وكذا الفاسق فان كان هناك عدل اشترطت شوكه والا فلا كاجيد ذلك قول ابن الرفعة الحق أنه اذا لم يكن من يصلح للقضاء نفقت تولية غير الصالح قطعاً والأوجه ان قاضى الضرورة يقضى بعلمه ويحفظ مال اليتيم ويكتب لقاض آخر خلافاً للحضرى وصرح جرح متأخرون بان قاضى الضرورة يلزمه بيان مستنده فى سائر أحكامه ولا يقبل قوله حكمت بكذا من غير بيان مستنده فيه ولوطالب الخصم من القاضي الفاسق بنين الشهود التى ثبت بها الامر لزم القاضي بيانهم والا لم ينفذ حكمه (فرع) يندب للإمام اذا ولى قاضياً أن يأذن له فى الاستخلاف وان أطلق التولية استخلف فيها لا يقتدر عليه لا غيره فى الاصح (مهمة) يحكم القاضي باجتهاده ان كان مجتهداً أو اجتهاد مقلده ان كان مقلداً وقضية كلام الشيخين أن المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده وقال الماوردى وغيره يجوز لجمع ابن عبد السلام والاخرى وغيرهما بحمل الاول على من لم يمتد لرتبة الاجتهاد فى مذهب امامه وهو المقلد المصروف الذى لم يتأهل للنظر ولا الترجيح والثانى على من له أهلية لذلك وقول ابن الرفعة عن اصحاب أن الحاكم المقلد اذا بان حكمه على خلاف نص مقلده قض حكمة وواقعة النورى فى الروضة والسبكى وقال الفزلى لا ينفذ وقبعة الرافى بحثافى موضع وشيخنا فى بعض كتبه (فائدة) اذا عكس العلمى بمذهب لزمه موافقة والا لزمه المذهب بمذهب معين من الاربعة

لاغيرها ثم وان عمل بالاول الانتقال الى غيره بالكلية أوفى المسائل بسط أن لا يتقدم الرخص أن يأخذ من كل مذهب بالاسهل منه فيسقط به على الأوجه وفي الخادم عن بعض المختاطين الأولى لمن ابتلى بوسواس الأخذ بالأخف والرخص الثلاث زاد فيخرج عن الشرح وضده الأخذ بالأهل ثلاث يخرج عن الإباحة وأن لا يلتزم بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وفي فتاوى شيخنا من قلد إماما في مسألة لزمه أن يجري على قضية مذهبه في تلك المسئلة وجع ما يتعلق بها فيلزم من المحرف عن عين الكعبة وصلى الى جهة ما مقلدا لأبي حنيفة مثلا أن يسح في وضوئه من الرأس قدر الناصية وأن لا يسيل من يده بعد الوضوء دم وما أشبه ذلك والاكانت صلاته باطلة باتفاق المذهبين فليتقطن لذلك اه وواقفه العلامة عبدالله أبو مخرمة العدني وزاد فقال قدم رح بهذا الشرط الذي ذكرناه غير واحد من المحققين من أهل الأصول والفقه منهم ابن دقيق العيد والسبكي ونقله الاسنوي في التمهيد عن العراقي به قلت بل نقله الرافعي في العزيز عن القاضي حسين انتهى وقال شيخنا المحقق ابن زياد رحمه الله تعالى في فتاويه ان الذي فهمنا من أمثلتهم أن التركيب الفاضح إنما يمتنع اذا كان في قضية واحدة من أمثلتهم اذا وضوا ولمس تقليدا لأبي حنيفة واقتصد تقليدا للشافعي ثم صلى فصلا باطلة لاتفاق الامامين على بطلان ذلك وكذلك اذا وضوا ومس بلا شهوة تقليدا للإمام مالك ولم يدلك تقليدا لشافعي ثم صلى فصلا باطلة لاتفاق الامامين على بطلان طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب من قضيتين فالذي يظهر أن ذلك خير قاضح في التقليد كما اذا وضوا ومسح بعض رأسه ثم صلى الى الجهة تقليدا لأبي حنيفة فالذي يظهر صحة صلاته لان الامامين لم يتفقا على بطلان طهارته فان الخلاف فيها بحاله لا يقال اتفاقا على بطلان صلاته بل لا نقول هذا الاتفاق نشأ من التركيب من قضيتين والذي فهمناه أنه غير قاضح في التقليد ومثله ما اذا قلدا الامام أحد في أن العوراة السوءاتان وكان ترك المضمضة والاستنشاق أو التسمية لله يقول الامام أحد بوجود ذلك فالذي يظهر صحة صلاته اذ قلده في قدر العورة لانهما لم يتفقا على بطلان طهارته التي هي قضية واحدة ولا يقدح في ذلك اتفقهما على بطلان صلاته فانه تركيب من قضيتين وهو غير قاضح في التقليد كما يفهمه تمثيلهم وقد رأيت في فتاوى البلقيني ما يقتضي أن التركيب بين قضيتين غير قاضح انتهى لمخصصا (مختمه) بلزم محتاجا استفتاء عالم عدل عرف أهليته ثم ان وجدفتين فان اعتقد أحدهما أعلم تعين تقديمه قال في الروضة ليس لغت وعامل على مذهبنا في مسألة ذات وجهين أو قولين أن يتمدأ أحدهما بلانظر فيه باختلاف بل يبعث عن أرجحهما بنحو تأخره وان كانا لواحد انتهى (ويجوز تحكيم اثنين) ولومن غير خصومة كما في النكاح (رجلا أهلا لقضاء) أي من له أهلية القضاء المطلقة لافي خصوص تلك الواقعة فقط خلافا لجمع متأخرين ولومع وجود قاض أهل خلافا للروضة أما غير الأهل فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والاجاز ولو في النكاح وان كان ثم مجتهد كما جزم شيخنا في شرح المنهاج تبعه الشيخ زكريا لكن الذي أفتاه ان المحكم العدل لا يزوج الاعم فقد القاضي ولو غير أهل ولا يجوز تحكيم غير العدل مطلقا ولا يفيد حكم المحكم الإرضاء به لفظا لاسكتوا فاعتبر رضا الزوجين معا في النكاح نعم يكفي سكوت البكر اذا استؤذنت في التحكيم ولا يجوز التحكيم مع غيبة الولي ولو لم يمسأقه القصران كان ثم قاض خلافا لابن العباد لانه ينوب عن الغائب بخلاف المحكم ويجوز له أن يحكم بعلمه على الأوجه (وينزل الناضي) أي يحكم بانزاله بباوغي خبر العزل ولومن عدل (و) ينزل (نائبه) في عام أو خاص بأن يبلغه خبر عزل مستخلفه أو الامام لمستخلفه بأن أذن له أن يستخلف عن نفسه أو أطلق (لا) حل كون النائب تابيا (عن امام) في عام أو خاص أن قال للقاضي استخلف عني فلا ينزل بذلك وإنما انزل القاضي ونائبه (بجهره) أي بباوغي خبر العزل المفهوم من ينزل لا قبل بالوضه ذلك لعظم الضرر في نقض أفضيته لو انزل بخلاف الوكيل فانه ينزل من حين العزل ولو قبل باوغي خبره ومن علم عزله لم ينفذ حكمه

له الا ان يرضى بحكمه فيما يجوز التعكيم فيه وينزل أيضا كل منهما بأحد أمور (عزل نفسه) كالوكيل (وجنون) وانغماء وان قل منهما (وفسق) أي ينزل بفسق من لم يعلم موليه بفسقه الأصلي أو الزائد على ما كان حال توليته وإذا زالت هذه الأحوال لم تعد ولايته إلا بتولي جديدة في الأصح ويجوز للإمام عزل فاض لم يتعين بظهور خلل لا يقتضي انزاله ككثرة الشكاوى فيه وبأفضل منه وبصلحة كتسكين فتنة سواء أعزله بمثل أم بدونه وان لم يكن شيء من ذلك لم يحز عزله لانه عبث ولكن بنفذ العزل أما اذا تبين بأن لم يكن نعم من يصلح غيره فيحرم على موليه عزله ولا ينفذ وكذا عزله لنفسه حينئذ بخلافه في غيره هذه الحالة فينفذ عزله لنفسه وان لم يعلم موليه (ولا ينزل فاض بموت إمام) أعظم ولا ينافي له لعظم شدة الضرر بتعطيل الحوادث وخرج بالإمام القاضي فينزل نوابه بموته (ولا يقبل قول متول في غير محل ولايته) وهو خارج عمله (حكمه كذا) لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ فلا ينفذ إقراره وأخذ الزكشي من ظاهر كلامهم أنه ادأولى ببلد لم يتناول مزارعها وبساتينها فلو زوج وهو بأحد هاهنا هي بالبلد أو عكسه لم يصح بث قيل وفيه نظر قال شيخنا والنظر واضح بل الذي يتجه أنه ان علمت عادة بتبعية أو عدمها فذلك والا نجه ما ذكره اقتصارا على ما نصه عليه وأقهر قول المنهاج أنه في غير محل ولايته كمنزل أنه لا ينفذ منه في تصرف استباحه بالولاية كإيجار وقت نظره لقاضي وبيع ما يقيم وتقريري وظيفة قال شيخنا وهر ظاهر (ك) ما لا يقبل قول (مزول) بعد انزاله وحكم بعد مفارقة مجلس حكمه سمكت بكذا لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ فلا يقبل إقراره به ولا يقبل أيضا شهادة كل منهما بحكمه لانه يشهد بفعل نفسه الا ان شهد بحكم حاكم ولا يعلم القاضي أنه حكمه فتقبل شهادته ان لم يكن فاسقا فان علم القاضي أنه حكمه لم تقبل شهادته كالأوصرح به ويقبل قوله بمحل حكمه قبل عزله حكمت بكذا وان قال يعلمي لغيره على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساء هذا اقرب إلى المحصورات طوائف من أزواجهن قبل ان كان جهندا ولو في مذهب الإمامه ولا يجوز لقاضي أن يتبع حكم فاض قبله صالح للقضاء (وليسوا القاضي بين الخصمين) وجوباً في أكرامهما وان اختلفا شرفاً وجواب سلامتهما والنظر اليهما والاستماع للكلام وطولاً توجه والقيام فلا يخص أحدهما بشيء مما ذكره ولو سلم أحدهما انتظار الآخر ويغفر طول الفصل للضرورة أو ظاهره سلم ليعيجهما معا ولا يزوج معه وان شرف يعلم أو حرة والاولى أن يجلسهما بين يديه (فرع) لو أزدحم مدعون قدم الأسبق فالأسبق وجوباً كفت ومدت من فيقمن وجوباً يسبق فان استوا أو جهل سابق أقرع وقال شيخنا وظاهر أن طالب فرض العين مع ضيق الوقت يقدم كالمسافر ويستحب كون مجلسه الذي يقضى فيه فيصيحاً بارزاً ويكره أن يتخذ المسجد مجلساً للحكم صولته عن اللفظ وارتفاع الأصوات نعم ان اتفق عند جلوسه فيه قضية أو قضيتان فلا بأس بصلها (وحرم قبوله) أي القاضي (هدية من عادة له بها قبل ولاية) أو كان له عادة بها لكانه زاد في القبول أو الوصف (ان كان في محله) أي محل ولايته (وهديّة) (من له خصومة) عنده ومن أحسن منه بأنه سيخاصم وان اعتادها قبل ولايته لانها في الأخيرة تدعو إلى الميل اليه وفي الأولى سببها الولاية وقد صحت الأخبار الصحيحة بتحرير هديا العمال (والا) بان كان من عادته أنه يهدي إلى قبل الولاية ولو مرة فقط أو كان في غير محل ولايته أو لم يزد المهدي على عادته ولا خصومة له حاضرة ولا متريفة فيه (جاء) قبوله ولو جهز هاله مع رسوله وليس له محاكمة في جواز قبوله وجهان يرجح بعض شراح المنهاج الحرمة وعلم عمارته لا يحرم عليه قبولها في شرع عمله وان كان المهدي من أهل عمله مالم يستشتر بأنهما قدمت لخصومة ولو أهدى له بعد الحكم حرم القبول أيضاً ان كان مجازاة له أو الأفلأ كذا أطلقه بعض شراح المنهاج قال شيخنا ويتعين حله على مهندم أهدى إليه بعد الحكم وحيث حرم القبول والاخذ بملك ما أخذه فيرده مالكه ان وجد والافليت المال والكلدية الحب والنيافة وكذا الصدقة على الأوجه وجوز له السبكي في طبيعته قبول صدقة من لخصومة له ولعادة وخصه في تضفيره بما اذالم يعرف المتصدق أنه القاضي وبحت غيره

(قوله وفسق) وينزل  
أي مرض لا يرجى  
زواله وقد جهز معه عن  
الحكم من ل ومن  
ذلك العمى والصمم  
والنسيان ان أدخل  
باضط لوجود المتأني  
ولان القضاء عقداً ناز  
نم لو عي بعد سماع  
الهيئة وتعدبها ولم  
يحتمل لاشارة نفذ حكمه  
في تلك الواقعة اه  
مصحيحه ما يخص من  
شرح المنهج وحاشيته  
(قوله ككثرة  
الشكاوى) مثل ذلك  
ينظر اه

انقطع على أخذه لركاه قال شيخنا ويبقى تقييده بما ذكر وتردد السبكي في الوقف عليه من أهل عمله  
والنبي سبحانه وفي التفرغ عنه باسمه وشرطنا القبول كان كالمطالبة له و يصح إبراؤه عن دينه لا يشترط  
فيه قبول ويكره للقاضي حضور الويلمة التي خص بها وحده وقال جمع يحرم أوسع جماعة آخرون ولم يتخذ ذلك  
قبل الولاية بخلاف ما إذا لم يقصد بها خصوصا كالواحدة تحت الجيران أو العلماء وهونهم وألعم الناس قال  
في العباب يجوز لغيره القاضي أخذ هدية بسبب النكاح ان لم يشترط وكذا القاضي حيث جاره له الحضور ولم  
يشترط ولا طلب انتهى وفيه نظر (فتاوى) يجوز لمن لا رزقه في بيت المال ولا في غيره وهو غير متعين  
للقضاء وكان عمله مما يقابل بأجرة أن يقول لا أحكم بينكما إلا بأجرة أو رزق على مقاله جمع وقال آخرون  
يحرم وهو الاحوط لكن الأول أقرب (وقضى) القاضي وجوباً (حكماً) لنفسه أو غيره ان كان ذلك الحكم  
(بخلاف) نص (كتاب) أؤسرة أو من مقلد أو قيس جلي وهو ما قطع فيه بالحق الفرع للاصل (أو أجماع)  
ومنه ما خالف شرط الوقف قال السبكي وما خالف المذهب الاربعة كالمخالف للأجماع (أو مرجوح) من  
مذهب فيظهر القاضي بطلان ما خالف ما ذكر وان لم يرفع اليه بنحو نقضه أو بطلت (فتاوى) نقل العراقي  
وابن الصلاح الاجماع على أنه لا يجوز الحكم بخلاف الراجع في المذهب وصرح السبكي بذلك في مواضع من  
فتاويه وأما وجعل ذلك من الحكم بخلاف ما أنزل الله لأن الله تعالى أوجب على المجتهدين أن يأخذوا  
بالراجح وأوجب دلي غيرهم فتأيدهم فيما يجب عليهم العمل به ونقل الجلال البلقي عن والده أنه كان يفتي  
أن الحاكم اذا حكم غيراً صحيح من مذهبه نقض وقال البرهان ابن ظهيرة وقضيت حاله هذه أنه لا فرق  
بين أن يعضده اختيار بعض المتأخرين أو بحث (فتاوى ثان) اعلم أن المعتد في المذهب للحكم وانتهى  
ما اتفق عليه الشيخان فاجزم الزوي قال القاضي فارسي لا أكثره لا علم فالأدور قال شيخنا هذا ما أطلق  
عليه محققو المتأخرين والذي أوصى باعتاده مشايخنا وقال السموهوى مارال مشايخنا يوصوننا بالافتاء  
بما عليه الشيخان وأن تعرض عن أكثر ما خولف به وقال شيخنا ابنز يوجب علينا في الغالب ما رجحه  
الشيخان وان نقل عن أكثرين خلافه (ولا يقضى) القاضي أى لا يجوز له القضاء (بخلاف علمه) وان  
قامت به يته كما اذا شهدت برق أو نكاح أو له من علم حريته أو يثبتها أو عدم ملكه لأنه قاطع بطلان  
الحكم به حينئذ والحكم بالباطل محرم (ويقضى) أى القاضي ولو قاضى ضرورة على الأوجه (بعله) ان شاء  
أى بطلته المؤكد التي يجوز له الشهادة مستندا اليه وان استفاد قبل ولايته نعم لا يقضى به في حدود أو تميز  
فقهه على كذا زنا أو سرقة أو شرب لندب الستر في أسبابها أو أمانه وداد الأديين فيقضيه فيها سواء المال  
والقود وحداً والكفوف وإذا حكم عليه لا بد أن يصرح بمسئد فيقول علمت أن له عليك ما دأته وقضيت أو  
حكمت عليك بعلى فان ترك أحد هذين الظنين لم ينفذ حكمه كقوله الماوردى وقبوه (ولا) يقضى لنفسه  
(ولا) لبعض من أصله وفرعه ولا لغيره في الشترك ويقضى لكل منهم غيره من أمام وقضى آخر ولو تابنا  
عنه دفعا للتممة (ولو رأى قاض) وكذا شاهد (ورفعها حكمه) أو شهادته (لم يصح له) في قضاء حكم ولا  
أداء شهادة (حتى يتذكر) ما حكم أو شهادته لا مكان التزوير ومثابته الخط ولا يكفي تذكره أن هذا خطه  
فقط ورفعه واجدان كان الحكم والشهادة مكتوبين في ورقة مصونة عندها ووثق بأنه خطه ولم يدخل فيه  
ريبة أنه يعمل له (أو أى الشخص) حاتف على استحقاق حق له على غيره أو أداته غيره (اعتادا) على  
إخبار عدل (وعلى خط) نفسه على المعتد وعلى خط مأذونه ووكيله وشره (وموره) ان وثق بأمانته  
بأن علم منه أنه لا يتبادل في شيء من حقوق الناس اعتضادا بالقرينة (فتاوى) والقضاء الحاصل على أصل  
كاذب ينفذ ظاهراً لا باطناً فلا يعمل على ما ولا عكسه فلو حكم بشاهد زور ظاهر العدالة لم يحصل بحكمه الحفل  
باطناً سواء المال والنكاح أما الترتيب على أصله دق فينفذ القضاء فيه باطناً أيضاً قطعاً وجاء في الخبر أمرت

(قوله) ويلقى تقييده  
بما ذكر (أى) ما إذا لم  
يعرف المذكر أن الأخذ  
هو القاضي وهذا حيث  
لم يتعين الدفع اليه  
وعبارة م ر والزيادة  
والهبة كالمطالبة وكذا  
الصدقة كقوله شيخنا  
والزكاة كذلك كما قاله  
بعض المتأخرين إن لم  
يتعين الدفع اليه  
والعبرة بان كانت مما  
تقابل بأجر: حكمها  
كالمطالبة لا فلا كما بحث  
بعض المتأخرين اه  
(قوله) في حدود أو  
تعزيز (أى) أما المال  
كل كاهة والكفارة  
فيقضيه فيها بعله  
كباقي حقوق الله المالية  
(قوله) ولا يقضى لنفسه  
أولى منه عبارة ولا ينفذ  
حكمه لنفسه لأنه من  
خصائصه عليه الصلاة  
والسلام نعم يجوز له  
تعزيز من أساء الأدب  
عليه فيما يتعلق بأحكامه  
كقوله حكمت بالجور  
ونحو ذلك

أن أحدكم باظهار الله يتولى السرار وفي شرح المتناج شيوخنا ويلزم المرأة المحكوم عليها بكساح كاذب  
 الحرب بل والآن قد مدت عليه كالمائل على البضع ولا نظر لكونه يستند لإباحة فان أكرهت فلا إثم  
 (والقضاء على غائب) عن البلد وإن كان في غير عمله أو عن المجلس يتوار وتغرز (جائز) في غير عرق بآله  
 تعالى (إن كان المتع حجة ولم يقل هو) أي العائب (مقر) بالخبر بل ادعى بجوده وأنه لم يزل تسليمه له الآن  
 وأنه مطالب بذلك فان قال هو مقر وأنا أقوم الحجة استظهار اغتفر أن ينسكروا وليكتب بها القاضي القاضي  
 لهذا الغائب لم تسمع حجة تصريحه بالنفي لسماحه إذ لا فائدة فيها مع الإقرار نعم لو كان للغائب مال حاضر  
 وأقام البيعة على دينه لا يكتب القاضي به إلى الحاكم بل يدعى عليه بل ليوفيه منه قسمه وإن قال هو قسم  
 أيضا أن أطلق (ووجب) أن كانت الدعوى بدني أو عين أو وصحة عقد أو إبراء كمن أقال العائب على مدين  
 له حاضر فادعى إبراءه (تحليفه) أي الذي بين الاستظهار إن لم يكن العائب متواريا ولا متغرز (بعد) إمامة  
 (بينة أن الحق) في الصورة الأولى ثابت (في ذمت) إلى الآن احتياطاً للمحكوم عليه لأنه لو حضر لم يما دعى  
 بما يبره \* ويشترط مع ذلك أن يقول أنه لم يزل تسليمه له وأنه لا يعلم في شهوده قدما كفسق وعداؤه  
 قال شيخنا في شرح المتناج وظاهر كما قال البلقي أن هذا لا يأتي في الدعوى عين بل يحلف فيها على  
 ما يليق بها وكذا انحوا الإبراء ما لو كان الغائب متواريا أو متغززا فادعى عليه ما لا يبين لتقديرها قال بعضهم  
 لو كان الغائب وكيل حاضر لم يكن قضاء على غائب بل يجب بين (كالمواضي) شخص (على) نحو (ص) في  
 الأولى له (وميت) ليس له وارث خاص حاضر فانه يحلف لخاص أمالو كان لنحو الصبي ولما خاص وأوليت  
 وارث خاص حاضر كامل اعتبر في وجوب التحليف عليه فان سكنت عن طلبها لجل عرقها الحكم كمن أن لم  
 يطلب إقصى عليه بدونها (فرع) لو ادعى وكيل الغائب على غائب أو نحو صبي أو ميت فلا تحليف بل يحكم  
 بالبيعة لأن الوكيل لا يتصور حلفه على استحقاقه ولا على أن موكله يستحقه ولو وقف الأمر على حضور الموكل  
 لتعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء ولو حضر الغائب وقال للوكيل أرايت موكلك أووفيته فأخر الطلب إلى  
 حضوره ليحلف لي أنه ما أرايت لم يجب وأمر بالتسليم يثبت الإبراء بصدان كان له به حجة لأنه لو وقف  
 لتعذر الاستيفاء بالوكلاء نعم له تحليف الوكيل إذا ادعى عليه علمه بنحو الإبراء أنه لا يعلم أن موكله أبرأه مثلا  
 لصحة هذه الدعوى عليه (وإذا ثبت) عندنا كم (مال على الغائب أو الميت) وحكمه (وله مال) حاضر في عمله  
 أو دين ثابت على حاضر في عمله (قضاء) الحاكم منه إذا طلبه المدين لأن الحاكم يقوم بمقامه ولو باع قاض مال  
 غائب في دينه فقدم وأقال الدين باثبات إيفائه أو بنحو فسق شاسد استمر من انظم ما أخذه وبطل البيع  
 للدين على الأوجه خلافا للروايات (والا) يكن له مال في عمله ويحكم (فان سأل المدين إنهاء الحال إلى قاضي  
 بلد الغائب أبيه) وجوب وان كان المكتوب إليه قاضي ضرورة مسارعة بقضاء حقه (فينهى إليه سماع  
 بيته) ثم إن عدلها لم يحتم المكتوب إليه إلى تعديلها والاحتجاج إليه (ليحكم) بها ثم يستوفى الحق) وخرج  
 بها عمله فلا يكتب به لأنه شاهد الآن لا قاض ذكره في العدة وخالفه السرخسي واعتد به البلقي لأن عمله  
 كقيام البيعة وله على الإجابة أن يكتب بسماع شاهد واحد ويسمع المكتوب إليه شاهدا آخر ويحلف ويحكم  
 له (أو) ينهى إليه (حكما) أن حكم (ليستوفى) الحق لأن الحاجة تدعو إلى ذلك (والانتهاء أن يشهد) ذكرين  
 (عدلين بذلك) أي بما جرى عنده من ثبوت أو حكم ولا يكفي غير عدلين ولو في مال أو هلال رمضان  
 وبسحب كتابه بذكره في ما يميز به المحكوم عليه من اسم أو ثوب أو أسماء الشهود وتاريخه والانتهاء  
 بالحكم من الحاكم يضي مع قرب المسافة ويصدها وسماع البيعة لا يقبل إلا فوق مسافة العدوى إذ يسهل  
 احضارها مع القرب وهي التي يرجع منها مبكرا إلى عمله إياها فلا تقصر احضار البيعة مع القرب بنحو مرض  
 قبل الانتهاء (فرع) قال القاضي وأقره لو حضر الترمي وامتنع من بيع ماله الغائب لوفاء دينه عند

(قوله وسماع البيعة)  
 لا يقبل إلا فوق مسافة  
 العدوى الخ وقيل  
 الصبرة بمسافة القصر  
 لأن الشارع اهتبرها  
 في مواضع فادونها في  
 حكم الحاضر والأظهر  
 جواز القضاء على غائب  
 في عقوبة الأدعي  
 قصاص وحد قذف  
 والأظهر منه في حد  
 الله تعالى أو تعزيره  
 لأن حق الله تعالى متى  
 على المسامحة والبراء  
 لاستغناؤه تعالى بخلاف  
 حتى الأدعي فانه متى  
 على التصديق للاحتياج  
 اه باختصار

الطلب ساع قاضي به قضاء الدين وان لم يكن المال بمحل ولايته وكذا ان غاب بمحل ولايته كاذكره  
 التاج السكي والغزوي وقالوا بخلاف ما لو كان بغير محل ولايته لانه لا يمكن نيابته عنه في وفاة الدين حينئذ  
 \* وحاصل كلامهما جواز البيع اذا كان هو اودله في محل ولايته ومنعه اذا خرج عنها (مهمة) لو غلب انسان  
 من غير وكيل وله مال حاضر فاقضى الى الحاكم انه ان لم يبعه اختل معظمه لزمه يبعه ان معين طريقا لسلامته  
 وقدمه سرح الاحباب بأن القاضي انما يسلط على أموال الغائبين اذا أشرفت على الضياع أو مست الحاجة اليها  
 في استيفاء حقوق ثبتت على الغائب وقالوا ثم في الضياع تفصيل فان امتدت الغيبة وعسرت المراجعة قبل وقوع  
 الضياع ساع التصرف وليس من الضياع اختلال لا يؤدي لتلف المظلم ولم يكن ساريا لاستماع بيع مال له تب  
 لخرده المصلحة والاختلال المؤدى لتلف المظلم ضياع نعم الحيوان يباع لغير طريق اختلال اليه حرمة الروح  
 ولانه يباع على مالكه بحضرته ادا لم ينفق عليه ولو نهي عن التصرف في ماله استمتع بالحيوان (فرع)  
 بحبس الحاكم الآتي اذا وجدته انتظارا لسيده فان أبطل سيده باعمالها كم وحفظ عنه فاذلجاء سيده فليس  
 له غير الثمن (باب الدعوى والبنات)

(قوله بخلاف الذي)

أى فصح الدعوى

منه وعليه لانه ما تزم

لاحكامنا (قوله ولا يجوز

للمستحق الاستقلال

الخ) فلو خاف واستقل

بها وقنع الموقر على

نقص دون حد

القذف نعم قال

الماردي وصرح به

شارحنا من وجبه

التعريض أو حدة

قذف وكان في بادية

بعيدة عن السلطان

كان له استيفاءه اه

الدعوى لغة الطلب وألفها للتأنيث وشرعا اخبار عن وجوب حق على غيره عندنا كم وجعها دعاوى بفتح  
 الواو وكسرهما كفتاوى والبنية الشهود سواها لانهم يبين الحق وجعو الاختلاف أو اعوهم وبه والاصل  
 فيها خبر الصحاحين ولو بعل الساس بدعواهم لادعى أناس دماء رجال وأمواهم ولكن الميكن على المدعى  
 عليه وفي رواية البينة على المدعى واليمين على من أنكر (المدعى من خالف قوله الظاهر) وهو براءة التهمة  
 (والمدعى عليه من وافقه) أى الظاهر \* وشرطهما تكليف والزام للاحكام فليس الحر في ملزمنا للاحكام  
 بخلاف الذي ثم ان كان لدعوى قود أو حدة قذف أو تعزير وجب رفعها الى القاضي ولا يجوز للمستحق  
 الاستقلال باستيفائها لعظم الخطر فيها وكذا سائر العقود والقسوخ كالنكاح والرجعة وعيب النكاح والبيع  
 واستثنى الماردي من بعد عن السلطان فله استيفاء حدة قذف وتعزير (وله) أى الشخص (بلا) خوف  
 (فتنة) عليه أو على غيره (أخذ ماله) استقلالاً للضرورة (من) مال مدعى له مقر (عاطل) به أو واجده  
 أو متوار أو متعزير وان كان على الجاحدينية أوجبا اقراره أو رفعه للقاضي لاذنه <sup>على الله</sup> لهند لما شكت  
 اليه شح في سفيان أن تأخذ ما يكفيها ووجهها بالمعروف والرفع للقاضي مشقة ومؤنة واعيا بحوره الاخذ  
 من جنس حقه ثم عند تعذر جنسه بأخذ غيره ويعين في أخذ غير الجنس تقديم النقد على غيره ثم ان كان  
 المأخوذ من جنس ماله يملكه فيه بدلا عن حقه فان كان من غير جنسه فيبيعه الظاهر نفسه أو مأذونه  
 لاغير لنفسه اتفاقا ولا يجوز له امتناع تولى الطرفين ولتهمة هذا ان لم يتيسر على القاضي به لعدم علمه  
 ولا يذنه أو مع أحدهما لكنه يحتاج لمؤنة ومشقة والاضطرار لاذنه ولا يبيعه الا بتفاد البلد (ثم ان كان جنس  
 حقه يملكه) والا شترى جنس حقه وملكه ولو كان المدعى محجورا عليه فليس أوميتا وعليه دين لم يأخذ  
 الا قدر حصة بالفسار بة ان علمها والاحتياط وله الاخذ من مال غريم غريمه ان لم يظفر بمال الغريم ويحدد  
 غريم الغريم أو ما طلوا الاجاز الاختفرا وجزله كسر باب أقفل وحب جدار للدين ان تعين طريقا لوصول  
 الى الاخفونان كان مع يئنة فلا يضمنه كالمائل وان خاف فتنة أى مفسدة تفضى الى محرم كأخذ ماله لو اطاع  
 عليه وجب الرضا الى القاضي أو نحوه لتمكنه من الخلاص به ولو كان الدين على غير متمتع من الاداء طالبه  
 ليؤدى ما عليه فلا يعمل بأخذ شيء له لان له دفع من أى ماله شاء فان أخذ شيئا لزمه رده وضمنه ان تلف ماله  
 يوجد بشرط التقاص (فرع) له استبعاد دينه على آخر جاحده بشهود دين آخره عليه قضى من غير علمهم  
 وله يحدد من يحدده اذا كان له على الجاحد مثل ماله عليه أو أكثر فيحصل التقاص للضرورة فان كان له  
 دون المالاخر عليه يحدد من حقه بقدره (وشرط للدعوى) أى لصحتها حتى تسمع وتحوج الى جواب

(يقدر) خاص أو مفشوش (أو دين) مثل أو متقوم (ذكر جنس) من ذهب أو فضة (ونوع) وهو متوسكر  
 أن اختلف بها غرض (وقدر) كآلة درهم فضة خالصة أو مفشوشة أخرى طلبة بها الآن لأن شرط الدعوى  
 أن تكون معلومة وماعلم وزنه كالمدينار لا يشترط التعرض لوزنه ولا يشترط ذكر القيمة في الغشوش ولا  
 تسمع دعوى دائن مفلس ثبت غلته أنه وجد مالا حتى يبين سببه كالث و اكتساب وقدره (و) في الدعوى  
 (بين) تنفذ بالصفات كحبوب وحيوان ذكر (صفة) بأن يصفها المدعي بصفات سلم ولا يجب ذكر  
 القيمة فإن تأقت العين وهي متقومة يجب ذكر القيمة مع الجنس كعبد قيمته كذا (و) في الدعوى  
 (بقرار) ذكر (جهة) وحجة (وحسد) أربعة فلا يكفي ذكر ثلاثة منها إذا لم يعلم الأربعة فإن علم بواحد  
 منها كفى بل لو أغتت شهرته عن تحديد له لم يجب (و) في الدعوى (بتكاح) على امرأة ذكر -  
 وشروطه منها من نحو (وليّة) وشاهدین عدول) ورواها أن شرط بأن كانت غير مجبرة فلا يكفي فيه  
 الإطلاق فإن كانت الزوجة أمة يجب ذكر الهج من ماهرة وخوف العنت وإنه ليس تحت حرة (و)  
 في الدعوى (بهدن مالى) كبيع وبة ذكر محته ولا يحتاج إلى تفصيل كما في النكاح لأنه أسوط حكمائه  
 (وتلفو) الدعوى (بناقص) فلا يطلب من المدعي عليه جوابها (كشهادة خالفت) الدعوى كان ادعى  
 ملكا بسبب فذكر الشاهد سببا آخر فلا تسمع لما افتأ الدعوى \* وقضية أنه لو أعادها على وفق الدعوى  
 قبلت و به صرح الحضرمي واقتضاء كلام غيره ولا تبطل الدعوى بقوله شهودى فسقة أو مبطون فله إقامة  
 بينة أخرى والحلف (ومن قامت عليه بينة) يحق (ليس له تحليف المدعي) على استحقاق ما ادّعى يحق  
 لأنه تكليف حجة بدعيّة فهو كاطعن في الشهود نعم له تحليف المدين مع البينة باساره لجواز أن له مالا باطنا  
 ولو ادعى خصمه مسقطه كآداء له أو إبراء منه أو شرائه منه فيحلف على نفى ما ادّعى الخصم لا حنبل  
 ما يدينه وكذا لو ادعى خصمه عليه عليه بفسق شاهده أو كذبه ولا يتوجه حلف على شاهده وأقضى ادعى  
 كذبه قطعا لأنه يؤدي إلى فساد عام ولو نكل عن هذه البينة حلف المدعي عليه وبطلت الشهادة (و) إذا  
 طلب الإمهال من قامت عليه بينة (أمهله) القاضي وجوبا لكن بكفيل والاقبال ترسم عليه أن يخيفه به  
 (ثلاثا) من الأليم (لأنه يدفع) من نحو آداء أو إبراء وممكن من سفره ليحضره إن لم يزد المدة على الثلاث  
 لأنها لا يعظم الضرر فيها (ولو ادعى بقرق بالغ) عاقل مجبول النسب (فقال أنا حر أصالة) ولم يكن قد أقر له بالملك  
 قبل وهو رشيد (حلف) فيصدق بيمينه وإن استخذه قبل إنكاره ويجوز عليه البيع مرارا أو تداوله  
 الأبدى لموافقة الأصل وهو الحرية ومن ثم قدمت بينة الرق على بينة الحرية لأن الأولى مهابة يادة علم بتملها  
 عن الأصل وخروج قولي أصالة مألوقا اعتقتي أو أعتقتي من باعني لك فلا يصدق الا بينة وإذا ثبت حريته  
 الأصلية بقوله رجع مشترى على باعه فتمنه وإن أقر له بالملك لأنه بناء على ظاهر اليد (أو) ادعى بقرق (مسي)  
 أو مجنون كبير (ليس في يده) وكذا بصاحب اليد (لم يصدق إلا بحجة) من بينة أو علم قاض أو يمين مردودة  
 لأن الأصل عدم الملك فلا تكن لصي يده أو بيد غيره وصدقه صاحب اليد حلف لخطر شأن الحرية مالم  
 يعرف قطعه ولا أنكره إذا بلغ لأن اليد حجة فإن عرف قطعه لم يصدق الا بينة (فرع) لا تسمع الدعوى  
 بدین - وجب إذا يتعلق بها الزام ولا مطالبة في الحال - ويسم قول البايع والمبيع وقت وكذا بينة أن لم  
 يصرح حال البيع بملكه والاسمعت دعواه لتحليف المشتري أنه باعه وهو ملكه

(قوله أنه) أى المفلس  
 وجد مالا أى فيتمين  
 عليه وفاء الدين منه  
 (قوله) يجب ذكر  
 الهجز ولا بد إذا كان  
 سفيا أو عبدا من قوله  
 ثبت كنهها بالذنوبى أو  
 مالك ولا يشترط تعيين  
 الولي والشاهدين  
 والدعوى على المرأة  
 تكون على يديها الجهر  
 بناء على حجة إقرارها  
 به وهو الأصح اهـ

(فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به) (إذا أقر المدعي عليه ثبت الحق) بلا حكم (وإن سكنت عن  
 الجواب أمره القاضي به) وإن لم يسأل المدعي (فإن سكنت حكمته) فتعرض عليه اليمين (فإن سكنت)  
 أيضا ولم يظهر سببه (فإن كل) فيحلف المدعي وإن أنكر اشترط أن ينكر ما ادعى عليه وأجزائه أن يجزأ  
 (فإن ادعى عليه) عشرة مثلا (لم يكف) في الجواب (لأنه من العشرة) حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف

ان توجهت لعين عليه لان مدعيها مدع لكل جزء منها فلا بد أن يطابق الانكار والعين دعواه فان حلف  
 عن في العشرة واقصر عليه فناكل عما دونها فيحلف المدعي على استحقاق ماديون العشرة وبأخذه  
 لان الشكول عن العين كالأقرار (أو) ادعى (مالمضا لسبب) كأقرضتك كذا (كفاء) في الجواب  
 (لا تستحق) أنت (على شياً) ولا يلزمي تسليم شئ اليك ولو اعترف به وادعى مسقطا طوب بالينة ولو ادعى  
 عليه ودعة فلا يكفي في الجواب لا يلزمي التسليم بل لا تستحق على شياً ويحلف كما أجاب ليطابق الحلف  
 الجواب ولو ادعى عليه مالا فأنكر وطلب منه العين فقال لأحلف وأعطى المال لم يلزمه قبوله من غير  
 إقرار وله تحليف (فروع) ادعى عينا فقال ليست لي أو هي لرجل لا عرفه أولاً بنى الطفل أو وقف على  
 الفقراء أو مسجد كذا وهو خاطفه فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة عنه ولا تنزع الدين منه بل يحلف  
 ادعى أنه لا يلزم التسليم للعين رجا أن يقر أو ينكل فيحلف المدعي وتثبت العين في الأولين والبديل  
 للحيلولة في البقية أو يقيم المدعي يده أهله ولو أصر المدعي عليه على سكوت عن جواب للدعوى فناكل  
 إن حكم القاضي بشكوله (وإذا ادعى) أي اثنان أي كل منهما (شياً في يد ثالث) لم يستدع إلى أحدهما قبل  
 البينة ولا بعدها (وأما) أي كل منهما (بينة) به (سقطتا) لتهارضا ولا مرجع فكل كما لا يئنه فان  
 أقروا وليد لاحدهما قبل البينة أو بهداه رجعت يده (أو) ادعى شياً (بيدها) وأقاما يمينتين (فهو لم) إد  
 ليس أحدهما أولى به من الآخر أما إذا لم يكن بيد أحد وشهدت بينة كل به بالكل فيجعل بينهما ومحل  
 النساق أو دفع تعارض حيث لم يميز أحدهما يرجع والاقدم وهو بيان نقل الملك ثم اليده فيلزم الأولى  
 أخرجه أو انتقله منه ثم شاهدان مثلاً على شاهد و بين ثم سبق ملك أحدهما بذكر زمن أو بيان أنه  
 ولد في ملكه مثلاً ثم يذ كرسب الملك (أو) ادعى شياً (بيدها) تصرفاً أو اسماً كما (قدمت يده)  
 من غير بين وإن تأخر لم يضرها أو كانت شاهداً وبينما وبينه الخارج شاهدين أو لم يبين سبب الملك من  
 شراء وغيره ترجيحاً لبينة صاحب اليد يده ويسمى الداخل وإن حكم بالاولى قبل قيام الثانية أو يثبت بينة  
 الخارج سبب الملك ثم لو شهدت بينة الخارج بأنه اشتراه منه أو من ياتمه مثلاً قدمت لبطلان اليد حينئذ ولو  
 أقام الخارج بينة بأن الداخل أقبله الملك قدمت ولم تنفعه بينة الملك إلا أن ذكرت انتقالاً يمكن من المفرة اليه  
 (هذا) إن أقام بعد بينة الخارج بخلاف ما لو أقامها قبلها لأنها إنما تسمى بعدها لان الأصل في جانيه العين  
 فلا يبدل عنها مادامت كافية (فروع) لو أقر يده بينة ثم أقام بينة بملكه مستنداً إلى ما قبل إزالة يده  
 واعتبر بنية شهوده أو جواه بهم سمعت وقدمت إذ لم تزل لإلزام المدعى وقد ظهرت فينقض القضاء  
 لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال الداخل بل هو ملكي وأقاما يمينتين بما قال أقدم الخارج  
 لزادة علم بينة بانتقال الملك وكذا قدمت بينة لو شهدت أنه ملكه وإنما أودعه أو آخروه أو غاربه للداخل  
 وأنه غصب أو باعه منه وأطاعت بينة الداخل ولو تداعيا دابة أو أرضاً أو داراً لأحدهما متاع فيها أو الحبل  
 والزرع قدمت بينة على البينة الشاهدة بالملك المطلق لا لفراذه بالاتماع فاليد له فان اختص المتاع ببيت  
 فاليد فيه فقط ولو اختلف الزوجان في أمتة البنت ولو بعد النكاح ولا بينة ولا اختصاص لاحدهما يبدل لكل  
 تخليف الآخر فإذا حلفا جعل بينهما وإن صلح لاحدهما فقط أو حلف أحدهما قضى له كما لو اختص باليد  
 وحلف (وترجع) البينة (بترجى سابق) فلو شهدت البينة لأحد المنصرين في عين يدهما أو يد ثالث  
 أو لا يبدل بملكه من سنة إلى الآن وشهدت بينة أخرى لآخر بملك لمن أكثر من سنة إلى الآن كسنتين  
 وترجع بينة ذي الأكر لانها تثبت الملك في وقت لا تعارضها فيه الأخرى ولصاحب الترجع السابق أجرة  
 وزيادة حادثة من يوم ملكه بالشهادة لانها فوائد ملكه وإذا كان لصاحب متأخرة الترجع بدمعهم أنها  
 عادية قدمت على الأصح ولو ادعى في عين يده غيره أنه اشتراها من زيد من منذ سنتين فأقام الداخل بينة

(قوله أو يقيم المدعي)  
 (الح) أي هو غير من  
 أراد سلامته في العين  
 أقام البينة وإن شقت  
 عليه البينة فعليه العين  
 (قاعدة) العين في  
 الأنبات على البينة مطلقاً  
 وفي الثاني كذلك إن  
 كان على نفي فعل نفسه  
 أو عبده أو دابته اللذين  
 في يده وإن لم يكونا  
 ملكه ولا فعل نفي  
 العلم (قوله وإن تأخر  
 تاريخها) أي تاريخ  
 بينة من الشئ يسده  
 امساكاً ومن الشئ  
 يسده تصرفاً



أنه اشتراها من زيد من منسنة قدمت بينة الخلع لرجلها أن ثبت أن يد الداخل عادية بشرائه من زيد مال ملكه عنه ولو اتحد تاريخهما وأطلقت أو أحدهما قدم ذواليد ولو شهدت بينة ملك أسس ولم تتعرض للعالم لم قسم كما لا تسمع دعواه بذلك حتى تقول ولم يزل ملكه أو لانه لم يزل أو تبين سببه كأن تقول اشتراها من خصمه أو أقره به أسس لأن دعوى الملك السابق لا تسمع فكذا البينة ولو قال من يده عين اشتريتها من فلان من منذ شهر وأقام به بينة فقالت زوجة البايع منه هي ملكي تعوضها منه من منذ شهرين وأقامت به بينة فلان ثبت أنها بيد الزوج حال التمتع وحكم بها لها والاعتق يدين من يده الآن (و) ترجع (بشاهدين) وشاهد وإمرأتين وأربع نسوة فيما يقبلن فيه (على شاهد مع عين) لا لاجتماع على قبول من ذكر دون الشاهد والعين (لا) ترجع (بزائدة) نحو عدلة أو عدد (شهود) بل تعارضان لأن ما قدره الشرع لا يعتقب بالزيادة والنقص ولا برجلين على رجل وإمرأتين ولا على أربع نسوة (ولا) بينة (مؤرخة على) بينة (مطلقة) لم تتعرض لزمان الملك حيث لا يد لأحدهما واستويا في أن لكل شاهدين ولم تبين الثالثة سبب الملك فتعارضان نعم لو شهدت إحداها بدين والآخرى بالإبراء رجحت بينة الإبراء لأنها إما تكون بعد الرجوع والاصل عدم تعدد الدين ولو شهدت بينة بألف وبينت بألفين يجب ألفان ولو ثبت إقرار زيد بدين فأثبت زيد إقراره بأنه لا شيء عليه لم يؤثر إلا احتمال حدوث الدين بعد (فروع) لو أقام بينة ذلك دابة أو شجرة من غير تعرض لملك سابق تاريخ لم يستحق ثمة ظاهرة ولولا منفصلا عند الشهادة ويستحق الحمل والتمر غير الظاهر عندها تبعا للأدم والاصل فإذا تعرضت لملك سابق على حدوث ما ذكر فيستحق ولو اشترى شيئا فأخذ منه بحجة غير إقرار رجوع على بائعه الذي لم يصدقه ولا أقام بينة بأنه اشتراه من المدهي ولو بعد الحكم به بالتمن بخلاف ما لو أخذ منه بإقراره أو بحلف المدهي بعد نكوله لأنه المقتصر ولو اشترى قنا وأقر بأنه فن ثم ادعى بخره بالأصل وحكم له بهارجع بتمنه على بائعه ولم يضر اعترافه برقه لأنه معتمديه على الظاهر ولو ادعى شراء عين فشهدت بينة ملك مطلق قبلت لأنها شهدت بالمقصود ولا تناقض على الأصح وكذا لو ادعى ملكا مطلقا فشهدت له به مع سببه لم يضر وإن ذكر سببا وهم سببا آخر فذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة (فروع) لو باع دارا ثم قامت بينة بحسبة أن أباه وقفها عليه ثم على أولاده انزعت من المشتري ورجع بتمنه على البايع ويصرفه لم يحصل في حياته من الفلحة أن صدق البائع بالشهود والوقوف فلان مات مصرا صرفت لأقرب البائعي إلى الواقف قاله الأفي كالغفالف (فروع) تجوز الشهادة بل يجب أن المحصر الأمر فيه بملك الآن العين المدعاة استصحبها لماسبق من إرث وشراء وغيرها اعتيادا على الاستصحاب لأن الأصل البقاء والحاجة لذلك والاعتبرت الشهادة على الأملاك السابقة إذا تناول الزمن ومحلها لم يصرح بأنه اعتماد الاستصحاب والام تسمع عندا لا كثيرين (ولو ادعى) أي كل من اثنين (شيئا بيدينا) فان أقر به لأحدهما سلم اليه وللآخر تخليف (و) إن ادعى شيئا على ثالث (أو قائل) منهما (بينت أنه اشتراه) من موصل بتمنه (فان اختلف تاريخهما حكم بالأسبق) منهما تاريخا لا معزيا زيادة على (والا) يختلف تاريخهما بأن أطلقت أو أحدهما أو أختار بينهما متعده (سقطتا) لاستحالة إحصائهما ثم إن أقر قائلهما أو أحدهما فواضع أو الحلف لكل بمينا ورجعنا عليه بالتمن لثبوتها بالبينة ولو قال كل منهما للمبيع في يد المدهي عليه بتمنه بكذا وهو ملكي والام تسمع الدعوى فأسكر وأقاما بينتين بما قاله وطالباه بالتمن فان اتحد تاريخهما سقطتا وإن اختلف لزماه الثمن ولو قال أجرتك البيت بمشرة مثلا فقال بل أجرتي جميع البئر بمشرة وأقاما بينتين تساقطتا فيتحالفان ثم يفسخ العقد (تنبيه) لا يكفي في الدعوى كالشهادة ذكر الشراء الأعم ذكر ملك البائع إذا كان غير ذي يد أو مذكر بدوا إذا كانت اليد له وزعت منه تمهليا (ولو ادعوا) أي الوتنة كلهم أو بعضهم (مالا) عينا أو دينا (أو منفعة) لمورثهم التي مات (وأقاموا شاهدا) بالمال (وحالف) معه (مضهم) على استحقاق مورثه الكل (أخذ نصيبه ولا يشارك فيه)

(قوله لا دعوى الملك السابق لا تسمع فكذا البينة) قال في الأشباه الأفي مسائل وعد منها ما ذكره الشارح ثم قال ومنها الشهادة بأن هذه الغشوة حصلت من شجرته في ملكه وإن هذا القول حصل من قننه والفرخ من يفضله والخبز من دقيقه ولا يشرط هنا أن يقول وهو في ملكه كما شرطناه في العامة اه باختصار

من جهة البقية لان الحجة تمت في حقه وحده وغيره قادر عليها بالحلف وان عين الانسان لا يسطع بها غيره  
فلو كان بعض الورثة صبيبا أو غائبا حلف اذا بلغ أو حضر وأخذ نصيبه بلا إعادة دعوى وشهادة ولو أقروا  
بدن لميت فأخذ بعض ورثته فقدر حسنة ولو غير دعوى ولا إذن من حاكم فلبقية مشاركتة ولو أخذ أحد  
شركائه في دار أو منفعتها ما يخصه من أمتوات لم يشاركه فيه بقية الورثة كما قاله شيخنا

(فصل) في الشهادات جمع شهادة وهي اخبار الشخص بحق على غيره بلفظ خاص (الشهادة لرمضان) أي  
لثبوته بالنسبة للصوم فقط (رجل) واحد لاسم المرأة وغنى (ولزنا) ولواط (أربعة) من الرجال يشهدون أنهم  
رأوه أدخل، كلما مختار أحشفته في فرجها بلزنا \* قال شيخنا والذي يتجه أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان  
الان ذكره أحدهم فيجب سؤال الباقيين لاحتال وقوع تناقض يسقط الشهادة ولا ذكر رأينا كل ورود  
في المسكحة بل يسن ويكتفى بالإقرار به اثنان كغيره (ولمال) عينا كان أو ديناً أو منفعة (وما قصد به مال)  
من عقلمال أو حق مالي (كبيع) وحوالة وضمان ووقف وقرض وإبراء (ورهن) وصلى وخيار وأجل  
(رجلان) أو رجل وامرأتان أو رجل ورجلين ولا يثبت شيء بمرأتين وبعين (واغبر ذلك) أي ما ليس بمال  
ولا يقصد منه مال من عقوبة الله تعالى كخدر شرب وسرقة أو لآي كقود وحد قنف رمنع ارتبان ادعى  
بقية الورثة على الزوجة أن الزوج خانها حتى لا تراث منه (ولما يظهر للرجل غالباً كشكاح) ورجعة  
(وطلاق) منجز أو معقوف فسخ نكاح وبلوغ (وعتق) وموت وأصلار وقراض ووكالة وكفالة وشركة  
ووديعة ووصاية ودية وانقضاء عدة بأشهر ورؤية هلال غير رمضان وشهادة على شهادة وإقرار بما لا يثبت  
الأبرجلين (رجلان) لارجل وامرأتان لما روى مالك عن الزهري مضى السنة من رسول الله ﷺ  
أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في السكاح ولا في الطلاق وقيس بالذكورات غيرها ما يشاركها في  
المعنى (ولما يظهر للنساء) غالباً (كولادة وحض) وبكارة وذبوبة ورضاع وعيب امرأة تحت ثيابها  
(أربع) من النساء (أورجلان أو رجل وامرأتان) لما روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضى السنة بأنه  
يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وحيو بهن وقيس بذلك غيره ولا يثبت ذلك  
برجل وبعين \* وسئل بعض أصحابنا عما إذا شهد رجلان أن فلاناً بلغ عمره ست عشرة سنة فنهلت أربع  
سنة أن فلانة يتيمة ولدت شهر مولده أو قبله أو بعده بشهر مثلاً فهل يجوز تزويجها اعتماداً على قولهم  
أولاً يجوز إلا بدت يوت باوخ نفسها برجلين \* فأجاب فقهاءنا أنه نعم ثبت ضمناً باوخ من شهدت بولادتها كما  
ثبت النسب ضمناً بشهادة النساء بالولادة فيجوز تزويجها بأذن الحاكم ببلوغها شرعاً انتهى (فرع)  
لو أقامت شاهدة باقرار زوجها بالدخول كفي حلفها معه وثبت المهر أو أقامه هو على إقرارها به لم يكف  
الحلف معه لان قصده ثبوت العدة والرجعة وليس بمال (وشروط في شاهدتكيف بحرية ومروءة وعدلة)  
ونطق فلا تقبل من صبي ومجنون ولا ممن بهرق لنفسه ولا ممن غير ذي مروءة لانه لأحيائه ومن لأحيائه  
يؤول أماءة وهي توفى الادناس عرفاً فيسقطها الاكل والشرب في السوق والمشي فيه كاشفا رأسه أو بدنه  
غير سرق رقبته الحلية محضرة الناس واكثر ما مضحك بينهم أولعب شطرنج أو رقص بخلاف قليل  
الانثاة ولا ممن فاسق \* واختار جمع منهم الأجنبي الغزالي وآخرون قول بعض المالكية اذا فقدت العدالة  
وعزم الفسق قضى الحاكم بشهادة الأمثل فالأمثل للضرورة والعدالة تتحقق (باجتناب) كل (كبيرة) من  
أنواع الكبائر كالقتل والزنا والصدقة وأكل الربا ومال اليتيم واليمين الغموس وشهادة الزور ونقص  
الكيل أو الوزن وقطع الرحم والفروع من الزحف بلا عذر وعقوق الوالدين ونقص قدر بعد دنار ووضو يت  
مكتوبة وتأخير زكاة عدواناً ونجسة وغيرها من كل جريمة تؤخذ بقلة أكثرات مرتكبها بالدين ورتبة  
البالية (واجتناب) (أصراً على صغيرة) أو صفاتها بأن لا تغلب طاعته صفاتها حتى ارتكب كبيرة بطلت

(قوله اخبار) هذا هو

السيفه والحق هو

الشهود به والشخص

هو والشاهد والغير هو

لشهود عليه (قوله

بلفظ) أي لا غير فلا

تأني الإشارة هنا لما

قد سناه لك أن إشارة

الأخرى مثل نقطة الا

في ثلاث أشياء جئت

في قوله

إشارة الأخرى مثل

نقطه

فيما عدا ثلاثة لحذفه

في الحنف والصلاة

والشهادة

تلك ثلاثة بلزيادة اه

(قوله وشروط في شاهد

الح) قال في الاشياء

قاعدة كل ما شرط في

الشاهد فهو معتبر

عند الاداء لا التحمل

الاي النكاح اه (قوله

وعدله) استغنى بها

عن التصريح في

الاسلام ويشترط أيضاً

فيه انتفاء التهمة وبه

صرح في النهاج فالو

زاده شارحنا لكان

أولى وزاد في حرج

كونه ناطقاً رشيداً اه

عدالة مطلقا أو صغيرة أو صغرى أو صغرى عليها أو أخلاقا لمن عرق فان غلبت طاعته صفاته فهو عدل ومتى استويا أو غلبت صفاته طاعته فهو فاسق والصغيرة كمنظر الاجنبية ولسمها وطوع رحيمة وهجر السبل فوق ثلاث وبيع خروا بس رجل ثوب سرور وكتب لاحذيه وامن ولواهية أو كافر وبيع معيب بلاذكر عيب وبيع رقيق مسلم لكانر ومحنة قاضي الحاجة الكعبة بفرجه وكسفة العورة في الخلق عينا واهب بئرد لصحة انتهى عنه وغيبة وسكوت عليها ونقل بعضهم الاجماع على أنها كبيرة لما فيها من الوعيد الشديد بحمول على غيبة أهل العلم ووجه القرآن لعدم البلى بها وهي ذكر كرك ولو بنحو اشارة غيرك لمحصول المعين ولو عند بعض الخطاطين بما يكره عرفا والعب بأسطر مع بكسر أوله وفحة ومجها ودهلا مكره ان لم يكن فيه شرط مال من الجانبين أو أحدها أو تفويت صلاة ولو بنسيان بالاشتة ليه أو لعب مع معتقد بخبره والافرام ويحمل ما جاء في ذمه من الاحاديث والآثار على ما ذكر وتسقط صرورة من يدومه فتد شهادته وهو حرام عند الأئمة الثلاثة مطلقا ولا تقبل الشهادة من مغفل ومخل ونظر ولأصم في مسموع ولا زعمي في مبصر كما يأتي ومن التيقض ضبط ألفاظ المشهود عليه بحروفها من غير زيادة فيها ولا نقص قال شيخنا ومن ثم لا يجوز الشهادة بالمتى ثم لا يبعد جوار التعيير باحد تردفين عن الآخر حيث لا بهام (و) شرط في الشاهد أيضا (عدم تهمة) بغير دفع اليه أوالي من لا تقبل شهادته له أو دفع ضرر عنه بها (فتد) شهادة (لرقبة) ولو مكاتب ولغيره مات وان لم تستغرق تركته الدينون بخلاف شهادته لغيره المورس وكذا العسر قبل موته فتقبل لها (و) ترد (لبعض) من صل وان عازا أو فرعه وان سفل (لا) ترد حاشية (عليه) أي لأعلى أحدها ينشئ إذ لانته ولا على أيه يطلق ضرر أو طلاقا بآنا وأمة تحته أما رجعي فتقبل قطعا هذا كله في شهادة حسبة أو بعد دعوى الضرة فان ادعا الادب لعدم نفقة لم تقبل شهادته للتهمة وكذا لو ادعته أنه قال بالصلاح لو ادعى القرع على آخر بدين لموكا. فأنت رفسه به أبو الوكيل قبل ولن كان فيه تصديق ابنة وتقبل شهادة كل من الزوجين والاخرين والمدينين للآخر (د) ترد الشهادة (بما هو محل تصرفه) كأن وكل أو وصي فيه لانه ثبت بشهادته ولأية له على المشهود به نعم لو شهد به بعد عرله ولم يكن خاصم قبله قبلت وكذا لا تقبل شهادة وديم ولودعه ومرتبه لراهبه بقا يدها أ. ماليس وكذا أو وصيا فيه فتقبل ومن حيل شهادة الوكيل مالو بالغ فأنتكر المشتري الفئن أو اشترى فادعى أجنبي بالبيع فله أن يشهد لموكه بأن له عليه كذا أو بأن هذا ملكه ان جاز له أن يشهده به ائع ولا يذكر أنه وكيل وصوب الأذرى حله بالما لان فيه توصلا للحق بطريق مباح وكذا لا تقبل براءة من ضمنه الشاهد أو أصله أو فرعه أو صيده لانه يدفعه القرم عن نفسه أو عمن لا تقبل شهادته له (و) ترد الشهادة (من عدو) على عدوه عدوة دنيوية لاله وهو من يحزن فرجه وعكسه فلو عادى من يريد أن يشهد عليه وبالغ في خصومتهم فجميع قبلت شهادته عليه (تنبيه) قال شيخنا طاهر كلامهم قبولها من وليا العدو ويوجه بأنه لا ياب من عداوة الاب عداوة الابن (قاعدة) حاصل كلام الروضة وأصلها أن من قذف آتو لا تقبل شهادة كل منهما على الآخر وان لم يطلب المقدرف حذره وكذا من ادعى على آتو أنه قطع عليه الطريق وأخذ ماله فلا تقبل شهادة أحدهما على الآخر به قال شيخنا مؤخر من ذلك ان كل من نسب آتو إلى فسق اقضى وقوع عداوة بينهما فلا تقبل الشهادة من أحدهما على الآخر ثم يتردد النظر فيمن اغتاب آخر بمفسق يجوز له به بته وان أثبت السبب يجوز لذلك (فرع) تقبل شهادة كل متبذع لان كفره بيا عنه وان سب الصحابة رضوان الله عليهم كالأروضة وادعى السبكي والاذرى أنه غلط (و) ترد (من يادر) بشهادته قبل أن يسألها ولو بعد الدعوى لاه منهم ثم أرعادهما في المجلس بعد الاستشهاد قبلت (الا) في شهادة حسبة وما قصد بها وجه الله فتقبل قسلا الاستشهاد ولو بلا دعوى (في حق مؤ كد لله) تسال وهو مالا يتأثر برضا الآدى (كطلاق) رجوى أو بان (وعنى) واستبلا دون سب وعفون قود وبقاء عدة وانقضائها ولو غ و اسلام

(قوله حيث لا بهام)  
قال حجج كما يشير اليه  
قولهم لو قال شاهدوكه  
أو قال قال وكنته وقال  
الآخر ففوض اليه أو  
أباه قبل أو قال واحد  
قال ركبت وقال الآخر  
قال ففوضت اليه لم يقبل  
لان كلا استند اليه لفظا  
فأما لا آخر وكان  
الفروض أنهما اتفقا  
على اتحاد اللفظ الصادر  
منه والأفلام أن كلا  
سمع ما ذكره صرورة  
ويجوز ذلك في قول  
أ. ح. قال القاضي  
ثبت عندى طلاق  
فلان وآخر ثبت عندى  
طلاق هذه وهي تلك  
فانه يمكن اتفقا  
بحرفه

وكفر ووصية ووقف لنحو جهة عامة وحق لمسجد وترك صلاة وصوم وزكاة بأن يشهد بتركها وعزم  
 رضام ومصارعة (فتنه) إنما سمع شهادة الحسبة عند الحاجة إليها فلو شهدا ثلثان أن فلانا أعتق عبده  
 أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول أنه يفرقه أو أنه يريد نكاحها وخروج بقولي حق الله تعالى  
 حق الأدعي كقود وسد نفذ ويبع فلا تقتل فيه شهادة الحسبة وتقبل في حد الزنا وقطع الطريق والسرقة  
 (وتقبل) الشهادة (من فاسق بعد توبة) حاملة قبل الفرقة وطلوع الشمس من مغربها (وهي يدم) على  
 معصية من حيث إنها معصية لا تخوف عقاب لو اطاع عليه أو لفراطة مال (شرط) الاقلاع عنها ما كان  
 متلبسا أو مصرا على معاودتها ومن الاقلاع رد المصوب (وعزم أن لا يعود) إليها ما عاش (وخرج) عن  
 ظلمة آدمي من مال أو غيره فؤدى إلى كآفة المستحقين ويرد المصوب إن بقي وبه لا أن تلف المستحقه  
 ويمكن مستحق القود وحد القذف من الاستيفاء أو يبرئه من المستحق للخبر الصحيح من كانت لأخيه  
 عنده مظلمة في عرض أو مال فليستحط اليوم قبل أن لا يكون دينه ولا درهم فإن كان له عمل يؤخذ منه  
 بقدر مظلمته والأخذ من سياحه صاحبه لحمل عليه وشمل العمل الصوم كما صرح به حديث مسلم خلافا  
 لمن استثناه فإذا تعذر رد الظلمة على المالك أو رآه سلبها لقاض فله أن يعذر صرفها فباشاء من المصالح  
 عندا قطع غيره بنية القرمه إذا وجدته فإن أعسر عزم الأداء إذا أيسر فإن مات قبله انقطع الطلب عنه في  
 الآخرة إن لم يعص بالزامه فالرجوع من فضل الله الواسع فهو يرض المستحق ويشترط أيضا في صحة التوبة  
 عن إخراج صلاة أو صوم عن وقتها قاصدا ما وإن كثرا وعن القذف أن يقول القاذف تاذي باطل وأنا تادم  
 عليه ولأعداؤه وعن الغيبة أن يستعجلها من للمغتاب أن بلغته ولم يتعذر موت أو غيبة طويلة والا كفي  
 الندم والاستغفار له كالحاسد واشترط جمع متقدمون أنه لا بد في التوبة من كل معصية من الاستغفار أيضا  
 واعتمده البلقيني وقال بعضهم يتوقف في التوبة من الزنا على استحلال زوج المرثى بها إن لم يخف فتنة  
 والأقل يتصرع إلى الله تعالى في أرضائه عنه وجعل بعضهم الزنا مما ليس فيه حق أدعي فلا يحتاج فيه إلى  
 الاستحلال والأوجه الأول ويسن الزنا في كل مرتكب معصية السر على نفسه بأن لا يظهرها ليعذر  
 أو يعذرا أن يتحدث بها فحسبها أو مجازها فإن هذا حرام قطعا وكذا يسن لمن أقر بشئ من ذلك الرجوع  
 عن إقراره به قال شيخنا من مات وله دين لم يستوفه ورثته يكون هو المطالب به في الآخرة على الأصح  
 (و) بعد (استبراء سنة) من حين توبة فاسق ظهر فسقه لانهاقلية وهمتهم لقبول شهادته وعود ولايته  
 فاعتبر ذلك لتقوى دعواه وانما قدرها الاكثرون بسنة لأن الفصول الأربعة في تهيج النفوس بشهواتها  
 أراينا فانا مضت وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سريره وكذا لا بد في التوبة من خرم المروءة من  
 الاستبراء كما ذكره الأصمب (فروم) لا يقبض في الشهادة بجهل بفروض نحو الصلاة والوضوء اللذين  
 يؤديهما ولا توقف في المشهود به إن عاد وبجزم به فيعيد الشهادة ولا قوله لاشهادة لي في هذا إن قال نسي  
 أو أمكن حدوث المشهود به بدقوله وقد اشتهرت ديانتته ولا يلزم القاضي استنساخه إن اشتهر ضبطه وديانتته  
 بل يسن كتفريق الشهود والالزام الاستفسار (وشرط) لشهادة بفعل كزنا وغصب ورضاع وولادة (إسهار)  
 له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير ويجوز تعدد نظر فرج الزنا بين شهادته وكذا امرأة تلد  
 لاجلها (و) لشهادته (يقول كقود) وقسح وإقرار (هو) أي إقرار (وسمع) لقاتله حال صدوره فلا يقبل  
 فيه أصم لا يسمع شيا ولا أعجمي في مرثى لانسداد طرق التمييز مع اشتباه الأصوات ولا يكفي سماع شاهد من  
 وراء حجاب وإن علم صوته لأن ما أمكن إدراكه بالحدث الحواس لا يجوز أن يصل فيه بضبة ظن لجواز  
 اشتباه الأصوات قال شيخنا نعم لو علمه بيت وحده وعلم أن الصوت ممن في البيت جاز اعتماد صوته وإن  
 لم يره وكذا لو علم اثنين بيتا لثالثهما وسعما بهما تعاقدان وعلم للوجب منهما من القابل لعله بمالك للميع  
 أو نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما اه ولا يصح تحمل شهادة على متبقة اعتادا على صحتها كما

(قوله الرجوع عن  
 إقراره) قال حج ولا  
 يخالف هذا قولهم يسن  
 لمن ظهر عليه حد أي  
 لله أن يأتي الإمام ليقيم  
 عليه لقوات السر  
 لأن المراد بالظهور أن  
 يطلع على زناه مثلاً من  
 لا يثبت الزنا بشهادته  
 ويسن ذلك أماً حد  
 الأدعي أو القود له أو  
 تعزيره فيجب للأقارب  
 بدليستوفى منه ويسن  
 لشاهد الأول الاستبراء  
 تمكن المصلحة في  
 الاظهار اه باختصار  
 (قوله ولا أعجمي في مرثى)  
 قال هر أورد البلقيني  
 صوراً تقبل فيها شهادة  
 الأعجمي على الفعل منها  
 زنا إذا وضع يده على  
 ذكر داخل في فرج  
 امرأة أو صبي فأمسكهما  
 ولزمهما حتى شهد عند  
 القاضي بما عرفه بمقتضى  
 وضع اليد فهذا أباح  
 من الرؤى ومنها الغصب  
 والاتلاف إلى آخر  
 ما ذكره

لا يتحمل بصير في ظلمة اعتيادا عليه لاشتهار الاصوات ثم لو سمعها فعلق بها الى القاضي وشهد عليها جاز  
 كالاعمي بشرط أن تكشف قهاها ليعرف القاضي صورتها وقال جمع لا يتقدم نكاح منقبة إلا أن عرفها  
 الشاهدان اسمها ونسبها بصورة (وله) أي للشخص (بلامعارض شهادة على نسب) ولومن أم أو قبيلة (وصق)  
 ووقف وموت (ونكاح وملك بالتسميع) أي استفاضة (من جمع يؤمن كذبه) أي تواطؤهم عليه لكثرتهم  
 فيقع العلم أو الظن القوي بخبرهم ولا يشترط حرمهم ولا ذكورهم ولا يكتفي أن يقول سمعت الناس يقولون  
 كذا بل يقول أشهد أنه ابنه مثلا (و) له الشهادة بلامعارض (على ملكه) أي بالتسميع من ذكر (أو بيد  
 وتصرف تصرف ملك) كالسكنى والبناء والبيع والرهن والاجارة (مدقولة) عرفا فلا تنكفي الشهادة  
 بمجرد اليد لأنها لا تستلزمه ولا بمجرد التصرف لأنه قد يكون بناية ولا تصرف بمدة قصيرة ثم ان انضم  
 للتصرف استفاضة أن الملك جازت الشهادة به وان قصرت المدة ولا يكتفي قول الشاهد رأيت ذلك سنين  
 واستثنوا من ذلك الرقيق فلا يجوز الشهادة بمجرد اليد والتصرف في المدة الطويلة إلا ان ضم لذلك السماع  
 من ذي اليد أنه له كافي الرخصة للاحتياط في الحرية وكثرة استخدام الاسرار واستصحاب لماسبق من نحو  
 ارث وشراء وان احتمل زواله للحاجة الداعية الى ذلك ولان الاصل بقاء الملك \* وشرط ابن أبي السم في  
 الشهادة بالتسميع أن لا يصرح بأن مستنده الاستفاضة ومثلا الاستصحاب ثم اختار وتبعه السبكي وغيره  
 أن ذكره تقوية لعلمه بأن جزم بالشهادة ثم قال مستندى الاستفاضة أو الاستصحاب سمعت شهادة والا  
 كان قال شهدت بالاستفاضة بكذا فلا خلافا لرافعي واحتراز بقولي بلامعارض مما اذا كان في النسب مثلا  
 طعن من بعض الناس لم تجز الشهادة بالتسميع لوجود معارض (تنبيه) يعين على المؤدى لفظ أشهد فلا  
 يكتفي مراده كأعلم لأنه أبلغ في الظهور ولوعرف الشاهد السبب كالإقرار هل له أن يشهد بالاستحقاق  
 وجهان أشهرهما لا كما قلناه ابن الرفعة عن ابن أبي السم وقال ابن الصباغ كغيره تسمع وهو مقتضى كلام  
 الشيخين (وتقبل شهادة على شهادة) مقبول شهادته (في غير عقوبة لله) تعالى مالا كان أو غيره كعقد  
 وفسخ واقرار وطلاق ورجعة ورضاع وهلال ورمضان ووقف على مسجد أو جهة عامة وقود وقذف  
 بخلاف عقوبة لله تعالى كحزنا وشرب وسرقة وانما يجوز التحمل (ب) شروط (تصير أداء أصل) بغية  
 فوق مسافة العدو أو خوف حبس من غريم وهو معسر أو مريض يشق معه حضوره وكذا بتعذر دعوت  
 أو جنون (و) (استرعائه) أي الاصل أي التماس منه رعاية شهادته وضبطها حتى يؤد بها عنه لان الشهادة  
 على الشهادة نيابة فاعتبر فيها إذن المذنب عنه أو ما يقوم مقامه (فيقول أنا شاهد بكذا) فلا يكتفي أنا عالم به  
 (وأشهدك) أو أشهدتك أو أشهد (على شهادتي) به فلو أهمل الاصل لفظ الشهادة فقال أخبرك أو أعلمك  
 بكذا فلا يكتفي كما لا يكتفي ذلك في أداء الشهادة عند القاضي ولا يكتفي في التحمل سماع قوله فلان على فلان  
 كذا أو عندى شهادة بكذا (أو) (ب) بين فرغ) عند الاداء (ب) تحمّل) كأشهد أن فلانا شهد بكذا أو  
 أشهدني على شهادة أو سمعته يشهد به عند قاض فإذا لم يبين جهة التحمل ووقف الحاكم بعلمه لم يجب البيان  
 فيكتفي أشهد على شهادة فلان بكذا المحصول الغرض (و) (تسميته) أي الفرع (أيام) أي الاصل تسمية تميزه  
 وان كان عدلا لا تعرف عداله فان لم يسمه لم يكتف لان الحاكم قد يعرف جرحه لو سمع وفي وجوب تسمية  
 قاص شهد عليه وجهان وصوب الاذرعى الوحوب في هذه الازمة لما غلب على القضاة من الجهل والفسق  
 ولو حدث بالاصل عداوة أو فسق لم يشهد الفرع فلوزالت هذه الموانع احتج الى تحمّل جديد (فرع)  
 لا يصح تحمّل النسوة ولو على مثلن في نحو ولادة لان الشهادة مما يطلع عليه الرجال غالبا (و) يكتفي فرعان  
 لأصلين) أي لكل منهما فلا يشترط لكل منهما فرعان ولا تنكفي شهادة واحد على هذا واحد على آخر ولا  
 واحد على واحد في هلال رمضان (فرع) لو رجعوا عن الشهادة قبل الحكم منع الحكم أو بعده لم تنقص

ولو شهدوا بإطلاق بائن أو رضاء محرم و فرق القاضي بين الزوجين فرجعوا عن شهادتهم دام الفرقان لان قولهما في الرجوع محتمل والقضاء لا يرد بمحتمل ويجب على الشهود حيث لم يصدقهم الزوج مهر مثل ولو قبل وطء أو بصداء الزوجة زوجها عن المهر لانه بدل البضع التي فوقته عليه بالشهادة الا ان ثبت أن لا كبح بينهما بنحو رضاء فلا غرم إذ لم فوقوا شيئا ولو رجع شهود مال غرموا للحكم عليه البذل بعد غرمه لاقبله وأن قالوا أخطأنا موزعنا عليهم بالسوية (ختمه) قال شيخ مشايخنا ذكرى بكالغزى في تليق الشهادة لو شهد واحد باللعني كالنقل باللفظ بخلاف ما لو شهد واحد بأنه قال وكنتك في كذا وأخر قال بأنه قال الشهادتان لان النقل باللعني كالنقل باللفظ بخلاف ما لو شهد واحد بأنه قال وكنتك في كذا وأخر قال بأنه قال فوضته اليك أو شهدوا واحد باستيفاء الدين والآخر بالابراء منه فلا يلحقان انتهى قال شيخ مشايخنا أحد الموجد لو شهدوا أحديهم والآخر باقرار به أو واحد بذلك مالدعاء وآخر باقرار بالخل به لم تتفق شهادتهما فلا رجع أحدهما أو شهد كالآخر قبل لانه يجوز أن يحضر الامرين ومن ادعى الفين وأطلق فشهدله واحد وأطلق وآخره من قرض ثبت أو فشهدله واحد بألف من مبيع وآخر بألف قرضا لم تلتق وله الخلف مع كل منهما ولو شهدوا أحدا بالقرار وآخر بالاستسقاء حيث قبل لفتقا انتهى \* وسئل الشيخ عطية للمكي نفعا الله به عن رجلين سمع أحدهما يطلق شخص ثلاثا والآخر الاقرار به فهل يلفقه أو لا \* فأجاب بأنه يجب على سامع الطلاق والقرار به أن يشهدا عليه بالطلاق الثلاث بتا ولا يتعرضا لانشاء ولا إنزاع وليس هذا من تليق الشهادة من كل وجه بل صورقا لانشاء الطلاق والقرار به واحدة في الجملة والحكم بثبوت ذلك كيف كان والقاضي بل عليه سماعا انتهى (خاتمة في الأيمان) لا ينعقد اليمين الا باسم خاص بالله تعالى أو صفة من صفاته كواحدة والرحمن والاله ورب العالمين وخالف الحنفى ولو قال وكلام الله أو كتاب الله أو قرآن الله أو التوراة أو الإنجيل فيمين وكذا والمصحف ان لم يمسح بالورق والجلد وإن قال وروى وكان عرفهم تسمية السيد رافسكتة والا فيمين ظاهر ان لم يرد خبراته ولا ينعقد بمخاطب كالنبي والسكبة انتهى الصحيح عن الخلف بالآله وللأمام الخلف بالله وروى الحاكم خبر من حلف بغير الله فقد كفر وجلاه على ما اذا قصد تعظيمه كتعظيم الله تعالى فان لم يقصد ذلك أم عندا كثيرا العلماء أي تبعا لنص الشافعى الصريح فيه كذا قال بعض شراح المنهاج والذي في شرح مسلم عن أكثر الأصحاب الكراهة وهو المعتمد وإن كان الدليل ظاهرا في الائم قال بعضهم وهو الذي يذني العمل به في غالب الاعصار لقصد غايتهم به اعظام الخلق به ومضاهاته لله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وإذا حلف بما ينعقد به اليمين ثم قال لم أرد به اليمين لم يقبل ولو قال بعد يمينه ان شاء الله وقصد اللفظ والاستثناء قبل فراغ اليمين وأصل الاستثناء بها لم ينعقد اليمين فلا حنت ولا كفارة وإن لم ينعقد بالاستثناء بل نواه لم يندفع الحنت ولا الكفارة ظاهر ابل يدين ولو قال بغيره أقسمت عليك بالله أو أسألك بالله لتعلمن كذا وأراديمن نعمة فيمين ومتى لم يقصد عين نفسه بل الشفاعة أو يمين الخطاب أو أطاق فلا ينعقد لغيره بخلف هو لا للخطاب ويكره ردالسائل بالله تعالى أو بوجهه في غير المكروه وكذا السؤال بذلك ولو قال ان فعلت كذا فأنا يهودى أو نصرانى فليس يمين لا لتقادم اسم الله أو صفة ولا كفارة وإن حنت لم يحرم ذلك كغيره ولا يكفر بل ان قصد تبديد نفسه عن المحلوف أو أطلق حرم و يلزمه التوبة فان علق أو أرا دلرا بضائك ان فعل كفر حالا وحيث لم يكفر سأل أن يستغفر لله تعالى ويقول لا إله الا الله محمد رسول الله وأوجب صاحب الاستسقاء ذلك ومن سبق لسأله ان لفظ اليمين بلا قصد كالأمانة وبلى والله في نحر غضب أو صفة كلام لم ينعقد والخلف مكروه الا في يعة الجهاد والحنث على الخير والصادق في الدعوى ولو حلف في ترك واجب أو فعل حرام عصى يلزمه حنت وكفارة أو ترك مستحب أو فعل مكروه من حنته وعليه كفارة أو ترك مباح أو فعله كدخول دار أو كل طعام كالأكل أنا

(قوله ولو رجع شهوة مال الخ) وبمحصل الرجوع رجعت أو رجعا أو شهدنا باطلة أو لاشهادة لي وفي أطلتها أو فسختها أو ردتها لوجهان ويتجه أنه غير رجوع إذ لا قدرة له على إنشاء إطلاقا الذي هو ظاهر كلامه بخلاف ما لو قال هي باطلة أو مسقوطة أو مفسوخة لانه أخبر بأنها لم تقع صحيحة أصلا اه (قوله لم أرد به اليمين لم يقبل) أي ظاهرا أما باطنا فيدين ثم نيت غير اليمين في تخليف الحاكم لا تصرفه عن اليمين وإن قصد الصرف اه (قوله بل يدين) ان كان في الواقع قصد بالاثنتين لفظ إن شاء الله متصلا بالتعليق فلا يمين والا انعقدت اه (قوله صاحب الاستسقاء) هو الامام الغزالي نفعا الله به



مسلم وحرج يابض غيره كالأخ فلا يمتنع بملك (ومن قال لعبد أنه حر بعد موته) أو أذامت فأت حر أو اعتقك بعد موته وكذا أذامت فأت حرام أو مسيب مع نية (فهو مدبر يعتق بعد موته) من ثلث ماله بعد الدين (وبطل) أي التديير (بنحو بيع) للتديير فلا يعود وإن ملكه ثانياً ويصح بيعه (لأرجوع) عنه (لفظاً) كمنسخته ونقسته ولا يأنكر التديير ويجوز له وطه المدبرة ولو ولت مدبرة ولداً من نكاح أوزنا لا يثبت لولده حكم التديير فلو كانت حاملاً عند موت السيد فيجبها جزماً ولو دبر حاملاً ثبت التديير للحمل تبعاً لها لأن لم يستثن وإن فعل قبل موت سيدها لأن أبطل قبل انفصاله تدييرها والمدبر كعبد في حياة السيد ويصح تديير مكاتب وعكسه كما صح تعليق عتق مكاتب ومصدق المدبر حين قيامه وجد معه وقال كسبه بعد الموت وقال الأثر بل قبله لأن اليدل (الكتابة) شرعاً عقد عتق بلفظها معق بملك منجم بنجمين فأكثر هي (منه) لأرجحية وإن طلبها الرقيق كالتديير (يطلب عبد أمين مكتسب) بما في مؤنته ونحوه فإن فقدت الشروط أو أحدها فباحة (وشرط في صحتها لفظ شمر بها) أي الكتابة (إيجاباً) ككاتبك) أو أنت مكاتب (على كذا) كاتبة (منجماً) قوله (إذا أدبته فأت حر وقولا ككتبك) ذلك (و) شرط فيها عوض من دين أوهفة (مؤجل) ليحصله ويؤديه (منجم بنجمين فأكثر) كما جرى عليه أكثره أحياناً رسول الله عليهم ولو في بعض (مع بيان قدره) أي العوض (وصفته) وعدد الحجوم وقسط كل نجم (ولزم سداً) في كسبه صحفة قبل يتيق (حط متمول عنه) أي العوض لقوله تعالى - وأنوهم من مال الله الذي آتاكم - فسر الأيتام بما ذكر لأن القصد منه الإلغاء على العتق وكونه ربه بعد فسحها أولى (ولا يفسخها) أي لا يجوز فسخ السيد الكتابة (إلا أن يحجز مكاتب عن أداء) عند المدخل لجمع أو بهنه (أو امتنع عنه) عند ذلك مع القدرة عليه (أو غاب عند ذلك) وإن حضر ماله أو كانت غيبة المكاتب دون مسافة التصرف ففسخها بنفسه وبما حكم متى شاء لتعذر العوض عليه وليس للحاكم الأداء من مال المكاتب الغائب (وله) أي المكاتب (فسخ) كألهم بالنسبة للزمن فهو ترك الأداء والفسخ وإن كان معه وفاء (وحرر عليه تمنع بكاتبه) لاختلال ملكه ويجب بوطه لها مهر للاحد والوالس (وله) أي له ككاتب (شراء إمام لنجدة لازوج الأباذن سيده ولا نسر) ولو باذنه يعني لا يجوز له وطه مملوكته وما وقع للشيخين في موضع مما يفتي حوازه بالأذن مبني على أنه يفتان القن غير المكاتب بملك تملك السيد فال شيخنا ويظهر أنه ليس له الاستماع بمادون الوطه أيضاً ويجوز للمكاتب بيع وشراء وإجارة لأهله وصدقة وقرض بالأذن سيده (فرع) لو قال السيد بعد قبضه المال ففسخت الكتابة فأنكر المكاتب صدق بيمينه لأن الأصل عدم الفسخ وعلى السيد البينة ولقول كاتبتك وأنصبي أو مجنون أو مجبور على فأبكر المكاتب حلف السيد أن عرفه ذلك والافلاس ككاتب لأن الأصل عدم ما ادعاه السيد (إذا أحبل حرأته) أي من له فيها ملك وإن قل ولو كانت مزوجة أو محرمة لأن أحبل أمة تركه مدين وأثر مصر (فولدت حياً أرميتاً أو مضفة معززة) بشئ من خلق الآدميين (عتقت بموته) أي السيد من رأس المال مقدماً على الدين والوصايا وإن حبلت في مرض موته (كولها) الحاصل (بنكاح أوزنا بعد عرضها) ولداً للسيد فإنه يتيق من رأس المال بموت السيد وإن ماتت أمه قبل ذلك (وله وطه أمه) إجماعاً واستخفافاً وإجارتها وكذا تزويجها غير أذنها (لأنكسبك) لغيره ببيع أو هبة فيحرم ذلك ولا يصح وكفارتها (كولها التاج) في العتق بموت السيد فلا يصح تملكه من غيره كالأم بل لو حكم به قاض تقض على ماحكاه الروايات عن الأصحاب وتصح كتابتها وبيعها من نفسها ولو ادعى ورثة سيدها مالها بيدها قبل موته فادعت تلفه أي قبل الموت صدقت بيمينها كما قلناه للارقي فإن ادعت تلفه بعده لم تصدق فيه كما قلناه شيخنا رحمه الله تعالى رجة واسعة وأقوى القاضي فيمن أقر بوطه أمته فادعت أنها أسقطت منه ماض به

(قوله وشرط في صحتها) لفظ الخ أولى من هذه العبارة بل الصواب أن يزيد ونحوه لتدخل الإشارة من الأخرس والكتابة لها يومه التعريف باللفظ والاعتصار عليه من عدم صحتها بغيره ممنوع ثم اللفظ والأشارة ينقسم كل منهما إلى صريح وكناية وأما الكتابة فكناية دائماً اه (قوله وحرر عليه تمنع بكاتبته) فالشرط في الكتابة أن يطأها أو يستمتع بها ففسدت الكتابة حين



(قوله وسبب) السبب في الاصل الحبل قال تعالى فليمدد بسبب الى السماء ثم اطلق على كل شئ يتوصل به الى امر من الامور فيكون مجازا بالاستعارة ان جاءت العلاقة للمشابهة في التوصل في كل او مجازا امر لسان جعلت العلاقة الاطلاق والتقييد اه (قوله ولا حول الخ) أى لا حول عن معصية الله ولا قوة على الوصول الى طاعة الله إلا بالله الصلي العظيم الاول الآخر الظاهر الباطن وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمى وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وآل بيته والحمد لله رب العالمين \* الجبري على عادة التقديس رحيم الله تعالى من ختم الفقه بالتصوف أنتمنا هذه القصيدة اعملا للفائدة ولتوصفنا فيها لخرجت عن نفس المؤلف رحمه الله فليبينها كما هي تبركا بكناسه ورعاية لحفظ مقامه اه

محمّد  
بسم الله الرحمن الرحيم

أمدد بانها تصدق إن أمكن ذلك بيننا فإذامات عتقت أعنتنا الله تعالى من النار وحشرنا في زمرة المقيمين الاخبار الإبرار وأسكتنا الفردوس من دار القرار ومن على في هذا التأليف وغيره بقوله وعموم النفع به والاخلاص فيه ليسكون ذخيرة لي إذا جاءت الطامة وسببا لرحمة الله تعالى الخاصة والعامة الجليلة جدا بوفى نعمه ويكافئ من يبدد وصلى التوسل أفضل صلاة وأكمل سلم على أشرف مخلوقاته محمد وآله وأصحابه وأزواجه عدد معاوله وممداد كتابه وحسينا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم \* يقول المؤلف عفا الله عنه وعن آياته وشيخه فرغت من تبييض هذا الشرح بخمسة يوم الجمعة الرابع والعشرين من شهر رمضان المعظم فاوه سنة اثنتين وثمانين وتسعمائة وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يقبله وأن يعم النفع به ويرزقنا الاخلاص فيه ويعيننا به من الحواوي ويدخلنا به في جنة عالية وأن يرسم امرأنا بيمين لانصاف اليه ووقف على خطأ فاطمني عليه أو أصلحه الجليلة رب العالمين اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كذا ذكره وذكره القرآن وغفل عن ذكره وذكره العالمون وعلينا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين \* هذه قصيدة من تصنيف الشيخ زين الدين أبي الشيخ عبدالمعز وهو جد مولانا الشيخ زين الدين

الثاني مصنفه العبد العبد صفها في علم التصوف رحيم الله تعالى رحة واسعة وتسمى بهداية الأذكياء الحمد لله الموفق للعبد \* جدا يوافي بره المتكلا \* ثم الصلاة على الرسول المصطفى والآل مع محب وأنبايع \* تقوى الله مدار كل سعادة \* وتباع أهوى رأس شرفا فلا ان الطريق شريعة وطريقة \* وحقيقة فاسمع لها مائلا \* فشرعة كسيفة وطريقة كالبهر ثم حقيقة درغلا \* فشرعة أخذ يدين الخالق \* وقيامه بالامر والنهي انجلا وطريقة أخذ بأحوط كلورج \* وعزيمة كرياضة متبتلا \* وحقيقة لوصوله للقصد ومشاهد نور التجلي بانجلا \* من رام دار السنية يركب \* ويغرس بحرا ثم دراصل فكذا الطريقة والحقيقة أخى \* من غير فعل شريعة لن يحصل \* فعليه تزيين لظاهره الجلي بشرية لينور قلب مجتلا \* وتزول عنه ظلمة كي يمتكنا \* لطريقة في قلبه أن تنزلا ولكل واحد منهم طريق من طرق \* يختاره فيكون من ذواصلا \* كحلاسه بين الانام صريا وكثرة الاوراد كالصوم الصلا \* وتقدمة لباس والجل الحطب \* لتصدق بمحصل متولا من رام أن يسلك طريق الاوليا \* فليحفظن هذى الوصايا عاملا

(منها التوبة)

اطلب متابا بالندامة مقلما \* وبزم ترك الذنب فيها استقبلا \* وبراءة من كل حق الآدي وطهارة الاركان فارح وكلا \* وأتم دوما بالحاجة التي \* تنهك تقصيرا جري وتساهلا ويحفظ عين واللسان وسائر الأعضاء جميعا فاجهدن لانتكسلا \* فالتوب مفتاح لكل اطاعة وأساس كل الخير أجمع أشملا \* فان ابتليت بفسقة أو همة \* في مجلس فتداركن مهرولا (ومنها التناعة) واقع بترك المشتهى والفاسخ \* من مطعم وملابس ومنازلا من يظن مائيس يعنيه فقد \* فات القى يعنيه من غيراتلا

(ومنها الزهد)

وزهد وذا قد علا قلبك \* بالمال لاقدسه لك أمعلا \* والزهد أحسن منصب بعد النقي وبه ينال مقام أرباب الصلا \* وعجب دنيا قاتل أين الطريق الى اخلاص ككثير شرب الصلا وترك من الزاواج من في طاعة \* مساعدت واخترع زوا فضلا \* لسلامة الدنيا خصال أربع فخر لجهل الزوم معك تجهلا \* وتكون من سبب الاناسي آيسا \* وليسب نفسك الاناسي بالذا

﴿ومنها تعلم العلم الشرعي﴾ وتعلمن علما يسعج طاعة \* وعقيدة وصرافة فاصلا  
هذه الثلاثة فرض عين فاعرفن \* واعمل بها تحوي نجاة واعتلا

### ﴿ومنها السان﴾

حافظ على سنان وآداب أنت \* مأثورة عن خير من جامر سلا \* ان التصوف كله هو الادب  
ومن العوارف فاطلبنه وعولا \* لإدلال على الطريق الى الاله \* الامتاعة الرسول المكمل  
\* في حاله وفعاله ومقاله \* فتدبهن ولنايغ لانهسلا \* وطريق كل مشايخ قد قيدت  
بكتاب رقي والحديث تأصلا \* طالع رياض السالحين وأحكمهن \* ما به تظفر بالسعادة واعمال  
واهتم بالفرض الذي لم يدن من \* هذا العطا ويمثل ذلك أكلا \* مازال عبدي بالنوافل يقربن  
حتى أكون له بدا والأرجلا \* والسمع منه ثم عينا بصره \* أي مثل ذلك في المطالب هرولا  
﴿ومنها التوكل﴾ وتوكلن متجردا في رزقة سكا \* ثقة بوعده الرب أكرم مفضلا

أما العييل فلا يجوز قعوده \* عن مكسب لعياله متوكلا  
لاتبذلن للناس عرضك طامعا \* في ما لهم أوجاههم متذلا  
﴿ومنها الاخلاص﴾ أخاص وذا أن لا ترصد بطاعة \* الا القرب من إلهك ذي العلا  
لا تصدن معه الى غرض الدنا \* كشدتهم أوجو ذلك توصلا

واحسن رياء بحبها لعبادة \* وانظر الى نظر العليم فنهكلا \* لانظهن نصيلة كي تعتقد  
لاتبرزن ليسكروك رذائل \* ايمان مره لا يكون تكاملا \* حتى يرى ناسا باهلا مشلا  
فيسكون مدسهم وذمهم سوا \* لم يخس لومة لائم في ذي العلا \* عمل لاجل الناس شرك تركه  
لناس ذاك هو الرياء سهلا \* لاتطالبن عند المهين منزلا \* ان كنت تطلب عند الناس منزلا  
﴿ومنها الصعوبة والعزلة﴾

لا تصحبين من كان أهل بطالة \* وتساهل في الدين ذك هو ابلا \* والعزلة الاولى اذا انسدا الزما  
ن وخاف من فتن بدین مبتلى \* وكذا اذا خاف الوقوع بشبهة \* اوفى حرام اولئك مما تلا  
والاختلاط بناسا في جمعهم \* وجاعة أوجو ذلك فضلا \* هذا لمن بالعرف يقدر بأمر  
وعن المنكر قد نهى متحملا \* صبرا على كل الاذى لا بهب \* في فناء عصيانه بمحافل  
لكن يقول البعض من متأخري الفضلاء عزله ذا الزمان مفضلا \* إذ نادر حقا خلقت محافل  
عن حوبة فانظر لفسك عاقلا \* كل المعاصي كل رياء وغيبة \* أوجو ذلك باخلاطك حصلا

### ﴿ومنها حفظ الاوقات﴾

واصرف الى الطاعات وقتك كالا \* لا تتركن وقتا سدى متساهلا \* وتصير أوقات المباح بنية  
مصرف في الحرام صامح بلائلا \* وزع يمون الله وقتك واصرفن \* كلا بما هو لائق مبتلا  
فاذا بدا فجر فصل تخشعا \* متدبرا لقراءة ومكسلا \* واجهد لتصرف في صلاتك قلبا  
بهذا بليغا كي تنال فضلا \* لانفس أن الله ناظر قلبك \* وحضوره وشهوده لك فوجلا  
لا تتركن جماعة قد فضلت \* بالسمع والعنبرين من فضل طي \* ولم تعلم ان تكن متساهلا  
في مثل هذا الرجح أخسر أجلا \* ثم اشتغل بالورد لا تسكمن \* مستقبلا ومراقبا ومهلا  
بطريقة معهودة لمشايخ \* لترى به نارا ونورا حاصل \* فيضي وجه القلب بالنور الجلي  
ويصير مذموم الطباع زائلا \* فصر أهلا للشاهدة التي \* هي نعمة عظمى فصر متأهلا  
﴿آداب الاشراق﴾ حتى اذا شمس بدت كرميعنا \* صلى لاشراق وقرأ آنا تلا

خزافاً كثيراً تعانق أدب \* وحضور قلب خاشعاً ومرتبلاً \* ودواء قلب خمسة فنلارة  
بتدبر المعنى وللبطن الخلا \* وقيام ليل والتضرع بالسحر \* ومجالسات الصالحين الفضلا  
(آداب القارئ والحافظ)

ولقارئ وحافظ يتخلق \* بمحاسن الشيم الرضية مكملاً \* كزهادة الدنيا كذا ترك مبالاة  
بها وبأهلها متفلاً \* وكذا السخا والجود ثم مكارم الاخلاق ثم ملازمة لاهلها  
والعلم ثم الصبر ثم تزه \* عما دنس مكسب متجمل \* وملازمة لاهلها للورع  
وخشوعه وتواضع متكملاً \* ولقص شاربه وتسرير المعنى \* وازالة ظفرا وإبطا فافلا  
وازالة الرغبات الكريهة والوسخ \* وملازمة مكرهه فتكملاً \* وكذا اجتناب الداحك لاهل  
وكذا اكتراث احزانها \* ولتبعثرن هجاءه والحسد \* والاحتشار لغيره بالاعتلا  
واستعمل للمأثور من ذكر دعا \* وكذلك تسبيح وتهليل جلا \* وبراقب المولى بسر والعلن  
وعلى الاله بكل أمر عولا \* ذا بعض آداب لقار واطمين \* باق من التبيان واضح مكملاً  
(ومنها صلاة الضحى) ثم الضحى صلى ولا تسمع الفكر \* بهجوم موت والحساب مع الابل  
ممل بلا ذكر المنية لا أثر \* وبذكرها حقاً كضرب معاولا  
ثم اشتغل بالعلم أو بعبادة \* أو بالمعيشة واحترق الافرلا  
فلعلم فضل على من يعبد \* فضل البور على الكواكب في الجلا

(فضل العلم)

ان الاله وأهل كل سماته \* والارض حتى الحوت مع غل الفلا  
كل يصلح يا حبيب على الذي \* قد علم الخير الا ان حصل  
من في طريق لتعلم يسلك \* فالى الجنان له طريق سهلا  
وملائك تضع الجنح له اذا \* يسعى رضا بمرامه متقبلا  
وتعلم لباب من علم له \* فضل على مائة الركبة نافلا

(فضل التعلم)

(تصحيح النية)

هذا اذا قصد الاله وآخوه \* بالعلم والا فاطلاك تحسلا \* وليرمن غرف الجنان الفاخرة  
وليسقطن في درك نار نازلا \* رجل به يؤتى غدا يلقى \* في النار يخرج منه أمعاء جلا  
فيها يدور كما يدور حمارنا \* برحاء يطحن كالخديد نذالا \* فيجىء من في النار ياله أما  
قد كنت تأمرنا وتنهى مقبلا \* فيقول يا قسوى بلا لكنى \* ما كنت بالعلم المكرم عملا  
يعصى امرؤ قوام غير له \* ونواب أخرى بالتعلم غاملا \* حرم عليه جواية المنفعة  
الا يعلم نافع مشاغلا \* وكذلك يعصى من يعلم ذلكا \* الا يعلم نافع لاجلهلا  
(كلام على ما يقصد بالعلم)

فاذا رأى متعلما يسكن على الشهوات متبعا هوواه معاملا \* متكابا أيضا على روم الدنيا  
من غير منهاج مبالغ نازلا \* ولقد قاطى علم فرض كفاية \* من قبل فرض العين علما وابتلى  
فلقد تبين من قرآن حاله \* قصد لغير الله فيه قاعلا \* وكذا اذا ترك الصلاة جماعة  
من غير عنبر بل بأن يتكاسلا \* وكذلك ترك للرواتب والسنن \* ان أكدت فاعلم وكن متأملا  
(علامة للمعلم الخبير) ولعلم الاخرى علامات ترى \* لا يطلب الدنيا به علم سائلا  
ولذلك آيات تكون كثيرة \* أن لا يخاف قوله ما يفصلا  
ويكون بالمأمور أول عامل \* وعن الذي ينهى تجنب أولا

ويكون معنياً يعلم تطرارها \* في طاعة ناه عن الدنيا اجتهاد \* متوقفاً علماً يكون مكثراً  
 قبلاً وقلاً والجهدال مسؤلاً \* ويكون مجتنباً ترفه مطعم \* وبمسكن وأثالث ذلك نجماً  
 وثمناً وتزينا بلباسه \* وإلى القناعة والتقليل مائلاً \* ويكون متبضعاً من السلطان إذا  
 أن لا يكون عليه يوماً داخلاً \* الانصيح أو لرد مظالم \* أولشفاعة للراضى فادخلاً  
 وإلى الفتاوى لا يكون مسارعاً \* ويقول أسأل من يكون تأهلاً \* وأبى اجتهاداً لا يكون تميماً  
 ويقول لا أدري إذا لم يسهلاً \* ويكون يتصدى بالمعروف وجوده \* لسعادة العقبي العظيمة ناثلاً  
 فيكون مهتماً يعلم الباطن \* ورقاب قلب للسياسة فاصلاً \* متوقفاً لطريق علم الآخرة  
 مما يكون من المجاهدة انجلاً \* ويكون معتمداً على تقلبه \* لشرعية وعلى بصيرته الجلاً  
 وأئمة كالثاني ونحوه \* كانوا على ست خصال كلاً \* زهد صلاح والعبادة عليهم  
 بدوام عقبي نافعاً للسلامة \* وكذا الفقه في مصالح ديننا \* وإرادة بتفقه رب الصلا  
 فقهاؤنا قد تأهوا في فقههم \* لاغير فأنج الجميع لفضلاً \* فعملن لله علماً نافلاً  
 ان كنت تطلب لك دارين اعتلاً \* تعليمه لله خير عبادة \* وخلافة وورثة فتوصل

### ﴿ آداب المتعلم ﴾

وجه كلام القوم غير غفلي \* ومعلماً وقرولت مجادلاً \* واستفسر الاستاذ ترك ما بدا  
 لبيده فهمك من كتاب وأسألاً \* قابل كتابك قبل وقت مطالعته \* بصحح كتب واضح قدحاً  
 طالع مرارته قبل الشروع \* ح فانه أولى وأحسن مؤثلاً \* ولهم سطر من متون أحسن  
 من عشر سطر من شروح فاجلاً \* وأبدأ بفرض العين ثم العمل به \* ثم الكتاب فسنه مقررلاً  
 واتبع يعلم الفقه ثم أصوله \* ثم البواري راج ندرجاً بلا \* وعلم آداب ثمانية لسه  
 صرف ونحو والمعاني المفضلاً \* وكذا بيان والبدع وقافيه \* وكذا عروض فاطنين بالجملاً  
 وفروعها لإنشاء نثر والنظا \* ثم محاضرات والخطوط فاجلاً \* لاتعتر بوقوع أهمل زماننا  
 في منقطع ثم الكلام توغلاً \* طلع أخى إحياء العزالي نل \* فيه الشفا من كل داء أعضلاً

### ﴿ آداب الأكل ﴾

كل بعد ذلك من حلال لاشبه \* مالم يذم الشرع ذلك حلالاً \* لاشئ أضعف من ثقل أكله  
 وشراهه للجسم والدين اعتلاً \* أكلت شبع قتل جسم نسوة \* للقلب زات فطنة متمملاً  
 تضعيف جسم عن عبادة ربه \* جلب لنوم فاحذر نه وصلاً \* بل بعد ذلك للسهاد لطاعة  
 ثم انبه قبل الزوال تسلاً \* وانظر صل جماعة معسنة \* ثم اشتغل بالخير بما قد خلا  
 فاطلب علماً يعلم يشتغل \* ولعابد صلى تسلاً أو هلاً \* وكذا إلى وقت الرقاد فوافين  
 جدلاً على هذا ولاتك ذاهلاً \* وكتاب أذكر التلوي طالعن \* واجمل بما فيه تل خير ابلاً  
 ﴿ آداب النوم ﴾ لاتجلبن نوما ولاتك نائماً \* إلا على ذكر وطهر كاملاً

لابأس ان ضاجت زوحك لاتصر \* في ففلة وتلامس مسترسلاً

فاذا انتهت بليلة فتهجدن \* واستغفرن للؤمنين وأعولاً \* فاركعتان من الصلاة بليلة  
 كنز يدار الخلد آدم أنيسلاً \* فاستكثرن من الكتوز لعاقه \* تأتى عليك ولا نسيب ولا ولا  
 ويغوز هذا بالكثير من اهتما \* ملك واشتغالك بالدنيا متغافلاً \* وحديث دنيا ثم لغو واللفظ  
 وكذا بالاعباب الجوارح وامتهلاً \* ويصين تجديد الموضوع ذكر كذا \* قبل الغروب مسبحاً مستقبلاً  
 وعامة بين العشا أو مغرب \* وأترك كلاماً بعد ذلك غافلاً \* واطب على هذا بقية عمر كا

واقصر آمال وجاهد تنبلا \* من لاله شعل بدنیا تارکا \* دینا لهم مآبل ذلك یبطلا  
فیخدمه الرب العلیٰ تنعما \* بصلاته وتلاوة متشاقلا \* واذا السآمة فی الصلاة نعرمت  
فاتل القرآن برهبة متأملا \* واذا شمت تلاوة فانزل الی \* ذکر قلب واللسان مکملا  
ثم اذ کرن بالقلب وهو مراقب \* لا تشغل بحديث نفس مهمل \* خديث نفس کالكلام بالسن  
یقبوه قلب فلا نك غاملا \* قد أجمع العرآف جلهم علی \* ان أفضل الطاعات لله اعلا  
(ومنها الهمة)

احفظ لانفاس یكون خروجها \* ودخلها بالله فی الملا خیلا \* بالشد ثم اللد تحت ففوقه  
صفة له مسع برزخ فاستملا \* أود کرتهلیل وذا الذکر الخفی \* من غیر تحریرك الشفاء تداول  
من لم یکن فی بدء أمر جاهد \* لم یلق من هذی الطریقة خودلا \* وكذلك معرفة تخص علیة  
فی غالب من غیرها ان تحصلا \* وجهاد نفس أن تزکی من ردا \* ثلما وتحلیة بنور فضائل  
والعارفون برهم هم أفضل \* من أهل فرع والاصول تسکلا \* فلرکعة من عارف هی أفضل  
من ألفها من عالم فقبحلا \* قال الامام السهروردي قدسا \* والمقصد الاقصی المشاهدة العلا  
فلیکثر العبد التلاوة کثرا \* ذکرا بطیب کلمة متنبلا \* ولیجتهد بوطاء قلب نطقه  
حتى یصیر بقلبه متأهلا \* ومزیلة لحديث نفس کی ینو \* ر القلب للحال العلیة ناخلا  
ویفیض نور القلب للقلب فذا \* بمحاسن الاعمال منه تنولا \* ویصبر حقا ذکر ذات ذکره  
هذی المشاهدة الشریفة حلا \* هذا الذی أوصی الشیوخ الکمل \* الله وفقنا له متفضلا  
والحمد للباقي الرؤف مصليا \* أعلى الصلاة علی الرسول محوقلا

( یرقول الفقیر الیه تعالی (ابراهیم بن حسن الانبای) خادم العلم ورئيس لجنة التصحیح

بمطبعة الشیخ الجلیل (مصطفی البابی الحلی وأولاده - بمصر)

( بسم الله الرحمن الرحیم )

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الفقهاء الحكماء (أما بعد) فالى السادة الشافعية نرف  
بشرى تمام طبع كتاب (فتح المعین بشرح قرآنة العین) تصنیف العالم المحقق والفهامة المدققی  
(ربین الدین) بن عبدالعزیز الملباری تلمیذا لامام ابن حجر المیتمی وهو کتاب وان صفر حجمه فقد غزر  
عالمه کما یعرف ذلك بالاطلاع علیه فهنأ للشافعية ظهور مثل هذا الکتاب  
الجلیل وكان تمام طبعه بالمطبعة للذكورة الکائن محل ادارتها

بشارع التبلیطه بجوار الأزهر الشریف بسرای

رقم ١٢ فی شهر ربیع الاول من شهر

سنه ١٣٤٣ هجریه علی

صاحبها أفضل الصلاة

وأتم التحية

آمین



( فهرست فتح المعين بشرح قرة العين )

صفحة	صفحة
٢	خطبة الكتاب
٣	باب الصلاة
	حد ثارك الصلاة
٤	فصل في شروط الصلاة
	الطهارة الاولى الوضوء شروطه
٥	فروضه
٧	سنه
٩	(تمه) يذم للمحدثين الخ وهو باب التيميم
	نواقض الوضوء
١٠	والطهارة الثانية الغسل
	موجبه
	مبث الحيض والنفاس
	فروض الغسل
١١	سنه
	(وانها) أى ثاني شروط الصلاة (طهارة بدن الخ) وهذا هو باب بيان النجاسة وازالتها
١٤	(قاعدة مهمة) وهي أن ما أصله الطهارة
	وغلب على الظن تنجسه الخ
١٥	(تمه) يجب الاستنجاء من كل خارج ملوث
	الخ وهو باب الاستنجاء
	(ورابعها معرفة دخول وقت) وهذا باب
	المواقيت
١٦	(فرع) يكره تحريم الصلاة لاسبب لها الخ
	فصل في صفة الصلاة
	فصل في أبعاد الصلاة مقتضى سجود السهو
٢٨	(تمه) تسن سجدة التلاوة لقارئ وسماع الخ
٢٩	فصل في مبطلات الصلاة
٣٠	فصل في الأذان والإقامة
٣٣	فصل في صلاة النفل (وفيه صلاة العيدين
	والكسوفين والاستسقاء)
٣٥	فصل في صلاة الجماعة
٤١	فصل في صلاة الجمعة
٤٤	فرع محل الحر يرقتال الخ وهذا باب لباس
٤٦	(تمه) يجوز لسافر سفره ولا يقصر رباعية
	فصل في الصلاة على الميت
٥٠	باب الزكاة
	زكاة النقيدين والتجارة
٥١	(فرع) يجوز للرجل تختم بخاتم فضة الخ
	وهذا زكاة الزروع والثمار
٥٢	زكاة المشاة
	زكاة العطر
٥٣	فصل في أداء الزكاة (وفيه من تصرف البيه
	وهم الاصناف الثمانية)
٥٦	(تمه) في قسمة الغنمة والفيء
	صدقة التطوع ٥٧ باب الصوم
٦١	(تمه) يسن اعتكاف الخ وهو باب الاعتكاف
	فصل في صوم التطوع
٦٢	باب الحج والعمرة ٦٣ أركانه
	شروط الطواف ٦٤ واجبات الحج وسننه
٦٥	فصل في محرمات الاحرام
	(تمه) يسن لقاصد مكة الخ
	(مهمات) يسن متأكدا لحرة قادر اضحية
	الخ وهذا باب الاضحية والعقيقة
٦٦	(فرع) يسن لكل أحد الادهاان الخ وفيه
	مسائل شتى كالا كتحال والخضاب ووصل
	الشعر وغير ذلك وفيه مبحث السيد والنسأ فم
	والاطعمة
٦٧	(قائدة) أفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة
	الخ
	(فرع) نذ كرفيه ما يجب على المكف بالنذر
	الخ وهو باب النذر
٦٩	(باب البيع)
٧١	(الربا ومحرمات البيع)
٧٢	فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب

صحيفة

صحيفة

- ٧٣ فصل في حكم المبيع قبل القبض  
٧٤ فصل في بيع الأصول والتخار  
٧٥ فصل في اختلاف المتأقدين  
٧٦ فصل في القرض والرهن  
٧٧ نعمة المغلس من عليه دين الخ وهو باب المغلس  
٧٨ فصل يعجز بجنون وصبا الخ  
٧٨ فصل في الحوالة  
٧٩ (تمه) يصح من مكاتب رشيد ضمان بدين  
الخ وهو باب الضمان  
واعلم أن الصالح جائز الخ وهو باب الصالح  
باب في الوكالة والقراض  
٨٣ (تمه) الشركة نوعان الخ وهو باب الشركة  
فصل انما تثبت الشفعة اشركك وهو باب  
الشفعة باب في الاجارة  
٨٥ (تمه) تجوز المساقاة الخ وهو باب المساقاة  
باب في العارية  
٨٦ فصل النصب استيلاء الخ  
٨٧ باب في الهبة ٩٠ باب في الوقف  
٩٤ باب في الاقرار ٩٦ باب في الوصية  
٩٨ باب الفرائض ٩٩ الحجب  
العصبات فصل في بيان أصول المسائل  
١٠٠ فصل صح ايداع محترم الخ وهو باب الودعة  
فائدة الكذب حرام الخ  
١٠١ فصل لو التقط شيئاً الخ وهو باب اللقطة  
باب في النكاح ١٠٣ أركانه  
١٠٤ محرمانه ١٠٦ الأولياء  
١٠٩ فصل في الكفارة ١١٠ عيوب النكاح  
(تمه) يجوز للزوج كل تمتع منها الخ  
فصل في نكاح الامة  
١١١ فصل في الصداق  
١١٢ (تمه) نجب عليه لزوجته موطوءة ولو أمة  
متعة الخ  
(خاتمة) الوليمة لعرس من الخ وهو باب الوليمة  
١١٣ (فروع) يشرب الاكل في صوم نفل ولو
- مؤكداً لارضاء ذي النعمان الخ  
١١٤ فصل في القسم والنشور  
١١٩ فصل في الخلع ١١٦ فصل في الطلاق  
(فائدة) يجوز تعليق الطلاق الخ  
(معمه) يجوز الاستثناء بنحو إلا الخ  
(فروع) حكم المطلقة بالثلاث  
فصل في الرجعة  
١٢٠ فصل الایلاء حلف زوج الخ  
فصل انما يصح الظهار الخ فصل في العدة  
١٢٢ فرع في حكم الاستبراء  
١٢٣ فصل في النفقة  
١٢٦ (فروع) فسخ الكاح  
١٢٨ (تمه) يجب على موسر الخ وهو باب نفقة  
الاقارب  
فصل والاولى بالمضانة وهي تربية من  
لا يستقل الى التميز أم الخ  
١٢٩ باب الجنابة ١٣٠ الدية  
١٣١ (تمه) يجب عند هيجان البحر وشرف  
الفرق اتقاء غير الحيوان الخ  
(خاتمة) نجس الكفارة على من قتل الخ  
باب في الردة  
١٣٣ باب في الحدود ١٣٣ (حد الزنا)  
١٣٤ حد القذف ١٣٤ حد الشرب  
حد السرقة  
١٣٥ (خاتمة) في قاطع الطريق  
١٣٥ فصل في التعزير  
١٣٦ فصل في الصيال واتلاف البهائم  
١٣٧ حكم الختان وثقب الاذن باب الجهاد  
١٤١ باب القضاء  
١٤٧ باب الدعوى واليقات  
١٤٨ فصل في جواب الدعوى وما يتعاق به  
١٥١ فصل في الشهادات  
١٥٥ (خاتمة في الأيمان)  
١٥٦ باب في الاعتاق ١٥٧ التدبير  
الكتابة أم الولد ١٥٨ قصيدة الاذكياء

